الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحات عباس / سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Économiques

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

العنوان:

أثر التحويلات الاجتماعية على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993-2018

إعداد الطالب: حسام تـوري
المشرف: كمال محلي
المشرف المساعد: لامية بكوش

لجنـــة المناقشـــة:			
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
زهير بن دعاس	أستـــــــــاذ	سطيف 1	رئيسا
كمـــــال محلي	أستـــــــــاذ	سطيف 1	مشرفا ومقررا
لامية بكوش	أستاذ محاضر أ	سطيف 1	مشرفا مساعدا
حمزة علمي	أستاذ محاضر أ	سطيف 1	ممتحـــــنا
عبد الحميد قطوش	أستـــــــــاذ	المسيلة	ممتحـــــنا
عبد السلام هلال	أستاذ محاضر أ	بـــاتنة	ممتحـــــنا

السنة الجامعية: 2025/2026

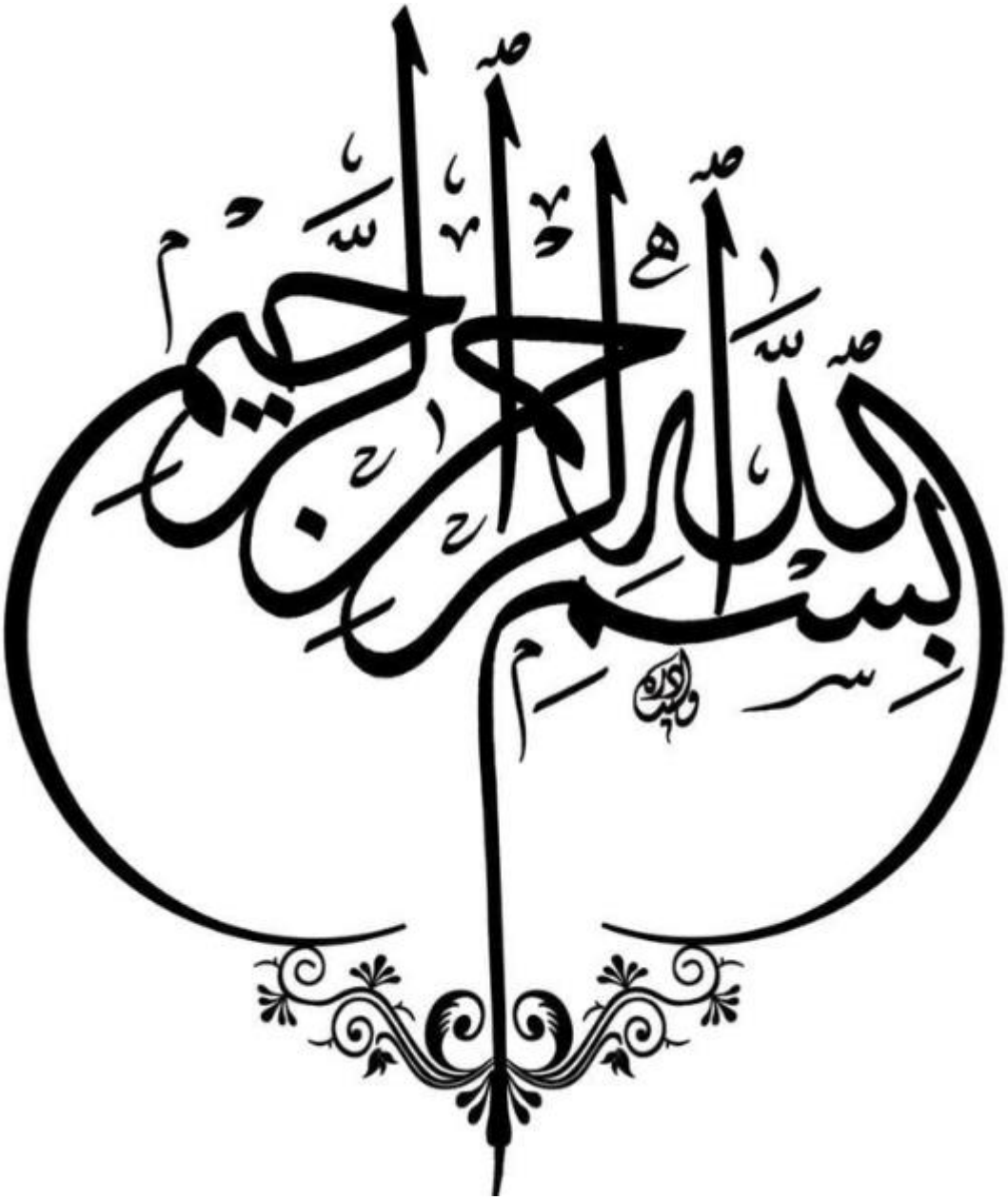
بسم الله الرحمن الرحيم

★ إهداء ★

إلى والديّ العزيزين، نبع الحب والدعاء، وسندي في كل مراحل الحياة، لكما كل الشكر والعرفان على ما بذلتماه من أجل دعمي وتوفيقي.

إلى زوجتي، رفيقة الدرب، وصاحبة الصبر والمساندة، شكرًا لوقوفك إلى جانبي، ولتفهمك وتشجيعك المستمر.

إلى ابني قرة عيني محمد أنس، رزقه الله السداد والتوفيق في حياته.

إلى أستاذي المشرف، الدكتور محلي كمال، تقديرًا لعلمه وتوجيهاته السديدة، التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

وإلى كل من آمن بي، ودعمني بكلمة أو دعاء، أهدي هذا العمل عربون وفاء وامتنان.

توري حسام

المقدمة

تعد التنمية من أبرز القضـــايا المعاصـــرة التي تســـعى جميع دول العالم إلى تحقيقها، ســـواء في جانبها الاجتماعي أو الاقتصـــادي. وقد كانت للجزائر بدورها مســـاع واضـــحة في هذا الاتجاه، إذ رسمت مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني ومواكبة اقتصاديات الدول المتقدمة، غير أن الواقع التنموي يكشـــف عن تحديات عميقة، لا ســـيما في الشـــق الاجتماعي، حيث لا تزال البلاد تواجه اختلالات واضـــحة، من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة التي تتراوح بين 20% و25%، وغياب العدالة في توزيع الدخل، واســـتمرار نســـب الفقر المرتفعة. أما على مســـتوى التنمية الاقتصـــادية، فإن الاقتصـــاد الجزائري يظل اقتصـــادا ريعيا هشـــا، يعتمد بدرجة كبيرة على صـــادرات المحروقات، مما يجعله عرضـــة للتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد أدت الأزمات الدورية في أسعار البترول إلى تراجع كبير في مؤشرات الأداء الاقتصادي، أبرزها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع احتياطي الصـــر. وقد رافق هذا الوضـــع الاقتصـــادي المتأزم ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع ومعدلات التضخم، وهو ما شكل عائقا حقيقيا أمام فعالية برامج الإصلاح والتنمية، وفرض ضرورة إعادة النظر فيها أو تهيئة بيئة مناسبة لضمان نجاحها.

وفي خضـــم هذه التحديات الاقتصـــادية والاجتماعية، تبرز التحويلات الاجتماعية كإحدى أهم أدوات الدولة لتحقيق التوازن والتنمية الاجتماعية، لا ســـيما في ظل تصـــاعد الفقر والفوارق الاجتماعية، فمنذ الاســـتقلال، اعتمدت الجزائر ســـياســـات اجتماعية توســـعية تســـتند إلى التحويلات الاجتماعية كوســـيلة لتعزيز التماســـك المجتمعي ودعم الفئات الهشـــة، خاصـــة في المناطق المهمشـــة، وقد تم تمويل هذه السياســـات في الغالب من إيرادات النفط والغاز، التي تشـــكل أكثر من 90% من الصـــادرات، إلا أن تراجع هذه الإيرادات منذ عام 2014، إلى جانب تصـــاعد المطالب الاجتماعية، وضـــع هذه الســـياســـات أمام اختبار حقيقي، كشـــف عن محدودية النموذج التنموي القائم.

يمكن القول بأن التحويلات الاجتماعية هي نفقات عامة تحويلية ذات طابع اجتماعي، تتولاها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، وتمنح للأفراد دون مقابل مباشـــر، ســـواء في شـــكل ســـلع أو خدمات؛ وتهدف هذه التحويلات إلى تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية، وعلى رأســـها إعادة التوازن بين فئات المجتمع من خلال توزيع الدخل، وقد تجلت في الجزائر في عدة أشـــكال، منها: دعم الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصـــة، وأصـــحاب الدخل المنخفض، والمتقاعدين، والعائلات، إلى جانب دعم الســـكن، والصـــحة، والمجاهدين، ما جعلها تمس مختلف شرائح المجتمع وتسهم في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي.

وتعد هذه التحويلات واحدة من أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول – خصـــوصـــا النامية منها – لمعالجة اختلالات التوزيع والدخل والحد من الفقر، فهي تشكل شبكة أمان اجتماعي حيوية للفئات الأكثر هشاشة، من خلال تقديم إعانات نقدية مباشـــرة أو دعم في مجالات الغذاء والصـــحة والتعليم؛ ومع ذلك، فإن نجاح هذه

البرامج في تحقيق أهدافها مرهون بعدة عوامل، أهمها كفاءة آليات التوزيع، وشـفافية الإدارة، ومدى انسـجامها مع سياسات اقتصادية وتنموية شاملة تسعى إلى تحقيق الاستدامة.

وفي هذا السـياق، تمثل الجزائر حالة دراسـية فريدة لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصـادي، والفقر، والتحويلات الاجتماعية، خاصـة في ظل اسـتمرار التحديات التنموية. فعلى الرغم من أن هذه التحويلات ساهمت في الحفاظ على نوع من الاستقرار الاجتماعي خلال فترات الأزمات، مثل احتجاجات 2019، إلا أن استمرار المؤشرات المقلقة، مثل بطالة الشباب، واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، والاعتماد شبه الكلي على الاسـتيراد (بنسـبة تقارب 70% من الاحتياجات الاسـتهلاكية)، كلها عوامل تنذر بضـرورة مراجعة النموذج التنموي القائم، وإعادة النظر فيه ضمن رؤية إصلاحية شاملة.

اشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال اعتمادها لسـياسـات تحويلية توسـعية تهدف الى الحد من الفقر ورفع معدلات النمو الاقتصـادي، برزت التحويلات الاجتماعية كإحدى هذه السـياسـات إلا أن فعاليتها ونجاعتها في ظل التحديات الاقتصـادية والاجتماعية تظل محل تساؤل، خاصة في ظل محدودية الموارد وتزايد الضغوط المالية.

من هنا يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما هو تأثير التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تطورت التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)، وما هو ارتباطها الظاهر بمؤشرات الاقتصاد الكلي؟
- ما هو تأثير التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصـادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)؟
- ما هو تأثير التحويلات الاجتماعية على الفقر في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)؟

- ما مدى تأثير الصدمات المحتملة في التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء الإشكالية والأسئلة المطروحة، تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- تشـــهد التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993–2020 تطورا ملحوظا، وتظهر ارتباطا مع مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام.
- تؤثر التحويلات الاجتمـاعيـة إيجـابيـا على النمو الاقتصـــــادي في الجزائر، من خلال دعم الاستهلاك وتحفيز الطلب الداخلي، رغم محدودية فعاليتها في ظل بنية اقتصادية غير متوازنة.
- تســـاهم التحويلات الاجتماعية في الحد من الفقر، لكن أثرها يبقى متفاوتا باختلاف الفئات المستهدفة وآليات التوزيع.
- الصـدمات المفاجئة في التحويلات الاجتماعية تؤثر سـلبا على النمو الاقتصـادي والفقر على المدى القصير، بينما يمكن للسياسات المستقرة والمتدرجة في صرف التحويلات أن تقلل هذا التأثير على المدى الطويل

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناولها الشامل لموضوع التحويلات الاجتماعية في الجزائر، من خلال تحليل نظري وواقعي لمختلف أشكال الدعم والسياسات الاجتماعية التي تبنتها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي والحد من الفقر، كما تكمن أهميتها في الجانب التحليلي الذي يربط هذه التحويلات بمؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يوفر رؤية أوضح حول انعكاساتها على رصيد الميزانية والإيرادات والنفقات العامة؛ إضافة إلى ذلك، تتميز الدراسة بتقديم تحليل قياسي معمق يهدف إلى قياس أثر التحويلات الاجتماعية على كل من النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر، مع دراســة مدى تأثر هذين المتغيرين في حال حدوث صــدمات أو انخفاضــات مفاجئة في حجم التحويلات الاجتماعية، وهو ما يجعلها تكتسـي طابعا عمليا يمكن أن يفيد صـناع القرار في تقييم فعالية السياسات الاجتماعية وإعادة توجيهها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إدراك ماهية وأقسام التحويلات الاجتماعية التي تقدمها الدولة الجزائرية في إطار الإنفاق ضمن السياسة الاجتماعية وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛ كما تهدف إلى تحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر، من حيث تطورها وأشكالها والسياسات التي تؤطرها، مع التركيز على مدى انعكاسها على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبخاصة على رصيد الميزانية العامة والإيرادات والنفقات، كما تسعى إلى قياس أثر هذه التحويلات على كل من النمو الاقتصادي ومعدل الفقر خلال الفترة (1993–2020)، من خلال اعتماد منهج قياسي يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى استكشاف تأثير الصدمات الاقتصادية المحتملة، خاصة تلك المرتبطة بانخفاض التحويلات الاجتماعية، على المسار التنموي للبلاد، وذلك بغرض تقديم توصيات تساهم في تحسين فعالية السياسات الاجتماعية وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- نقص البيانات الدقيقة: تواجه الدراسة صعوبة في الحصول على بيانات حديثة وشاملة حول توزيع التحويلات الاجتماعية (مثل الدعم النقدي أو العيني) وأثرها المباشر على الأسر، خاصة في المناطق النائية؛
- عدم تفصيل البيانات: البيانات المتاحة ليست مصنفة حسب الفئة العمرية أو الجنس أو المنطقة الجغرافية، مما يعيق تحليل التباينات بدقة؛
- يصعب فصل تأثير التحويلات الاجتماعية عن عوامل أخرى مؤثرة في النمو الاقتصادي والفقر، مثل تقلبات أسعار النفط، أو السياسات النقدية، أو الأزمات العالمية (مثل جائحة كوفيد-19)؛
- تقتصر الدراسة على بيانات تغطي فترة زمنية قصيرة، مما يصعب تقييم الأثر طويل الأمد للتحويلات.
- ندرة الدراسات السابقة، فقلة الأبحاث المحلية أو الدولية التي تتناول نفس السياق الجزائري، مما يحد من إمكانية المقارنة أو البناء على نتائج سابقة؛
- صعوبة تطبيق أدوات قياسية (كالنماذج القياسية) بسبب نقص البيانات أو عدم تطابقها مع افتراضات النموذج.

المقاربة الكمية:

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات البحثية، تم تبني مقاربة كمية تعتمد على استخدام أدوات التحليل القياسي لدراسة العلاقة بين التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة (1993–2020)، وقد تم اختيار هذه المقاربة بالنظر إلى قدرتها على قياس التأثيرات الكمية بدقة، والتوصل إلى نتائج موضوعية تستند إلى معطيات رقمية وإحصائية؛ وعليه، سيتم بناء نماذج قياسية تسمح باختبار الفرضيات المقدمة وتقدير الأثر الحقيقي للتحويلات الاجتماعية، سواء في بعدها المباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلي أو في ظل تغيرات وصدمات محتملة في السياسات الاجتماعية.

منهجية وأدوات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر، وتحليل مختلف النتائج المتحصل عليها أثناء الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى استخدام الأدوات الرياضية، والإحصائية، والقياسية المناسبة لدراسة الأثر سابق الذكر، حيث تسمح هذه الأخيرة بجمع البيانات الممثلة لمتغيرات الدراسة، ثم الكشف عن المشاكل التي تعاني منها ومعالجتها، ودراسة استقراريتها بالاعتماد على الاختبارات المتنوعة، ليتم في الأخير بناء نموذج قياسي يسمح بالإجابة على الإشكالية المطروحة. وتمت الاستعانة ببرامج الإعلام الآلي المتعددة والمتمثلة في: Excel-stat-2016، Eviews-13، Word-2016، R-studio ، RATS10، SPSS-23 .

الدراسات السابقة:

أظهرت دراسة Villa (2014) أن الأثر غير المباشر للتحويلات الاجتماعية على النمو يمكن أن يظهر من خلال تعزيز رأس المال البشري لدى الأطفال ورفع مستويات الاستهلاك المحلي، وهو ما يتقاطع مع نتائج Barrientos (2008) التي أشارت إلى أن التحويلات، رغم محدودية أثرها الظاهر على الناتج المحلي الإجمالي، تسهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال تقوية الأصول البشرية والاجتماعية في المدى المتوسط والبعيد.

غير أن هذه النتائج تختلف عن دراسات أخرى مثل Samson (2007) و Krutulienė et al.(2019) و Notten & Guio (2020) التي أبرزت أن التحويلات الاجتماعية تمارس أثرا طويل المدى ومباشرا في الحد من الفقر وعدم المساواة، كما أنها تعزز من استقرار الاقتصاد الكلي عبر رفع الطلب الداخلي وتحفيز الإنفاق الأسري، خاصة في الفئات الأكثر هشاشة.

وفي السياق الأوروبي، توصلت دراسة Miežienė & Krutulienė (2019) إلى أن التحويلات الاجتماعية أسهمت بفاعلية في تقليص معدلات الفقر النسبي في دول الاتحاد الأوروبي، مع تفاوت ملحوظ بين دول الشمال التي أظهرت أعلى فعالية، ودول الجنوب والشرق الأوروبي حيث بقي التأثير محدودا. بينما أشارت Caminada et al (2021). إلى أن سياسات التقشف حدت من فاعلية هذه التحويلات بعد الأزمة المالية، مما يبرز أهمية التوازن بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالأثر على الفئات العمرية الهشة مثل الشباب، كشفت دراسة Favrat et al (2020). أن التحويلات المالية الموجهة تقلل من خطر الفقر لدى الشباب، وتدعم استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتقاطع مع ما ذكره Barrientos & Sabates-Wheeler (2006) حول امتداد الأثر الإيجابي للتحويلات إلى الفئات غير المستفيدة مباشرة من خلال تحفيز الطلب المحلي وخلق ديناميكية اقتصادية محلية.

أما في الدول النامية، فقد أظهرت دراسة Villa & Niño-Zarazúa (2018) حول برنامج "Prospera" في المكسيك أن التحويلات المشروطة عززت من احتمالات الخروج من الفقر على المدى الطويل، وقللت من احتمالية الارتداد إليه بفضل التحسينات في التعليم والصحة والتغذية. وتوصلت Villa et al (2017). كذلك إلى أن التحويلات الاجتماعية قد تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال دعم عمليات إعادة الإدماج في مجتمعات ما بعد النزاع كما في كولومبيا.

على الصـعيد التحليلي الكلي، يشـير تقرير البنك الدولي (2024) إلى أن برامج الحماية الاجتماعية، بما فيها التحويلات النقدية، خففت من آثار الجائحة الاقتصادية على الفئات الهشة، ورفعت قدرة المجتمعات على الصـمود أمام الأزمات. وأكد تقرير UNDP (2025) أن التحويلات الاجتماعية تعد من الركائز الأسـاسـية لتحقيق التنمية البشرية، من خلال تحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتقليل التفاوتات البنيوية بين الأقاليم والفئات. كما شـــدد IMF (2025) على أن تعزيز هذه التحويلات قد يعيد بناء الثقة في العقد الاجتماعي ويضمن مشاركة اقتصادية أكثر شمولا.

وفي تقرير OECD (2023) حول نظام الحماية الاجتماعية في إندونيســـيا، تم التأكيد على أن فعالية التحويلات الاجتماعية تتوقف على دقة استهدافها، والتكامل مع برامج أخرى مثل دعم الغذاء والتعليم والعمل النشـط. بينما أظهرت دراسـة Türkiye Study (2024) أن التحويلات، وخصـوصـا المعاشـات غير المرتبطة بالاشتراك، كانت أداة فعالة في الحد من الفقر الريفي وتقليل فجوة الدخل بين الأقاليم.

من جهة أخرى، شـــددت ILO (2025) في تقريرها العالمي على أن توســيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمال غير النظاميين والاقتصاد غير الرسمي يعد شرطا أساسيا لتحقيق الحماية الشاملة والنمو المستدام، وهو ما يدعم نتائج دراســـة Samson (2007) التي أكدت أن التحويلات الاجتماعية لا تخلق تبعية كما يشاع، بل تحطم مصائد الفقر وتدعم النشاط الاقتصادي المنتج.

✓ إضـــافة للدراســـات الســـابقة نلخص في الجدول الموالي مجموعة أخرى من الدراســـات المحلية والدولية التي تناولت جانب من الدراسة:

النتائج المشتركة	النتائج الأساسية	عنوان الدراسة / الدولة	المنهجية المستخدمة	اسم ولقب الباحث / السنة
أثر إيجابي على النمو	زيادة التحويلات تؤدي إلى رفع معدلات النمو اقتصادي	أثر التحويلات الاجتماعية على النمو في الجزائر	تحليل قياسي باستخدام نموذج ARDL	**توري حسام، محلي كمال 2023**

ضعف في استهداف الفقراء	التحويلات تفتقر للعدالة وتستفيد منها الفئات الغنية	فعالية التحويلات الاجتماعية في الجزائر	تحليل وصفي	**عبد القادر ميرة،2021**
نتائج سلبية على المدى الطويل	علاقة عكسية مع النمو وطردية مع التضخم	أثر التحويلات الاجتماعية على البطالة والتضخم	نماذج الانحدار الخطي	**بوعافية سهام، 2022**
أثر غير موحد بين الفئات	دعم المجاهدين مؤثر، دعم المتقاعدين ضعيف	دعم المجاهدين والمتقاعدين في الجزائر	تحليل مقارن عبر الفئات	**صالح جلابي، 2020**
أثر إيجابي على الفقر	المعاشات خفّضت الفقر وعدم المساواة	Social Transfers in Turkey	تحليل بيانات مقطعية	**Ayşe Acar, 2024**
تحسين الدخل مع تكلفة غير مباشرة	الدعم رفع الدخل لكنه زاد الاقتصاد غير الرسمي	Bolsa Família and Informality	نماذج الفرق في الفرق	**Silva & Costa, 2019**
فعالية محدودة	غياب الأثر طويل الأمد على التوظيف	Cash Transfers in Ecuador	تجربة ميدانية عشوائية	**Martinez et al., 2023**
أثر إيجابي على السلوك المالي	تحسين سلوك الادخار والاستهلاك	Cash Transfers and Saving Behavior (Kenya)	تحليل الأثر المباشر في فترات الأزمات	**Dupas & Robinson, 2013**
نتائج قوية في تقليص الفقر	فعالية عالية عند الاستهداف الصحيح	World Bank Cash Transfers Overview	تحليل شبكي إقليمي	**Gentilini et al., 2022**
مشاكل في التوزيع	تخصيص غير عادل؛ ضعف الأثر التنموي	تحليل أثر الدعم الاجتماعي	تحليل دوال الاستجابة الجزئية	**وزارة التضامن الجزائرية، 2021**

تحقيق استقرار مؤقت	تخفيف الصدمات الاقتصادية للفئات الهشة	Cash Transfers in Crisis Response	تحليل وصفي قياسي	**UNDP, 2021**
دليل واسع على الفعالية	أحد أنجح أدوات مكافحة الفقر	Conditional Cash Transfers	تحليل وصفي قياسي	**Fiszbein & Schady, 2009**
استفادة أكبر للفئات غير المستهدفة	ضعف فعالية البرامج القائمة	دور الدعم في تقليص الفقر في الجزائر	تحليل وصفي قياسي	**عزيزة بخوش،2022**
أثر اجتماعي أكثر من اقتصادي	دور محدود في خلق فرص العمل	تأثير التحويلات في تحقيق الاستقرار	تحليل وصفي قياسي	**أحمد حليمي، 2020**
أثر مزدوج	التحويلات تخفف الفقر لكنها قد تؤثر على العرض العمل	Benefits and Wages Database	تحليل وصفي قياسي	**OECD, 2018**
نتائج طويلة الأمد إيجابية	تحسين صحة وتعليم الأطفال	Impact of Transfers on Children	تحليل وصفي قياسي	**UNICEF, 2017**
نجاح نسبي في حالات محددة	فعالة بشرط الاستهداف والديمومة	Cash Transfers and Development	تحليل وصفي قياسي	**Ravallion, 2009**

✓ والجدول التالي يوضح مقارنة مباشرة في نتائج الدراسات حول أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر بين الجزائر ودول أجنبية:

خلاصة المقارنة	**نتائج الدراسات الدولية**	**نتائج الدراسات في الجزائر**	**المجال**
الدول التي تربط التحويلات بسياسات إنتاجية تحقق نتائج أفضل.	تأثيرات إيجابية عند وجود استهداف دقيق وتحفيز للطلب المحلي.	تأثيرات متفاوتة وغالبا قصيرة الأجل، أحيانا سلبية بسبب ضعف الفعالية.	**النمو الاقتصادي**

فعالية أكبر في الدول ذات برامج تحويل موجهة ومشروطة.	انخفاض ملحوظ في الفقر خصوصا مع البرامج المشروطة أو الدعم الموجه.	تقلص محدود للفقر بسبب ضعف الاستهداف وتوزيع غير عادل.	**الفقر**

تقسيم الدراسة:

للإجابة على مختلف أسئلة البحث والفرضيات الموضوعة سنعتمد في تقديم دراستنا هذه على خطة بحث متكونة من ثلاثة فصـــول ، في الفصـــل الأول منها تضـــمن **التوصـــيف النظري للنمو الاقتصـــادي والفقر والتحويلات الاجتماعية في الجزائر**؛ اما الفصـل الثاني، فسـنسـتعرض فيه **عرضـا مفصـلا لمختلف سـياسـات الدعم في الجزائر ثم تطورها خلال الفترة 1993–2020**؛ أما في الفصـل الثالث من الدراسـة فسـنركز على **دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرين مهمين وهما النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر،** يتم أولا معالجة البيانات ودراسة استقراريتها واختيار النموذج الأنسب الذي يناسب خصائص هذه البيانات ثم تطبيقه وأخيرا استخلاص آثار إحداث صدمات في التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر.

الفصل الأول: مدخل نظري إلى متغيرات الدراسة(النمو الاقتصادي، والتحويلات الاجتماعية، والفقر)

تمهيد:

يثير النمو الاقتصادي انشغالا كبيرا لدى كل الدول، ذلك لما له من دور في الانتقال من وضع إلى وضع أحسن منه بشكل دائم، على مستوى عدة مجالات خاصة المستويات المعيشية للأفراد، مما أوجب البحث عن طرق من شأنها تعظيم معدلاته أو على الأقل الحفاظ عليها عند مستويات مناسبة.

الجزائر لا تشكل استثناء فيما يخص اهتمامها بالنمو الاقتصادي ورفاهية أفراد المجتمع كأهداف أساسية، لذلك وضعت العديد من السياسات والاستراتيجيات، أهمها سياسة النفقات الحكومية العامة والتحويلات الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية خاصة، والتي تعد أداة فعالة تستخدمها في تحقيق الأهداف السابقة ذات الغاية الوحيدة ألا وهي رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. من خلال هذا الفصل ارتأينا أن نتطرق إلى ثلاث مباحث رئيسية:

سنتعرف في المبحث الأول على التحويلات الاجتماعية ولكن قبل ذلك وجب التطرق الى تعريف بالنفقات الحكومية، خصائصها، أهم القواعد التي تستند إليها الدولة عند إصدارها، وكذا أهم الآثار الاجتماعية لها إضافة لذلك سنعرض بعض المفاهيم الموجزة حول الدعم الحكومي تقسيماته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. وأخيرا وجب التطرق الى مفهوم التحويلات الاجتماعية وتقسيماتها في الاقتصاد الجزائري وآثارها.

أما المبحث الثاني فتم تخصيصه الى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، كيفية قياسه، إضافة إلى أوجه الاختلاف بينه وبين التنمية الاقتصادية كونهما مصطلحان متشابهان نوعا ما، كذلك سيتم تناول أهم النماذج الاقتصادية-الرياضية التقليدية والحديثة المفسرة له، والتي انبثقت عن نظريات المدارس التي اهتمت بالبحث فيه.

ثم المبحث الثالث الذي سنتعرف فيه على بعض المؤشرات التي تقيس الفقر وتوضيح العلاقة بين الفقر والتحويلات الاجتماعية، وكيف تؤثر التحويلات الاجتماعية على الفقر انطلاقا من بعض التجارب الدولية.

المبحث الأول: مدخل نظري حول التحويلات الاجتماعية

في هذا المبحث سيتم التطرق الى التحويلات الاجتماعية أهميتها وتقسيماتها في موازنة الدولة الجزائرية، لكن قبل ذلك وجب تناول أو الحديث عن مفاهيم النفقات الحكومية بحكم ان التحويلات الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ منها، إضافة لذلك وجب ضبط مفاهيم الدعم الحكومي أنواعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: النفقات الحكومية كأداة متضمنة للتحويلات الاجتماعية

تعد النفقات الحكومية من بين أدوات الدولة، والتي من شأنها التأثير فيها باعتبارها أداة مهمة، إذ يتم ذلك وفقا للسياسات الاقتصادية العامة والاجتماعية خاصة في إطار البرامج المسطرة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية النفقات الحكومية، أقسامها بالاعتماد على عدة معايير، وبما أن موضوع دراستنا يركز على الجانب الاجتماعي سيتم أخيرا التركيز على أهم الآثار الاجتماعية لها.

الفرع الأول: ماهية النفقات الحكومية

لكي نتمكن من فهم أهم السياسات المتبعة من طرف الدولة في إطار برامج تحقيق النمو الاقتصادي، من المهم جدا التطرق لعنصر النفقات الحكومية باعتبارها أحد العناصر المهمة والأساسية لتحقيقه، وبالتالي سيتم فيما يلي تحديد مفهومها، خصائها، وقواعدها.

أولا/ تعريف النفقات الحكومية

للنفقات الحكومية تعريفات كثيرة تصب كلها في هدف واحد، نذكر منها: "بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة"[1].

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الرضوان، ط1، الأردن، عمان، 2013، ص59.

كما تعرف النفقات العامة "بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطات العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[1].

وتعرف أيضا: "بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها، هيئاتها، ووزاراتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة"[2]. كما تعرف أيضا: "هي تلك الأرصدة المعتمدة في الميزانية أو الاعتمادات المالية المخصصة لتغطية أعباء الدولة والتزاماتها المالية التي تكتسي في كثير من الحالات طابع الضرورة، وتكون أيضا من أجل تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية"[3].

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها المختلفة لإشباع الحاجات العامة للأفراد، ولها ثلاثة أركان: مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض منه تحقيق نفع عام.

ثانيا/ خصائص النفقات الحكومية

تستخدم الدولة وهي بصدد إجراء نفقاتها العامة مبالغ من النقود، بقصد تحقيق المنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تتحدد خصائص النفقات الحكومية للدولة في ثلاث عناصر، يتمثل العنصر الأول في الصفة النقدية في الأموال المستعملة في النفقة، والعنصر الثاني يتمثل في الشخص العام القائم بالإنفاق، والعنصر الثالث يتمثل في الغرض الذي تستهدفه النفقة، والموضحة فيما يلي:[4]

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** فليس من المنطق أن تكون النفقة العامة على شكل عيني علما أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إما أن تكون على شكل نقدي أو على شكل عيني، ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها، وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي لأن النقود أصبحت وسيطا بالتبادل، ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي؛

---

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 6، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص 55.

[2] الحاج طارق، **المالية العامة**، دار الصفاء، ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 122.

[3] برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 29.

[4] الحاج طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.

2- **الدولة هي القائم بالإنفاق:** فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق الحكومي هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول فيها والمقررة من السلطة التشريعية، وفي الحالات التي تقدم أي جهة سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات، تبرع لبناء مسجد، أو مؤسسة، أو مستشفى، فلا يعد هذا نفقة عامة لأنه لم يخرج من خزينة الدولة؛

3- **الغرض الذي تستهدفه النفقة الحكومية:** فلا يجوز أن يكون الإنفاق الحكومي لتلبية مصالح شخص بعينه، سواء كان مواطنا أم مسؤولا، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم المصالح العامة وتلبي حاجات عامة، مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي، أو تعجيل التنمية الاقتصادية...الخ.

ثالثا/ قواعد النفقة الحكومية

للإنفاق عدة قواعد، والتي من شأنها أن تضبط النفقات الحكومية، وعادة ما يتم الالتزام باعتبارها أساسية ومهمة، وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:[1]

1- **قاعدة المنفعة:** يجب أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، لذلك لا يجوز للدولة أن تنفق في أمور لا يرجى منها نفع، إلا أن المنفعة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة عند الأفراد.

ولا تقتصر فكرة المنفعة المتأتية من إنفاق الدولة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها، وإنما تتسع لتشمل ما يمكن أن تدره الأموال من منفعة على العاطلين على العمل في صورة إعانات، كذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة بقصد إعادة توزيع الثروات والدخول والأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج.

وعليها يجب مراعاة توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية.

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-71.

2- **قاعدة الاقتصاد والترشيد:** تتضمن تجنب التبذير في النفقات الحكومية لأن مبرر النفقة وما تحققه من منفعة اجتماعية، ولا تقوم المنفعة عن طرق إنفاق تبذيري كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم، أو إجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة، والإنفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية، ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق الحكومي إلى تعاون وتظافر جهود مختلفة، ورقابة الرأي العام للكشف عن ذلك إلى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية. على أن ذلك لا يعني التقتير، لأن التقتير في الإنفاق الذي يؤدي إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة غير صحيح، بينما الاقتصاد والترشيد يعني إنفاق المبالغ المالية اللازمة على العناصر الجوهرية في الموضوع، فالإنفاق على مشروع اقتصادي ضروري يجب تقديم ما يلزمه من أموال، لكن الكماليات ليست ضرورية يمكن الاستغناء عنها.

3- **قاعدة الترخيص:** تعني قاعدة الترخيص أنه لا يصرف أي مبلغ من المال إلا بعد موافقة الجهة المختصة في التشريع، أي تصرف هيئة عامة بأموال عامة، ولهذا ينبغي أن تحصل على إذن من السلطة المختصة، ذلك لأن الإنفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بالقانون. ولا يهم بعد ذلك أن تقوم السلطة المختصة بتقرير النفقات العامة هي البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزماني والمكاني.

كما أن ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة هي قاعدة الترخيص لأنها إما أن تخضع للبرلمان في النطاق المركزي، أو لإذن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن اختصاصها، ولا تخضع النفقات لمثل هذه الإجراءات.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية

تتعدد انواع النفقات الحكومية ويزداد تنوعها مع تزايد نشاط الدولة وتدخلها في الحياة العامة للأفراد؛ بحيث سنتطرق الى تقسيماتها من خلال التقسيمات العلمية (الاقتصادية) والتقسيمات الوضعية، وتقسيماتها عند المشرع الجزائري

أولا/ المعيار الإداري

تبعا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة تبعا للوحدات والأجهزة الادارية الحكومية الرئيسية والتي تباشر الإنفاق الحكومي فنجد فيه: النفقات المركزية، والنفقات اللامركزية.

1- **النفقات المركزية:** وتتمثل في نفقات الأمن الداخلي، العدالة، الصحة، التربية والتعليم، والتمثيل الدبلوماسي، وبصفة عامة هي النفقات التي تقوم السلطات المركزية بإنفاقها لصالح الوطن بأكمله.

2- **النفقات اللامركزية:** هي التي تقوم بإنفاقها السلطات الحكومية اللامركزية كالولاية، والبلدية، والمجالس المنتخبة، وهي تخص النطاق المحلي فقط.

هذا المعيار وبالرغم من كونه أكثر قبولا، إلا أنه يعتبر غير كاف كما أنه يثير بعض الصعوبات نظرا لتعقد الأجهزة الإدارية وتشابكها مع بعضها البعض، إلا أن ما يحسب له أنه يتيح للسلطتين التنفيذية والتشريعية فرصة الرقابة الإدارية والقانونية على النفقات المركزية واللامركزية، مما يساعد على توجيهها نحو القنوات السليمة[1].

ثانيا/ التقسيم حسب الآثار الاقتصادية

وفقا لهذا التقسيم، يمكن أن نقسم النفقات العامة الى قسمين، نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، وفيما يلي توضيح لكل قسم:

1- **النفقات الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات منتجة، ومن ثم فهذه النفقات تمثل دخولا حقيقية ويحصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل، أو سلع، أو خدمات. مثال ذلك، ما يصرف للعاملين في أجهزة الدولة من مرتبات ومكافآت مقابل الخدمات التي يقدمونها، وكذا ما ينفق لشراء مختلف السلع، والتي تحتاجها الإدارات الحكومية لتسيير شؤونها والقيام بأعمالها المختلفة، ومن الواضح أن هذه النفقات تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي، فهي تؤدي لتخصيص بعض هذه الموارد للاستهلاك العام، وتنتقص من ثم القدر المتاح للاستهلاك الخاص، فالنفقات العامة المتعلقة ببناء السدود تعتبر من النفقات الحقيقية، ومن الجلي أنها تستنزف بعض أدوات البناء المتاحة مما يعني حرمان الاستهلاك الخاص منها.

2- **النفقات التحويلية:** وهي تلك النفقات التي تقوم بنقل جزء من الدخل القومي من جماعة أو أفراد على آخرين، أي أنها تفيد في توزيع الدخل القومي، لذا لا يترتب عليه غالبا حصول الدولة مقابلها على سلع أو خدمات، أي أنها غالبا تقدم من قبل الدولة مجانا ودون مقابل مثل التأمين الاجتماعي، المعاشات التقاعدية، والإعانات المقدمة من قبل الدولة للأفراد، أو المشاريع، أو الأنشطة الخاصة. وبعبارة

[1] جاب الله مصطفى، **قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حلة الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص100.

أخرى، لا تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي، وإنما تعمل على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية، وفي شكل ضرائب مستقطعة من أفراد الطبقة الغنية وتحويلها في شكل إعانات أو تحويلات اجتماعية لأفراد الطبقة الفقيرة، ولذا يطلق عليها بالنفقات الناقلة [1].

ثالثا/ تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر

تقسم النفقات الحكومية في الجزائر إلى نفقات التسيير والتجهيز:

1- نفقات التسيير: تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب ومصاريف الصيانة، كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة، وتشتمل نفقات التسيير على أربعة أبواب، يتعلق الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع، يضم الباب أقساما ويشتمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية، أما أبواب نفقات التسيير فهي:

- الباب الأول، أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات: يضم الباب في جزئه المتعلق بالدين خمسة أجزاء: دين قابل للاستهلاك (دين الدولة)؛ الدين الداخلي، ديون عامة (فوائد سندات الخزينة)؛ الدين الخارجي؛ ضمانات (من أجل التسبيقات والقروض المبرمة من طرف المؤسسات والجماعات العمومية). أما الجزء المحسوب من الايرادات فيضم تعويض على منتجات مختلفة؛
- الباب الثاني، تخصيصات السلطات العمومية: تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري، ومجلس الامة، والمجلس الشعبي الوطني، والوزارات؛
- الباب الثالث، نفقات خاصة بسائر المصالح: تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح وتشمل الموظفين (الأجور، والمنح، والمعاشات، والنفقات الاجتماعية)، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير ونفقات مختلفة؛
- الباب الرابع، التدخلات العمومية: هي نفقات تحويلية، تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة وتشمل التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)، النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)، النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)، النشاط الاقتصادي (دعم اقتصادي)، إسهامات

[1] طويرات وليد، **سياسة الإنفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015، ص ص 33-34.

اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)، النشاط الاجتماعي (التضامن)، إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات).

2- **نفقات التجهيز:** تسمى أيضا بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، لطابعها الاستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني فهي تتصف بالإنتاجية التي تسهم في ثروة الدولة، تضم ثلاثة أبواب هي:

- الباب الاول: ويشمل الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- الباب الثاني: ويشمل اعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة؛
- الباب الثالث: نفقات رأسمالية أخرى.

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للنفقات العامة

تتعدد آثار النفقات العامة على الجانب الاجتماعي، ومن خلال هذا المطلب سنركز على تأثيرها على مستوى توزيع الدخل، ومستوى المعيشة، وعادة ما تسمى هذه الآثار للنفقات العامة بالآثار التوزيعية.

أولا/ أثر النفقات العامة على توزيع الدخل

يتفاوت نصيب الأفراد من الدخل القومي تبعا لاختلاف مصادر دخل الفرد، وقد يكون نصيب الفرد من عائد عمله ومقدار ما يملكه من تنمية موارده النقدية؛ وكذلك يتوقف دخله على النفوذ الشخصي أو السياسي الذي يتمتع به، وبشكل عام يمثل سوء توزيع الدخل وضعا غير مرغوب فيه، من وجهة نظر المجتمع لا يمكن أن ينتج عنه احتكاك اجتماعي قد يصل إلى درجة العنف؛ ويعتبر عدم عدالة توزيع الدخل من أخطر الظواهر التي تتميز بها الدول النامية، ولذلك تسعى هذه الدول إلى الحد من الفوارق بين الدخول باستخدام النفقات العامة إلى جانب أدوات أخرى (كالضرائب).

ويستخدم الإنفاق العام كأداة لإعادة توزيع الدخول بطرق متنوعة منها: [1]

1- التحويلات الاجتماعية والمساعدات النقدية للفئات الفقيرة وكل من التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي، لهما أثر واضح في زيادة دخول تلك الطبقة وزيادة قدرتها الشرائية؛

[1] الأعسر خديجة، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016، ص ص 102- 103.

2- رفع أجور العمال بنسب مختلفة، فمثلا تصرف كإعانات اجتماعية أو معيشية كنسبة من الأجر، بحيث يتمتع بها العمال ذوي الدخل المحدود، وتنخفض هذه الاعانة كلما ارتفعت الدخول إلى أن تصل لمستوى معين فلا تصرف له أي اعانات وبذلك تستفيد الطبقات محدودة الدخل فقط؛

3- يتم الإنفاق العام بطريق غير مباشر إما بسياسة الدعم أو توزيع السلع الأساسية للحصص (نظام البطاقات التموينية)، وأسعار منخفضة بحيث تستفيد منها الطبقات محدودة الدخل، وكذلك عن طريق التوسع في الإنفاق على الخدمات الصحية، السكنية، والتعليمية المجانية.

ويلاحظ أن لسياسة إعادة توزيع المداخيل بعض الآثار الجانبية التي قد تكون ضارة مثل الحد من القدرة الادخارية، لأن تحويل جزء من الدخول من الطبقات ذات الميل الحدي للادخار قد تؤدي الى نقص الادخارات الكلية للمجتمع، إلا أن ذلك يمكن تعويضه عن السياسات المالية النقدية الأخرى.

ثانيا/ آثار النفقات الحكومية على مستوى المعيشة

يساهم الإنفاق الحكومي بدور هام في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة عن طريق الإنفاق على الخدمات التعليمية، الصحية، الغذائية، والسكنية المجانية التي تقدم لأفراد المجتمع، فمثلا إتاحة فرصة التعليم المجاني لجميع الفئات يساعد على اكتشاف القدرات والمواهب التي كان يعوقها ارتفاع تكلفة التعليم، وهنا يعتبر الإنفاق على تلك الخدمات بمثابة الاستثمار البشري، حيث أنه لم يعد ينظر إلى ذلك الإنفاق على أنه غير منتج، لأن هذا الاستثمار البشري يؤدي إلى إنتاجية الأفراد عن طريق رفع المستوى التعليمي، حيث يكون مستوى أداء وإنتاجية الفرد الذي يحصل على قسط من التعليم أعلى من الذي لم يحصل على التعليم أو قسط أقل، كذلك عن طريق الرعاية والخدمات الصحية، حيث أنها تمد بالنشاط والقوة للأفراد، بحيث يمكنهم أداء عملهم بنشاط موفور وترتفع فيه معدات الأداء.

إن تحسين مستوى المعيشة عن طريق زيادة الإنفاق العام يعتبر أحد الوسائل التي تقلل من الفوارق بين الطبقات المختلفة، كذلك تساهم في الحد من مشكلة زيادة السكان لأن رغبة الأفراد في الحفاظ على هذا المستوى المرتفع قد تدفعهم للحد من الإنجاب، وهو أحد الأهداف الذي تسعى الدول النامية لتحقيقها.

وقد أصبحت النفقات الاجتماعية تشكل نسبة كبيرة من الإنفاق العام، باعتبار ذلك مسؤولية قومية وأحد أهداف التنمية[1].

المطلب الثاني: مدخل نظري حول الدعم الحكومي

في بيئة يتزايد فيها انتشـــار التكامل الاقتصـــادي الدولي، فإن توجهات البلدان لتحقيق تنميتها الاقتصـادية والاجتماعية، وزيادة قدرتها التنافسـية في التجارة الدولية والحصـول على حصـة أكبر من التجارة العالمية، تجعل من سياسات الحوافز التي تتبعها الدول أداة هامة من أدوات السياسات الاقتصادية. وتتدخل الدولة في الاقتصاد باستخدام أدوات مختلفة للسياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحاول تحقيقها. وإحدى هذه الأدوات هي الدعم الحكومي.

الفرع الأول: مفهوم الدعم الحكومي

يعرف الدعم، وهو المقابل للكلمة الإنجليزية "subsidy" والكلمة الفرنســـية "subvention"، في القاموس بأنه الدعم أو المســـاعدة المالية بدون مقابل التي تقدمها الدولة بشـــكل مباشـــر أو غير مباشـــر للمنتجين أو المستهلكين[2].

وعلى الرغم من انتشـار اسـتخدامه على نطاق واسـع في علم الاقتصـاد، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا لما يشـــكل بالضـــبط الإعانة، وهو مفهوم معقد إلى حد ما[3]. بل على العكس، تعرف الإعانة بمعناها الأوســع على أنها معونة/إنفاق حكومي يهدف إلى دعم إنتاج الســلع أو الخدمات [4]. وبالمثل، فإن المساعدات التي تقدمها الدولة دون مقابل للأفراد أو المؤسسات في شكل أموال أو سلع أو خدمات تعتبر أيضاً إعانات.

وفي الممارسة العملية، يمكن أن تمنح الإعانات لأغراض مختلفة مثل دعم تشغيل مؤسسة أو قطاع ما، وتسـهيل تكيف الشـركات مع ظروف العمل المتغيرة، وزيادة كفاءة الإنتاج، والمسـاعدة في تطوير الصـناعة.

---

[1] الأعسر خديجةمرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/subsidy?q=subsidy, 20-02-2024.

[3] Schrank, W.E, **" Introducing fisheries subsidies. FAO Fisheries Technical Paper**", No. 437, FAO, Rome, 2003,

[4] O'Brien. R, **"Subsidy Regulation and State Transformation in North America, the GATT and the EU**", 1997, New York, p6.

ومن ناحية أخرى، هناك آراء ترى أن المنافع التي يحصل عليها المنتجون على المدى القصير أو الطويل، تبعا لوجود أو غياب تدخل الدولة، يمكن اعتبارها أيضاً إعانات[1].

والتي تم تعريفها على أنها مساعدات الدولة في معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي التدخل في الاقتصاد من خلال الإعانات. ويغطي مفهوم معونة الدولة في معاهدة روما "تدابير السياسة الاقتصادية التي تقلل من تكلفة السلع والخدمات المنتجة في مؤسسة ما"[2]. ويمكن تعريف الدعم الحكومي على نطاق أوسع بأنه "كل أو بعض الاستثمارات من موارد الدولة أو قطاع أو مؤسسة معينة في مجال الإنتاج أو الإدارة أو الرعاية أو التشجيع أو المساهمة في زيادة القدرة التنافسية أو ضمان تنمية منطقة ما من خلال التأثير على مكان التأسيس"[3].

ويمكن تقديم الدعم الحكومي من خلال مجموعة واسعة من الأدوات. فالمساعدات النقدية المباشرة للشركات، والمساعدات المقدمة لاستخدام عوامل العمل ورأس المال، والامتيازات الضريبية، والقروض المدعومة، والقروض المضمونة، ومساهمة الدولة في بعض الشركات، والمشتريات الحكومية التفضيلية، والمساعدات المقدمة في شكل قروض ميسرة أو تأجيل القروض، هي أدوات مقبولة بوصفها الأدوات الرئيسية في نطاق مساعدات الدولة في المقارنات الدولية[4].

إضافة لذلك يمكن تعريف الدعم الحكومي بأنه: **" أي مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي"**[5] يظهر جليا انطلاقا من هذا التعريف ان الدعم الحكومي هو كل مساعدة تقدمها الدولة للأعوان الاقتصاديين، سواء كانت نقدية أو عينية.

[1] Atakan ÖZTÜRK, **" General Directorate of Forestry Subsidy Practices and Their Effects on Revolving Fund Revenues**", Anatolian Journal of Forest Research, 2017, 185.
[2] Zippel.W, **"Subsidy Problems and State Aids and Incentives According to the European Coal and Steel Community and European Economic Community Agreements"**, State Aids and Incentives in Industry, International Symposium. ISO and Marmara University. Istanbul, 1992, p3.
[3] İneci.B, **"Subsidies in the European Community and Turkey"**, Marmara University European Community Institute. Istanbul, 1995, p5.
[4] INECİ.B, **"Subsidies In The European Community And Turkey"**, Marmara University European Community Institute. Istanbul, 1995, P140.
[5] بسام فتوح ولورة القطيري، **دعم الطاقة في العالم العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربي، ص 11.

هذا التنوع في تعريف الإعانة، الذي تم ذكره بإيجاز أعلاه، يجعل بطبيعة الحال تعريفها صعباً. ويمكن في هذه المرحلة ذكر عناصر الإعانة الخمسة، التي يرد شرحها بإيجاز أدناه، من أجل حصر مفهوم الإعانة وتمييزها بسهولة عن الممارسات المماثلة[1]:

- **مقدم الدعم**: مقدم الإعانة ليس المنظمة التي توزع الإعانة، بل المنظمة التي تتحمل العبء المالي للإعانة. ويؤثر هذا العبء المالي على ميزانية تلك المنظمة، إما في شكل زيادة النفقات أو انخفاض الإيرادات.
- **متلقي الدعم**: المتلقون الذين يشملون المنتجين والمستهلكين الذين يتلقون الدعم من الحكومة، ويتألفون من المؤسسات الخاصة والعامة وفقاً لبعض المؤلفين، ومن المؤسسات والمستهلكين معاً وفقاً لآخرين.
- **سبب الدعم**: تمنح الإعانات للمؤسسات من أجل التأثير على الإنتاج. وبهذه الطريقة، تحاول هيئات السياسة الاقتصادية التأثير على قرارات المنتجين فيما يتعلق بإنتاجهم وتوجيه كمية وتكوين الإنتاج الاجتماعي وفقاً للهدف المحدد. يتم تقديم الإعانات للمستهلكين من أجل تحقيق السياسات الاجتماعية وحماية المستهلكين.
- **توقعات الدولة مقابل الدعم**: إن القول بأن الدولة تقدم الإعانات دون توقع أي شيء في المقابل لا يتوافق مع الواقع. وذلك لأن الدولة غير مخولة بإعطاء أي شيء كهدية لأي شخص. ومع ذلك، عندما يقال إن الدولة تعطي الإعانات "دون أن تتوقع أداءً مكافئاً في المقابل"، فإن المقصود هو أن الدولة لا تتوقع مساراً طبيعياً في السوق مقابل الإعانات. تتوقع الدولة من المؤسسة أن تتبنى موقفًا معينًا وتتصرف بطريقة معينة فيما يتعلق بأنشطتها الإنتاجية.
- **موضوع الدعم**: الإعانات هي إما زيادة في النفقات أو نقصان في الإيرادات في ميزانية الجهة المقدمة للإعانة. وفي هذا الصدد، لكي تكون أي معونة مؤهلة لأن تكون إعانة، يجب أن تكون أولاً وقبل كل شيء نقدية أو قابلة للنقد.

[1] Kayacan, B, « **Türkiye ormancılık sektöründe sübvansiyon kavramı ve uygulamalarının irdelenmesi. Ormancılıkta Sosyo-Ekonomik Sorunlar Kongresi Kitabı** 2006, pp 173-180.

بصـــفة عامة يمكننا تعريف الإعانة أو الدعم بأنها أي مســـاعدة حكومية ، نقدية أو عينية ، لمنتجي القطاع الخاص أو للمســـتهلكين الذين لا تتلقى الحكومة تعويضـــا مماثلا في مقابل ذلك، ولكن بشـــروط المســـاعدة على أداء معين من جانب المتلقي؛ و يشـــتمل هذا على كل العمليات الحكومية التي تؤدي إلى حصول المنتجين على عوائد أعلى مما تقترحه نتائج السوق التنافسي كما يصطلح عليه بـــ (دعم المنتجين)؛ أما فيما يخص المستهلكين الذين يحصلون على سلع أو خدمات أقل من التكلفة الاقتصادية فيصطلح عليه بـ (إعانات المستهلكين) فمثل هذا التعريف الواسع ضروري للحصول على عناصر الدعم الصريحة والضمنية التي تستخدم في الميزانيات الحكومية أو الحسابات القومية التي تحدد أشكال التدخل الحكومي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما ينتج عنه مجموعة واسعة من الأنشطة الحكومية تحتوي على عناصر الدعم المختلفة والتي يمكن تصنيفها على أساس العناصر التالية[1]:

- المدفوعات الحكومية المباشرة للمنتجين أو المستهلكين (الإعانات النقدية أو المنح النقدية)؛
- القروض الحكومية ذات الفائدة المنخفضة (الإعانات الائتمانية)؛
- تخفيضات الإعانات الضريبية؛
- الإعانات المالية التي تقدمها الحكومة في رأس المال؛
- توفير السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعار السوق (الإعانات العينية)؛
- شراء السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق (إعانات المشتريات)؛
- تسديد المدفوعات الضمنية للإجراءات التنظيمية الحكومية التي تغير أسعار السوق.

أما وزارة المالية الجزائرية فعرفت الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (دعم صريح)، أو غير مباشرة (دعم ضمني)، قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقرية والطبقات معدومة الدخل وضمان استقرار نسبي في الدخول الحقيقية لهذه الفئات بالإضافة إلى تحقيق إعادة توزيع للدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخل في لمجتمع مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية[2].

[1] Clements, B., R. Hugouneng, and Schwartz, G. january 1995, **Government Subsidies: Concepts, International Trends, and .Reform Options**, International Monetary Fund, Working Paper, p.02

[2] Minister des finances, **la Direction Générale de la Prévision et des Politiques**, 5102, Mécanismes des subventions, document interne, 2015, p 01.

يعتمد في الجزائر على شـــكلين رئيســـيين من أشـــكال الدعم الحكومي يتمثلان في **الدعم الحكومي الصـــريح والدعم الحكومي الضـــمني**، حيث يعرف الدعم الحكومي الصـــريح او الظاهر، على أنه جزء من الانفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة في جانب النفقات العمومية بالميزانية العامة للدولة، ويأخذ وجهين هما دعم حكومي مباشر كدعم أسعار السلع والخدمات الأساسية ودعم غير مباشر كتمويل عجز الهيئات الاقتصـــادية العامة[1]؛ أما الشـــكل الثاني من أوجه الدعم الحكومي (الدعم الحكومي الضـــمني) فهو يمثل إيرادات عامة ضـــائعة لا تظهر بشـــكل صـــريح في الموازنة العامة، لكنها تســـهم في زيادة العجز بها، مثل دعم أســـعار المنتجات البترولية والكهرباء وبعض الخدمات كالتعليم والصـــحة، وتشـــمل هذه الإعانات على كل من الدعم الجبائي والدعم الموجه للعقارات، ودعم أســـــعار المنتجات الطاقوية والوقود والتي تحدد أسعارها بأقمر من قيمتها السوقية.

الفرع الثاني: أنواع الدعم الحكومي

يمكن توجيه الدعم الحكومي نحو أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة مثل ما يلي[2]:

- لضمان تنمية الاقتصاد الإقليمي؛

- لضمان إنتاج سلع وخدمات معينة (النقل، الاتصالات، ...)؛

- دعم قطاع متراجع (الحديد والصلب، ...إلخ)؛

- مساعدة المناطق، أو القطاعات (الزراعة) أو المؤسسات التي تعاني من مشاكل مؤقتة لأسباب طبيعية أو غيرها؛

- زيادة فرص العمل؛

- القضاء على أوجه القصور في السوق؛

- دعم الشركات أو المنتجات المحلية؛

[1] أمنية حلمي، **"كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر"**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2005، ص 4.

[2] OECD, **Competition Policy in Subsides and State Aid**, 2001, p11.

– حماية فرع جديد من فروع الصناعة؛

– دعم شرائح معينة من المجتمع.

ومنه فان الدعم الحكومي وفقًا لأغراضه ومواضيعه وأشكال منحه وآثاره يمكن تحليله في فروق مختلفة.

أولا/ الدعم الحكومي بحسب الأهداف

تنقسم معونات الدولة حسب أهدافها أو أغراضها إلى قسمين: معونات الدولة الممنوحة لأغراض تحفيزية ومعونات الدولة الممنوحة لدعم الإنتاج.

1- مساعدات الدولة لأغراض تحفيزية

الغرض من الدعم أو المعونات التي تقدمها الدولة لأغراض تحفيزية هو زيادة إنتاج المؤسسات في قطاع أو منطقة معينة أو توجيه المؤسسات إلى مجالات تعتبرها الدولة مناسبة [1]. والهدف من مساعدات الدولة في شكل حوافز هو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي والوصول إلى معدل نمو أسرع.

في بلد ما، إذا تعذر على مؤسسة ما أو فرع إنتاجي ما الوصول إلى مستوى الإنتاج المطلوب في المسار الطبيعي للاقتصاد، يجوز للدولة أن تدعم هذه المؤسسة أو الفرع الإنتاجي بمساعدات مختلفة. قد يكون الغرض من هذه المساعدات هو زيادة مستوى الإنتاج أو توجيه المؤسسات إلى فروع الإنتاج التي لا تفضلها المؤسسات لأنها محفوفة بالمخاطر. وفي الممارسة العملية، تتجلى المساعدات المقدمة لأغراض تحفيزية في شكل مساعدات تقدمها الدولة لتشجيع المؤسسات لأغراض مختلفة مثل تشجيع الاستثمارات والصادرات، وتشجيع زيادة القدرة التنافسية الدولية، وتشجيع تشجيع رأس المال الأجنبي، وتشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتشجيع المنشآت غير المكتملة التي يتعين إدخالها في الاقتصاد، وتشجيع الحد من مخاطر المشاريع، وتشجيع منع التلوث البيئي، وتشجيع إيجاد يد عاملة مؤهلة، وتشجيع تحسين الجودة والمساهمة في المشاريع، وتشجيع ضمان الإنتاجية [2].

[1] Pekin.T, **"Subsidies and their effects as incentive measures and business decisions**", 1988, Turkey, p35.
[2] AKTAN.C.C, "**Incentive Protection-I". Journal of Economic Comments"** ,1998, p8.

2- مساعدات الدولة لدعم الإنتاج واستمراره

هذه المساعدات مخصصة للمؤسسات التي لا تستطيع العمل بكفاءة وفقدت قدرتها على البقاء في السوق. الهدف من مساعدات دعم واستمرار الإنتاج هو ضمان بقاء المؤسسات التي فقدت قدرتها التنافسية في الإنتاج واستعادة قدرتها التنافسية. تقدم الدولة مساعدة للمنتج بمقدار الفرق بين سعر المنتج في السوق العالمية وتكلفته.

ويمكن إدراج المساعدات لضمان عمل المؤسسات بكامل طاقتها وإعادة تنظيم المؤسسات التي تعاني من وضع صعب في السوق ضمن هذا النوع من المساعدات.

ثانيا/ الدعم الحكومي وفقا لطريقة تقديمة

ويأخذ عدة أشكال الدعم الحكومي العيني، والدعم النقدي، والدعم المتعلقة بالضرائب، والدعم في شكل ضمانات الدولة،...الخ.

1- الدعم العيني

الدعم أو المساعدات العينية، هي مجموعة من "الامتيازات" التي توفر مزايا مالية للمؤسسات وتقلل أو تلغي عناصر التكلفة بشكل عام. وهنا لا يتم إجراء أي تحويل من ميزانية الدولة، ولكن يتم التنازل عن بعض الإيرادات لميزانية الدولة. وتشمل الأمثلة على المساعدات العينية التي تقدمها الدولة السلع أو الخدمات المقدمة مجانا أو أرخص مما هي عليه في ظروف السوق العادية، وتخصيص الأراضي العامة مجاناً أو بأسعار زهيدة جدا، والمبيدات والأسمدة منخفضة السعر المقدمة للقطاع الزراعي. وفي جميع هذه الحالات، لا يكون هناك تدفق نقدي من خزينة الدولة في اللحظة الأولى للمساعدة، ولكن في الفترات التالية يكون هناك انخفاض في إيرادات الدولة أو نفقاتها من الميزانية. ومن حيث المؤسسة، فإن هذا النوع من المساعدات غير نقدي، ولكن وفقًا لبعض الاقتصاديين يمكن التعبير عنها كنقدية وتوفر مزايا مالية.

2- الدعم النقدي

يمكن تقسيم الدعم او المساعدات النقدية إلى مجموعتين: مساعدات نقدية غير قابلة للاسترداد ومساعدات نقدية يمكن التعبير عنها نقدا. المساعدات النقدية غير القابلة للاسترداد هي مساعدات نقدية

تقدم مباشرة إلى مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أو قطاع معين. وضمن هذه المجموعة، تحتل المنح والعلاوات المكانة الأهم. ويستند منحها على معايير عامة مثل وجود فرع إنتاجي معين، ونوع المنشأة وحجمها ووضعها المالي ومكان إنشائها. النوع الآخر من المساعدات النقدية هو المساعدات النقدية التي يمكن التعبير عنها نقداً. ويتمثل هذا النوع من المعونات في تقديم قروض أو حوافز ائتمانية للمؤسسات العاملة في قطاعات أو فروع إنتاجية معينة بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة في السوق. وقد تكون هذه المعونات في شكل أسعار فائدة منخفضة أو سداد أصل الدين في نهاية الاستحقاق. ويمكن إعطاء المساعدات المقدمة للمؤسسات الزراعية كمثال على هذا النوع من المساعدات. والفرق بين هذا النوع من المعونة والمساعدات المجانية هو أن الدولة تسترد أصل الدين والفائدة مقابل المعونة المقدمة للمنتج. ويشمل هذا النوع من المعونة شراء الدولة للأسهم مقابل مستحقاتها من الشركات التي تواجه صعوبات أو شراء الأسهم لإنقاذ الشركات من الصعوبات رغم عدم وجود مستحقات لها. وأهم ما يميز هذا النوع من المعونة هو إمكانية حسابها مسبقا[1].

3- المساعدة المتعلقة بالضرائب

يجوز للدولة أن تعفي مجموعة من المؤسسات كلياً أو جزئياً من الضرائب التي تلتزم بدفعها والتي تتحد فيما بينها بسبب نوع السلع التي تنتجها والقطاع الذي تعمل فيه ونوع الأعمال التي تملكها والمنطقة التي تعمل فيها. تهدف الدولة من خلال هذا النوع من المساعدات، التي يتم تطبيقها في شكل خصم ضريبي، إلى تفضيل الشركات من حيث العبء الضريبي وتخفيف التكاليف عليها. إن تطبيق معدلات ضريبية منخفضة لقطاعات معينة، وإعفاء مجموعات معينة من الشركات من الضريبة الملزمة بدفعها أو السماح بتخفيضات معينة في الدخل الخاضع للضريبة، وتأجيل الضرائب التي يجب دفعها في الوقت المناسب، والسماح بخصم الخسائر أو الاستهلاك المعجل هي أكثر أنواع المساعدات شيوعاً في هذا النوع من المساعدات. وغالباً ما توفر هذه المعونات موارد إضافية للمؤسسات.

[1] Aktan.C.C **, op.cit** ,p 9

4- المشـتريات الحكومية التفضـيلية ودعم المشـتريات والمسـاعدات الحكومية بأسعار مضمونة

وقد تقوم الدولة بدعم عمليات الشـراء في بعض فروع الإنتاج بهدف تشـجيع المنتجين ومنع انخفاض الأسـعار في السـوق. تهدف مشـتريات الدعم إلى دعم المنتج من خلال شـراء السـلع من قبل الدولة بسـعر أعلى من سـعر السـوق الحقيقي، وفي حالة الأسـعار المضـمونة، لا يسـتطيع المنتج أن يبيع بضـاعته بسـعر معين، وفي هذه الحالة، تضمن الدولة مقدمًا شراء سلع المنتج بهذا السعر.

في المشتريات الحكومية التفضيلية، يتم شراء السلع أو الخدمات التي تحتاجها المؤسسات والمنظمات العامة من الشـركات المحلية. الغرض من هذا التطبيق؛ ضـمان تطوير الأعمال المحلية ومنع الشـركات الأجنبية من دخول السـوق المحلية. وبهذا فإن المشـتريات الحكومية التفضـيلية كانت تعتبر ممارسـات تعطل المنافسـة وتعيق التجارة الدولية.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم الحكومي

يتمثل الهدف الرئيسـي للإعانات في زيادة الرفاه الاجتماعي من خلال توفير مزايا اقتصـادية لبعض المجالات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية. وكأداة راسخة من أدوات السياسة العامة، من المهم دراسة آثار الإعانات بمزيد من التفصيل من المنظورين النظري والعملي. وتظهر هذه الآثار على النحو التالي:

- **يؤثر الدعم على العرض والطلب على السلع:** في السوق الحرة، يتوازن العرض والطلب عن طريق سـعر التوازن. ويتمثل تأثير الإعانة في إزاحة منحنى العرض أو الطلب إلى اليمين، اعتمادًا على مقدار الإعانة. بعبارة أخرى، تؤدي الإعانة إلى زيادة العرض أو الطلب (الشـكل 01). إذا حصـل المسـتهلك على إعانة، فإن انخفاض سـعر السـلعة الناتج عن الدعم الهامشـي على الاسـتهلاك يزيد الطلب ويحول منحنى الطلب إلى اليمين (من D1 إلى D2). إذا تلقى أحد المنتجين إعانة، فإن ذلك يخفض التكاليف الحدية والمتوسـطة للمنتج ويحول العرض إلى اليمين (من So إلى S1). في حالة التوازن الجديد، يكون ناتج الشـركة قد زاد مقارنةً بالوضـع القديم، ويكون متوسـط التكلفة أقل من السـعر، مما يؤدي إلى تحقيق ربح متواضع. ومن ناحية أخرى، انخفض سعر بيع السلعة[1].

[1] Uluatam, Özhan (2012)**," Public Finance"**, Ankara, Imaj Publishing, p279.

الشكل رقم(01): آثار الإعانات

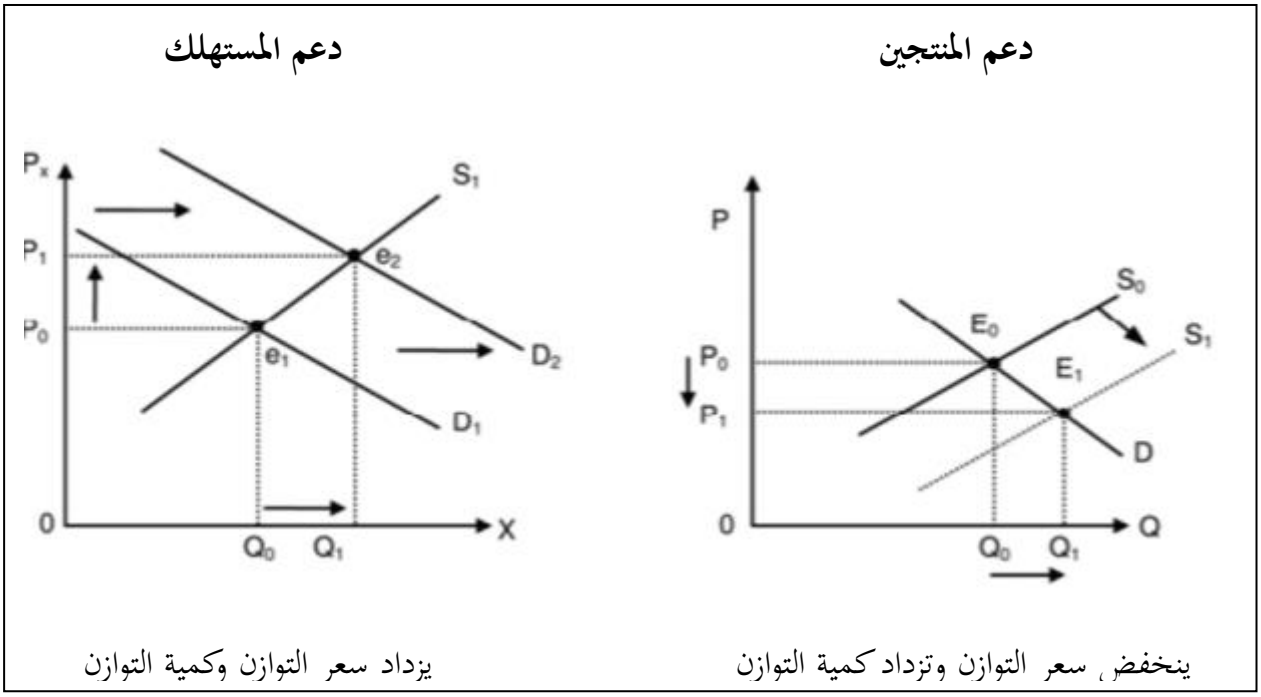

ينخفض سعر التوازن وتزداد كمية التوازن — يزداد سعر التوازن وكمية التوازن

– أيضـــا فالغرض من الإعانات هو زيادة الرفاهية الاجتماعية، والفقراء هم الأكثر احتياجًا لهذه الزيادة في الرفاهية. ومن ناحية أخرى، فإن الإعانات يمكن أن تكون ضـارة في بعض الحالات. ونظرًا لتأثير الدعم على الاقتصـــاد ككل والعبء الإضـــافي على الميزانية، فإن عدم قدرة الحكومات على تغطية تكاليف الإمداد الكاملة للخدمات الأساسية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفقر في بلد ما. وتترجم الخسارة في الإيرادات العامة الناتجة عن دعم الطاقة إلى عجز دائم في الموازنة الحكومية. وتحد الإيرادات العامة غير الكافية من القدرة على القيام باستثمارات لتوسيع نطاق الإمدادات وتحقيق التحسينات اللازمة في جودة الخدمات، على سبيل المثال، لإتاحة خدمات المياه والطاقة لمن لا يستطيعون الحصول عليها [1]. غالبًا ما يتم إنشـــاء دعم المســـتهلكين لنقل الرفاهية إلى الأســـر ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، في حين أن الإعانات قد تزيد من رفاهية بعض شـرائح المجتمع، إلا أن فوائدها للفقراء مشـكوك فيها. وغالبًا ما يؤدي الدعم المالي غير المسـتهدف بشـكل جيد إلى تسـرب حصـة كبيرة من النفقات إلى الأسـر ذات الدخل المرتفع. كما أن الإعانات واسـعة النطاق التي تسـتهدف الأسـر ذات الدخل المنخفض، وإن كان لها ما يبررها في بعض الحالات، إلا أن لها آثاراً مالية سلبية ولا تحقق أهداف الحد من الفقر بشكل فعال [2].

[1] OECD. "**Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2017"**. Paris: OECD Publishin, 2017, 50.
[2] OECD. "**Environmentally Harmful Subsidies: Challenges for Reform"**. Paris, p85

- ومن الخصائص الأخرى للإعانات الاستهلاكية أن منافعها عادة ما تتوزع على جميع المستهلكين؛ فعلى الرغم من الإعانات، تظل إمكانية حصول أفقر الناس على الخدمات الأساسية محدودة وقد يبيعون بعض السلع والخدمات المدعومة إلى أسر معيشية أخرى (وهو احتمال يزداد كلما اقتربوا من عتبة "مستوى الجوع"). إن تسرب فوائد الدعم إلى حد كبير إلى الفئات الأعلى دخلاً يجعل وظيفة إعانات الوقود العالمية لحماية رفاهية الأسر الفقيرة مكلفة للغاية. فعلى سبيل المثال، إذا اعتُبرنا أن الأسر التي تعاني من حالة فقر المستهدفة في سياسة الدعم تمثل نسبة 20%، فإن التكلفة التي تتحملها الميزانية العامة لتحويل دولار واحد من الدخل إلى هذه الفئة من خلال الدعم بمختلف أشكاله تبلغ حوالي 33 دولاراً. وتعكس هذه النسبة أن 97 دولاراً من كل 100 دولار من الدعم "يتسرب" إلى الشرائح الأربع الأولى من الدخل التي تبلغ نسبتها 20%. وبالتالي، فإن الموارد العامة المطلوبة لتحقيق الزيادة المطلوبة في الرفاهية تبلغ 33 ضعفاً. إذا حولت البلدان بدلاً من ذلك هذا الدعم العام إلى دعم أفضل استهدافاً للفقراء، فإن الأموال ستعود بالنفع على الأشخاص الأكثر احتياجاً وليس الأقل احتياجا [1].

- تُستخدم الإعانات كأداة من أدوات السياسة العامة لحماية بعض القطاعات و/أو المنتجين والمستهلكين. ويمكن للإعانات أن تحافظ على انخفاض أسعار السلع والخدمات. ومع ذلك، وكما ذُكر أعلاه، قد لا تفي الإعانات في بعض الأحيان بالتوقعات وتؤدي إلى آثار سلبية. ومنه يمكن ملاحظة النتائج الإيجابية والسلبية للإعانات بشكل عام بحسب البلدان. وحتى في البلد الواحد، قد تظهر نتائج مختلفة بحسب ما إذا كانت الأموال العامة التي يتم توفيرها يتم تحويلها إلى الاقتصاد أم لا. ومع ذلك، يلاحظ أن الإعانات المقدمة لبعض القطاعات في السنوات الأخيرة لها آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية.

- **تؤثر الإعانات على المنافسة التامة:** على افتراض أن السوق في حالة توازن تنافسي تام، فإن الإعانات تزيد من عرض السلعة بما يتجاوز كمية التوازن التنافسي. يمكن أن تؤدي حالة عدم التوازن الجديدة إلى حالة تُعرف في أدبيات الاقتصاد باسم الخسارة الفارغة. والخسارة الفارغة هي مقياس للخسارة

[1] World Bank (2012). **The Real Cost of Fossil Fuels**. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2012/05/09/real-costs-fossil-fuel-subsidies (Date of access: -02-20 2024).

في الكفاءة التي قد تحدث إذا لم يتم إنتاج سلعة أو خدمة عند الحد الأمثل اجتماعياً. والخسارة الفارغة هي التكلفة التي يدفعها المجتمع بأسره وتمثل الخسارة في الرفاه الاجتماعي [1].

المطلب الثالث: مدخل إلى التحويلات الاجتماعية في الجزائر

إن المصطلحات حول التحويلات الاجتماعية متشابكة ويمكن أن تشكل في حد ذاتها عقبة أمام بناء فهم أوسع للقضية، في بعض الحالات تكون المصطلحات قابلة للتبادل (على سبيل المثال، التحويلات الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية)، وفي حالات أخرى، يتم توظيف المصطلحات بشكل غير صحيح (على سبيل المثال الحماية الاجتماعية بدلاً من التحويلات الاجتماعية)، وإضافة إلى هذا غالباً ما تتنوع استخدامات المصطلحات من بلد إلى آخر (على سبيل المثال المنح الاجتماعية بدلا من التحويلات الاجتماعية)، لهذا سوف نهتم في هذا المطلب بمفهوم التحويلات الاجتماعية وتقسيماتها حسب الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: مفهوم التحويلات الاجتماعية في الجزائر

تعرف التحويلات الاجتماعية بأنها نوع من النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل يكون الهدف منها هو تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام، مثل دعم السكن (السكن الاجتماعي والريفي)، دعم التعليم (المنح، الإقامة، المطاعم المدرسية والجامعية، والنقل المدرسي)، إجراءات الدولة للمساعدة والتضامن لصالح فئات معينة (المسنين، المكفوفين، والمعوقين...الخ)، إعانة الدولة لصندوق العمل، إعانة الدولة لصندوق القروض الصغيرة وتوظيف الشباب (FNSEJ)، تحويلات أخرى (حقوق أسرية، المجاهدين)، دعم الأسعار...الخ[2].

التحويلات الاجتماعية غير قائمة على المساهمة، وتشمل مجموعة من الفوائد التي تستهدف فئات مستضعفة، مثل الفقراء جداً، المعوزين، المسنين، وصغار السن (التي تُعرف مجتمعة بأنها منح اجتماعية في جنوب أفريقيا أو شبكات الأمان الاجتماعي في بوتسوانا أو التحويلات الاجتماعية في الجزائر)، وهي تشمل الأشغال العامة وبرامج ضمان العمالة للفقراء والعاطلين عن العمل[3].

---

[1] Hines, James H, **"Tree Sides of Harberger Triangles",** The Journal of Economic Perspectives,1999 , p170.

[2] النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الانية، امينة بن خزناجي، خميسي قايدي، ايمان بن تومي، 2018، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد5، المجلد1.

http://www.enssea.net/revie-de-l-enssea/dernier-numero/61-revue-n-25-2016

[3] Michael **Samson**, **The impact of social transfers on growth, development, poverty and inequality in developing countries,** Economic Policy Research Institute, Palgrave Macmillan, **London**,2009, p.4.

هي تحويل نقدي أو عيني من فئة من المجتمع إلى فئة أخرى (من الفئات العمرية النشطة إلى الفئات المعالة غير النشطة)، ويؤهل المتلقون للحصول على التحويلات لأنهم اكتسبوا حقوقاً من خلال الوفاء بواجبات (مثل تسديد الاشتراكات) أو لأنهم استوفوا بعض الشروط الاجتماعية أو السلوكية (مثل المرض، الفقر، الاضطلاع بأشغال عامة...الخ)، واستخدم هذا المصطلح في السنوات الأخيرة ليصف الخطط التي تقدم إعانات لجميع المقيمين بموجب شرط الإقامة وحدها (التحويلات النقدية الشاملة) أو خطط المساعدة الاجتماعية التي تستلزم شروطاً سلوكية إضافية باعتبارها شروطاً مسبقة لتلقي التحويلات (التحويلات النقدية المشروطة)[1].

التحويلات الاجتماعية مرتبطة بالنشاط الاجتماعي للدولة، وهذا الأخير معناه إرساء التوجيهات العامة واتخاذ القرارات المناسبة من قبل السلطات العامة من أجل توزيع مداخيل وتقديم خدمات تأخذ طابع ما نسميه بالنفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي، وهذه الأخيرة ماهي في الواقع سوى الأداة الفعلية لترجمة الأنشطة الاجتماعية الممولة من طرف الدولة أو هيئاتها العامة دون أن يدفع المستفيدون من ذلك أي مقابل لها في صورة سلع أو خدمات، فالتحويلات الاجتماعية أو النفقات العامة التحويلية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية التي أساسها إعادة التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع عن طريق توزيع المداخيل[2].

يتم تعريف التحويلات الاجتماعية القائمة على النقد بشكل عملي كمدفوعات منتظمة غير قائمة على الاشتراكات من النقود المقدمة من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية إلى الأفراد أو الأسر، بهدف الحد من الفقر المزمن أو الناجم عن الصدمة، ومعالجة المخاطر الاجتماعية والحد من الضعف الاقتصادي. يمكن أن تكون التحويلات غير مشروطة بالأسر التي تحقق بشكل فعال مسؤوليات التنمية البشرية (التعليم، الصحة، والتغذية،...إلخ) أو غيرها[3].

---

[1] ظاهر عمران موسى وحيدر نعمه بخيت، **التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ع 32، المجلد التاسع، العراق، 2015، ص 33.

[2] العوفي حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] Michael **Samson** and others, **Designing *and* Implementing Social Transfer Programmes,** Economic Policy Research Institute, Cape Town, **South Africa**, First Edition, 2006, p.2.

- تعمل التحويلات الاجتماعية وفقا لآلية إعادة التوزيع التالية[1]:

⇒ revenu primaire des Ménages دخل الأسرة الرئيسي	Production – prélèvements obligatoires (impôts directs et indirects, cotisations sociales) الإنتاج - الرسوم الإجبارية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة واشتراكات الضمان الاجتماعي)

⇒ revenu disponible الدخل المتاح	revenu primaire + prestations sociales aux ménages الدخل الأساسي + المزايا الاجتماعية للأسر المعيشية

إضـــافة لذلك فالتحويلات الاجتماعية هي مدفوعات تقدمها الحكومة أو المنظمات الأخرى للأفراد أو الأسر، يمكن أن تتخذ أشكالًا عديدة، بما في ذلك:

- **المزايا النقدية**: هي مدفوعات مالية مباشرة، مثل المعاشات التقاعدية، وإعانات البطالة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية.
- **المزايا العينية**: هي الســـلع أو الخدمات المقدمة مباشـــرة للأفراد أو الأســـر، مثل طوابع الغذاء، والمساعدة السكنية، والرعاية الصحية.

أيضا فالتحويلات الاجتماعية، تهدف إلى تقديم المساعدة الاجتماعية للمحتاجين والفقراء من خلال السياسات الاجتماعية القطاعية المناسبة (التعليم والإسكان والصحة وغيرها)[2].

ويستخدم تعريف آخر لتعريف: "تنطوي التحويلات الاجتماعية على إعادة توزيع الدخل بين مختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية، ولا سيما من الأسر الميسورة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وهي لا تأخذ شكل راتب مباشر، بل تأخذ شكل استحقاقات: سداد النفقات الطبية، والمعاشات التقاعدية، والإعانات العائلية، وما إلى ذلك"[3].

وقد تكون تحويلات غير قائمة على الاشتراكات (دون مساهمات) للموارد (نقداً أو عيناً)، ممولة من أموال عامة منتظمة ويمكن التنبؤ بها إلى الأفراد أو الأســـر المعيشـــية الفقيرة أو الضـــعيفة، بهدف الحد من

[1] file:///C:/Users/mzm/Downloads/538ca7ee4e46a.pdf, consulté le 29/03/2024 a 11:14.
[2] Le système algérien de protection sociale : entre Bismarckien et Beveridgien, les cahiers du CREAD n°107-108, 2014, P 136.
[3] Dictionnaire de l'économie, Op Cit, P 632,633.

عجزهم الاستهلاكي، وحمايتهم من الصدمات والمخاطر الاقتصادية على وجه الخصوص، وفي بعض الحالات، تعزيز قدرتهم الإنتاجية[1].

وتتفق جميع التعاريف على أن التحويلات الاجتماعية يجب أن تكون بلا مقابل، وإلا فإننا نبتعد عن منطق المساعدة نحو منطق التأمين (المساهمات الاجتماعية).

ومن ثم فإن التحويلات الاجتماعية هي تدخلات عامة في توزيع الدخل، بهدف تعديل جدول الدخل بشكل كبير لأغراض اجتماعية، ولا سيما عن طريق الإعانات والمزايا الاجتماعية من خلال المساعدات أو الائتمانات التضامنية[2].

الفرع الثاني: تقسيمات التحويلات الاجتماعية في الجزائر

تعددت تقسيمات التحويلات الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري، وسيتم تلخيصها في مخطط يدعى هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر؛ وهو موضح في الشكل التالي:

[1] « Le rôle des transferts sociaux dans la lutte contre la famine », la commission européenne, 2012, P 6
[2] Larousse encyclopédique, Larousse, 2006, P 409.

شكل رقم(02): مخطط لهيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر

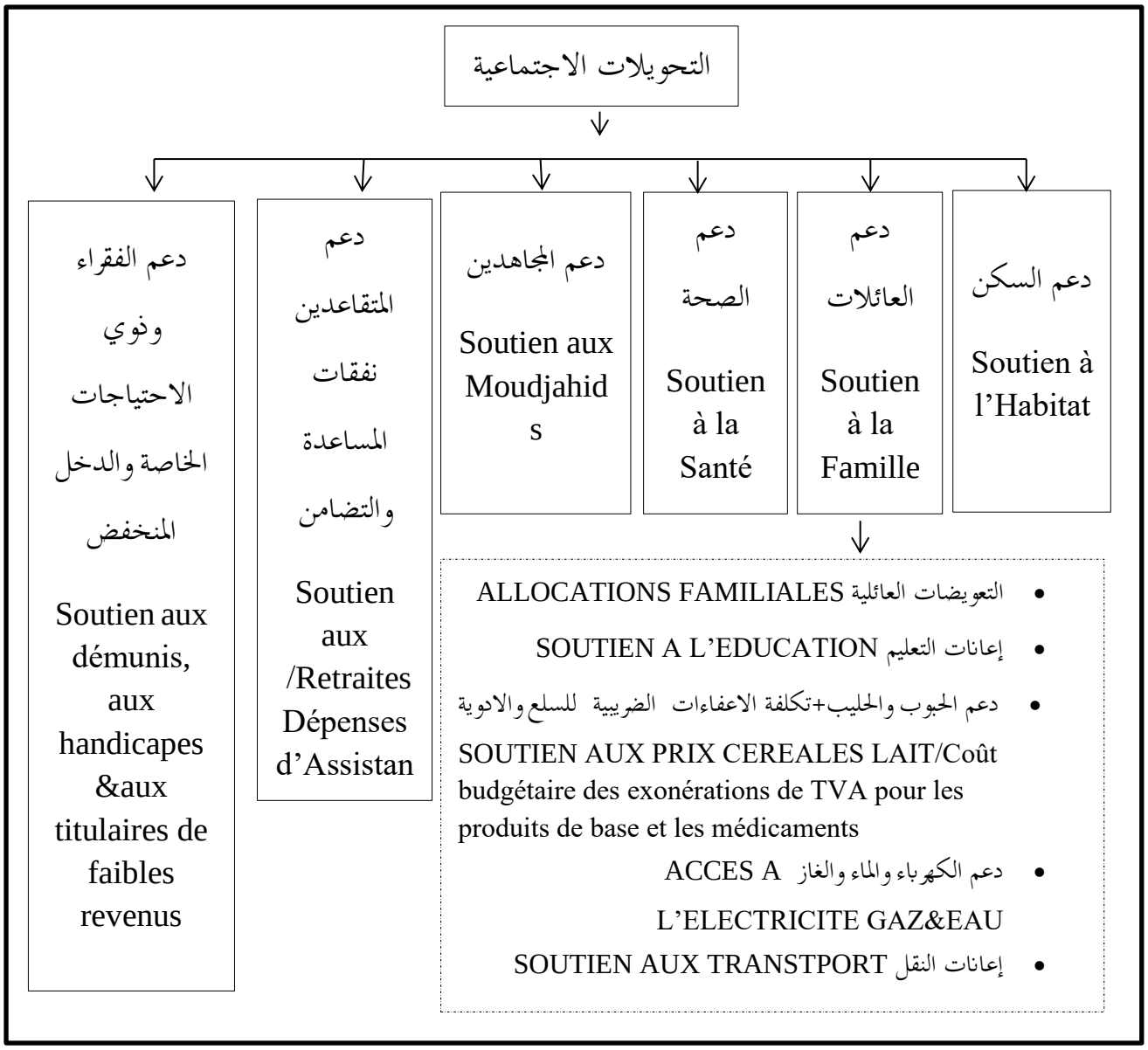

المصدر: من إعداد الطالب، بناء على معطيات قانون المالية لسنة 2020.

يقسم المشرع الجزائري التحويلات الاجتماعية إلى ست أقسام رئيسية، وهي دعم الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والدخل المنخفض، ودعم المتقاعدين ونفقات المساعدة والتضامن، ودعم المجاهدين، ودعم الصحة، ودعم السكن، ودعم العائلات الذي ينقسم بدوره إلى عدة بنود فرعية تمثلت في التعويضات العائلية، وإعانات التعليم، ودعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، واعانات النقل.

الفرع الثالث: مبررات وأهداف التحويلات الاجتماعية

للتحويلات الاجتماعية أهداف ومبررات نذكر منها: [1]

أولا/ مبررات التحويلات الاجتماعية

يبرر مؤيدو التحويلات الاجتماعية بطرق متنوعة ويطرحون مجموعة من الحجج المؤيدة لاعتمادها:

1- الحد من الفقر وإدارة المخاطر

كثيرًا ما تستخدم التحويلات الاجتماعية كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر وإدارة المخاطر. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد في تحقيق أربعة أهداف محددة:

- الحماية

للتحويلات الاجتماعية تأثير مباشر على الحد من عدم المساواة والفقر المدقع. وبالتالي، فإن الغرض منها هو على الأقل "تمكين الناس من النجاة من الفقر أو جعله أكثر قابلية للتحمل".

- الوقاية

تساعد التحويلات الاجتماعية الأسر المعيشية على إدارة المخاطر. فهي تثنيهم عن وقف الاستثمارات واعتماد استراتيجيات تكيف ضارة، مثل الحد من استهلاك الغذاء أو إخراج الأطفال من المدرسة.

- الترويج

يضمن إدخال التحويلات الاجتماعية كجزء من سياسات اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقًا توافر الأغذية الجيدة في السوق، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وإتاحة الفرص الاقتصادية وبناء البنية التحتية.

- التحويلات

[1] Le rôle des transferts sociaux dans la lutte contre la famine », document n° 14, commission européenne, Avril 2012, P 31.

يمكن للتحويلات الاجتماعية أن تساعد الحكومات على إجراء إصلاحات مفيدة. فهي مكملة للسياسات الاقتصادية التي تدعم النمو طويل الأجل والحد من الفقر، ويمكن استخدامها أيضًا لمعالجة قضايا العدالة الاجتماعية ومكافحة الإقصاء الاجتماعي والتهميش، من خلال الحقوق والضمانات الأساسية.

2- التحويلات الاجتماعية كحافز للنمو الاقتصادي

لا تدعم الحقائق الفرضية القائلة بوجود انفصام بين العمل الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وفي الواقع، تميل البلدان ذات المستويات العالية من التحويلات الاجتماعية إلى أن تكون من بين أكثر الاقتصادات إنتاجية.

بل على العكس، يمكن وصف العمل الاجتماعي بأنه عامل إنتاجي ومساهم في النمو الاقتصادي، ويمكنه أن يحافظ على الإنتاج الضخم منخفض التكلفة من خلال تزويد الأشخاص الذين لا يملكون دخلاً خاصاً بهم بمزايا أو خدمات لتغطية نفقات معيشتهم، والحماية الاجتماعية وفرص الاستهلاك للجميع. وبالتالي فهي تضمن المبيعات للسلع والخدمات الجماعية.

ولهذا السبب في الأساس، فإن الإنتاج الرأسمالي غير قابل للاستمرار بدون حماية اجتماعية. ولذلك ليس من المستغرب أن تقوم دول مثل الصين وكوريا الجنوبية وتايلاند بتطوير مزاياها الاجتماعية مع تبنيها للنموذج الرأسمالي.

3- الاستقرار السياسي وبناء الدولة

من الضروري الاعتراف بالبعد السياسي لأدوات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية. وهذا ما يحفز الحكومات بشكل عام على إدخال أنظمة التحويلات الاجتماعية في المقام الأول.

عندما أدخل بسمارك أول نظام حماية اجتماعية مهم في ألمانيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت دوافعه سياسية إلى حد كبير. وكان الهدف من نظام التأمين الاجتماعي الإجباري الذي أدخله هو تعزيز شرعية الدولة بين الطبقة العاملة. وتعتبر ألمانيا، بعد إعادة التوحيد، وجنوب أفريقيا، بعد الفصل العنصري، مثالين ناجحين على مساهمة الحماية الاجتماعية في استقرار الديمقراطيات.

بالإضـــافة إلى ذلك، اســـتُخدمت التحويلات الاجتماعية في العديد من البلدان النامية كأداة لبناء الدولة.

4- التحويلات الاجتماعية: عقد اجتماعي

لا تحمي التحويلات الاجتماعية المؤســسـية والمنتظمة والتي يمكن التنبؤ بها، والتي تم تطويرها كجزء من سياسات الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقًا، الأفراد فحسب، بل تحمي المجتمع ككل.

وتشـــكل التحويلات التي يمكن التنبؤ بها عقدًا اجتماعيًا بين الحكومة ومواطنيها. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تقلل من النزاعات الاجتماعية والجريمة وتسـهل الإصـلاحات الضـرورية من خلال التخفيف من آثارها السـلبية. ويؤدي الحد من عدم المسـاواة وزيادة الاسـتقرار الاجتماعي إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو.

ثانيا/ أهداف ومميزات التحويلات الاجتماعية

1- أهداف التحويلات الاجتماعية

تم تصميم التحويلات الاجتماعية لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، من امثلتها:

- **الحد من الفقر وعدم المســاواة** :يمكن للتحويلات الاجتماعية أن تســاعد في زيادة دخل الأســر الفقيرة ومنخفضة الدخل، وبالتالي الحد من الفقر وعدم المساواة.
- **تعزيز الأمن الاقتصـادي** :يمكن للتحويلات الاجتماعية أن توفر شبكة أمان للأفراد والأسر الذين يعانون من فقدان الوظائف أو المرض أو غير ذلك من الانتكاسات.
- **الاســـتثمار في رأس المال البشـــري** :يمكن اســـتخدام التحويلات الاجتماعية للاســـتثمار في التعليم والرعاية الصـحية وغيرها من أشـكال رأس المال البشـري، مما يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصـادي طويل الأجل.

إن فعالية التحويلات الاجتماعية في تحقيق هذه الأهداف هي مســـألة نقاش، ويزعم البعض أن التحويلات الاجتماعية من الممكن أن تخلق مثبطات للعمل والادخار، في حين يرى آخرون أنها ضرورية للحد من الفقر وعدم المساواة .ويشكل التصميم الأمثل لبرامج التحويل الاجتماعي قضية معقدة تعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، مثل الظروف الاقتصـــادية للبلاد، والأعراف الاجتماعية، والمناخ السياسي.

2- مميزات التحويلات الاجتماعية:

التحويلات الاجتماعية لها عدد من الميزات التي تميزها عن أدوات السياسة الأخرى، حيث يجب أن تُظهر التحويلات الاجتماعية الجيدة الميزات الخمس التالية: [1]

- **عدم الاشتراك:** التحويلات الاجتماعية غير مساهمة بمعنى أن المتلقين ليس عليهم تقديم مساهمات مالية مسبقة حتى يكونوا مؤهلين للحصول على الدعم؛

- **دعم للفقراء:** إن التحويلات الاجتماعية هي في المقام الأول أداة للرفاه الاجتماعي، وهي مصممة لمصلحة من يحتاجون إلى المساعدة، واستبعاد من ليسوا كذلك، ولكن عندما ينتشر الفقر كما هو الحال في معظم البلدان الافريقية، من الصعب والمكلف أن يستهدف أفقر الناس مباشرة، رغم أن هؤلاء هم أكثر الناس احتياجا للدعم، ومع ذلك فإن جميع التحويلات الاجتماعية هي في جوهرها مبنية لصالح الفقراء؛

- **يمكن التنبؤ بها:** إمكانية التنبؤ بها وانتظامها هي من السمات الهامة للتحويلات الاجتماعية، وهي ميزة تزيد من فعاليتها بدرجة كبيرة من حيث الحد من الفقر، مما يمكّن المستفيدين من التخطيط لأفضل طريقة للاستفادة منها؛

- **على الميزانية:** من أجل ضمان القدرة على التنبؤ، تحتاج التحويلات الاجتماعية إلى مصدر تمويل يمكن الاعتماد عليه، وأفضل طريقة لتأمين ذلك هي تضمين بند في الميزانية الوطنية، كما يساعد تمويل الدولة على ضمان أن تكون التحويلات الاجتماعية مملوكة وموجهة وطنياً وأن يتم دمجها وتحسينها بأدوات أخرى؛

- **على نطاق واسع:** يجب أن تكون التحويلات الاجتماعية تغطي كل التراب الوطني وغير محددة لمنطقة جغرافية ما أو لمجتمع ما.

[1] John **Rook** and others, **A transfer out of poverty**, Poverty, equality and growth: the role of social transfers, Studies in poverty and inequality institute, **Britain**, 2010, p.09.

المطلب الثالث: تصنيف التحويلات الاجتماعية

تصنف التحويلات الاجتماعية بناء على شكلها، أو طبيعتها أو حسب اعتمادها في الميزانية.

الفرع الاول: التصنيف وفقا لشكل التحويلات الاجتماعية

تتخذ التحويلات الاجتماعية شكلين: الإعانات والمنافع الاجتماعية.

أولا/ الإعانات

"المعونة المالية التي تدفعها الدولة أو هيئة عامة إلى هيئة خاصة أو شخص خاص لتعزيز نشاط ذي مصلحة عامة يمارسه[1].

وهي عبارة عن مبلغ غير قابل للاسترداد تدفعه الدولة أو سلطة محلية أو منظمة إلى هيئة عامة أو شركة أو مجموعة أو جمعية أو فرد لتمكينها من القيام أو متابعة نشاط ذي مصلحة عامة[2].

لذلك من الواضح أن مهمة الخدمة العامة، أو حتى مهمة ذات مصلحة عامة، هي الشرط الرئيسي للاستفادة من إعانات الميزانية، سواء كان كيانًا قانونيًا بموجب القانون العام أو الخاص.

غير أنه يجب التمييز بين مفهوم الإعانة ومفهوم الخدمة العامة، لأن مهمة الخدمة العامة تستهدف دائما المصلحة العامة، في حين أن الإعانة التي هي شكل من أشكال العمل الخيري الممنوح لشخص خاص، تدل على نسبية التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، والمصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

في الواقع، يرجع هذا العمل الخيري إلى تطور دور الدولة في المجتمع، وهو تعزيز الرفاه الجماعي من خلال ضمان تشغيل الخدمات ذات المصلحة العامة.

تعرف الإعانة بأنها "المساعدة المالية الممنوحة لشخص طبيعي أو اعتباري. وتتخذ هذه المساعدة المالية شكل تبرع حقيقي" (وبالتالي لا يعتبر القرض منحة)[3].

---

[1] Dictionnaire de l'économie, Op Cit, P 384.
[2] Jaques Chevallier : le service public, Op Cit, P 5.
[3] https://www.journaldunet.fr/business/dictionnaire-economique-et-financier/1199205-subvention-definition-traduction/ ,consulté le 29/03/2024 à 14 :46.

تستخدم المنحة بشكل عام لتمويل مشروع ما. هناك عدة أنواع من المنح: منح المعدات(الرأسمالية) ومنح التشغيل ومنح الموازنة.

1- **المنح الرأسمالية**: تُدفع للمساهمة في اقتناء الأصول الثابتة؛

2- **المنح التشـــغيلية**: تدفع مبدئيا للتعويض عن فقدان الدخل الناتج عن قيد تفرضـــه الســـلطات العامة؛

3- **إعانات الموازنة**: تُدفع للشركات العامة المتضررة من خسائر التشغيل.

وتُعرّف الإعانات أيضاً بأنها "أي إجراء يهدف إلى حماية و/أو تعزيز القوة الشرائية للأسر المعيشية من خلال التحويل النقدي أو إدارة وإدارة الأسـعار والهوامش والتعريفات والضـرائب والرسـوم (الإعفاءات الضريبية)"[1].

في هذا الإطار، ينبغي التمييز بين الإعانات ذات الطابع الاقتصـادي، التي تشـكل معونة مالية أو معونة عينية تُمنح بهدف تسـهيل نشـاط اقتصـادي (النقل، الاسـتثمار، الإعانات الممنوحة للمؤسـسـات الصغيرة والمتوسطة، الإنتاج الجوي، إلخ)، وتلك ذات الطابع الاجتماعي، التي هي موضوع بحثنا، عن طريق دعم أسعار المنتجات الأساسية، والهدف الأساسي منها هو تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعيين، وتعزيز القدرة الشرائية.

ولا يحدد المشـــرع مفهوم الإعانات في القانون الجزائري، فالقانون رقم 84-17 المؤرخ 7 جويلية 1984، بصـيغته المعدلة والمتممة، المتعلق بقوانين المالية لا يحدد هذا المفهوم، غير أن المادة 16 تشـير إلى "الإعانات المقدمة إلى المؤسسات العمومية".

وبالإضـافة إلى ذلك ومن نفس القانون السـابق، تشـير المادة 46 إلى الإعانات المقدمة إلى الهيئات الإدارية العامة، بينما تشير المادة 47 إلى الهيئات العامة.

ونتيجة لـذلـك، لا يمكن تعريف مفهوم الإعـانـة إلا فيمـا يتعلق بالمســـتفيـدين: "الإعـانات هي المساعدات المالية الممنوحة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة".

[1] Abdellatif Benachenhou , **l'Algérie, sortir de la crise, imprimerie Ed-Diwan**, Alger, Algérie, 2015, P 29.

تضمن الإعانات تغطية ميزانية الدولة للفرق بين الأجرة التي يدفعها المستخدم وسعر التكلفة.

وفي هذا السياق فإن نظام الدعم في الجزائر يدعم أسعار المواد الأساسية: الحبوب والحليب والزيت والسكر والماء والطاقة، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقاً في هذا التقرير.

ثانيا/ التدابير الاجتماعية (الإعانات الاجتماعية)

هي كل مساعدة اجتماعية عينية أو نقدية، دون مقابل مكافئ وفي نفس الوقت، ممولة من الضرائب، بهدف تلبية الاحتياجات الناتجة عن ظهور أو وجود حالات معينة تقابلها مخاطر معينة، تهدف إلى حماية الأفراد من هذه المخاطر الحياتية الكبرى (الصحة، السكن، إلخ)، أو تزويدهم بدخل بديل (التقاعد) أو دخل تكميلي (الإعانات العائلية)[1].

وفي الجزائر، يمكن تصنيف الإجراءات الاجتماعية عن طريق ميزانية الدولة إلى سبع (07) فئات، وهي: دعم السكن، الإعانات العائلية، دعم التعليم، دعم المعاشات، دعم الصحة، دعم المعوزين والفئات الضعيفة الأخرى، معاشات المجاهدين.

الفرع الثاني: التصنيف حسب طبيعة التحويلات الاجتماعية

يمكن تصنيف التحويلات الاجتماعية الى تحويلات نقدية وتحويلات عينية: [2]

أولا/ التحويلات النقدية: جميع المدفوعات المقدمة للأفراد مثل معاشات التقاعد ومعاش المجاهدين والإعانات العائلية والمدفوعات للمعاقين والمنح الدراسية.

ثانيا/ التحويلات العينية: التحويلات الاجتماعية العينية تقابل التحويلات الاجتماعية العينية السلع والخدمات الفردية المقدمة للأسر، سواء تم شراء هذه السلع والخدمات من السوق من قبل الإدارات العامة، أو ما إذا كانت من إنتاجها (الإنتاج غير السوقي). وبالتالي فهي تشمل كلاً من [3]:

[1] Dictionnaire de l'économie, Op Cit, P 538.
[2] http//fr.wikipedia.org/wiki/subvention , consulté le 20/02/2024 à 15h:15.
[3] https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1087 , consulté le 29/03/2024 à 14 :55.

1- المنافع الاجتماعية العينية التي تندرج ضـــمن نطاق الحماية الاجتماعية، أي الســـلع والخدمات التي تقدمها الحكومة العامة مباشرة (مثل المساعدة السكنية الشخصية) وتلك التي تشتريها الأسر المستفيدة بنفسها ثم تسدد تكاليفها (مثل الرعاية الطبية)؛

2- وتحويلات السلع والخدمات الفردية غير السوقية التي تنتجها الإدارات العامة، والتعليم (على سبيل المثال، الكتب واللوازم المدرسية، والمطاعم المدرسية والجامعية، ونقل التلاميذ والطلاب، إلخ).

الفرع الثالث: التصنيف وفقا لميزانية التحويلات الاجتماعية[1]

أولا/ التحويلات المباشرة أو المدرجة في الميزانية

تُعرف أيضًـــا باســـم التحويلات الصـــريحة، والتحويلات المباشـــرة هي المبالغ المدرجة في الميزانية التي تستخدمها الدولة للأغراض الاجتماعية:

1- **في الميزانية التشغيلية:** وهي موجودة بشكل رئيسي في الباب الرابع "التدخل العام"، والذي يتضمن أيضًا إعانات التشغيل وتكاليف الموظفين (العلاوات العائلية، على سبيل المثال)؛

2- **على الميزانية الرأسمالية:** التحويلات المحفوظة في بعض الحسابات الجارية (لا سيما الصندوق الوطني للإسكان).

ثانيا/ التحويلات غير المباشرة أو غير المدرجة في الميزانية

تعرف أيضاً باسم التحويلات الضمنية، وتمثل التحويلات غير المباشرة من ناحية الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة ومتوسط سعر بيع بعض المنتجات (منتجات الطاقة والحليب والحبوب والزيت والسكر)، ومن ناحية أخرى تنازل الدولة عن بعض الحقوق الضريبية (الإعفاءات الضريبية):

1- الإعانات الضمنية ذات الطابع الضريبي: ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الغذائية والأدوية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية للزراعة التي تهدف إلى تشجيع انخفاض الأسعار؛

2- الإعانات الضمنية المرتبطة بمنتجات الطاقة: الكهرباء والغاز الطبيعي والوقود؛

3- الإعانات الضمنية المرتبطة بالأراضي: من خلال تعبئة الأراضي لبرامج الإسكان.

[1] http//fr.wikipedia.org/wiki/subvention, consulté le 20/02/2024 à 15h:15.

الفرع الرابع: التصنيف حسب توزيع التحويلات الاجتماعية[1]

هناك نموذجان للعمل الاجتماعي للدولة من خلال التحويلات الاجتماعية:

أولا/ نموذج التحويلات المعممة

يقوم النموذج المعمم على فكرة دعم بعض الإجراءات أو دعم بعض المنتجات دون الأخذ بعين الاعتبار القدرة المالية لمشتري هذه المنتجات (الرعاية الصحية، التعليم المعمم، دعم أسعار المواد الأساسية: الحبوب، السكر، القمح، الحليب، منتجات الطاقة).

ثانيا/ نموذج التحويلات المستهدفة

خلافا للنموذج المعمم، تتمثل التحويلات الموجهة في توجيه جهود الدولة نحو فئة من المواطنين الذين تتوفر فيهم بعض المعايير التي تؤهلهم للحصـــول على هذه الإعانة المالية، وكذلك نحو من يحتاجونها (دعم السكن الاجتماعي، الإعانات العائلية، معاشات التقاعد ومعاشات المجاهدين، دعم الفقراء والفئات الهشة الأخرى، النفقات المرتبطة بالمنح، الغذاء، دعم الكتب المدرسية والسكن والنقل).

المطلب رابع: دور وآثار التحويلات الاجتماعية

الفرع الاول: دور التحويلات الاجتماعية

تدرك الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بشـــكل متزايد قيمة التحويلات الاجتماعية (بما في ذلك المعاشــات التقاعدية، منح الأســر، برامج الأشــغال العامة، والبرامج الأخرى) في تحقيق الأهداف الإنمائية، فالتحويلات الاجتماعية لا تتناول الفقر وعدالة توزيع الدخل فحسب، بل توفر أيضًا دعماً فعالاً لأهداف تنموية أوســـع، حيث لوحظ في البلدان النامية أن دخل التحويلات الاجتماعية ينفق في المقام الأول على تحســين التغذية، الذي يســاهم في رفع مســتويات المعيشــة، وبالتالي تســهيل التعليم وتحســين النتائج الصحية خاصة بالنسبة للنساء والأطفال؛

بالإضـــافة إلى مســـاهمتها الاجتماعية الحيوية، يمكن أن تدعم التحويلات الاجتماعية الأهداف الاقتصادية الحرجة، حيث نلاحظ على مستوى العقود الماضية بأن العديد من الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم أدمجت الحماية الاجتماعية في سياساتها في المراحل المبكرة، بسبب قدرتها على زيادة الإنتاجية والمساهمة

[1] http//fr.wikipedia.org/wiki/subvention , Op Cit, consulté le 29/03/2024 à 03:34.

في استقرار الطلب المحلي؛ إن الفشل في توفير الحماية الاجتماعية المناسبة يحد من آفاق النمو والتنمية في أساس المجتمع لأن الفقر الأسري يقوض تغذية الأطفال وتحقيقهم التعليمي، مما يحد من آفاقهم المستقبلية، والفقر يصطاد الأفراد والأسر – حتى بلدان بأكملها – ويخنق كرامة الإنسان، كما يستنسخ نفسه جيلا بعد جيل، ويصعب على صناع السياسات اتخاذ قراراتهم؛

كأدوات الحماية الاجتماعية، فإن الوظيفة الأساسية للتحويلات الاجتماعية هي توفير الرعاية لغير القادرين على إعالة أنفسهم وحماية معيشة الفقراء والضعفاء، وبهذا المعنى يتمثل الدور الرئيسي للتحويلات الاجتماعية في حماية حياة الفقراء والضعفاء ومنعهم من التدهور أكثر من ذلك، وتتسق هذه الوظائف مع التخفيف من حدة الفقر، ولكن تدابير تخفيف حدة الفقر محدودة في تأثيرها ولا تساعد في حد ذاتها الناس على الإفلات من الفقر وبناء سبل عيش أكثر مرونة واستدامة[1].

على الرغم من ذلك، فإن التحويلات الاجتماعية لها وظيفتان مهمتان أخريتان أثبتتا لماذا يكتسبان دعماً واسع الانتشار في أفريقيا اليوم[2]:

أولا- يمكن للتحويلات الاجتماعية أن توفر الوسائل للأشخاص المحاصرين في الفقر، للاستفادة من الفرص لتعزيز وبناء سبل عيش أكثر مرونة؛

ثانيا- يمكن للتحويلات الاجتماعية أن توفر الوسائل لتحقيق نمو شامل أوسع نطاقاً، إذا تم تقديمها على نطاق واسع بما فيه الكفاية.

الفرع الثاني: آثار التحويلات الاجتماعية

تهدف الحكومة الجزائرية من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي، بما فيه مبالغ التحويلات الاجتماعية إلى تحفيز النمو، وذلك من خلال دعم إنفاق الأسر من جهة، وكذا من أجل توزيع الدخل الريعي الذي مصدره قطاع المحروقات من جهة أخرى، غير أن تلك النفقات وبالرغم من آثارها الايجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تخلف بالمقابل انعكاسات سلبية تبرز من خلال عجز بعض الموازين العامة الداخلية والخارجية.

[1] Armando **Barrientos**, **Social transfers and growth**, Chronic Poverty Research Centre, Bangladesh, **India**, 2008, p.16.
[2] Armando **Barrientos** and Rachel **Sabates-Wheeler**, **Local economy effects of social transfers,** Institute of Development Studies at the University of Sussex, **Brighton**, 2006, p.2.

هاتان السمتان من التحويلات الاجتماعية تحوِّلان الأدوات من النفقات الاجتماعية البحتة إلى الاستثمارات الاقتصادية، وتساعد على تفسير لماذا تستثمر البلدان المتقدمة عادة ثلث ناتجها المحلي الإجمالي في الحماية الاجتماعية، أو الرعاية الاجتماعية، والتدابير.

أولا- الآثار الايجابية للتحويلات الاجتماعية: من بين الآثار الايجابية للتحويلات الاجتماعية نذكر[1]:

1. تساهم التحويلات الاجتماعية في دعم النمو من خلال رفع القدرة الاستهلاكية للأسر، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على مختلف السلع والخدمات فترتفع مداخيل المؤسسات وتتحسن قدرتها الإنتاجية كما يزداد الطلب على العمالة؛
2. تقوم الدولة من خلال التحويلات الاجتماعية بحماية الفئات المحرومة في المجتمع، وسواء كانت تلك التحويلات نقدية أو عينية (مواد غذائية، أدوات مدرسية... الخ)، فإنها تساهم في رفع القدرة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخول المحدودة مما يؤدي إلى التخفيف من معاناتهم؛
3. تساهم التحويلات الاجتماعية في تحسين واضح لمستوى معيشة الفئات المحرومة، مما يؤدي إلى تراجع معدلات الفقر، وبالتالي تحسن مؤشر التنمية البشرية؛
4. تقلل الدولة عن طريق التحويلات الاجتماعية من الظواهر السلبية، كإعانات البطالة ومساعدات التضامن الاجتماعي.

ثانيا- الآثار السلبية للتحويلات الاجتماعية: من أبرز الآثار السلبية التي خلفها التوسع في الإنفاق العام بما فيها التحويلات الاجتماعية على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر نجد[2]:

1. بروز عجز كبير في الميزانية التنفيذية لقانون المالية حيث يحسب السعر المرجعي للبترول على أساس (37 دولار) للبرميل ابتداءً من قانون المالية التكميلي لسنة(2008) ويقدِّر بـ(2363.75 مليار دينار) سنة (2011) ليرتفع إلى (3254.13 مليار دينار) سنة (2012) قبل أن يتراجع سنة (2013) حيث سجل (2213.46 مليار دينار)، وقد تمَّ تغطية جزء كبير من هذا العجز عن طريق موارد "صندوق ضبط الإيرادات" ،أين بلغت مبالغ التغطية (1761.45 مليار دينار) و(2253.26 مليار دينار) سنتي (2011) و(2012) على التوالي؛

[1] كمال بن موسى و عبد الرحمان بن عية، **التحويلات الاجتماعية في الإنفاق الحكومي الجزائري آثارها على ذوي الدخول المحدودة**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص ص779-780.

[2] كمال بن موسى و عبد الرحمان بن عية، المرجع نفسه.

2. ارتفاع معدلات التضخم على اعتبار أن التحويلات الاجتماعية تساهم في رفع القدرة الشرائية، فيزداد الطلب الكلي الداخلي على مختلف المنتجات مما يؤدي في ظل عدم تجاوب العرض نتيجة لضعف الإنتاج المحلي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وواجه الجزائر التي تعتمد على مداخيل ريعية، ذلك بالإضافة إلى الزيادة في الأجور برفع مخصصات التحويلات الاجتماعية، وهكذا تصبح التحويلات مجرد تسبيق لمواجهة التضخم الذي قدر سنة (2013) بأزيد من (8) %.

ثالثا/ إعادة التوزيع والرعاية الاجتماعية

ومع إعادة التوزيع لصالح الفقراء، قد يزداد دخل الفقراء بينما ينخفض دخل غير الفقراء. ولذلك، يبدو للوهلة الأولى أنه مع إعادة التوزيع، تزداد رفاهية الفقراء بينما تنخفض رفاهية غير الفقراء. ومع ذلك، بما أن عدم المساواة في الدخل والفقر قد يكون لهما تأثير يقلل من الرفاه، فقد تكون التدخلات للحد من عدم المساواة في الدخل مرغوبة أيضًا من منظور الرفاه الاجتماعي. ويجادل Wodon and Yitzhaki [1] بأنه بغض النظر عن تأثير عدم المساواة على الفقر، فإن عدم المساواة له تأثير سلبي على الرفاه الاجتماعي. ويفسران هذا الوضع بنظرية "الحرمان النسبي relative deprivation". فوفقًا لنظرية الحرمان النسبي، لا يقيّم الأفراد والأسر مستوى رفاهيتهم من خلال استهلاكهم أو دخلهم المطلق. وبدلاً من ذلك، يقارنون أنفسهم بالآخرين. في هذه الحالة، فإن عدم المساواة المرتفع سيؤثر سلبًا على الرفاهية.

كيف تؤثر إعادة توزيع الدخل على الرفاه الاجتماعي العام؟ تعد إعادة توزيع الدخل والفقر من قضايا الرفاه الاجتماعي. فوفقًا لنظرية تناقص المنفعة الحدية، كلما زاد الدخل، تنخفض القيمة المنسوبة إلى زيادة وحدات الدخل. لذلك، فإن الشخص الفقير يقدّر قيمة وحدة إضافية من المال أكثر من الشخص الغني. وبالتالي، سيزداد إجمالي الرفاه الاجتماعي من خلال تحويلات الدخل من الفئات ذات الدخل الأعلى لصالح الفئات ذات الدخل الأقل. من ناحية أخرى، حتى لو كانت قيمة وحدة المال هي نفسها بالنسبة للأغنياء والفقراء على حد سواء، فإن إعادة التوزيع يمكن أن تزيد من إجمالي الرفاهية. وذلك لأن وظائف المنفعة للأفراد قد تعتمد على وظائف المنفعة لبقية المجتمع لأسباب مثل المسؤولية الاجتماعية والإيثار. وفي هذه الحالة، تزيد إعادة التوزيع من الرفاه الكلي[2].

[1] Wodon Q., S. Yitzhaki, **"Inequality and Social Welfare: Technical Notes",** World Bank, 2002.
[2] Shavell. S, **Foundations of Economic Analysis of Law, Harvard University Press**, 2004, pp648-649.

يبيّن Rosen[1] أنه بالنسبة لنوعين من وظائف الرفاهية (حيث تكون الرفاهية الاجتماعية الكلية هي مجموع رفاهية كل فرد، وحيث تعتمد على الرفاهية الاجتماعية للشخص ذي المنفعة الأقل)، فإن إعادة التوزيع تزيد من منفعة بعض الأفراد وتقلل منفعة البعض الآخر. في هذه الحالة، لا تكون إعادة التوزيع في هذه الحالة حالة باريتو[2]. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة ترجع إلى افتراض أن منفعة الأفراد هي دالة على دخلهم فقط. فإذا كانت منفعة الأفراد في مجموعة الدخل المرتفع تزداد مع منفعة الأفراد في مجموعة الدخل المنخفض، فإن إعادة التوزيع قد تكون أفضل من حيث منفعة باريتو.

كما قام Ohtake and Tomioka بتحليل محددات خيار إعادة التنويع. وبناء على ذلك، يقال إن الدخل الحالي، وتوقعات الدخل في المستقبل، وعدم المساواة في الدخل، والمعتقدات بشأن ما إذا كان هناك تكافؤ في الفرص في المجتمع، والدخل والتجارب السابقة، والمخاطرة، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية، والبطالة، هي العوامل التي تؤثر على قرار دعم أو عدم دعم إعادة التوزيع[3].

رابعا/ التحويلات الاجتماعية وعرض العمالة:

قد يكون للتحويلات الاجتماعية تأثير على عرض العمالة. فمع التحويلات الاجتماعية، يمكن أن ينخفض أو يزداد عرض اليد العاملة للشخص. وعند تصميم برامج التحويلات الاجتماعية، يتم تناول هذه المسألة من أجل عدم تجاهل التأثير على عرض العمالة. ومع ذلك، قد تكون هذه المسألة موضوع دراسة منفصلة. وينطبق أثر التحويلات الاجتماعية على عرض العمل على الفقراء القادرين على العمل.

وقد يختلف أثر التحويلات الاجتماعية على عرض العمالة باختلاف برنامج التحويلات الاجتماعية. ويتطلب تصميم نظام تحويلات جيد تحقيق التوازن بين المساواة والتغييرات في السلوك. ولن ينجح تنفيذ سياسات سوق العمل فقط أو سياسات التحويلات للفقراء فقط كما هو الحال عندما يتم تنفيذ كلتا السياستين بشكل متناسق. وبالنسبة للجزائر، من المتوقع أن يكون تأثير التحويلات على عرض العمالة محدودًا، خاصة بالنظر إلى العدد القليل نسبيًا من التحويلات القائمة على الدخل والتحويلات في شكل إعانات منتظمة.

---

[1] Rosen, S. H., **Public Finance, 4th Edition, IRWIN, United States**, 1995, pp157-160.

[2] إن الموقف الذي يزيد من رضا شخص واحد على الأقل دون أن يقلل من رضا أي شخص آخر هو موقف باريتو.

[3] Ohtake.F. J. Tomioka**,"Who Supports Redistribution"**, Osaka University Discussion Paper No. 603, 2004, pp3-7.

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

أصبح النمو الاقتصادي محل اهتمام كل من المفكرين، الباحثين والخبراء الاقتصاديين، حيث يعتبر من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، ومعيارا للتفاضل من ناحية التقدم والتخلف فيما بينها؛ يتميز مصطلح النمو الاقتصادي بالغموض والخلط مع مفاهيم أخرى كالتنمية الاقتصادية مثلا، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم كل من النمو، التنمية، وأخيرا سيتم التطرق إلى أهم النماذج التقليدية والحديثة المفسرة له، والتي كانت وليدة نظريات حاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث نقائص أي نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية جديدة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى تعريف كل من النمو الاقتصادي، طرق قياسه، عوامله، والإشارة إلى التنمية الاقتصادية، كونها مصطلح قريب من النمو، بالإضافة إلى ذكر أهم نقاط الاختلاف بينهما.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وتحديد عناصره

أولا- تعريف النمو الاقتصادي: هنالك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي، والتي نذكر منها: يعرف النمو الاقتصادي بأنه "التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الحقيقي"[1]؛ كما يعرف على أنه يتمثل في "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة"[2]؛ ويعرف أيضا بأنه "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[3]؛ يمكن وصفه بأنه "

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي: النظرية والتطبيق**، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001، ص 07.

[2] Amine .V.**Sarkan**, **poverty alleviation towards sustainable development**, revue économie et management, université de Tlemcen, **l'Algerie**, N° 02, mars 2003 ,p113.

[3] جلال خشيب، **مفهوم النمو الاقتصادي**، الألوكة، سوريا، 2014، ص 06.

الزيادة المطردة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن. وبذلك، فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع (Expansion) الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة"[1].

والنمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما يترتب عليه كذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي يكون معدل النمو الاقتصادي بالضرورة يفوق معدل النمو السكاني[2]، أي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

الزيادة التي تتحقق في الدخل تكون حقيقية وليست نقدية، أي باستبعاد أثر التضخم، وبالتالي الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، أي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

نقول بأن هناك نمو إذا كانت القيمة السابقة موجبة، ولكن أحيانا لا يتحقق نمو في الدخل الفردي الحقيقي رغم كونها موجبة، هذا إذا كان معدل النمو للسكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي، أي باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتا، أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض، بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي، وعليه فإن[3]:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي}}{\text{معدل النمو السكاني}}.$$

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، ع 10، 2012م، ص 150.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص73.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 11.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي على أنه التزايد المستمر في الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مما يحقق زيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

ثانيا- عوامل النمو الاقتصادي: لكي يتحقق النمو الاقتصادي في دولة معينة لا بد من العمل على زيادة الموارد الإنتاجية لها، والمتمثلة في [1]:

1. الموارد الطبيعية: يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام، مثل: المعادن، المياه، وضوء الشمس...الخ؛
2. رأس المال: و يضم المصانع، الأدوات، المؤن، والمعدات؛
3. اليد العاملة: وتشمل كل من يبحث عن عمل أو يعمل، وكذا مستوياتهم التعليمية وخبراتهم التعليمية؛
4. التقنية: وتشمل البحث العلمي، البحث في مجال الأعمال، والمخترعات.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

لتحديد نسبة النمو الاقتصادي لأي بلد لا بد من الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية، ويمكن الاستدلال على النمو الاقتصادي بطريقتين هما[2]:

1. تحديد معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، أو الناتج القومي الصافي، وتستخدم هذه الطريقة لقياس التوسع الإنتاجي؛
2. تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتستخدم هذه الطريقة للتعبير عن تطور المستوى المعيشي المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولا- تعريف التنمية الاقتصادية: لنقوم بتعريف التنمية الاقتصادية، لابد من التعرف أولا على مفهوم التنمية بصفة عامة، والتي تمثل تلك العملية المتعددة الأبعاد، والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الأردن، ط1، 2008، ص 34.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 268.

الاجتماعية، السلوكية، الثقافية، النظم السياسية، والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما [1].

أما التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية تشمل جميع مجالات الحضارة الإنسانية، ترتبط بإيجاد ظروف جديدة ومتطورة في هذه المجالات من خلال إجراء تحقيق نقل هذه المجالات من واقع التخلف إلى واقع التقدم، ولتحقيق أهداف البرامج التنموية الاقتصادية يجب إيجاد تنمية اجتماعية موازية[2].

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية وفق مفهوم الدول النامية على أنها:" العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج إجمالي ممكن، بحيث يؤدي ذلك إلى بناء علاقات إنتاجية تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية"[3].

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها السعي المستمر إلى إحداث تغيرات هيكلية في هيكل الناتج، من خلال زيادة عناصر الإنتاج وإعادة توزيعها بين القطاعات، وذلك موازاة مع الزيادة في معدلات النمو، مع الاهتمام بالتغلب على المعوقات الاقتصادية المختلفة.

ثانيا- أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية: يمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المفهومين في النقاط التالية:

1. إن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي مع مرور الزمن نتيجة وجود تشكيلة من المجتمع تحرص على العيش المستمر، أما التنمية الاقتصادية فهي عبارة عن عملية مقصودة ومخطط لها من قبل الدولة لتحقيق تطور فعال وواعي من خلال توجيه التشكيلات المجتمعية نحو المجالات الملائمة؛
2. النمو الاقتصادي يهتم بزيادة الناتج الوطني بينما تركز التنمية على تنويعه، إذ تضمن إحداث تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة له بتعديل الأهمية النسبية لكل قطاع؛

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، مركز دالتا للطباعة، الأردن، 1998، ص 53.

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، وسبل النهوض**، دار جليس الزمان، ط 1، الأردن، 2010، ص 05.

[3] علي جدوع الشرفات، المرجع نفسه.

3. من الوارد أن يحصل النمو دون تحقيق التنمية حيث ينحصر النمو الاقتصادي في قطاع معين دون باقي الاقتصاد القومي، لما يتسرب الدخل المحقق من هذا القطاع إلى الخارج أو عندما تستحوذ فئة محدودة جدا من السكان على الدخل، لذا فإن التنمية الاقتصادية ترمي إلى توفير قدر كبير من العدالة الاجتماعية بإنصاف الطبقات الفقيرة والمحرومة؛
4. النمو ينطبق على البلدان المتقدمة بالاستغلال الكامل أو شبه الكامل للموارد المتاحة، غير أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتصادف مع البلدان المتخلفة لامتلاكها إمكانيات التقدم دون استغلالها؛
5. وكذلك النظرية الاقتصادية تميز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالنمو مرتبط بالزيادة المستمرة للناتج المحلي للفرد أو بإجمالي الدخل بالقيمة الحقيقية في حين أن التنمية الاقتصادية تعني بذلك التغير الهيكلي في جميع المكونات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد. وعلى الرغم من أن لكلا المصطلحين علاقة ولكن المعنى يختلف فيقول (HICKS) أن النمو الاقتصادي ليس له أي علاقة مع مشاكل التنمية [1].

وانطلاقا مما سبق نلاحظ بأن التنمية الاقتصادية أوسع مضمونا من النمو الاقتصادي، حيث يتمثل هذا الأخير في التغيير على مستوى الدخل القومي أو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فتعني إحداث تغييرات هيكلية في هيكل الناتج ككل، وبالتالي التنمية الاقتصادية أضافت مفاهيم جديدة للنمو الاقتصادي ليصبح أكثر اتساعا وشمولا.

المطلب الثاني: بعض النماذج التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي

هناك الكثير من المدارس الفكرية التقليدية التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي كونه قضية اقتصادية محورية، وحاولت وضع نظريات شامله له تعتمد عليها الدول للرفع من مستوياته أو المحافظة عليها على الأقل، صاحب ذلك ظهور عدة نماذج تسمح بقياس النمو الاقتصادي قياسا اقتصاديا خاضع للرياضيات والإحصاء مما يحقق تحليل أدق للمتغيرات المؤثرة في تطوره، ونذكر منها:

الفرع الأول: نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar)

[1] العوفي حكيمة، **السياسات الاجتماعية ، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2015، ص 69.

اهتم العالمان هارود ودومار* بمعدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ودور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، ويعتبر نموذج هارود–دومار امتدادا لتحليلات التوازن الكينزي، حيث يعتمد على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر لها، ويعد من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينيات من القرن العشرين، ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي[1].

أولا- فرضيات النموذج: ومن افتراضات النموذج ما يلي[2]:

1. غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد مغلق (لا توجد تجارة خارجية)؛
2. تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
3. تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للإدخار؛
4. الأسعار، وسعر الفائدة، ومعامل رأس المال، ونسبة رأس المال، والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة؛
5. وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمل اللانهائي للسلع الرأسمالية؛
6. كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

ثانيا- بناء النموذج: إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كان (K) هو رأس المال، و(S) هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإن كان الاستثمار عبارة عن التغير

* **Harrod :** ولد سنة 1900 وتوفي سنة 1978، اقتصادي وكاتب انجليزي، من أهم مقالاته:"An Essay on Dynamique"، اشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي؛ **Domar :** ولد في سنة 1914وتوفي في سنة 1997، اقتصادي روسي، اشتهر بالنموذج الذي صاغه مع هارود.

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسيني ومحمد حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 126.

[2] ميشيل تودارو، المرجع السابق، ص 127.

الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g = \Delta Y/Y \quad \ldots\ldots(1)$$

$$V = K/Y = \Delta K/\Delta Y \quad \ldots\ldots(2)$$

$$S = sY \quad \ldots\ldots(3)$$

$$I = \Delta K \quad \ldots\ldots(4)$$

$$I = \Delta K = V\Delta Y = sY = S \quad \ldots\ldots(5)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1)، تستنتج العلاقات التالية:

$$g = s/V \text{ و} \Delta Y/Y = s/V$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الإدخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الإدخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الإدخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي(GNP) [1].

الفرع الثاني: نموذج سولو-سوان (Solow-Swan)

للوصول إلى توازن نموذج هارود–دومار على المدى الطويل ينبغي حدوث توازن دقيق بين نسبة الادخار ومعامل رأس المال ومعدل الزيادة إلى قوة العمل، ويعتمد هذا التوازن على المساواة بين معدل النمو المضمون (G_w) ومعدل النمو الطبيعي (G_n)، بينما نموذج سولو* –سوان** يدور حول مشكلتين هما وظيفة

[1] ميشيل تودارو، المرجع نفسه.

* Robert Merton Solow: ولد سنة 1924 ومازال حيا للآن يدرس في (M.I.T)، أستاذ باحث وكاتب اقتصادي، هو أحد الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد، عضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم.

** Trevor Swan: ولد سنة 1918، وتوفي سنة 1989، اقتصادي استرالي، من أشهر مقالاته: "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال".

الإنتاج وتراكم رأس المال، حيث أرجع ســـولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال[1].

أولا- فرضيات النموذج[2]:

1. الاقتصـــاد متكون من قطاع واحد وطبيعة الإنتاج مركب ولا توجد تجارة خارجية وســـيادة تامة للمنافسة الكاملة في جميع الأسواق؛
2. هناك استغلال كامل للعمالة ولمخزون رأس المال؛
3. قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال ساري المفعول؛
4. دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى أي عوائد ثابتة السعة؛
5. مدفوعات العمل ورأس المال تقدر حسب الإنتاجية الحدية لهما وهناك مرونة في الأسعار والأجور؛
6. إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

ثانيا- نموذج ســولو مع التقدم التقني: اسـتنادا إلى ما سـبق يمكن القول بأن إهمال سـولو لمدى تأثير الاســـتثمار على النمو وتأثير التغير التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة، وافتراض تماثل السلع والاقتصاد مغلق هي نقاط سوداء، وانتقادات وجهت إلى نموذج سولو بالإضافة إلى أن النموذج لا يسـتطيع تفسـير حقيقة نمو دخل الفرد ويظل ثابتا، ولتوليد نمو في متوسـط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني، اعتبارا إلى دالة الإنتاج على الشـكل f(l.k) يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي[3].

[1] حميداتو محمد الناصر، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، ع 7، 2014، ص 10.

[2] محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص 189-190.

[3] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفرع الثالث: نموذج ميد (J.E.Mead)

قام الدكتور جوهان ميد (J.E.Mead) * بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي[1].

أولا- فرضيات النموذج:

1. سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية؛
2. ثبات عوائد السلع، وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم إنتاجها محليا وثبات أسعار السلع الاستهلاكية؛
3. تشابه جميع الآلات والماكينات في المجتمع، وهي الشكل الوحيد لرأس المال، إضافة إلى ثبات نسبة الاهتلاك السنوية؛
4. استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير؛
5. إمكانية إحلال السلع الرأسمالية والاستهلاكية فيما بينها؛
6. في حين أن بناء النموذج اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر أساسية: المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات (K)، الكمية المتاحة من قوة العمل (L)، الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى (N)، وعمل الزمن المؤثر خلال الفترة (t).

ثانيا- شروط بداية النمو: حسب "ميد" في مجتمع تتوفر فيه جميع ما سبق، ينبغي عليه البدء في الزيادة في نمو الناتج أن:

1. تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد؛
2. يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر؛
3. يثبت الجزء المدخر من الأرباح والجزء المدخر من الأجور، ونفس الشيء بالنسبة للربح ويمكن التعبير عن هذا الثبات بـــ: (S_v) للأرباح، (S_w) للأجور، (S_g) للربح، ونظرا لثبات هذه العناصر فيعني

* **J.E.Mead** : اقتصادي بريطاني حائز على جائزة نوبل سنة 1977، من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية.

[1] حميداتو محمد الناصر، المرجع السابق، ص 11.

أن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل الوطني ستظل ثابتة، وبافتراض ثبات في بداية النمو فإن (k) ستكون ثابتة.أي (Y=K) ومعناه أن معدل نمو الدخل سيصبح ثابتا إذا ما كان معدل نمو مخزون رأس المال يساوي معدل نمو الدخل القومي (Y).

ثالثا- معدل النمو الحرج: مما سبق وحسب "ميد" وضع التوازن يعتمد أساسا على تراكم مخزون رأس المال، حيث افترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن، وأي زيادة أو نقصان عن هذا المعدل سينجم عنها عدم التساوي بين (k) و(L).

المطلب الثالث: بعض النماذج الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الداخلي)

نتيجة وجود نقائص على مستوى النظريات التقليدية، ظهرت المدارس الاقتصادية بنظريات جديدة وحديثة لتعالج أو تكمل تلك النقائص التي عانت منها النظريات التقليدية، أو التي لم تتناسب مع المستجدات الاقتصادية الجديدة، صاحبها بطبيعة الحال نماذج اقتصادية-قياسية حديثة، نذكر منها:

الفرع الأول: نموذج رومر (Romer)"تراكم رأس المال المادي، رأس المال التكنولوجي"

إن دراسة نموذج رومر (Romer) للنمو الاقتصادي تقودنا إلى دراسة نموذجين رئيسيين، والمتمثلين في النموذج الأول (تراكم رأس المال المادي)، والذي يولد "المعرفة"، والثاني المتعلق برأس المال التكنولوجي.

أولا- نموذج رومر الأول (1986) "تراكم رأس المال المادي": عرض بول رومر نموذجه البسيط سنة (1986)، وهو يعتبر بمثابة البداية لنظريات النمو الداخلي الحديثة، لأنه يمثل أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي، وقد اعتمد في تحليله على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي قانون تناقص الغلة [1].

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2015، ص 43.

1. أهم فرضياته[1]:

أ. التعلم بالتمرن: من خلال هذه الفرضية، فإن المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج؛

ب. المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك أثر إيجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية، لأن جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.

2. شكل النموذج وأهم خصائصه[2]:

أ. شكل النموذج: لقد اعتمد رومر في تحليله على دالة الإنتاج (Cobb Douglas)، حيث افترض في النموذج وجود (n) مؤسسة، كل على حدى وكل مؤسسة دالة إنتاجها كما يلي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta}(A_t l_{it})^{\beta}$$

حيث: Y_{it}: إنتاج المؤسسة i في الفترة t؛ l_{it}: كمية العمل المستعملة من طرف المؤسسة i في الفترة t؛ A_t: يمثل المعرفة لكل المؤسسات والمرتبط برأس المال الإجمالي $\sum K_i$ ؛ وبالتالي يمكن كتابة A_t كما يلي:

$$A_t = A^{1/\beta} \sum_{i=1}^{n} K_{it}^{\alpha}$$ حيث: A: ثابت

وعليه: من المعادلتين السابقتين يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة (i) كما يلي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta}\left[A^{1/\beta}\left(\sum_{i=1}^{n} K_{it}^{\alpha}\right) l_{it}\right]^{\beta}$$

ب. أهم خصائصه: تتمثل في الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة، والتأثير المسامر للأزمات في مسار النمو، والفصل بين النمو المتوازن والنمو الأمثل[3].

[1] ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 45.

[2] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] ضيف أحمد، المرجع السابق، ص ص 47-49.

ثانيا- نموذج رومر الثاني (1990) **"تراكم رأس المال التكنولوجي":** لقد أعطى رومر خاصيتين لرأس المال التكنولوجي*، حيث اعتبر بأنه مال متراكم حيث يستند كل مخترع على من سبقه في اختراعاته (أي أن الاختراع لا يولد من الفراغ)، أما الخاصية الثانية هي أن التكنولوجيا مال عام، حيث يمكن أن تنتقل المعارف التكنولوجية بدون أي شروط وذلك من خلال وسائل الإعلام، وبأسعار زهيدة مقارنة بتكاليف إنتاجها (مع الأخذ بعين الاعتبار براءات الاختراع)، وبذلك يمكن استعمالها من طرف عدد غير محدود من الأطراف الاقتصادية، ومن خلال هذه الأفكار استطاع رومر أن يبني نموذجه الثاني والمتعلق برأس المال التكنولوجي[1] كما يلي:

1. أهم فرضياته[2]:

أ. يحتوي نموذج رومر (1999) على ثلاثة قطاعات (قطاع البحث، قطاع الإنتاج للسلع الوسطية، وقطاع الإنتاج للسلع النهائية)، كما يوجد أربعة مدخلات في الإنتاج (رأس المال المادي، العمل الغير كفء، رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي)؛

ب. مستوى الإنتاج لا يعتمد فقط على كمية العمل ورأس المال، وإنما على تنوع هذا الأخير، بمعنى عدد الآلات التي يمكن استخدامها. وبالتالي سيكون لزيادة نسبة مخزون رأس المال أثر على الإنتاج إذا ما كانت هذه الزيادة في رأس المال منبثقة عن الزيادة في الكمية المستخدمة من كل نوع من أنواع الآلات، أو من إضافة جديدة، والأثر سيكون أكثر في الحالة الأخيرة، كما للتقدم التقني والتكنولوجي المندمج في هذه الزيادة في الآلات سيكون له الأثر الكبير في زيادة الإنتاج، وهكذا أصبحت الابتكارات والاختراعات التكنولوجية تقع في قلب عملية النمو الاقتصادي؛

ج. يرى "رومر" بأن المعرفة سلعة عامة، أي ليست قابلة للمنافسة، فمخزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة من واقع أن لكل باحث الحق في الاطلاع على اكتشافات غيره من الباحثين لإنجاز بحوثه، وتعتبر التكلفة المتصلة باستخدام هذا المخزون من المعرفة تكلفة محدودة للغاية. لكن الشركات ينبغي عليها أن تدفع كي تكتسب الحق في إنتاج السلع الجديدة المكتشفة.

* يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها "مجموعة المعارف المتصلة ببعض المراحل والأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالإنتاج وتحويل المواد داخل العملية الإنتاجية"،

[1] ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 51.

[2] ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 52.

2. شـكل النموذج[1]: انتهى رومر في هذا النموذج إلى أن الحماية التي يتضـمنها القانون للاكتشـافات التكنولوجية، من خلال نظام براءات الاختراع تعد حماية جزئية، بالنظر إلى أنه كان يحضـر اسـتخدام المعرفة التكنولوجية في إنتاج سـلعة ما فإنه لا يمنع اسـتخدامها في إنتاج معرفة تكنولوجية أخرى، أي لكل باحث الحق في اسـتخدام المعارف واسـتغلالها في البحوث التي يجريها، وقد عرف رومر تغير مخزون المعرفة بالمعادلة التالية: $\dot{A} = \delta L_A A$، حيث: $\dot{A}$: تغير مخزون المعارف؛ A: مخزون المعارف (حجم التكنولوجيا الموجودة)؛ L_A: عدد الباحثين (حجم قوة العمل المخصصة للبحث)؛ δ: معامل فعالية البحث، وهي أكبر من الصفر.

الفرع الثاني: نموذج روبرت لوكاس (Lucas)"تراكم رأس المال البشري"

يعتمد نموذج (Lucas) * على رأس المال البشـري كمصـدر مهم لعملية النمو الاقتصـادي، حيث أن تراكمه يأخذ شكل التالي: $\dot{h} = \beta(1-\mu)h$

حيث أن (μ) الزمن المسخر للعمل، وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما (β) فهي مقدار الفعالية، ومنه: $h^{\cdot} / h = \beta(1-\mu)$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة "Cobb-Douglas"، وهي: $(Y=K^{\beta}(hL)^{1-\beta})$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "**Solow**"، إذ تلعب (h) دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(\mu - 1)$، الأمر الذي يسـاعد على زيادة رأسمالهم البشـري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصـادي. لذا فإن أحد الأسـباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضـعيفة هو عدم اهتمام حكومتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني[2].

---

[1] ضيف أحمد، المرجع السابق، ص 53.

[*] **Robert E. Lucas Jr:** ولد سنة 1937، لا يزال حيا إلى يومنا، موظف بجامعة شيكاغو وكارنيغي ميلون، اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995.

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 55.

الفرع الثالث: نموذج بارو (Barro) "تراكم رأس المال العام"

يعتبر رواد النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن العامل الوحيد هو رأس المال المنتج وأفضليته في حين أن الأوائل الذين اهتموا بالتحليل الخاص بالنمو باعتبار رأس المال العمومي هم "أروز" و"كروز" والذي أدخل رأس المال العمومي للمنشآت القاعدية في شرح مراحل النمو هو "بارو"* حيث نجد أن تواجد المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة يشكل مصدر من مصادر النمو وهذه هي فكرة "بارو" الأساسية وفحواها أن تهيئة البنى التحتية ترفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص[1].

حيث يبين نموذج (Barro :1990) أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث تدخل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات (G)، في وظيفة الإنتاج والسلع العامة النقية[2]، أي أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

ومن خلال نموذج "بارو" نستنتج أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد (g/y) يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي 1=(dg/dy).

وقدر "بارو" الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الإنفاق العمومي بـ(α)، والتي تساوي إلى (30 %) من الناتج الداخلي الخام، فيجب على الدولة أن لا تقتطع من الدخل القومي لتغطية النفقات العامة إلا في حدود نسبة معينة، مراعية في ذلك أن تترك جزء لإفادة القوة الشرائية المناسبة للأغراض الاستهلاكية، وأن تمكنهم من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة.

ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية. وهناك حد إذا زاد عنه حجم الحكومة فإن التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات

* **Robert Hilliard Barro**: ولد سنة 1922م، وتوفي سنة 2008، امتهن العديد من الأعمال، آخرها: عين جنرالا في سلاح مشاة البحرية الأمريكية، لديه مؤلفات عديدة، من أشهر أعماله نموذج بارو في النمو الاقتصادي.

[1] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] Robert **J. Barro** and Xavier **Sala-i-Martin**, **ECONOMIC GROWTH,** Library of Congress, London, **England**, 2nd edition, 2004, p.220.

الروتينية مما يعرقل الإنتاج، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل، ويبطئ في زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يعيق النمو[1].

أولا- أهم فرضياته:

1. يفترض بارو أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس البنى التحتية العمومية ويسميها (G)، وهذه النفقات استثمار عمومي بحت [2]؛
2. يعتمد نموذج "بارو" على دالة كوب دوغلاس (Cobb – Douglas) في صياغة دالة وظيفة الإنتاج، وهي ذات مردودية سليمة ثابتة تجاه العوامل، ومن أجل المؤسسة الممثلة (i) تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} K_i^{\alpha} G^{1-\alpha}$$

أين: $0 < \alpha < 1$؛ Y_i: الإنتاج؛ K_i: رأس المال الخاص؛ L_i: اليد العاملة للمؤسسة؛ وG: النفقات العمومية للدولة للمنشآت القاعدية.

تعني المعادلة السابقة أن الإنتاج لكل شركة يظهر عوائد ثابتة في الحجم في المدخلات الخاصة(K_i) و(L_i) وعلى المستوى التجميعي يمكن كتابتها كالتالي: $Y = AK^{a}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$ [3]،

وعليه المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة و متناقصة ($K_i' = \alpha \frac{y}{K}$) في حين أن المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة ($AL^{1-\alpha}$)، إذا كان (L) ثابت حسب ما افترضه "بارو"، وباعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هو عامل إنتاج خارجي للمؤسسة يكون معطى ومتاح بدون تكلفة فقط يمول باقتطاعات جبائيه.

أما تقديم النموذج بوجهة سياسية اقتصادية نجده في حالتين: معدل إدخار ثابت، اقتصاد داخلي:

---

[1] بن عزة محمد، **آثار برامج الإنفاق العان على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، د.ت، ص ص9- 10.

[2] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] Robert **J**. **Barro** and Xavier **Sala-i-Martin**, op.cit, p.221.

ونموذج بارو يتشابه مع نموذج "Ak" في الحصول على تطوير لمخزون رأس المال:

$$\frac{\acute{K}}{K} = \delta(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

ونجد الدولة تثبت معدل الضـــريبة بما يحدد معدل النفقات ومعدل النمو الاقتصـــادي وعليه المعدل الضريبي الذي يعظم النمو أو المعدل الأمثل للضريبة.

ثانيا- النموذج في حالة اقتصـاد بمعدل نمو داخلي: باعتبار نفس فرضـية "رامزي" و"كوس كوبمان" وهي سلوك المستهلكين بنفس نموذج "Ak" أو "Romer" نجد معدل الاستهلاك:

$$\frac{\acute{C}}{C} = \frac{(r-\rho)}{\rho}$$

حيث: r: المردودية الصافية للاستثمار؛ ρ: معدل الأفضلية من أجل الحاضر.

ثالثا- بعض الملاحظات حول النموذج:

أ. الفائدة الخاصة من المعادلات الأخيرة هو جزء من الردود الاجتماعية وعليه النمو غير الممركز يكون أقل من معدل النمو الأمثل ويكون معدل النمو الأعظمي في كلتا الحاتين (اقتصاد ممركز وغير ممركز) عندما $\tau = 1 - \alpha$؛

ب. هذه النتيجة تبرر تدخل الســلطات العمومية من أجل الســماح لمعدل النمو في اقتصــاد غير ممركز لجعله مثالي؛

ج. درس "بارو" الكيفية التي بموجبها السياسة الاقتصادية ملزمة من أجل ضمان هذا التعظيم، ولذلك افترض أن الدولة ملزمة أولا بتثبيت مبلغ النفقات العمومية وهو $(\frac{G}{Y} = 1 - \alpha)$.

وتقتطع ضرائب متفق عليها لكل دخل بالتساوي حتى تمول هذه النفقات[1].

[1] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

المبحث الثالث: الإطار النظري للفقر

في هذا القسم، سيتم توضيح مفاهيم الفقر التي تشكل أساس الدراسة من خلال عرض لمجموعة من المؤشرات التي تستخدم في قياس الفقر أيضا التطرق الى العلاقة بين الفقر والتحويلات الاجتماعية وتوضيح كيفية التعامل مع هذه المفاهيم في الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تقديم مجموعة الدراسات السابقة التي ربطت العلاقة بين الفقر والتحويلات الاجتماعية.

المطلب الأول: مفاهيم حول الفقر وطرق قياسه

الفرع الأول: مفاهيم حول الفقر

بما أن الفقر مفهوم متعدد الأبعاد، فإن هناك العديد من التعريفات. بشكل عام، يتم تعريف الفقر على أنه حالة عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى (المقبول عمومًا في المجتمع) لمستوى المعيشة أو عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. ومع ذلك، فإن هذا التعريف يثير أيضًا تساؤلات حول ما يعنيه مستوى المعيشة أو الاحتياجات الأساسية وكيفية قياسها. قد تختلف مستويات المعيشة أو الاحتياجات الأساسية من شخص لآخر ومن مجتمع إلى مجتمع. وفي حين أن الوصول إلى مستوى معين من الرفاهية يعني الاستفادة من الأنشطة الثقافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات الغنية، فإن تحقيق مستوى معيشي في المجتمعات الفقيرة قد لا يعني سوى التخلص من الجوع.

عند تعريف الفقر، ينبغي التركيز أولاً على مفهومي الفقر النقدي وغير النقدي. إن تعريف الفقر ليس فقط على أنه عدم كفاية الدخل أو الإنفاق، بل أيضا على أنه حالات مثل الافتقار إلى التعليم، وانعدام الأمن الاجتماعي، وضعف العلاقات الاجتماعية، وعدم القدرة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، يكشف عن البعد غير النقدي للفقر. إنه تعريف يتضمن ذلك أيضًا: وفي هذا السياق، يعرّف آدم سميث عدم الفقر بأنه "فرصة الظهور بين الناس دون الشعور بالخجل". وهنا يتم التأكيد على ضرورة تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات التي يحتاجها المجتمع. ويرى سميث أن الضرورة هنا ليست فقط كسلع لا غنى عنها لاستمرار الحياة، بل أيضًا كشيء من شأنه تشويه سمعة حتى الأشخاص في الطبقة الدنيا، إذا لم يتمكنوا من تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات وفقًا لعادات البلاد. كما يرى SEN أن الفقر هو حرمان من القدرات الأساسية وليس انخفاضًا في الدخل المعياري. وبعبارة أخرى، فهو يتعامل مع الفقر بمفهوم "القدرة". القدرة

هي؛ يتم تعريفه على أنه القدرة على تجنب المواقف التي لا يريدها المرء، مثل الجوع، ونقص التعليم، والحالة غير الصحية، وانعدام الأمن الاجتماعي. ويمكن أن يحدث الفقر كنقص في القدرة، وبعبارة أخرى، الحرمان، في الحالات التي لا يوجد فيها نقص في الدخل. وفي الواقع، فإن الدخل الكافي ليس نهاية الفقر، بل هو وسيلة لتحقيق غايته[1]. ويرتبط الفقر ونقص القدرات وانخفاض الدخل ببعضهما البعض في هذا الصدد. لأن؛ الدخل هو أداة هامة للقدرة. وفي الواقع، يعد عدم كفاية الدخل شرطًا أساسيًا قويًا للعيش في فقر[2].

استناداً إلى تعريف الفقر على أنه نقص القدرات، استخدم مفهوم " الإقصاء الاجتماعي" في الاتحاد الأوروبي، لا سيما منذ تسعينيات القرن الماضي، وهو يشير إلى الجانب المتعلق بالدخل وكذلك الجانب غير المتعلق بالدخل من الفقر. الإقصاء الاجتماعي هو عدم قدرة بعض الأشخاص في المجتمع على الاندماج في المجتمع لأسباب مثل الفقر أو نقص المعرفة والمهارات أو التمييز. وعلى الرغم من أن الفقر النقدي والاستبعاد الاجتماعي مفهومان مترابطان، إلا أن الاقصاء الاجتماعي مفهوم أوسع. قد يتعرض الشخص الفقير للإقصاء الاجتماعي، ولكن ليس من الضروري أن يكون فقيرًا ليكون مستبعدًا اجتماعيًا[3]. من أجل فهم مدى الفقر الناجم عن نقص القدرات، وبعبارة أخرى، من أجل قياس هذا الفقر، من الضروري بناء مؤشرات تتضمن عددًا من المعايير وفقًا للمتطلبات الأساسية. في واقع الأمر، يرصد الاتحاد الأوروبي التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء والمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي نحو تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي في مجال الإقصاء الاجتماعي من خلال مجموعة من 18 مؤشرًا تسمى مؤشرات Leaken Indicators. ويمكن تصنيف هذه المؤشرات تحت 4 عناوين رئيسية هي: الفقر النقدي والعمالة والتعليم والصحة[4]. ومن هذه المؤشرات، يُفهم أن الاتحاد الأوروبي يتبع نهجًا متعدد الأبعاد تجاه الفقر. بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، يتم حساب مؤشر التنمية البشرية في تقارير التنمية البشرية التي ينشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويًا منذ عام 1990. ويستند هذا المؤشر أيضًا إلى مؤشرات الدخل والتعليم والصحة.

في الفقر النقدي (فقر الدخل)، يتم اتخاذ البعد المتعلق بالدخل للفقر كأساس. عند تحديد الفقر النقدي، تتم مقارنة **دخل و/أو نفقات** الأفراد أو الأسر المعيشية بخط فقر محدد لتحديد فقر الفرد أو الأسرة

[1] UNDP, **"Human Development Reports**", 1990, p10.
[2] SEN, A., **Graduate Journal of Social Science** - 2004 - Vol. 1 Issue 2, p 126-131
[3] WORLD BANK, **"Social Exclusion and the EU's Social Inclusion Agenda"**, 2007, p4-5.
[4] Dennis, I., A. Guio, **"Poverty and Social Exclusion in the EU After Laeken-Part 1"**, EUROSTAT, Statistics in Focus, Theme 3-8/2003, p50.

المعيشية. في فقر الدخل، يعتمد خط الفقر على الدخل/النفقات فقط. في هذه الدراسة، وبما أن الفقر يعتبر فقر الدخل، فسيتم تفصيل تحديد هذه العتبة بشيء من التفصيل. في فقر الدخل، تستخدم ثلاثة أساليب لتحديد مستوى الفقر: الفقر المطلق، والفقر النسبي، والفقر الذاتي.

الفقر المطلق هو حالة عدم قدرة الأسرة أو الفرد على تلبية الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها الحد الأدنى لمستوى المعيشة. ويتطلب الكشف عن الفقر المدقع تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات الاستهلاكية اللازمة لبقاء الأفراد على قيد الحياة. ويتم حساب خط الفقر على أساس هذه القيم. ويمكن حساب خط الفقر المطلق من خلال الأخذ في الاعتبار احتياجات السعرات الحرارية اللازمة لكي يعيش الشخص حياة صحية. ولهذا الغرض، يتم تحديد تكلفة الأطعمة التي تلبي الحاجة من السعرات الحرارية المعنية على أنها خط الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا أن تؤخذ في الاعتبار النفقات خارج خط الفقر (مثل السكن والملابس). وفي هذه الحالة، يتم حساب خط الفقر بإضافة تكاليف النفقات غير الغذائية إلى تكلفة الغذاء[1]. بعد تحديد خط الفقر، يتم تحديد ما إذا كان الفرد (أو الأسرة) فقيرا أم لا من خلال مقارنة هذا الحد بمستوى دخل (أو استهلاك) الفرد (أو الأسرة).

يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها متوسط مستوى الرفاهية في المجتمع أقل من مستوى معين. في الفقر النسبي، يتم تحديد خط الفقر عمومًا كنسبة مئوية معينة (مثل 50%، 60%) من متوسط مستوى الدخل (المتوسط أو المتوسط الحسابي).

الفقر الذاتي، وهو النهج الثالث لتحديد مستوى الفقر، هو عندما يسأل الناس "ما هو الحد الأدنى لمستوى الدخل المطلوب لمواصلة حياتك؟" ويتم تعريفه اعتمادا على إجابتهم على السؤال. وبناء على ذلك، فإن أولئك الذين يقل دخلهم/نفقاتهم عن الحد الأدنى المعلن لمستوى الدخل يتم تصنيفهم على أنهم فقراء[2].

[1] Bejakovic. P, **"Poverty", Financial Theory and Practice,** 2005, p113-114.
[2] Ravallion .M, M. Pradhan, **"Measuring Poverty Using Qualitative Perceptions of Welfare"**, World Bank Policy Research Working Paper No. 2011, 1998, p3.

الإطار (01) : اختيار خط الفقر: فقر نسبي أم فقر مطلق؟

ويظهر الفرق الرئيسي بين نهجي الفقر المطلق والنسبي في مرحلة تحديد خط الفقر. في الفقر المطلق، يتم تحديد خط الفقر على أساس الحد الأدنى من الاحتياجات التي يحتاجها الفرد للبقاء على قيد الحياة، بينما في الفقر النسبي، يتم تحديد خط الفقر على أساس متوسط مستوى الدخل في المجتمع.

هناك العديد من الآراء التي ترى أن الفقر النسبي هو مقياس تقريبي لعدم المساواة في الدخل وليس الفقر. ويمكن وصف الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر النسبي بأنهم من ذوي الدخل المنخفض بدلا من وصفهم بالفقراء. لأن هؤلاء الأشخاص هم أشخاص يتخلفون عن متوسط مستوى الرفاهية في المجتمع. وفي واقع الأمر، فإن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، الذي يستخدم معدل الفقر النسبي، يستخدم عبارة "معدل خطر الفقر" بدلا من "معدل الفقر". علاوة على ذلك، في حالة الفقر النسبي، عندما يتم تحديد خط الفقر، فإن الأمر يعتمد على ما يلبيه الدخل الذي يمثل هذا الحد من احتياجات أو نوع الحياة التي يمكن الحفاظ عليها بهذا الدخل. ولا توجد معلومات عن مصدره[1].

قد تختلف المتطلبات الأساسية من بلد إلى آخر. ولذلك، هناك آراء مفادها أن كل مجتمع، مهما كان تطوره، له فقراءه. الفلسفة الأساسية هنا هي أن الأشياء الضرورية للحياة ليست أشياء ثابتة. وفي الواقع فإن الأشياء الضرورية للحياة تتكيف وتتغير مع تغيرات المجتمع.

ويرتبط قرار استخدام الفقر النسبي أو المطلق ارتباطًا وثيقًا بمحتوى التحليل. ويذكر أن الفقر المطلق هو معيار الفقر الذي ينبغي استخدامه في التحليل لتقييم آثار سياسات الحد من الفقر ومقارنة التغيرات في الفقر مع مرور الوقت. وهناك توافق في الآراء. ويستخدم معيار الفقر النسبي بشكل خاص عند إجراء المقارنات بين البلدان. لأنه من الصعب جدًا العثور على خط فقر مطلق يمكن أن يكون صالحًا لجميع البلدان. وعلى الرغم من وجود حدود للفقر مثل أن يكون الدخل اليومي 1 دولار أو 2 دولار، إلا أن هذه الحدود فقدت أهميتها بالنسبة لبعض الدول. ولذلك فإن معيار الفقر النسبي الذي يقيم كل دولة في إطار دخلها الخاص هو الأنسب بهذا المعنى.

[1] Sucur. Z, **"Poverty and Social Transfers in Croatia",** Financial Theory and Practice 29(1), 2005, p34.

الفرع الثاني: طرق قياس فقر الدخل

يتم تطبيق طرق مختلفة لقياس فقر الدخل. وأكثر هذه الطرق شيوعاً هي؛ معدل الفقر (نسبة عدد الأفراد)، ومعدل فجوة الفقر، ومؤشر فجوة الفقر بمربع شدة الفقر، ومؤشر سين.

أولا/ معدل الفقر:

معدل الفقر؛ وهو معيار الفقر الأكثر شهرة ويتم إيجاده عن طريق تقسيم الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر على إجمالي السكان.

معدل الفقر: [1] $P = \frac{q}{n}$

وميزة معدل الفقر هو أنه يمكن حسابه وفهمه بسهولة من قبل الجميع. ومع ذلك، فإن معدل الفقر لا يقيس شدة الفقر. وفي واقع الأمر، يمكن رؤية هذا الموقف بشكل أكثر وضوحا من خلال المثال الوارد في الجدول (01). الذي يبين معدلات الدخل والفقر في البلدين الافتراضيين (A) و(B). وبافتراض أن خط الفقر هو نفسه بالنسبة لكلا البلدين (125 وحدة)، فإن البلد (A) أفقر من البلد (B)، على الرغم من أن معدلات الفقر هي نفسها. ولذلك، لا يمكن فهم عمق الفقر والفروق في الدخل بين الفقراء من خلال معدل الفقر.

الجدول (01): مثال لمعدلات الفقر في البلدين (A) و (B)

	1 شخص	2 شخص	3 شخص	4 شخص	معدل الفقر
الدخل الوطني للبلد B	100	100	150	150	50%
الدخل الوطني للبلد A	124	124	150	150	50%

المصدر: البنك الدولي، 2005a70

يتم أخذ خط الفقر على أنه 125 وحدة.

ثانيا/ فجوة الفقر:

يوفر مقياس فجوة الفقر معلومات حول عمق الفقر أكثر من معيار معدل الفقر. لأن مقياس الفقر والجوع يقوم على مفهوم "فجوة الفقر". فجوة دخل الفرد (فجوة الفقر) تساوي الفرق بين خط الفقر

[1] q: عدد الفقراء ؛ n: اجمالي عدد السكان

ودخله. يتم حساب الفقر للأشخاص الذين يعانون من الجوع وتحت خط الفقر. لذلك، لن يكون سلبيا. ومن خلال حساب فجوة الفقر، تبين أنه كلما زاد الدخل المقدم للفقراء، كلما أمكن إنقاذ هؤلاء الأشخاص من الفقر.

فجوة الفقر: $I = \sum_{i=1}^{q}(z - y_i)$ [1]

في الشكل رقم (03)، بينما يحصل خمسة أشخاص على دخل تحت خط الفقر، فإن حالات الفقر الخاصة بهم تختلف أيضًا لأن مستوى دخل كل شخص مختلف. على سبيل المثال، الشخص الثالث أقل فقرا من الآخرين. تم تصميم "فجوة الفقر" للفت الانتباه إلى الفرق بين الدخل وخط الفقر. ومع ذلك، فإن فجوة الفقر تؤدي إلى تفاقم فجوة الفقر لدى كل فقير بالتساوي، لذلك لا تأخذ في الاعتبار عدم المساواة بين الفقراء.

الشكل (03): فجوة الفقر

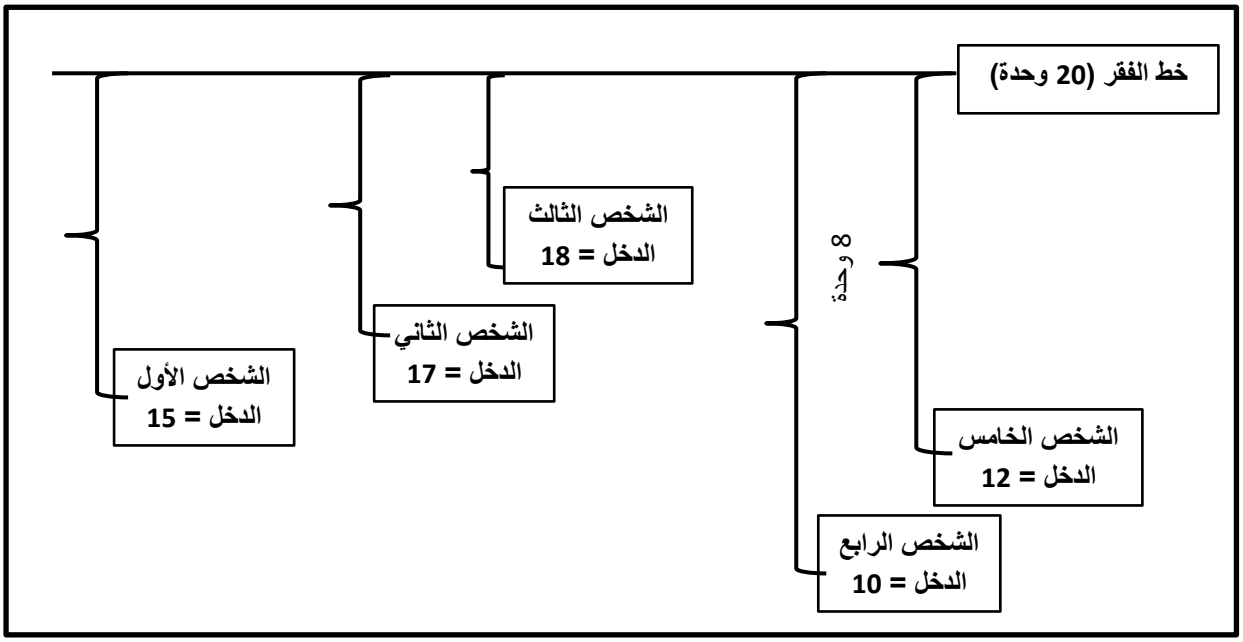

المصدر: من اعداد الطالب

معدل فجوة الفقر:

وتساوي فجوة الفقر متوسط فجوة الفقر في المجتمع إلى خط الفقر.

[1] z : خط الفقر y_i : دخل الشخص I : اجمالي عدد الفقراء

$$YA = \frac{\sum_{i=1}^{q}(z - y_i)/z}{n}$$

في المثال الوارد في الجدول رقم (02)، عندما يكون خط الفقر في بلد افتراضـــي C هو 125 وحدة، تكون فجوة الفقر 40 وحدة إجمالاً ومعدل الفقر 8%. بمعنى آخر، يبلغ متوســـط الفقر في المجتمع 8% من خط الفقر[1].

الجدول رقم (02): معدل فجوة الفقر في البلد C

	الشخص 1	الشخص 2	الشخص 3	الشخص 4	معدل فجوة الفقر
الدخل في البلد C	100	110	150	160	
فجوة الفقر	25	15	0	0	
(z- yi)/ n	6.25	3.75	0	0	(6.25+3.75)/125=0.08

المصدر: البنك الدولي

يتم أخذ خط الفقر على أنه 125 وحدة

ويظهر معدل فجوة الفقر عمق الفقر، يؤدي انخفاض أو زيادة دخل الشخص تحت خط الفقر إلى تغيير فجوة الفقر ومعدل فجوة الفقر، مع بقاء الظروف الأخرى كما هي، ومع ذلك، لكي يتغير معدل الفقر، يجب أن يتغير عدد الأشـــخاص الذين يعيشـــون تحت خط الفقر. إذا كانت هناك زيادة في دخل الفقراء في حين أن عدد الأشـــخاص تحت خط الفقر ثابت (لا يزالون تحت حالة خط الفقر)، فإن فجوة الفقر تنخفض بينما لا يتغير معدل الفقر.

ثالثا/ مؤشر مربع فجوة الفقر:

يســتند الرقم القياســي لتربيع عدد الفقراء إلى مربع نســبة عدد الفقراء إلى خط الفقر. والفكرة وراء تربيع هذه النســـبة هي إعطاء وزن أكبر في حســـاب الفقر للأفراد الذين لديهم فرق كبير بين خط الفقر ودخلهم. وذلك لأنه كلما ابتعد الأفراد الفقراء عن خط الفقر، تزداد فجوة الفقر. وكلما زادت فجوة الفقر $(z - y_i)$، يزداد مربع فجوة الفقر بمعدل متزايد. لذلك، يشير هذا المقياس إلى شدة الفقر.

مؤشر مربع فجوة الفقر: $$YAK = \frac{\sum_{i=1}^{q}((z - y_i)/z)^2}{n}$$

[1] WORLD BANK**, "Introduction to Poverty Analysis"**, World Bank, Washington, 2005a, p70.

في الواقع، يمكن الحصول على معدل الفقر ومعدل فجوة الفقر ومعدل مربع فجوة الفقر من معادلة واحدة. وقد طور FOSTER هذه المعادلة على النحو التالي[1].

$$P_a = \frac{\sum_{i=1}^{q}((z - y_i)/z)^2}{n} \quad ;\alpha \geq 0$$

α هي معلمة تجنب الفقر وتقيس حساسية المؤشر للفقر. ومع نمو المعامل، الذي يأخذ قيمًا صفرية أو أكبر، يتم التركيز بشكل أكبر على الفقراء البعيدين عن خط الفقر. ووفقا لهذا،

- $\alpha = 0$ مؤشر معدل الفقر؛
- $\alpha = 1$ مؤشر معدل فجوة الفقر؛
- $\alpha = 2$ مؤشر مربع فجوة الفقر.

رابعا/مؤشر Sen:

مؤشر Sen هو مؤشر يجمع بين آثار كل من عدد الفقراء وشدة الفقر وعدم المساواة في الدخل بين الفقراء. وعلى وجه الخصوص، فإن حقيقة أنه يأخذ في الحسبان عدم المساواة في الدخل بين الفقراء هي أهم ما يميز هذا المقياس عن غيره من المقاييس.

مؤشر Sen: $P_s = PG_p + YA(1-G_p)$

P: معدل الفقر، YA: فجوة الفقر و Gp: معامل جيني لتوزيع الدخل بين الفقراء

عندما يكون Gp = 1، يكون هناك عدم مساواة كاملة بين الفقراء. في هذه الحالة، يساوي مؤشر Sen، معدل الفقرP؛ عندما يكون Gp=0، يكون هناك عدم مساواة كاملة بين الفقراء. في هذه الحالة، يساوي مؤشر Sen نسبة فجوة الفقر.

بالإضافة إلى هذه المقاييس، هناك أيضًا مؤشر Sen - Shorrocks -Thon، ومؤشر Watts ، وهناك أيضًا مقاييس للفقر مثل مؤشر الوقت اللازم. ومع ذلك، فإنها غالبا ما تكون المعايير المستخدمة هي معايير الفقر المذكورة أعلاه.

[1] Foster. J, E. J. Greer, E. Thorbecke**, "A Class Of Decomposable Poverty Measures"**, Econometrica, Vol. 52, 1984, Pp. 761-766.

المطلب الثاني: معيار القيمة المكافئة ووحدة قياس الفقر والعوامل المحددة له

الفرع الأول: معيار القيمة المكافئة ووحدة قياس الفقر

والعنصـران الرئيسـيان اللذان يجب اتخاذ قرار بشـأنهما عند قياس الفقر هما وحدتا التحليل والقياس. فهناك حالات يتم فيها قبول الأسـرة المعيشـية كوحدة للتحليل، وهناك حالات يتم فيها قبول الفرد كوحدة للتحليل. ومع ذلك، إذا تم اعتبار الفرد كوحدة للتحليل، فإن دخل الأفراد الذين لا دخل لهم يؤخذ على أنه صفر. قد يعطي هذا الوضع نتائج خاطئة أيضًا. لأن دخل الأسرة المعيشية مشترك بين الأفراد. لذلك، لن يكون ترتيب الدخل على مستوى الأسرة المعيشية هو نفسه ترتيب الدخل على مستوى الفرد. إذا كان دخل الأسـرة المعيشـية مختلفاً عن الصـفر، فلن يكون دخل الأفراد الذين يعيشـون في تلك الأسـرة المعيشـية صفراً أيضاً. لذلك، فإن البدء بالأسرة المعيشية كوحدة للتحليل سيؤدي إلى نتائج أكثر دقة. ومع ذلك، من الضروري تعديل دخل الأسرة المعيشية من خلال مراعاة حجم الأسرة المعيشية وتكوينها بين الأفراد. وذلك لأنه إذا كان هناك اختلاف في الحجم أو التركيبة بين أسرتين مع اختلاف مستويات الدخل في المجمل، فهذا لا يعني بالضـرورة أن أفراد الأسـرة ذات الدخل المرتفع يتمتعون بمسـتوى رفاهية أعلى من أفراد الأسـرة ذات الدخل المنخفض. إذا كانت الأسرة المعيشية ذات الدخل الأعلى تضم عددًا أكبر من الأفراد، أو إذا كانت الأسرة المعيشية ذات الدخل المنخفض تضم عددًا أكبر من الأطفال، حتى لو كانت الأسرتان متساويتين في الحجم، فقد يكون مسـتوى رفاهية الفرد في هذه الأسـرة المعيشـية مسـاويًا أو حتى أعلى من مسـتوى رفاهية أفراد الأسرة المعيشية ذات الدخل الأعلى.

ولذلك، يجب تعديل دخل الأسـرة ليتناسـب مع حجم الأسـرة وتكوينها. ولهذا السـبب، فبدلاً من طريقة تقسـيم دخل الأسـرة على حجم الأسـرة، يفضـل وضـع معيار "التكافؤ" يأخذ في الاعتبار الأعمار والاحتياجات غير المباشـرة لأفراد الأسـرة ويتضـمن أيضـاً المدخرات من حجم الأسـرة والتوفير من حجم الأسرة. تصحيح دخل الأسرة بهذا المقياس[1]. وبهذه الطريقة، يتم العثور على العدد المكافئ لأفراد الأسرة من خلال إعطاء أوزان مختلفة للأطفال والبالغين. ثم يتم قسـمة العدد المعادل من الأفراد على دخل الأسـرة. وبهذه الطريقة يتم تحقيق الدخل الفردي المعادل.

[1] Dayioglu.M, **"Child Poverty in Turkey: Measurement Methods and Determinants of Poverty"**, Vol:2, Issue:3, Turkish Social Security Academy, Ankara, 2007,p85.

وبهذا المعنى، هناك أنواع عديدة من مقاييس القيمة، مثل مقياس الجذر التربيعي، ومقياس Eurostat (مقياس منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية OECD) ومقياس Oxford. ويعود الفرق بين هذه المقاييس بشـكل رئيسـي إلى اختلاف الأوزان المعطاة لتكوين الأسـرة. في مقياس الجذر التربيعي، يتم تقسـيم إجمالي دخل الأسـرة فقط على الجذر التربيعي لحجم الأسـرة، دون الأخذ في الاعتبار تكوين الأسـرة. بالإضـافة إلى ذلك، في حين يعطي مقياس Eurostat وزناً قدره 0.5 للبالغين و0.3 للأطفال في الأســـرة، فإن مقياس Oxford يعطي وزناً قدره 0.7 للبالغين و0.5 للأطفال.

في مقياس Eurostat، يُحسب الشـخص الأول (رب الأسـرة المعيشية) كشـخص واحد، والأشـخاص الذين تبلغ أعمارهم 14 عاماً فأكثر كـــ 0.5 شـخص والأشـخاص الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً كـ 0.3 شخص. ولذلك، وفقاً لمقياس Eurostat، يُحسب الدخل الفردي المكافئ على النحو التالي:

الدخل الفردي المكافئ: $$Y_i = \frac{R_i}{1 + 0.5 \cdot N_y + 0.3 \cdot N_ç}$$

Ri: الدخل السنوي المتاح للأسرة (أو إجمالي الدخل) للأسرة i، N_y: عدد البالغين في الأسرة (الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 14 عامًا وأكثر في الأسـرة، باسـتثناء رب الأسـرة)، $N_ç$: عدد الأطفال في الأسـرة (الأفراد تحت سن 14). ولذلك فإن القيمة في مقام المساواة هي مقياس التكافؤ.

وحدة القياس المختارة في دراسـة الفقر مهمة جدًا أيضًـا. في دراسـات الفقر، يتم اختيار الدخل أو الاستهلاك كوحدة قياس. وبعبارة أخرى، يتم حسـاب الفقر على أسـاس دخل الأسـرة أو اسـتهلاكها. وفي الحالات التي لا يمكن فيها قياس دخل الأســـرة بدقة أو يمكن قياســـه على المدى القصـــير، تعتبر نفقات الاستهلاك مؤشرا أفضل لمستوى رفاهية الأسرة. لأن الدخل قصير الأجل سيختلف بمرور الوقت، خاصة في الحالات التي يكون فيها مصـدر دخل الأسـرة غير منتظم أو موسمي. ومع ذلك، طالما أن الأسـرة قادرة على الادخار أو الاقتراض، فإن التقلبات في دخل الأسـرة لن تنعكس في نفقات الاسـتهلاك بنفس القدر. ويجد هذا الوضع دعمًا أيضًا في فرضية الدخل الدائم وفرضيات دورة الحياة.

إذا تقلب دخل الأفراد كثيرا، فإنهم سـوف يسـتهلكون جزءا معينا من دخلهم يعتقدون أنه دائم. وفقا لفرضـية دورة الحياة، بما أن الأفراد يريدون الحفاظ على اسـتهلاكهم عند مسـتوى معين طوال حياتهم، فإنهم يدخرون أو يقترضون وفقا للتقلبات في دخلهم.

الفرع الثاني: العوامل المهمة التي تحدد الفقر

وبما أنه مفهوم متعدد الأبعاد، فإن الفقر يمكن أن يتأثر بعوامل كثيرة. ويمكن تصـــنيف هذه العوامل على أنها عوامل إقليمية أو عوامل اجتماعية أو عوامل أســـرية أو عوامل شـــخصـــية[1]. ونعني بالخصـــائص الإقليمية الظروف المناخية للمنطقة، والموارد الغذائية، والبنية التحتية، والظروف البيئية، وتوافر الأراضـــي وخصـوبة التربة، وإدارة المنطقة، والاسـتقرار السـياسـي والسـوقي في المنطقة، والأمن، وعدم المسـاواة داخل المنطقة. يمكن أن تؤثر الخصـــائص الإقليمية على البلد ككل، أو يمكن أن تؤثر على مناطق محددة من البلد وتؤثر على فقر هذه المناطق. على سـبيل المثال، من المعروف أن المناطق الشـمالية من فيتنام فقيرة بسـبب الظروف البيئية غير المواتية (مثل الأعاصـير المسـتمرة في المنطقة)، أيضـا الفيضـانات في بنغلاديش تؤثر سـلباً على التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (03): العوامل الهامة التي تحدد الفقر[2]

الخصائص الإقليمية	• العزلة (من حيث قلة البنية التحتية وصعوبة الوصول إلى • الأسواق والخدمات) • الظروف الجوية، الظروف البيئية • الإدارة الإقليمية • عدم المساواة
الخصائص الاجتماعية	• البنية التحتية (مثل الطرق والمياه) • توزيع الأراضي • الوصول إلى الخدمات العامة • البنية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي
الخصائص العائلية	• حجم الأسرة • معدل الإدمان • نسبة ربات الأسرة الإناث • السلع (الأرض وعوامل الإنتاج الأخرى، والإسكان، • والأوراق المالية، وما إلى ذلك) • التشغيل وتوليد الدخل • الحالة التعليمية والصحية لأفراد الأسرة

[1] WORLD BANK**, "Introduction to Poverty Analysis"**, World Bank, Washington, 2005a, p125.
[2] WORLD BANK, **op.cit** , p132.

الخصائص الشخصية	• العمر • تعليم • الوضع الوظيفي • صحة

المصدر: البنك الدولي.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الافتقار إلى البنية التحتية وعدم الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية من بين العوامل التي تؤدي إلى الفقر. وفي هذا السياق، فإن التضامن الاجتماعي، أي قوة المجال الاجتماعي يضمن حماية الفقراء ورعايتهم من قبل المجتمع.

يمكننا تصنيف الخصائص المتعلقة بالأسرة والخصائص الشخصية إلى خصائص ديموغرافية واقتصادية واجتماعية. ومن بين الخصائص الديموغرافية، يعد حجم الأسرة وتكوينها (خاصة من حيث العمر) من العوامل المهمة في تحديد الفقر. وعادة ما تكون أسر الفقراء مزدحمة، ومتوسط عمر هذه الأسر أقل من متوسط عمر الأسر غير الفقيرة. ونظرًا لهيكلها، فإن نسبة عدد الأشخاص الذين ليسوا في القوى العاملة إلى عدد الأشخاص الموجودين في القوى العاملة في الأسر الفقيرة أعلى منها في الأسر المعيشية غير الفقيرة. ومن بين الخصائص الاقتصادية، يعد الوضع الوظيفي وثروة الأسرة من أهم العوامل التي تحدد الفقر. تعتبر ميزات مثل التعليم والحالة الصحية والسكن من الميزات الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، يعد الوضع التعليمي لرب الأسرة أحد العوامل المهمة التي تحدد الفقر. وبهذا المعنى، يعد التعليم أهم وسيلة لمنع انتقال الفقر بين الأجيال[1].

المطلب الثالث: دور التحويلات الاجتماعية في السياسات المتعلقة بالفقر وبعض الدراسات السابقة

الفرع الأول: دور التحويلات الاجتماعية في السياسات المتعلقة بالفقر

تتدخل الدولة في عملية تحسين توزيع الدخل والحد من الفقر من خلال سياسات مختلفة. فالسياسات الاقتصادية، والتغييرات الهيكلية والمؤسسية، والسياسات القطاعية مثل التعليم والصحة، والسياسات الضريبية والتحويلية للدولة، هي من العوامل المحددة في سياسات مكافحة الفقر. وعلى الرغم من أن أدوات

[1] WORLD BANK, **op.cit** , pp123-131.

السياسات الواجب وضعها في هذا السياق هي نفسها في العديد من البلدان، إلا أن التدابير قد تختلف من بلد إلى آخر. ويرجع ذلك إلى اختلاف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل بلد.

إن تنوع أدوات الدولة في مكافحة الفقر ينبع من أن الفقر مفهوم متعدد الأبعاد. وفي واقع الأمر، فإن استخدام أداة واحدة من أدوات السياسة العامة في مكافحة الفقر لا يؤدي إلى نتائج فعالة للغاية. وتظهر التجارب في هذا المجال أن الشكل الأكثر فعالية للسياسة في مكافحة الفقر هو التنفيذ المنسق بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية. وبهذا المعنى، من المهم أن تكون السياسات الاقتصادية المنفذة لصالح الفقراء وبالتالي عدم إهمال البعد الاجتماعي.

تحدد السياسات الأخرى غير الضرائب والتحويلات توزيع الرفاهية والفقر ضمن إطار العمليات والآليات المختلفة في الاقتصاد. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الأمر يختلف من بلد إلى آخر، إلا أن الدولة هي أول من يتدخل في هذه المؤشرات في السوق في كل بلد من خلال الضرائب. يتم التدخل الثاني من خلال إعادة توزيع بعض أو كل من هذه الضرائب بين الأفراد في شكل تحويلات دخل غير متبادلة[1]. في واقع الأمر، من الممكن نظرياً تغيير توزيع الدخل القومي بين وحدات المستهلكين بطريقتين:

- من خلال تغيير العوامل الرئيسية التي تحدد توزيع الدخل القومي بين الوحدات الاستهلاكية؛
- وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الإيرادات والنفقات العامة.

في الحالة الأولى، الدخل الذي يظهر لأول مرة في الاقتصاد في إطار العمليات والآليات المختلفة هو الدخل الإجمالي. في هذه العملية الاقتصادية، يتم توزيع الثروة والفقر مع إجمالي الدخل. وهذا ما يسمى التفرع الأساسي. وإذا تغيرت أو تغيرت الأسباب الأساسية التي تحدد التوزيع، فإن هذا التوزيع التلقائي في الاقتصاد يتغير. **في الحالة الثانية**، تبقى الأسباب الأصلية التي تحدد التوزيع دون مساس. يقوم نظام الضرائب والإنفاق بإعادة توزيع الدخل القومي. وإذا كان هذا تباعدًا، فإنه يسمى تباعدًا ثانويًا. يغطي التوزيع الثانوي القضايا المتعلقة بإعادة التوزيع بين توليد الدخل واستخدامه[2]. ولذلك فإن التفرع الثانوي يعني أن الدولة تتدخل وتنظم الفرع الأساسي لأسباب اجتماعية وأخلاقية. يعتبر قسم الدخل الثانوي أكثر

[1] Turkish Social Science Association**, "Per capita income and poverty in Turkey - Comparison with EU Karlatarma"**, Turkish Social Science Association Publications, 2000, Istanbul, 2000, 21.
[2] WORLD BANK**, op.cit** , pp135.

مساواة من قسم الدخل الأساسي. ولأن الدخل يختلف بين التوزيع الأولي والثانوي، فإن توزيع الدخل والفقر مختلفان.

تدخلات الدولة لتصحيح التوزيع الأولي، أي الحد من عدم المساواة في عملية توليد الدخل؛ تهدف التدخلات إلى الحد من فروق الأجور، وتنفيذ الحد الأدنى للأجور، والتدخل في أسعار الفائدة، والتدخل في أسعار المنتجات الزراعية من أجل حماية المنتجين والمستهلكين، واللوائح القانونية التي تحظر الممارسات غير التنافسية، والتدابير الأقاليمية للحد من فروق التنمية تهدف إلى ضمان تنمية سوق رأس المال ومكافحة التضخم[1]. ويمكن تجميع هذه السياسات لفترة وجيزة تحت عناوين سياسات التوظيف والأجور والأسعار.

أدوات إعادة التوزيع، أي التدخلات الرامية إلى الحد من عدم المساواة بعد الحصول على الدخل؛ الضرائب والنفقات العامة، وهي أدوات السياسة المالية. وتحدد الدولة التوزيع الثانوي باستخدام هذه الأدوات. النفقات العامة لها خصائص مختلفة جدا. وفي حين أن بعض هذه النفقات تتكون من خدمات مثل الدفاع والعدل والأمن والبنية التحتية، فإن البعض الآخر أكثر فائدة مباشرة للأفراد، مثل نفقات التعليم والصحة والتحويل. تسمى النفقات العامة على السلع والخدمات مشتريات السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الدولة دخلاً مجانياً للأسر من أجل زيادة الرعاية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، وخاصة ذات مستويات الدخل المنخفض.

في حين أن النفقات العامة هي أداة يمكن للدولة استخدامها لضمان إعادة توزيع الدخل، إلا أن إعادة توزيع الدخل ليس هدفها الأساسي هو إعادة توزيع الدخل في جميع النفقات العامة. ففي حين أن التحويلات والضرائب لها تأثير مباشر على الدخل المتاح، فإن تأثير النفقات العامة الأخرى، أي المشتريات الحكومية، على الدخل المتاح هو تأثير غير مباشر. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه في حالة المشتريات الحكومية، يجب أولاً إجراء إنفاق أو استثمار ثم يجب أن تستفيد الفئات ذات الدخل المنخفض من الخدمة الناتجة عن هذا الإنفاق أو الاستثمار. ومع ذلك، تؤثر الضرائب والتحويلات بشكل مباشر على الدخل المتاح للشخص كبنود إنفاق ودخل على التوالي. وبالفعل، وكما يتضح من المعادلة التالية، فإن الزيادة في التحويلات تزيد من الدخل المتاح للإنفاق.

[1] Dinler. Z, "**Introduction to Economics**", 8th Edition, Ekin Kitabevi, Bursa, 2002, pp284-284.

الدخل المتاح = الدخل القومي + التحويلات – الضـــرائب المباشـــرة – اقتطاعات أقســـاط الضمان الاجتماعي

تختلف مكونات التحويلات من بلد إلى آخر. غير أن عنصـر التحويلات يشـمل عادةً التحويلات لأغراض اجتماعية. ومن أجل الحد من عدم المســاواة في توزيع الدخل، تقدم الدولة مســاعدات اجتماعية مجانية لمن يحتاجون إلى الحماية أو المساعدة. ومن خلال هذه المساعدات التي تسمى مدفوعات التحويلات الاجتماعية، تضـمن الدولة إعادة توزيع الدخل القومي في الاقتصـاد لصـالح أصـحاب الدخل المنخفض[1]. بمعنى أن التحويلات الاجتماعية، التي هي نتيجة لمفهوم الدولة الاجتماعي، هي من قبيل المعاشـــات التقاعدية، والمعاشات السنوية، والإعانات الاجتماعية، والمساعدات العينية، وتسهيل دخول الأفراد الذين لا يملكون المعرفة والمهارات اللازمة لدخول ســـوق العمل ولكنهم قادرون على العمل، ودعمهم حتى يدخلوا سوق العمل.

إن الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين الناس من تحقيق الاكتفاء الذاتي هو الحل الأكثر ديمومة للحد من الفقر. ومن شـأن ذلك أن يؤدي إلى نتيجتين إيجابيتين: (أ) الحد من الفقر، (ب) تقليل الاعتماد على الإعانات الحكومية. ومع ذلك، فإن السـياسـات التي يمكن وصـفها بأنها اسـتثمارات اجتماعية، وهي أدوات مهمة لتحقيق مكاســب اجتماعية دائمة، ليســت بديلاً كاملاً للتحويلات الاجتماعية. بل هي في الواقع سياسات تكميلية. وذلك لأن تأثير سوق العمل على الفقر، كما يشير Freeman (2001)[2]، يقل تأثير ســوق العمل على الفقر، خاصــة إذا كان الفقراء يواجهون صــعوبة في دخول ســوق العمل (بســبب الإعاقة والشــيخوخة وما إلى ذلك). لذلك، بالإضــافة إلى النمو أو التغيرات في ســوق العمل، يتأثر الفقر أيضًـــا بالتغيرات الديموغرافية وتقلبات الدخل ومدفوعات التحويلات الحكومية. قد يحتاج الأفراد الذين لا يملكون المعرفة والمهارات اللازمة لدخول ســوق العمل ولكنهم قادرون على العمل إلى تيســير دخولهم ســوق العمل ودعمهم حتى يدخلوا ســوق العمل، في حين قد يحتاج أفراد آخرون إلى الدعم من خلال التحويلات المنتظمة. وبهذا المعنى، تعتبر التحويلات الاجتماعية أداة مهمة في مكافحة الفقر.

[1] Dinler. Z, **op.cit ,** 8th Edition, Ekin Kitabevi, Bursa, 2002, p318.
[2] Freeman, R. B., **"The Rising Trade Lifts..?"**, National Bureau of Economic Research Working Paper, Cambridge, 2001.

الفرع الثاني: أثر التحويلات الاجتماعية على الفقر في العالم انطلاقا من بعض الدراســـات السابقة

لطالما جذبت الاختلافات في معدلات الفقر بين البلدان الاهتمام، وكانت أســباب ذلك موضــوع العديد من الدراسات. ونظراً لأن التحويلات الاجتماعية هي أحد أسباب هذا الاختلاف، فقد كان مدى تغيير التحويلات لمعدلات الفقر موضع اهتمام كبير. وفي حين أن بعض الدراسات في هذا المجال تقارن بين مبالغ النفقات الاجتماعية ومعدلات الفقر، فإن دراســـات أخرى تحلل مدى تغيير التحويلات لمعدلات الفقر باستخدام البيانات الجزئية. ومن ناحية أخرى، تتناول الدراسات الحديثة كلتا المسألتين معًا.

عند تحليل أثر التحويلات الاجتماعية على الفقر، عادة ما تتم مقارنة معدلات الفقر قبل التحويلات الاجتماعية وبعدها. وهناك أيضــاً نماذج انحدار تســتند إلى بيانات مقطعية شــاملة، حيث يتم تحليل البلدان معاً، ونماذج محاكاة للتغير في الفقر نتيجة للتغيرات في التحويلات الاجتماعية.

وعلى وجه الخصــوص، أظهرت العديد من الدراســات أن هناك علاقة قوية وعكســية بين نفقات التحويلات الاجتماعية والفقر في الانحدارات التي تســـتخدم بيانات مقطعية لعدة بلدان. ويبين Förster and d'Ercole (2005) أنه في بلدان منظمة التعاون والتنمية *OECD في الميدان الاقتصـــادي، كلما زادت التحويلات إلى السكان في سن العمل، انخفض الفقر في هذه الفئة. ومع ذلك، لا توجد علاقة رتيبة بين نفقات التحويلات والفقر[1]. وقد يختلف تأثير الزيادة الموحدة في نفقات التحويلات على الفقر من بلد إلى آخر. على ســبيل المثال، يبين Atkinson أن زيادة بنســبة 1 % في نفقات التحويلات (كنســبة من الناتج المحلي الإجمالي) تقلل من معدل الفقر بنســبة 2.6 نقطة مئوية في فرنســا وبنســبة 4 نقاط مئوية في المملكة المتحدة[2]. وفي البرازيل، على الرغم من زيادة الإيرادات الضـريبية إلى حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي وتخصيص أكثر من نصف هذه الإيرادات الضـريبية للبرامج الاجتماعية، لم تخفض البرازيل بعد من عدم المساواة والفقر بشكل كبير وفي البلدان ذات الحصة العالية من التحويلات الاجتماعية (مثل الدنمارك وهولندا)، من المعروف أن التحويلات الاجتماعية تقلل من عدم المســاواة والفقر بشــكل أكبر[3]، ولكن في

* OECD بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[1] Forster.M, M. M. D'ERCOLE, **"Income Distribution And Poverty In OECD Countries In The Second Half Of The 1990s"**, OECD Social, Employment And Migration Working Papers, 2005.

[2] Atkinson.A. B, **"A European Social Agenda: Poverty Benchmarking And Social Transfers"**, EUROMOD Working Paper No. EM3/00, 2000.

[3] Immervoll.H, H. Levy, J. R. Nogueira, C. O'donoghue, R. B. Siquera, **"Simulating Brazil's Tax-Benefit System Using Brahms, The Brazilian Household Microsimulation Model"**, 2006, P8.

إيطاليا، على سبيل المثال، فإن التحويلات الاجتماعية أقل فعالية في الحد من عدم المساواة والفقر، على الرغم من أن إيطاليا تنفق على التحويلات الاجتماعية أكثر من المملكة المتحدة[1]. وقام Kenworthy (1998) بتحليل آثار سياسات إعادة التحويل في 15 بلدا باستخدام الدراسة الاستقصائية للدخل في لكسمبرغ[2]. ولوحظ في هذه الدراسة أنه على الرغم من أن معدلات الفقر قبل التحويلات ونسب نفقات التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة وكندا متماثلة، فإن معدل الفقر بعد التحويلات في الولايات المتحدة يبلغ ضعف المعدل في كندا. وفي المحاكاة باستخدام بيانات الدراسة الاستقصائية للدخل في لكسمبرغ، عندما تزداد نفقات التحويلات الاجتماعية، لا يكون للزيادة نفس الأثر على الفقر في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، بل إن الفقر يزداد في بعض البلدان نتيجة لزيادة الضرائب مع التحويلات[3].

ونتيجة لذلك، يلاحظ أن الاختلاف في مقدار نفقات التحويلات وكذلك فعالية هذه التحويلات يمكن أن يميز آثار التحويلات على الفقر. فقد يؤثر نفس مقدار النفقات على الفقر بطرق مختلفة اعتمادًا على كيفية تخصيصها. وكان Weisbrod (1969) من أوائل من أشار إلى هذه المسألة، والتي يمكن أن نسميها فعالية النفقات على الحد من الفقر، وقد قدم مفهوم "كفاءة الهدف target efficiency"، وهو نسبة النفقات الاجتماعية التي تصل إلى الفئة المستهدفة، أي الفقراء، إلى إجمالي النفقات الاجتماعية[4]. ويعتمد المدى الذي يقلل به نظام الحماية الاجتماعية من فجوة الفقر على مقدار التحويلات التي تذهب إلى الفقراء قبل التحويلات ومقدار التحويلات[5].

وترى Beckerman (1979) أن دور النفقات الاجتماعية في الحد من الفقر هو دالة على إجمالي الإنفاق على هذا المجال وكفاءة هذه النفقات. ويشير مصطلح "كفاءة الحد من الفقر" الذي صاغه

[1] Heady.C, T. MITRAKOS, P. TSAKLOGLOU, **"The Distributional Impact Of Social Transfers In The European Union: Evidence From The ECHP"**, Fiscal Studies, Vol. 22, No. 4, 2001, Pp. 547-565.
[2] Kenworthy L., **"Do Social Welfare Policies Reduce Poverty? A Cross-National Assessment",** Luxembourg Income Study, Working Paper No 188, 1998.
[3] Atkinson.A, B. CANTILLON, E. MARLIER, B. NOLAN, **"Social Indicators: The EU and Social Inclusion"**, Oxford University Press, Oxford, 2002.
[4] KIM.H, **"Anti-Poverty Effectiveness of Taxes and Income Transfers in Welfare States"**, International Social Security Review, Vol.53, No. 4, 2000, pp.109.
[5] Grotaert.C, **"Poverty and Social Transfers in Poland",** The World Bank Policy Research Working Paper, 1995.

Beckerman إلى نسبة النفقات الاجتماعية التي تساهم في الحد من الفقر إلى إجمالي النفقات الاجتماعية[1]. ويمكن رؤية فعالية التحويلات من خلال النموذج الذي طرحه Beckerman[2].

وحاول [3] Mitchell (1991) و[4]Mitchell vd (1994) إيجاد العلاقة بين الفقر اللاحق للتحويلات والفقر السابق للتحويلات وحجم وكفاءة التحويلات الاجتماعية في نماذج تستخدم بيانات مقطعية لبلدان مختلفة. وفي النماذج المستخدمة لهذا الغرض، كان المتغير المتعلق بالكفاءة هو إجمالي نفقات التحويلات الاجتماعية مضروبًا في نسبة كفاءة التحويلات التي توصل إليها Beckerman أو إجمالي نفقات التحويلات الاجتماعية مقسومًا على الفقر قبل التحويل. ونتيجة لذلك، يتبين أن الفقر قبل التحويلات يعتمد على حجم نفقات التحويلات الاجتماعية والتغير في كفاءة هذه النفقات.

ويذهب Hwanjoon Kim (2000) في مقالته إلى أن الفقر اللاحق للتحويلات لا يعتمد فقط على نفقات التحويلات، بل إن الفقر في السوق قبل التحويل وكفاءة التحويلات يؤثران أيضًا على الفقر اللاحق للتحويلات[5]. ويقسم Kim، في هذا المقال، استنادا إلى "نموذج Beckerman لكفاءة الحد من الفقر"، الفقر اللاحق للتحويلات إلى ثلاثة عناصر: الفقر قبل التحويلات، ومجموع الإنفاق على التحويلات، وكفاءة هذه التحويلات.

[1] Beckerman.W, **"The Impact of Income Maintenance Payments on Poverty in Britain, 1975"**, The Economic Journal, Vol. 89, 1979, pp. 261-179.

[2] أنظر على سبيل المثال (2006) Stephens and Waldegrave ; (2001) Immervoll vd.

[3] Mitchell.D, **"Income Transfers in Ten Welfare States"**, Brookfield, VT: Gower Publishing Company, 1991.

[4] Mitchell.D, A. HARDING, F. GRUEN, **"Targeting Welfare"**, Economic Record 70(210), 1994, pp. 315-340.

[5] KIM.H, **"Anti-Poverty Effectiveness of Taxes and Income Transfers in Welfare States"**, International Social Security Review, Vol.53, No. 4, 2000, pp.105- 129.

خلاصة الفصل:

تناولنا في الفصـــل الأول الذي كان تحت عنوان مدخل نظري حول التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصـادي والفقر؛ حيث توصـلنا في البداية الى ضـبط مفاهيم النفقات الحكومية كضـرورة لأن التحويلات الاجتماعية هي أداة من ادوات السياسة العمومية التي تأتي تحت ظل هذه الأخيرة، يليها قمنا بتوضيح مصطلح مهم وهو الدعم الحكومي الذي لا يقل أهمية عن النفقات الحكومية العامة؛ بحيث تعتبر التحويلات الاجتماعية في مضـــمونها أنها دعم موجه لفائدة الطبقات الهشـــة في المجتمع، أي أنها وجه من أوجه الدعم المختلفة في اقتصـاديات العالم وتم التركيز على الدعم الصـريح الذي يتم تسـجيله بصـورة صـريحة وظاهرة في جانب ميزانية النفقات العامة للدولة، بعدها وكمحطة مهمة تم التطرق الى مفهوم التحويلات الاجتماعية، في الأدبيات النظرية وعلى وجه الخصوص في الجزائر بسبب وجود تباين كبير في ضبط المصطلح، وأيضا تقسيماتها في ميزانية الدولة الجزائرية بحكم أن صور الدعم تختلف من اقصاد لآخر ومن دولة الى أخرى.

أما في الشـق الثاني من هذا الفصـل، تم ضـبط مفاهيم النمو الاقتصـادي؛ ثم العوامل التي تتحكم فيه، بالإضـافة إلى طرق قياسـه، وأخيرا مقارنة بين النمو الاقتصـادي والتنمية الاقتصـادية، من خلال عرض أوجه الاختلاف بينهما، ليتم بعد ذلك عرض بعض النماذج التقليدية والحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي، وهذا قصد إثبات وجود علاقة اقتصادية بين كل من التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

أخيرا تطرقنا الى مفهوم الفقر واهم مؤشرات قياسيه، حسب ما تم عرضه في تقرير البنك الدولي، أيضا كوحدة قياس مهمة للفقر يعتبر الدخل والاســتهلاك أداتين من الأدوات التي تظهر بصـــورة واضـــحة الرفاه الاجتماعي للأسر المعيشية، أوبعبارة أخرى، يتم حساب الفقر على أساس دخل الأسرة أو استهلاكها. وفي الحالات التي لا يمكن فيها قياس دخل الأسرة بدقة أو يمكن قياسه على المدى القصير، تعتبر نفقات الاستهلاك مؤشرا أفضل لمستوى رفاهية الأسرة. إضافة الى ذلك ألقينا الضوء على المجالات التي تدخل تحت حيز الفقر متعدد الأبعاد، أخيرا عرضنا دور سياسة التحويلات الاجتماعية للحد من الفقر وبعض التجارب الدولية.

الفصل الثاني: عرض وتحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2020-1993

تمهيد:

لطالما كان البعد الاجتماعي محل اهتمام الحكومة الجزائرية، وقد مكنت الوضعية النفطية المواتية خاصة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الحكومة من تبني سياسة مالية توسعية تهدف إلى دفع عجلة النمو من خلال الإنفاق، ونتيجة لذلك استفاد الدعم الاجتماعي للدولة من هذا الانتعاش المالي بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان، كما يتضح ذلك من خلال تطور ميزانية الدولة نفسها وتطور الحصة الممنوحة للتحويلات الاجتماعية.

سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل الى التحويلات الاجتماعية بمختلف بنودها وأشكالها من خلال المزايا والإجراءات الاجتماعية، حيث تعتبر التحويلات الاجتماعية إحدى أهم بنود نفقات التسيير، إذ يتم تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة، حيث صنفتها المادة 24 من القانون 17 - 84 في القسم السادس(النشاطات الاجتماعية، المساعدات والتضامن) ، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية)، وتتكون سلة التحويلات الاجتماعية من سبعة فئات تستهدها الحكومة من خلال توجيها لها وهي دعم الإسكان، والإعانات الأسرية، ودعم التعليم، ودعم التقاعد، وكذلك دعم الصحة والفقراء والفئات الضعيفة الأخرى، ومعاشات المجاهدين.

وسيتم تخصيص الشق الثاني من هذا الفصل الى هيكلة التحويلات الاجتماعية من خلال برامج الدعم، وذلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية، وأيضا دعم منتجات الطاقة وأخيرا دعم سعر الماء.

أما في المبحث الثالث الذي سيتطرق الى دراسة تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2020، ونسبة التحويلات إلى تطور ميزانية الدولة خلال نفس الفترة؛ حيث قسمت هذه الفترة الى أربعة مراحل، لتسهيل عملية التحليل واستخراج النتائج.

أخيرا وفي المبحث الرابع الذي سيلقي الضوء على التحويلات الاجتماعية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي، على غرار النفقات والايرادات العامة للدولة ورصيد الميزانية، أيضا معدل نمو التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (1993-2020).

المبحث الأول: التحويلات الاجتماعية من خلال الإجراءات الاجتماعية (المزايا الاجتماعية):

توزع التحويلات الاجتماعية الممولة من ميزانية الدولة على ستة محاور أساسية تشمل: دعم السكن، الإعانات الموجهة للأسر، دعم التقاعد، دعم منظومة الصحة، المساعدات المخصّصة للفقراء والفئات الهشة، ومعاشات المجاهدين.

وفي سنة 2020 بلغت هذه التحويلات نحو 1797.6 مليار دينار، أي ما يعادل 8.4% من الناتج الداخلي الخام، مسجلة تراجعًا بنحو 1.2%(23.2 مليار دينار) مقارنة باعتمادات سنة 2019. كما تُظهر معطيات سنة 2020 أن دعم الأسر والسكن والصحة استحوذ مجتمِعًا على نسبة 63.7%من إجمالي التحويلات الاجتماعية، ما يعكس أولوية هذه المجالات في السياسة الاجتماعية للدولة.

المطلب الأول: تدخل الدولة من خلال المساعدة في الحصول على السكن

تنص المادة 67 من دستور 2016 على التزام الدولة بضمان تيسير حصول الفئات ذات الدخل المحدود على السكن اللائق، بوصفه أحد مقومات العيش الكريم وأداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ترتكز السياسة السكنية في الجزائر على تطوير السكن الاجتماعي وصِيغ الدعم المرتبطة به، وذلك من خلال إعانات مباشرة ترصد في الميزانية العامة وتحول أساسا عبر الصندوق الوطني للسكن FONAL[1] (الإعانة الأمامية) وكذا صندوق المساعدة الإيجارية الموجه لدعم القدرة السكنية للأسر.

كما تشمل منظومة الدعم أشكالًا غير مباشرة، من أبرزها تخصيص وتعبئة العقار العمومي الموجه لإنجاز البرامج السكنية، وهو عنصر بالغ الأهمية في تخفيض كلفة المشاريع وتسريع وتيرة الإنجاز.

ومنذ مطلع الألفية، اتجهت الدولة نحو تبني مقاربة تمويلية أكثر تنويعا تقوم على إشراك الأسر والقطاع المالي، بما يسمح بتخفيف العبء على الميزانية ورفع مردودية السياسة السكنية. وقد تجسد هذا التحول في استحداث صيغ جديدة تعتمد مبدأ الإيجار–البيع مثل AADL وLPP بداية من سنة 2001، وهي صيغ هدفت إلى توسيع خيارات الوصول إلى السكن وتحسين استهداف الفئات المتوسطة التي لا تستفيد عادة من السكن الاجتماعي التقليدي.

[1] le Fonds National du Logement

الجدول (04): تصنيف اعانات الحصول على السكن

نوع السكن	المواطنين المستهدفين	طريقة التمويل	امتيازات أخرى
مساكن عامة للإيجار LPL public locatif Logement	أقل من 24000 دج	100٪ من الميزانية	مجانية القطعة الأرضية
السكن الاجتماعي التشاركي LSP Logement social participatif	أقل من 6 مرات الأجر القاعدي SMIG	الاعانة من 400.000 إلى 700.000 دج	-80% من سعر القطعة الأرضية
سكن بيع بالإيجار AADL Logement en location-vente	أقل من 6 مرات الأجر القاعدي SMIG	الاعانة 500.000 دج	مجانية القطعة الأرضية
السكن الريفي Logement rural	سكان المناطق الريفية	الاعانة من 400.000 إلى 700.000 دج	دعم تقني في البناء
السكن العمومي الترويجي LPP Logement public promotionnel	أزيد من 108000 دج وأقل من 216000 دج	حسب السوق	

المصدر: وزارة السكن والتعمير ministère de l'habitat et de l'urbanisme

❖ بلغت قيمة التحويلات المخصصة للسكن 384333 مليون دينار جزائري للسنة المالية 2020[1].

المطلب الثاني: دعم الأسر (العائلات)

ينعكس دعم الأسر في الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية، من خلال الإعانات الأسرية والتعليم ودعم أسعار المنتجات الأساسية والحصول على المياه، الغاز والكهرباء.

الفرع الأول: استحقاقات الأسرة

تغطي هذه النفقات كلا من العلاوات العائلية (Allocations Familiales - AF)[2] ومنح التمدرس (la prime de scolarité)، وقد أصبحت على عاتق ميزانية الدولة منذ سنة 1994، بينما أُسندت عملية تسييرها إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS[3]. وابتداء من سنة 1997، يتلقى الصندوق مبلغًا

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2022، ص48.

[2] **مبلغ المنح العائلية**: بالنسبة للمستفيدين من المنح العائلية الذين يقل أو يساوي أجرهم أو دخلهم الشهري الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي عن 15000 دج. ابتداء من الطفل الأول إلى الخامس: 600 دج للطفل الواحد، ابتداء من الطفل السادس: 300 دج للطفل الواحد. وبالنسبة للمستفيدين من المنح العائلية الذين يفوق أجرهم أو دخلهم الشهري الخاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي عن 15000 دج، فيقدر المبلغ ب 300 دج للطفل الواحد.

[3] « Manuel De Controle Des Depenses Engagees», **MF/DGB**, 2007, p 119.

سنويًا ثابتًا قدره 699.582 مليون دينار جزائري لتغطية نفقات تسييره، وهو ما يمثل حوالي 3% من مجموع الاعتمادات المالية المخصّصة لهذا النوع من النفقات في سنة 1996[1].

ولا يمكن تحليل المخصصات العائلية وفق منظور واحد، لأنها تعبّر عن خيارات سياسية واجتماعية تختلف باختلاف الدول. ويمكن التمييز بين ثلاثة توجهات رئيسية وراء اعتماد هذه الآليات:

- تحسين المستوى المعيشي للأسر في إطار سياسات الرعاية الاجتماعية، وهو منطق تبنته دول رائدة مثل السويد.
- تشجيع النمو الديمغرافي في البلدان التي تواجه ارتفاعًا في معدلات الشيخوخة، كما هو الحال في فرنسا.
- تعزيز إعادة توزيع الدخل في الدول النامية، ومن بينها الجزائر، وفق مبدأ التضامن الوطني.

كما يظهر تطور العلاوات العائلية ومنح التمدرس في القطاعات خارج الإدارة العامة ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة 1995–1997: كانت فترة توسعية، حيث أصبحت مخصصات الأسرة ومنح التعليم ممولة من ميزانية الدولة، وارتفع حجم النفقات من 18 مليار دج سنة 1995 إلى 35.4 مليار دج سنة 1997.

- **مرحلة 1999–2001:** انتقل خلالها التمويل تدريجيًا إلى أرباب العمل، بنسبة 25% سنة 1999، ثم 50% سنة 2000، ليصل إلى 75% سنة 2001. وشهدت المصروفات تراجعا من 25.44 مليار دج سنة 1999 إلى 18.8 مليار دج سنة 2000، ثم 16.22 مليار دج سنة 2001.
- **من 2001 إلى اليوم:** عادت المخصصات العائلية لتمويلها عبر ميزانية الدولة، بينما أصبح تمويل منحة التعليم مسؤولية رب العمل ابتداء من سنة 2002. وقد ارتفعت النفقات من 25.9 مليار دج سنة 2002 إلى متوسط سنوي يقدر بـ 22 مليار دج في السنوات الأخيرة.

[1] المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 97-151 المؤرخ 10 ماي 1997، **الذي يحدد معدلات الإعانات العائلية ومنح التعليم**، ص 11.

الفرع الثاني: دعم التعليم

تولي الدولة أهمية محورية لقطاع التربية من خلال تكريس مبدأ مجانية التعليم في مختلف الدساتير، حيث تنص المادة 65 من دستور 2016 على حق كل مواطن في التعليم وضمان مجانيته. وفي هذا الإطار، يرتكز العمل الاجتماعي للدولة في مجال التعليم والتكوين على مجموعة واسعة من التحويلات الاجتماعية، تشمل المنح الدراسية، الإيواء، الإطعام، دعم الكتاب المدرسي، النقل المدرسي، المطاعم المدرسية، والمساعدات المباشرة للأسر ذات الدخل المحدود، وذلك تجسيدًا للهدف الاستراتيجي المتمثل في تعميم التعليم وتنمية الموارد البشرية.

وفي سنة 2018، بلغ الغلاف المالي المخصص لقطاع التعليم نحو 113,059 مليون دينار جزائري، وهو ما يعكس حجم الجهود المبذولة لتحسين ظروف التمدرس. أما خلال سنة 2020، فقد واصلت الدولة دعمها لهذه النفقات رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث تم تسجيل اعتمادات معتبرة موجهة للبرامج الاجتماعية التربوية، من بينها رصد 6 مليارات دينار جزائري كاعتماد مخصص ضمن ميزانية التسيير تحت بند "المنحة الخاصة للتلاميذ المحرومين"، إضافة إلى استمرار تمويل عمليات الإطعام والنقل المدرسيين ودعم الكتب المدرسية. ويظهر هذا التوجه حرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاجتماعي لمنظومة التعليم، حتى في سياق الانكماش المالي لسنة 2020، مما يؤكد استمرارها في حماية الفئات الضعيفة وضمان حق الجميع في تعليم مجاني ومنصف.

أولا/ التعليم الوطني:

عرف الدعم المدرج في الميزانية والمخصص للمنح المدرسية، والذي انطلق العمل به خلال السنة الدراسية 2000–2001 بقيمة أولية تقدر بـ 2000 دج سنويا، ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات اللاحقة. فقد شمل هذا الدعم مجالات متعددة مثل التغذية المدرسية، وتمويل الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية (ONPS)، إضافة إلى المساعدات المباشرة الموجهة للأسر ذات الدخل المحدود. وقد ارتفعت قيمة هذه التحويلات من 18.1 مليار دج سنة 2005 إلى 41.6 مليار دج سنة 2011، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ حوالي 11%، وهو ما يعكس التوسع المستمر في البرامج الاجتماعية المرتبطة بالتمدرس[1].

ورغم محدودية هامش التخفيض في هذا النوع من النفقات نظرا لطبيعتها الاجتماعية، إلا أن التوصيات الرسمية تؤكد ضرورة تحسين استهداف المستفيدين لضمان توجيه الدعم حصريا للتلاميذ المحتاجين. وفي هذا

[1] « Rationalisation de la dépense publique», document interne, **MF/DGB**, octobre 2011, P 26.

السياق، تم رفع منحة التمدرس التضامنية من 3000 دج إلى 5000 دج ابتداء من الدخول المدرسي 2019–2020، لفائدة ما يقارب ثلاثة ملايين تلميذ محتاج[1]. كما خصصت الدولة مبلغ 15 مليار دج لتمويل هذه العلاوات، إضافة إلى 6.54 مليار دج لتغطية مجانية الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزين، وذلك في إطار تعزيز سياسة التضامن وتخفيف الأعباء على الأسر محدودة الدخل[2].

ثانيا/ التكوين والتعليم المهنيان:

ارتفعت الإعانة المخصصة للإنفاق على التكوين المهني والتعليم من 2.1 مليار في عام 2008 إلى 5.5 مليار في عام 2011، وهو ما يمثل زيادة سنوية متوسطة قدرها 37%.

تمت ترقية المنح المدرسية في عام 2010، ودفعت للمتدربين وفقا للشبكة التالية:

- المتدربون على مستوى فني عال: 1350 دج/شهرياً؛
- المتدربون في المستويات التدريبية الأقل من المستوى الفني العالي: 500 دج/للشهر؛
- التسبيقات المقدمة للمتدربين: 2250 دج/للشهر؛
- منح المعدات: 2,000 دج/للسنة؛
- منحة الإقامة: 1296 دج/للشهر؛

في هذا الصدد، يقترح أن يتم النظر في إشراك أرباب العمل المحتملين في المستقبل لتدريب الخريجين بشكل أوثق، حتى يتمكنوا من المساهمة في تمويل تدريبهم، وأن يتم استهداف المستفيدين بشكل أفضل بحيث يتم منح هذه المساعدات لمن هم في أمس الحاجة إليها.

ثالثا/ التعليم العالي:

شهد الدعم المقدم إلى المكتب الوطني للجامعات (ONOU) زيادة كبيرة، إذ ارتفع من 15.6 مليار دج سنة 2000 إلى 93 مليار دج سنة 2011، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 21%، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بالدعم المالي لقطاع التعليم العالي في إطار تطوير البنية التحتية الأكاديمية وتعزيز جودة التعليم.

[1] عرض تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2020.

[2] عرض تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2021، ص 19

ورغم ارتفاع هذه الاعتمادات، تبقى تكاليف تشـــغيل الهياكل المســـؤولة عن إدارة ONOU وفروعه مستقرة نسبيا، بحيث تخصص النفقات للأشغال والمشاريع التعليمية نفسها، ما يبرز تركيز السياسة على توسيع القدرة الاستيعابية للجامعات وتحسين مستوى الخدمات التعليمية دون زيادة كبيرة في النفقات الإدارية.

الجدول رقم (05): الإنفاق على الأنشطة الجامعية

الفوائد	الوزن/الميزانية ONOU	ملاحظات
المنح	21%	83% من الطلاب المستفيدين
الاقامة	7%	48% من الطلاب المستفيدين
اطعام	30%	80% من الطلاب المستفيدين
النقل	13%	93% من الطلاب المستفيدين

المصدر: وزارة المالية 2011

في هذا السياق، تظل مساهمة الطلاب رمزية:

الجدول (06): مساهمات الطلاب في الأنشطة الجامعية

الاقامة	500دج/ للعام
الاطعام	فطور الصباح: 0.5دج/ للتذكرة غداء + عشاء: 1.2دج/ للتذكرة
النقل	130.5دج/ للعام
حقوق التسجيل	200دج/ للعام

الجدول: MESRS[1]

الفرع الثالث: دعم أسعار السكر وزيوت الطعام والحليب والحبوب

يتم دعم أسعار المنتجات الأساسية عبر نظام تسعير وهوامش ربح مدارة تشمل مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع، ويمنح هذا الدعم أيضـا عند الاسـتيراد. وتتحمل الدولة الفارق بين الأسـعار الدولية لتلك المنتجات

[1] وزارة التعليم العالي

وسعر الجملة المحلي الموجه للمستهلك. وتقدر قيمة هذا الدعم بنحو 183.2 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 44.2% من إجمالي الدعم الموجه للأسر و10.4% من مجموع التحويلات الاجتماعية.

الفرع الرابع: الحصول على الكهرباء والغاز والمياه

يدعم إنفاق الدولة في الجزائر الحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء الريفية والغاز والماء، حيث تم توسيع هذا الدعم منذ عام 2001 ليشمل تعويضات تخفيض فواتير الكهرباء بنسبة 65٪ لولايات الجنوب (مثل ورقلة، تندوف، أدرار...) وبعض ولايات الهضاب العليا (الجلفة، النعامة، البيض) [1].

- في قانون المالية 2020، أشار تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى أن الدعم الموجه لقطاع الكهرباء/الغاز بلغ 1,827.762 مليار دج من المنجز، مقابل اعتماد قانوني مقدر بـ 1,847.516 مليار دج.
- هذا الدعم يمثل 9.94٪ من الناتج الداخلي الإجمالي طبقا لمنجزات الصرف في 2020.
- من جهة البنية التحتية، أورد تقرير وزارة الطاقة أن سونلغاز قامت خلال 2020 ببناء نحو 4200 كم من خطوط الكهرباء و450 كم أنابيب غاز، وهو ما يدل على استثمارات لتعزيز التوصيل الشبكي.
- من جانب التغطية، أصبح عدد زبائن الكهرباء حوالي 10.4 مليون مشترك، وعدد مشتركي الغاز الطبيعي حوالي 6.4 مليون في عام 2020.

هذه الأرقام تعكس استمرار الدولة في دعم البنية التحتية للطاقة والمرافق الأساسية وتوسيع خدماتها، خاصة في الفئات الجغرافية ذات الاحتياج العالي، لكنها أيضا تبرز عبئا ماليا كبيرا ضمن التحويلات الاجتماعية.

المطلب الثالث: دعم المعاشات التقاعدية

يشكل دعم المعاشات التقاعدية أحد الأعمدة الأساسية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر، حيث بلغ حجم هذا الدعم نحو 288.379 مليار دج في سنة 2020، أي ما يعادل 15٪ من إجمالي التحويلات

[1] عرض تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2022، ص 40.

الاجتماعية. ويهدف هذا البند إلى حماية كبار السن وضمان قدرتهم الشرائية، خاصة الفئات التي تتلقى معاشات منخفضة[1].

ويتضمن الدعم التقاعدي عدة مكونات رئيسية:

1- **نظام دعم العمال السابقين:** الذي بدأ العمل به في عام 1999، حيث تغطي الدولة الفرق بين الإعانات الناتجة عن السنوات التي تم إقرارها في إطار نظام التقاعد والحد الأدنى لمعاش التقاعد (المؤشر قانونا إلى الحد الأدنى لمعاش التقاعد)؛

2- **المساهمة في الصندوق الاحتياطي للمعاشات التقاعدية:** تعزيز الاستدامة المالية طويلة الأجل لصناديق التقاعد، وضمان قدرة الصندوق على مواجهة التزامات المستقبل؛

3- **الاستحقاقات التكميلية:** تشمل معاشات التقاعد والعجز، بالإضافة إلى زيادات استثنائية تصل إلى 5٪، لتعويض التأخير وتحسين مستوى المعيشة.

وفي سنة 2018، خصصت الدولة 58.4 مليار دج لتغطية الفارق في المعاشات الصغيرة ومعاشات العجز، و85 مليار دج للمساهمة في الصندوق الاحتياطي للتقاعد[2]. كما تم إنشاء نظام تقاعد تكميلي تطوعي يدار عبر صناديق الضمان الاجتماعي، مع فرض مساهمة تضامنية بنسبة 1٪ على الواردات لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) بهدف تعزيز الموارد المالية[3].

وتحقيقا لهذه الغاية، يمكننا أن نقترح البدء في التفكير ودراسة تمديد سن التقاعد *تدريجيا* لضمان الاستدامة المالية، مع مراعاة حماية الفئات الأكثر هشاشة. تحسين استهداف الدعم يضمن وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، مع تقليل الهدر المالي. يمكن استكشاف آليات تمويل بديلة، مثل شراكات مع القطاع الخاص أو مساهمات اختيارية، لدعم نظام التقاعد التكملي وضمان استمراريته دون الضغط على الميزانية العامة.

[1] عرض تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2022 ، ص 40.

[2] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018، ص 26.

[3] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 ، ص 48.

المطلب الرابع: دعم الصحة

تنص المادة 66 من دستور 2016 على أن لكل مواطن الحق في حماية صحته، وهو ما يعكس اعتبار الصحة جزءا أساسيا من منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر. وفي هذا الإطار، تهدف السياسة الصحية للدولة إلى ضمان الخدمات العلاجية والوقائية، لاسيما من خلال برامج التلقيح المجاني والرعاية الأساسية.

بلغت الميزانية المخصصة لقطاع الصحة سنة 2020 نحو 354.678 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 19٪ من إجمالي التحويلات الاجتماعية و 9.9٪ من ميزانية الدولة. وتوجه هذه الاعتمادات تقريبا بالكامل إلى المؤسسات الصحية العمومية، التي تشهد توسعا متزايدا في الهياكل والقدرات الاستيعابية، ما يتطلب حجما أكبر من الإعانات التشغيلية[1].

وتسعى الدولة من خلال سياسة التمويل الصحي إلى تعبئة موارد مستدامة تضمن تنفيذ التدابير الوقائية والعلاجية وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للسكان، مع محاولة تحقيق توازن صعب بين حجم التمويل العمومي و فعالية الإنفاق الصحي في ظل الارتفاع المستمر لتكاليف الرعاية واتساع الشبكة الصحية الوطنية.

ويعود جزء مهم من الإطار المالي لقطاع الصحة إلى تطبيق نظام الطب المجاني منذ سنة 1974، الذي مكن المؤسسات الاستشفائية من الاستفادة من إعانات الدولة ومن مساهمة ثابتة تعرف بـــ الرسم الجزافي الاستشفائي (Forfait Hôpitaux)، وهي مساهمة مباشرة من الضمان الاجتماعي في تمويل الرعاية الصحية العمومية. وقد ارتفع هذا الرسم من 120 مليون دج سنة 1973 إلى 38 مليار دج سنة 2011، بما يعكس تزايد تكاليف التشغيل والخدمات الصحية.

كما تم تكريس مبدأ الاشتراكات الموحدة ضمن منظومة الضمان الاجتماعي عبر نصين رئيسيين:

- المادة 65 من القانون 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، والتي تنص على تحديد مبلغ الاشتراكات سنويًا بموجب مرسوم مشترك بين وزارات الصحة والضمان الاجتماعي والمالية.
- المادة 165 من قانون المالية لسنة 1995 (المرسوم 94-03) التي حددت مساهمة صناديق الضمان الاجتماعي في تسيير مرافق الرعاية الصحية.

[1] عرض تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2022، ص 40.

وفي إطار إصلاحات التمويل الصحي، تم تعديل هذه الأحكام بموجب الأمر 96-17، الذي نص على اعتماد عقود تعاقدية بين المؤسسات الصحية وهيئات الضمان الاجتماعي لتحديد تكاليف العلاج والإقامة. وفي غياب هذه العقود، اعتمد نظام تمويل قائم على نسب 60٪ تتحملها الدولة و40٪ يتحملها CNAS.

إلا أن الواقع العملي يظهر اختلالًا في التوازن المالي، حيث ارتفعت مساهمة الدولة تدريجيا لتبلغ 82٪ من إجمالي نفقات الصحة مقابل 18٪ فقط لصالح CNAS، رغم أن تمويل الدولة مخصص أساسا لتغطية تكاليف المواطنين غير المشتركين في الضمان الاجتماعي (العاطلون، غير المصرح بهم، إلخ). وتعكس هذه الوضعية هشاشة النظام في مواجهة النمو المتسارع للطلب على الرعاية الصحية.

يتضح أن هيمنة الدولة على تمويل الصحة تشكل ضغطا كبيرا على الميزانية العامة، خاصة مع توسع الشبكة الصحية وارتفاع تكاليف الأجهزة الطبية والتسيير.

ضعف مساهمة الضمان الاجتماعي (18٪) مقارنة بالقاعدة النظرية (40٪) يشير إلى عدم استدامة النموذج الحالي للتمويل.

يستدعي ذلك تعزيز آليات التعاقد مع CNAS، وتطوير نظام فوترة يعتمد على تكلفة الخدمة الحقيقية بدل التمويل الجزافي.

كما يمكن توسيع مساهمات صناديق الضمان الاجتماعي والنظر في فرض اشتراكات تضامنية جديدة موجهة لقطاع الصحة، على غرار ما تم بالنسبة لصندوق التقاعد.

ضرورة الاهتمام أكثر بالرعاية الوقائية، لأنها أقل تكلفة وأكثر فعالية في تخفيف العبء على المستشفيات.

الجدول رقم (07): تمويل المستشفيات في الجزائر[1]

	تمويل الميزانية	المساهمة المالية	المساهمة المالية(%)
2009	182	38	21%
2010	205	38	18%
2011	228	38	17%
2012	405	48	12%
2013	307	49	16%

شهدت المساهمة المالية لصناديق التأمين الصحي تراجعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، وهو اختلال تعمق بشكل واضح منذ سنة 2006، حيث اضطرت الدولة إلى تحمل كامل الزيادات في أجور عمال القطاع الاستشفائي، إلى جانب الارتفاع المتزايد في التمويل الضريبي الموجه لبرامج صحية محددة، خاصة برامج مكافحة السرطان التي عرفت توسعًا كبيرًا في الفترة الأخيرة.

وفي إطار البحث عن موارد إضافية لتمويل هذه البرامج، نصّت المادة 48 من قانون المالية لسنة 2018 على إنشاء ضريبة إضافية تعادل 5% من رسم التداول على الكحول والنبيذ، والمطبقة على المنتجات المحددة في المادة 47 من قانون الضرائب غير المباشرة. وتحول حصيلة هذه الضريبة لصالح حساب التخصيص الخاص رقم 302-138 بعنوان "صندوق مكافحة السرطان"، بهدف دعم الجهود الوطنية في هذا المجال.

غير أنّ هذا العبء المالي المتزايد على الخزينة العمومية يأتي نتيجة غياب آليات فعالة للتعاقد وفوترة الخدمات الصحية، مما يكشف محدودية مستوى تنظيم هياكل الضمان الاجتماعي. فصناديق التأمين الصحي ما تزال تعتمد على دفع مبالغ جزافية موحدة للمستشفيات، وهي مبالغ لا تعكس فعليًا التكلفة الحقيقية للرعاية المقدمة للمؤمَّن لهم.

وقد زاد هذا الوضع حدة خلال سنة 2020، إذ شهد القطاع الصحي ضغوطا استثنائية بفعل جائحة كوفيد-19، ما فرض على الدولة رفع اعتماداتها المالية لضمان توفير التجهيزات الطبية الإضافية، وتعزيز قدرات الاستشفاء، وتمويل عمليات التكفل الوبائي. وقد أدى ذلك إلى توسع غير مسبوق في تكاليف الرعاية، في

[1] Abdellatif Benachenhou**, « l'Algérie, sortir de la crise »,** imprimerie Ed-Diwan, Alger, Algérie, 2015, P 48.

مقابل استمرار محدودية إسهام صناديق التأمين الصحي، بما عمّق الاختلال بين ما تموله الدولة وما تتحمله هذه الصناديق.

إلى جانب ذلك، تم إنشاء "صندوق الطوارئ الطبية" سنة 1999 بتمويل من إعانات الدولة، ثم تدعّم ابتداءً من سنة 2004 بعائدات الضريبة على منتجات التبغ. كما يساهم النظام الصحي، بالتنسيق مع القطاع التربوي، في تطوير خدمات الطب المدرسي من خلال الإعانات الحكومية[1].

وبالنظر إلى تزايد الضغوط على المالية العمومية، أصبح من الضروري التفكير في تنويع مصادر التمويل بعيدا عن الاعتماد شبه الكلي على الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي، من خلال إشراك جهات أخرى يمكن أن تتحمل جزءًا من التكلفة، مثل شركات التأمين على حوادث المرور، والمؤسسات الاقتصادية التي تمارس أنشطة قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العامة.

المطلب الخامس: دعم المجاهدين

يمثل دعم فئة المجاهدين وأعضاء جيش التحرير الوطني أحد مكونات التحويلات الاجتماعية التي تتحملها الدولة في إطار الوفاء بالتزاماتها التاريخية والاجتماعية تجاه هذه الفئة. وتشمل هذه المساعدات مجموعة من النفقات التي يغطيها صندوق التقاعد الوطني (CNR)، لاسيما تلك المرتبطة بالاشتراكات المستحقة عن سنوات المشاركة في حرب التحرير الوطني، بالإضافة إلى تمويل تكاليف النقل، والمساعدات الاستثنائية، وكذا تكاليف العلاج في المنتجعات الصحية والإقامة بها.

وبالنسبة لسنة 2018، بلغت الميزانية المخصصة لهذا الإجراء 200.446 مليون دينار دج، وهو ما يمثل حوالي 11% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، مما يؤكد الأهمية النسبية لهذا النوع من الدعم داخل هيكلة النفقات الاجتماعية للدولة[2].

[1] بالنسبة للسنتين الماليتين 2018 و 2019 ، تم تحديد سقف الإيرادات في حساب الأمانة رقم 096-302 بعنوان "صندوق الطوارئ وأنشطة الرعاية الطبية" ، بمبلغ 9.000.000.000 دينار جزائري ، لصالح المنفعة من هذا الصندوق ورصيد الإيرادات إلى بيان الدخل للخزينة ، بعد الإغلاق النهائي لهذا الصندوق في 31 ديسمبر 2019 ، وفقًا للمادة 136 من قانون المالية لعام 2018.

[2] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018، مرجع سبق ذكره، ص 48.

أما فيما يتعلق بفارق معاشات التقاعد الخاصة بالمجاهدين، والمعاشات الصغيرة، ومعاشات العجز، فقد شهدت سنة 2020 تجسيدا لزيادة معتبرة في هذه الاعتمادات، حيث تم تخصيص 56.14 مليار دينار دج، بزيادة قدرها 2.89 مليار دينار دج مقارنة بالميزانية المراجعة لسنة 2019، أي ما يعادل (+5.43%)[1]. وتعكس هذه الزيادة رغبة الدولة في تحسين الوضعية الاجتماعية للمستفيدين من هذه الفئة، من خلال رفع مستوى المعاشات وضمان تغطية أوسع لتكاليف الرعاية المختلفة.

وتندرج هذه الجهود ضمن سياسة اجتماعية هدفها الأساس الحفاظ على كرامة المجاهدين وتمكينهم من الاستفادة من خدمات صحية واجتماعية لائقة، بما يتناسب مع المكانة الوطنية والتاريخية لهذه الفئة.

المطلب السادس: دعم المعوزين والمعاقين وذوي الدخل المحدود

المطلب السادس: دعم المعوزين والمعاقين وذوي الدخل المحدوديعد دعم الفئات الهشّة – وعلى رأسها المعوزون، وذوو الإعاقة، وذوو الدخل المحدود – أحد الركائز الأساسية لمنظومة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، نظراً لدوره الحيوي في مكافحة الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وقد خصصت الدولة لهذا البند ميزانية قدرها 168.372 مليون دينار جزائري، أي ما يمثل نحو 9% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، مما يعكس الأهمية التي توليها للشرائح الأكثر هشاشة[2].

وترتكز الإجراءات العمومية في هذا المجال على جملة من التدابير، أهمها: [3]

- المساهمة في تمويل وكالة التنمية الاجتماعية (DAS)، التي تتولى إدارة المساعدات المباشرة للمسنين وذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية، من خلال منح إعانة التضامن المقطوعة؛
- تمويل الأعمال الاجتماعية لموظفي الوظيفة العمومية؛
- صرف معاشات وعلاوات للمعاقين بنسبة 100%، وذلك في إطار تحسين مستوى معيشة هذه الشريحة؛
- المساهمات الموجهة لصندوق التضامن الوطني وصندوق تعويض ضحايا الإرهاب؛

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية، 2020، ص26.

[2] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2022، ص 40.

[3] المرسوم رقم 82-179 المؤرخ 15 ماي 1982، **الذي يحدد مضمون وتمويل الأعمال الاجتماعية**، الجريدة الرسمية رقم 20، ص 709.

- تقديم المساعدة للأطفال المحرومين من الأسرة عبر هياكل الرعاية المتخصصة؛
- إعادة تثمين المنحة التضامنية لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 100%، إذ ارتفعت من 4,000 دج شهرياً إلى 10,000 دج، واستفاد منها حوالي 264,000 شخص، وهي خطوة تعكس مسعى الدولة لرفع الدخل الأدنى لهذه الفئة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

وقد ساهمت هذه الإجراءات خلال سنة 2020 في التخفيف من حدة تداعيات الأزمة الصحية والاجتماعية الناتجة عن جائحة COVID-19، حيث تم تعزيز برامج التحويلات النقدية لفائدة ذوي الدخل المحدود، وتوسيع شبكات التكفل الاجتماعي، إضافة إلى تخصيص أغلفة إضافية لصندوق التضامن الوطني لدعم الأسر التي فقدت مصادر دخلها خلال فترة الحجر الصحي. كما ساعد دعم أسعار المنتجات الأساسية في الحفاظ على القدرة الشرائية لهذه الفئات، مما قلل من اتساع فجوة الفقر خلال تلك السنة الصعبة.

وبشكل عام، يعكس هذا البند استمرار الدولة في تبني مقاربة اجتماعية قائمة على التحويلات النقدية المباشرة والدعم العيني لضمان توفير حد أدنى من الرفاه الاجتماعي للفئات الأكثر هشاشة، مع العمل على تحسين استهداف هذه البرامج ورفع فعاليتها.

المبحث الثاني: التحويلات الاجتماعية من خلال برامج الدعم

المطلب الأول: دعم أسعار المواد الغذائية

يعد دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية – خاصة السكر والزيت والحليب والحبوب – أحد أهم مكونات السياسة الاجتماعية في الجزائر، حيث ينفذ عبر نظام الأسعار والهوامش المدارة في مختلف مراحل سلسلة الإنتاج والتوزيع. ويمنح هذا الدعم عند مستوى الإنتاج وعند الاستيراد، بحيث تتكفل الدولة بتغطية الفارق بين أسعار السوق الدولية وسعر الجملة الخاضع للتنظيم المحلي، مما يجعل الدعم موجهاً في آن واحد لكل من المنتجين والمستهلكين.

ولا يقتصر تدخل الدولة على تعويض فروقات الأسعار فقط؛ بل يشمل أيضا تحمل تكاليف شراء وتخزين الاحتياطيات الاستراتيجية (مثل الحبوب والحليب المجفف)، التمويل الإضافي لهوامش التوزيع المنظمة، وكذا مصاريف نقل المنتجات الحساسة مثل القمح. ويهدف هذا التدخل متعدد المستويات إلى ضمان وفرة السلع الأساسية واستقرار أسعارها، بما يعزز الأمن الغذائي ويحافظ على القدرة الشرائية للأسر.

منذ سنة 2008، شهدت الأسواق العالمية ارتفاعات حادة في أسعار المواد الأولية الغذائية، مما دفع الدولة إلى توسيع حجم الدعم الموجه لهذه المنتجات. فقد تم تخصيص أكثر من 180 مليار دج لدعم أسعار المواد الأساسية في تلك السنة، قبل أن يرتفع هذا الغلاف المالي إلى حوالي 280 مليار دج سنة 2011، خصوصاً بعد توسيع الدعم ليشمل السكر والزيت بشكل مباشر.

وفي الفترة 2010–2015، سجلت ميزانية دعم أسعار المواد الغذائية نمواً معتبراً فاق 60%، إذ ارتفعت من 186.6 مليار دج سنة 2010 إلى 299 مليار دج سنة 2015، لتستقر عند 264.9 مليار دج سنة 2018 (حسب RPLF)[1]. وتشكل الحبوب – باعتبارها المادة الأكثر استهلاكاً – حوالي 60% من إجمالي هذا الدعم، مما يبرز الثقل المالي الكبير لتأمين الخبز ومشتقات القمح بأسعار مدعمة.

[1] **RPLF :** Rapport de présentation du projet de loi de finances

وبالإضافة إلى الإطار التنظيمي، ينص الأمر رقم 03–03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، على مبدأ حرية تحديد الأسعار. إلا أن المادة 5 من هذا الأمر تمنح استثناءات جوهرية تسمح للدولة بالتدخل لضبط أسعار أو هوامش بعض السلع والخدمات عند الحاجة، خصوصاً في الحالات التالية:

- مواجهة الاختلالات الحادة في السوق وضمان توفر السلع الاستهلاكية ذات الطابع الأساسي؛
- مكافحة المضاربة وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين.

وبخصوص سنة 2020، فقد ازداد الضغط على ميزانية دعم المواد الغذائية بفعل تداعيات جائحة كوفيد–19 وارتفاع تكاليف النقل والشحن العالمية. وتشير تقديرات رسمية إلى أن فاتورة الدعم عرفت ارتفاعاً إضافياً خلال تلك السنة نتيجة زيادة الطلب المحلي على المواد الأساسية وتذبذب الأسواق الدولية، حيث اضطرّت الدولة إلى تعزيز تدخلها للحفاظ على استقرار أسعار الحبوب والحليب والزيوت. كما ارتفعت نفقات تخزين الاحتياطيات الإستراتيجية، في سياق سعي الحكومة لتفادي أي نقص في السلع الأساسية خلال فترات الحجر الصحي. ويبرز هذا السياق أهمية هذا البرنامج كأداة مركزية لحماية الأمن الغذائي الوطني ودعم الفئات محدودة الدخل في الظروف الاقتصادية الصعبة.

الفرع الأول: دعم الحبوب

تحتل منتجات الحبوب مكانة محورية في النظام الغذائي وفي بنية الاقتصاد الوطني، إذ تعد المادة الأساسية الأكثر استهلاكاً في الجزائر. ويبرز هذا الطابع الاستراتيجي في مختلف حلقات سلسلة القيمة، من الإنتاج إلى التخزين فالتحويل وحتى التسويق. ومن هذا المنطلق، يعتمد التدخل العمومي في هذا الفرع على سياسة دعم واسعة تحمي المستهلكين وتساند المزارعين.

فعلى مستوى الاستهلاك، تضمن الدولة استقرار أسعار الخبز والسميد عبر تعويض الفارق بين أسعار السوق العالمية وأسعار الجملة الداخلية، وهي مهمة يتولاها الديوان الجزائري المهني المشترك للحبوب (OAIC) الذي يستفيد من إعانة مالية سنوية لتمويل هذا الفارق. أما على مستوى الإنتاج، فإن الدولة تقدم دعماً متعدد الأوجه للمزارعين، سواء من خلال الدعم التقني والمالي الموجه عبر الصناديق الزراعية، أو عبر ضمان شراء المحاصيل المحلية بأسعار تفوق أسعار السوق، مما يحفّز الإنتاج الوطني ويحد من التبعية للواردات.

وفي سياق تنظيم سوق الحبوب (القمح والشعير)، تتكفل الإعانة الحكومية الموجهة إلى OAIC بتغطية فروقات الأسعار الدولية، وهو ما يمثل أحد أكبر بنود الدعم ضمن ميزانية التحويلات الاجتماعية الموجهة للمواد الغذائية. أما برامج دعم تنمية شعبة الحبوب، فيتم تمويلها أساساً من خلال الصندوق الوطني للتنمية الزراعية (FNDA) [1]، حيث بلغت الاعتمادات المخصصة عبر حساب التخصيص الخاص رقم 302-139 خلال الفترة 2010–2014 نحو 9.4 مليار دينار جزائري، ووجهت أساساً لدعم اقتناء بذور الحبوب وتحسين الإنتاجية.

شهدت سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا في قيمة الدعم الموجه للحبوب بسبب ثلاثة عوامل رئيسية:

- الارتفاع العالمي في أسعار القمح الصلب واللين خلال أزمة كوفيد–19؛
- ارتفاع تكاليف النقل والشحن البحري؛
- زيادة الطلب المحلي على المواد الأساسية خلال فترات الحجر الصحي.

قدرت نفقات دعم القمح والحبوب – الموجهة أساسا لـ OAIC – بما يزيد عن 350 مليار دينار، أي بزيادة معتبرة مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة[2]. كما أكد قانون المالية لسنة 2022 استمرار منحى الارتفاع، حيث وصلت اعتمادات دعم المواد الغذائية الأساسية إلى أكثر من 400 مليار دينار، مثلت الحبوب فيها الحصة الأكبر (قرابة 65% من إجمالي الدعم الغذائي)، نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالميا إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عشر سنوات.

وتظهر هذه التطورات أن دعم الدولة لفرع الحبوب لم يعد مجرد سياسة اجتماعية لحماية القدرة الشرائية، بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي الوطني، خاصة في ظل تقلبات السوق الدولية. كما تعكس هذه الأرقام اتساع العبء المالي الذي تتحمله الخزينة العمومية للحفاظ على استقرار أسعار الخبز ومشتقاته، باعتبارها مواد حساسة ذات أهمية اجتماعية واقتصادية عالية.

[1] « Fonds National de Développement Agricole FNDA »,

[2] عرض تقرير مشروع قانون المالية، 2021.

الجدول رقم (08): يتم تحديد أسعار البيع إلى المصنّعين على النحو التالي:[1]

سعر بيع القمح الصلب (السميد) لمطاحن السميد	2280 DA/Ql
سعر بيع القمح (الطحين) للمحولين	1285 DA/Ql.
سعر بيع الشعير لمربي الماشية	1550 DA/Ql[2]

وبالإضافة إلى الدعم النهائي لقطاع الحبوب، تضمن السلطات الحكومية للمزارعين شراء محاصيلهم بأسعار مغرية للغاية مقارنة بأسعار القمح المستورد. بالنسبة لعام 2014، يكون الفرق على النحو التالي:

الجدول رقم(09): تكلفة استراد وشراء القمح الصلب (السميد)

تكلفة الاستيراد	3515 DA/QI
سعر شراء الإنتاج المحلي	4500 DA/QI

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على قانون المالية

الجدول رقم(10): تكلفة استراد وشراء القمح اللين (الدقيق):

تكلفة الاستيراد	2528 DA/QI
سعر شراء الإنتاج المحلي	3500 DA/QI

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على قانون المالية

الجدول رقم(11): تكلفة استراد وشراء الشعير:

تكلفة الاستيراد	2450 DA/QI
سعر شراء الإنتاج المحلي	2500 DA/QI

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على قانون المالية

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذو الحجة 1428 الموافق 25 ديسمبر 2007، **بتحديد أسعار الإنتاج في مختلف مراحل توزيع سميد القمح الصلب**، المادة 6، الجريدة الرسمية رقم 80 ، ص 8.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08-168 المؤرخ في 7 جمادى الثانية 1429 الموافق 11 جويلية 2008، **بتحديد سعر بيع الشعير لمربي الأغنام والإبل والخيول**، المادة 2، الجريدة الرسمية رقم 30، ص 13.

إن الزيادة غير المبررة في كميات القمح المستفيدة من هذا الدعم، من 63 مليون قنطار في عام 2010 إلى 94 مليون قنطار في عام 2014، مما رفع الجزائر إلى مرتبة الدول الرائدة في استيراد القمح في العالم، يجعل هذا النظام الخاص بدعم الحبوب أقل استدامة (دعم من ميزانية الدولة).

الفرع الثاني: دعم الحليب

اعتمدت سياسات تطوير وتنظيم قطاع الحليب في الجزائر، حتى نهاية الثمانينيات، على أداتين رئيسيتين: دعم أسعار المستهلكين من جهة، واستيراد كميات كبيرة من مسحوق الحليب من جهة أخرى. وقد أنشأت الدولة حينها جهاز تصنيع قائم على وحدات صناعية كبيرة تعتمد أساساً على مسحوق الحليب المستورد، دون منح الاهتمام الكافي لتطوير الإنتاج الوطني من الحليب الخام أو إدماجه بشكل فعال في السلسلة الصناعية[1].

ونظراً للطابع الاستراتيجي لمنتوج الحليب، ظل القطاع يستفيد من دعم مالي كبير من الدولة، موجه أساساً عبر الصندوق الوطني للتنمية الزراعية (FNDA)، مع تعزيز هذا الدعم لاحقاً ضمن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) سنة 2002[2]، ثم توسيعه سنة 2004 ليشمل البعد الريفي (PNDAR)[3]، وأخيراً تكريسه ضمن خطة التجديد الزراعي لسنة 2009.

آليات الدعم التحفيزي للإنتاج الوطني؛ يشمل دعم الدولة تقديم مكافآت مالية تهدف إلى:

زيادة إنتاج الحليب الخام عبر منحة 12 دج/لتر[4]؛

- ضمان جمع الحليب الخام عبر توفير أجهزة التبريد والتحليل (منحة 5 دج/لتر)؛
- ضمان تسليمه للمصانع عبر توفير شاحنات وصهاريج النقل؛

[1] Malik Makhlouf, Etienne Montaigne, Ahmed TESSA , **La politique laitière algérienne : entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation**, NEW MEDIT N°1, 2015, P 13.

[2] أنشئت في جوان 2002 لتنشيط المناطق الريفية وتعزيز القطاع الزراعي.

[3] امتداد طبيعي للاتفاقية الوطنية للتنمية الزراعية P.N.D.A والتي يجب أن تضمن التآزر والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة والشركاء في العالم الزراعي والريفي.

[3] برنامج تجديد الاقتصاد الزراعي والتجديد الريفي (2010–2014) لديه ميزانية إجمالية قدرها 1000 مليار دينار جزائري (ما يعادل 10 مليار يورو على مدى خمس سنوات، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، فإنه ينطوي حتما على إجراء البحوث، على المدى المتوسط ، من أجل التغييرات والتأثيرات الهامة على الأسس الهيكلية التي تشكل أساس حالة الأمن الغذائي في البلاد.

[4] يشير الحليب الخام إلى حليب حيواني خام لم يخضع للبسترة، ولم يتجاوز الحليب الخام درجة حرارة 40 درجة مئوية، أي قريبة من درجة حرارة جسم الحيوان.

- تشجيع إدماج الحليب الخام في الإنتاج الصناعي (منحة الإدماج 4–6 دج/لتر)[1]؛

وهي آليات تهدف إلى تقليص الاعتماد على مسحوق الحليب المستورد وتعزيز الأمن الغذائي.

➢ إصلاحات 2008 وإنشاء المكتب الوطني المهني للحليب (ONIL):[2]

استجابةً لارتفاع الأسعار العالمية سنة 2008، شرعت الحكومة في سياسة جديدة للألبان هدفها الأساسي:

- تقليص واردات مسحوق الحليب؛
- رفع الإنتاج الوطني من الحليب الخام كخيار استراتيجي للأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء المكتب الوطني المهني للحليب **l'Office National Interprofessionnel du Lait** (ONIL)[3]، المكلف بتنظيم سوق الحليب، واستيراد الحليب المجفف نيابة عن الدولة لتوجيهه لمصانع إنتاج الحليب المبستر المعبأ في أكياس (LPS)، وفق نظام حصص وأسعار تحويل محددة مسبقاً.

شهدت الميزانية الموجهة لتنظيم سوق الألبان وتطوير الإنتاج الوطني للحليب الخام خلال سنة 2020 إعادة هيكلة مهمة في كيفية تخصيص الموارد المالية، من خلال مسارين رئيسيين للوصول الفعلي إلى جميع المتدخلين في القطاع:

1– الجزء الأول من الميزانية (المدمج في الميزانية الزراعية): يتعلق بالاعتمادات المدمجة ضمن الميزانية الإجمالية لوزارة الفلاحة، والمخصّصة مباشرة لتطوير الإنتاج الوطني من الحليب. تتولى إدارات المصالح الفلاحية (DSA) إدارة هذه الأموال وتوزيعها وفق عقود تربط المربين بمصانع الألبان، حيث تغطي هذه العقود دعم

[1] يُعرّف الحليب المبستر المقشود جزئياً المدعوم بالمعنى المقصود في المادة 2 رقم 01–50 بتاريخ 12 فبراير 2001 ، المعدل والمكمل ، مع تحديد الأسعار في الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيع الحليب المبستر المعبأ. في كيس ، على النحو التالي: "الحليب الذي يتم الحصول عليه إما عن طريق إعادة التكوين من مسحوق الحليب أو عن طريق إعادة التركيب من مسحوق الحليب ودهن الحليب اللامائي ، والذي يتم توفيره حصريًا من قبل المكتب المهني الوطني للحليب ومنتجات الألبان" .

[2] Malik Makhlouf, Etienne Montaigne, Ahmed, **Op Cit**, P 13.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 97–247 المؤرخ 8 جويلية 1997، المعدل والمتمم، **الذي أنشئ بموجبه المكتب الوطني المشترك للحليب**، الجريدة الرسمية رقم 46، ص 4

اقتناء المدخلات، تحسين الإنتاجية، وتوسيع قدرات وحدات جمع الحليب. ويهدف هذا المسار إلى رفع حصة الحليب الخام الوطني في السوق وتقليص الفجوة التي تغطيها الواردات.

2- الجزء الثاني من الميزانية (المسير من طرف ONIL):

يخصص هذا الجزء للمكتب الوطني المهني للحليب (ONIL)، ويعنى أساسا بـ:

- استيراد مسحوق الحليب الموجه حصريا لمصانع الحليب المعتمدة لإنتاج الحليب المبستر المعبأ في الأكياس (LPS)، وذلك ضمن نظام حصص صارم وبسعر بيع منخفض ومدعم يبلغ 159 دج/كغ، أي ما يعادل حوالي 50% من السعر العالمي[1].

- منح مكافآت تحفيزية للفاحصين الأساسيين في سلسلة الإنتاج (المربين، الجامعين، مراكز التجميع الخاصة)، ويتم صرف هذه المكافآت بناء على تقارير شهرية تعدها الألبان المعتمدة وترفعها إلى ONIL.

وضمانا لفاعلية هذا النظام، أنشئت شراكة تنظيمية عبر عقدين بين ONIL ومنتجي الحليب:

العقد الأول: يمنح المصنعين حصة من مسحوق الحليب بسعر مدعوم مقابل التزامهم بتحويله إلى حليب مبستر وفق المعايير الصحية وتسويقه بالسعر المدعّم المحدّد بـ 25 دج/لتر.

- **العقد الثاني:** يفرض على مصانع الألبان جمع الحليب الخام وتبستره وطرحه بأسعار حرة، شريطة تمييزه عن الحليب المعاد تركيبه بوسم واضح على العبوة.

وتتعهد الدولة، في هذا الإطار، بتحديد سعر تحويل مسحوق الحليب إلى مشتقات، إضافة إلى تغطية الفارق بين سعر استيراد مسحوق الحليب وسعر تحويله لفائدة المنتجين، ما يجعل الدعم موجَّهاً لكل الحلقات المنتجة دون تحميل المستهلك النهائي كامل تكاليف الاستيراد.

من حيث الأرقام، بلغت الإعانة المالية الموجهة لـــ ONIL في الفترة 2010–2015 نحو 225 مليار دج. في المقابل، وصلت نفقات الجهاز خلال 2010–2014 إلى 66.2 مليار دج. أما مساهمة الدولة لـ

[1] المرسوم التنفيذي رقم 97-247 المؤرخ 8 جويلية 1997، **مرجع مرجع سبق ذكره**، ص5.

ONIL في سنة 2019 فبلغت 41.65 مليار دج، لتنخفض في سنة 2020 إلى 31.74 مليار دج، أي بتراجع بلغت نسبته –24.44%[1].

- حدود وتناقضات الدعم الحكومي لقطاع الحليب، رغم أهمية الدعم، إلا أن نظام دعم الحليب يسجل عدة قيود، أهمها[2]:

1– استفادة الأسر الغنية أكثر من الأسر الفقيرة:

- تنفق الأسر ذات الدخل المرتفع ضعف ما تنفقه الأسر الفقيرة على الحليب المعبأ، وبالتالي تستفيد من ضعف حجم الدعم.
- أما الحليب الطازج المدعم فيعود نفعه للأسر الغنية ثلاث مرات أكثر من الأسر محدودة الدخل.

2– عدم تكامل النظامين (الحليب الخام والحليب المجفف):

كان الهدف أن يغطي الحليب المجفف المستورد فقط العجز الناتج عن ضعف إنتاج الحليب الخام، غير أن الواقع أظهر عكس ذلك:

- فقد تضاعف إنتاج الحليب الخام سنة 2014 مقارنة بـ 2010،
- لكن كميات مسحوق الحليب المستورد تضاعفت أيضًا في الفترة نفسها بدل أن تتراجع.

3–استمرار ارتفاع الواردات: الزيادة في الحليب المجفف المستورد تؤدي إلى ضغط تصاعدي على الأسعار العالمية، خاصة في ظل ضعف المنافسة العالمية في هذا السوق، ما يجعل الجزائر عرضة لصدمات أسعار الحليب المجفف دوليًا.

الفرع الثالث: دعم السكر والزيت

- شهدت السوق الوطنية خلال سنة 2010 ارتفاعا حادا في أسعار مادتي السكر والزيت نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الأولية المستوردة، الأمر الذي دفع السلطات العمومية إلى اعتماد آلية خاصة تهدف إلى تثبيت أسعار هذه المنتجات واسعة الاستهلاك والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. ففي الفترة الممتدة من سبتمبر إلى ديسمبر 2010، ارتفع سعر السكر الأبيض في السوق المحلي من 85 دج/كلغ إلى 98

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية.لسنة 2019.

[2] ONS: مسح الانفاق الاستهلاكي للأسر، 2011.

دج/كلغ، كما انتقل سعر زيت الطعام المعبأ في قارورة بسعة 5 لترات من 590 دج إلى 620 دج خلال الفترة نفسها، وذلك انعكاسا للارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للمواد الخام[1]. وفي هذا السياق، ارتفع متوسط السعر المعلن للسكر الأبيض من 30747 دج/طن في أوت 2010 إلى 49543 دج/طن في ديسمبر، كما ارتفع متوسط السعر المعلن لزيت فول الصويا الخام من 65137 دج/طن إلى 78801 دج/طن.

- وبهدف مواجهة هذه التطورات وضمان استقرار أسعار المواد الأساسية، قامت الدولة بوضع جهاز لتعويض الفارق بين أسعار الاستيراد والسعر المرجعي المعتمد محليًا. وقد تم تأطير هذا الجهاز بالمرسوم التنفيذي رقم 11-108 الصادر بتاريخ 06 مارس 2011، الذي حدد الحد الأقصى لسعر الاستهلاك وكذلك الحد الأقصى لهوامش الربح في مراحل الإنتاج والاستيراد والتوزيع بالجملة والتجزئة للسكر الأبيض وزيت الطعام[2]. وبموجب هذا المرسوم، تمّ ضبط سقف أسعار الزيت المكرر في عبوات 5 لترات و2 لتر ولتر واحد عند 600 دج و250 دج و125 دج على التوالي، في حين تم بيع الكيلوغرام من السكر الأبيض، سواء بكميات كبيرة أو معبأ مسبقا، عند 90 دج و95 دج على التوالي. واعتمد هذا التنظيم على أسعار مرجعية للاستيراد قدّرت بـ 1056 دولارا للطن بالنسبة لزيت فول الصويا، و840 دولارًا للطن بالنسبة للسكر الأبيض، وهي الأسعار التي مكنت من تحديد المستوى الذي تمنح عنده الدولة التعويضات الضرورية لتغطية الفارق في حال ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. وبذلك ضمنت الدولة عدم انتقال الزيادات الخارجية إلى سعر البيع للمستهلك في السوق المحلية، مع المحافظة على استقرار الأسعار، ولو كلّف ذلك تحمل أعباء مالية كبيرة من الخزينة العمومية، خصوصًا في ظل الارتفاع المتواصل للأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية.

- أدى تنفيذ جهاز تثبيت أسعار السكر الأبيض وزيت الطعام، الذي تم إقراره في إطار المرسوم التنفيذي رقم 11-108 بتاريخ 06 مارس 2011، إلى جملة من التدابير المالية والتنظيمية التي استهدفت التخفيف من آثار الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للمواد الأولية. فقد تم أولا إعفاء هذين المنتجين من الرسوم الجمركية المقدرة بـ 5٪، ومن ضريبة القيمة المضافة (TVA) بنسبة 19٪ عند الاستيراد، مما سمح بخفض تكاليف دخول هذه السلع إلى السوق الوطنية. كما تم وضع نظام لتعويض الفارق في الأسعار عند تجاوز أسعار شراء السكر الأبيض أو زيت فول الصويا الخام في الأسواق العالمية للحد الأقصى لأسعار الاستهلاك المعتمدة

[1] «Rationalisation de la dépense publique », **op cit**, P 15.
[2] https://www.aps.dz/ar/economie/52174-12-2011-2017 , visité le 2024/03/11 à 01:25.

محليا[1]. ولضمان شفافية هذا النظام، نص المرسوم على إنشاء لجنة وزارية مشتركة تضم ممثلين عن وزارات التجارة والمالية والنقل، تتولى تقييم ملفات طلبات التعويض وفحص المستندات المبررة المقدمة من المتعاملين الاقتصاديين.

ويقوم نظام التعويض على تقديم المتعامل الاقتصادي طلبا رسميا للجنة المشتركة بين الوزارات بمجرد أن تتجاوز أسعار المواد المستوردة السعر المرجعي المحدد. ويلتزم المتعامل بتقديم ملف كامل يتضمن كافة الوثائق الثبوتية التي يتطلبها المرسوم التنفيذي، مثل فواتير الشراء الخارجية، تكاليف النقل، وشهادات المطابقة، وذلك لضمان حساب دقيق للفارق الواجب تعويضه.

- وقد انعكس تطبيق هذا النظام على الميزانية العمومية للدولة ابتداء من الربع الأخير لسنة 2010، حيث تم تخصيص ما قيمته 3 مليارات دج لتسديد الفارق بين السعر المسقف محليا وسعر المصنع بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة. كما تم إدراج اعتمادات مالية سنوية ضمن قوانين المالية اللاحقة لتمويل آلية التعويض. وخلال الفترة 2011–2014، بلغت مساهمة الدولة 18 مليار دينار لدعم أسعار السكر الأبيض وزيت الطعام، تم توجيه 11.2 مليار دينار منها لتعويض ثلاثة متعاملين اقتصاديين مستوردين عن ارتفاع الأسعار العالمية لزيت فول الصويا الخام. وفي المقابل، لم تسجل أي تعويضات تتعلق بالسكر البني خلال الفترة نفسها، إذ بقيت أسعار استيراده أدنى من السعر المرجعي المحدد بـ 840 دولارًا للطن.

- كما تظهر بيانات مبالغ التعويض المدفوعة أن أعلى مستوى للدعم سجل سنة 2012 بحوالي 3.2 مليار دينار، مقابل 2.1 مليار دج في 2011، و2.61 مليار دج في 2013، و998.87 مليون دج في 2014، و451.56 مليون دج في 2015، و982.2 مليون دج في 2016، و1.47 مليار دج في 2017، و2.5 مليار دج في 2019. وبذلك بلغ مجموع ما صرفته الدولة بين 2011 و2017 حوالي 11.81 مليار دينار كتعويض لأسعار زيت الطعام المكرر والسكر الأبيض، وهو ما يعكس مستوى العبء المالي الذي تتحمله الخزينة العمومية لضمان استقرار أسعار هاتين المادتين الأساسيتين[2].

[1] تأسست عام 2016.

[2] تقرير عرض مشروع قانون المالية للسنوات 2010–2020.

وفي إطار آخر مكمل للدعم، تم تخصيص أكثر من 5.27 مليار دينار سنة 2017 لصندوق التعويض عن تكاليف النقل **Fonds de compensation des frais de transport**[1] في الجنوب، وزعت على 3.27 مليار دج لتغطية حاجيات السنة المالية نفسها، و2 مليار دج لتسوية الديون المتراكمة على المتعاملين المنضوين ضمن هذا الصندوق الجهوي، مما يعكس التزام الدولة بدعم التوزيع الجغرافي العادل للمواد الأساسية[2].

ورغم فعالية هذا النظام في الحفاظ على استقرار الأسعار، إلا أنه يعاني من اختلالات واضحة، أهمها أن تحديد أسعار مرجعية ثابتة للسكر (840 دولارًا/طن) ولزيت فول الصويا (1056 دولارًا/طن) لا يوفر حافزا للمتعاملين الاقتصاديين للبحث عن أفضل الأسعار في السوق الدولية، ما دام التعويض مضمونا عند تجاوز الأسعار المرجعية. كما أدت مراجعة المخصصات المالية الموجهة لاستقرار أسعار السكر وزيت المائدة سنة 2021 إلى خفضها إلى 1.5 مليار دج مقارنة بـــ 2.5 مليار دج في 2020، وهو ما يعكس توجها نحو ترشيد هذا النوع من الدعم في ظل القيود المالية التي تواجهها الدولة[3].

المطلب الثاني: دعم منتجات الطاقة

الفرع الأول: دعم فواتير الكهرباء

يأخذ دعم الدولة للحصول على الكهرباء شكل دعم مباشر وغير مباشر.

أولا/ الدعم المباشر للدولة

يعد دعم الدولة لفواتير الكهرباء أحد المكونات الجوهرية لسياسة الطاقة في الجزائر، نظراً لدوره الاجتماعي والاقتصادي في ضمان تكافؤ النفاذ إلى الخدمات الأساسية وتخفيف أعباء المعيشة في المناطق ذات الخصوصية الجغرافية. ويأخذ هذا الدعم شكل تحويلات مباشرة وغير مباشرة، استُهل العمل بها منذ عام 2001، حيث تتكفل الدولة بتغطية المخصصات المرتبطة بتخفيض فواتير الكهرباء في عشر (10) ولايات جنوبية—أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، تمنراست، تندوف وورقلة—إلى جانب ثلاث ولايات من الهضاب العليا: الجلفة، البيض والنعامة. ومع التعديلات المتتالية في قوانين المالية، أصبحت أعباء هذا الدعم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 97-53 المؤرخ 12 فيفري 1997، **الذي يحدد إجراءات العمل بالمرسوم التنفيذي رقم 302-041 المعنون "صندوق تعويضات أجور النقل"**، الجريدة الرسمية رقم 10، ص 16.

[2] https://www.aps.dz/ar/economie/52174-12-2011-2017 , visité le 2024/03/11 à 01:25.

[3] تقرير عرض مشروع قانون المالية 2021، ص 19.

تُسند إلى شركة سونلغاز SONELGAZ عبر حساب التخصيص الخاص رقم 302-089 المعنون بـ الصندوق الخاص لتنمية المناطق الجنوبية Fonds spécial de développement des régions du Sud، باعتبارها الجهة التنفيذية الأكثر قدرة على ضبط آليات الفوترة والتوزيع[1].

ويمول هذا الصندوق التخفيضات المطبقة على فواتير الكهرباء حسب ثلاث صيغ رئيسية:

- تخفيضات تصل إلى 65% لفائدة الأسر والمزارعين المستفيدين من الجهد المنخفض في ولايات الجنوب، وذلك ضمن سقف سنوي قدره 12000 ك.و.س، مع اعتماد التعريفة العادية لما يتجاوز هذا الحد، بما يضمن استهداف الدعم للفئات ذات الاستهلاك المنزلي والزراعي الأساسي.
- تخفيضات بنسبة 25% لصالح مختلف الأنشطة الاقتصادية بالجنوب، بهدف تعزيز جاذبية الاستثمار والحد من الفوارق التنموية الجهوية[2].
- تخفيض بنسبة 10% لفائدة الأسر والأنشطة غير الزراعية في ولايات الهضاب العليا، انسجاماً مع مقاربة تدريجية تعتمد على مستوى الهشاشة المناخية والاجتماعية.

وتبرز هذه الإجراءات في سياق سعي الدولة إلى ضمان عدالة إقليمية في الولوج إلى خدمات الطاقة، حيث تواجه ولايات الجنوب والهضاب العليا ظروفًا مناخية قاسية ومسافات توزيع طويلة تزيد من كلفة الإنتاج والنقل. ومن الناحية الاستشرافية، وضعت السلطات برنامجًا لتعزيز قدرات إنتاج الكهرباء يقضي بإضافة 1500 ميغاواط سنويا لمدة عشر سنوات، قصد تلبية الطلب المتزايد والحفاظ على استقرار الشبكة الكهربائية، خاصة مع توسع الرقعة العمرانية وتزايد الأنشطة الاقتصادية في الجنوب.

وتعكس هذه المقاربة، في مجملها، فلسفة تنموية تعتمد على التوجيه الجغرافي للدعم واعتماد صيغ مرنة تسمح بضمان الأمن الطاقوي من جهة، وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة من جهة أخرى، بما يتوافق مع التحولات الاقتصادية ومقتضيات ترشيد النفقات العمومية.

[1] المادة رقم 137 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 **بشأن قانون المالية لعام 2017**، الجريدة الرسمية رقم 77، ص 60.

[2] المادة 137 من القانون رقم 16-14، **المرجع سبق ذكره**، ص 60.

ثانيا/ دعم الدولة غير المباشر:

يتجسد الدعم غير المباشر الذي تقدمه الدولة في قطاع الكهرباء أساساً من خلال تعويض شركة سونلغاز عن الفجوة بين السعر الحقيقي للكهرباء وتكاليف إنتاجها ونقلها وتوزيعها، وبين السعر المدار المفروض على المستهلكين. ويهدف هذا التعويض إلى الحد من العجز المالي لسونلغاز وضمان استمرارية توازنها المالي، بما يسمح بالإبقاء على فواتير الكهرباء عند مستويات منخفضة، خصوصاً بالنسبة للمناطق ذات الخصوصية المناخية والاجتماعية[1].

وقد بلغت قيمة هذه التعويضات، الموجهة لتخفيض فواتير الكهرباء في عشر (10) ولايات جنوبية، حوالي 35 مليار دج خلال الفترة 2010-2014، فيما قدر الدعم الموجه للولايات الثلاث (03) في الهضاب العليا بنحو 2.3 مليار دج خلال الفترة 2010-2013. وتظهر هذه الأرقام حجم الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العمومية للمحافظة على أسعار الكهرباء المخفضة في هذه المناطق.

ويعود ارتفاع حجم الاستهلاك في الجنوب بنسبة تفوق 20% مقارنة بالمناطق الشمالية إلى الظروف المناخية القاسية ودرجات الحرارة المرتفعة خلال فصل الصيف، مما يؤدي إلى اقتناء واسع لمكيفات الهواء. وهذا بدوره يرفع قيمة الفواتير بأكثر من 40%، ويجعل الإبقاء على الأسعار المدعمة ضرورياً لتفادي إرهاق القدرة الشرائية للأسر. وبالمنطق نفسه، تم توسيع هذا النوع من الدعم ليشمل فواتير الغاز الطبيعي لفائدة سكان مختلف مناطق المرتفعات، بالنظر إلى حاجتهم المرتفعة للطاقة لأغراض التدفئة خلال فصل الشتاء[2].

ومن ناحية أخرى، شرعت السلطات العمومية منذ عام 2016 في مسار إصلاح منظومة الدعم الطاقوي لأول مرة منذ سنة 2005، عبر رفع تدريجي لأسعار الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء ضمن مقاربة تهدف إلى تقليص العبء المالي للدعم، وتعزيز الاستهلاك الرشيد للطاقة. كما نص قانون المالية لسنة 2017 على زيادات إضافية في أسعار بعض أنواع الوقود، في إطار تصور حكومي أوسع لإعادة هيكلة الدعم بالتعاون التقني مع صندوق النقد الدولي (FMI)[3].

[1] العون الاقتصادي الذي يعمل في مجال الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، تتمثل مهمته الرئيسية في إنتاج الغاز ونقله وتوزيعه عبر خطوط الأنابيب.

[2] « Rationalisation de la dépense publique », **Op Cit,** P 14

[3] Rapport du FMI, consultation de 2017 au titre de l'article IV avec l'Algérie, mai 2017, P 13.

وتتجه الإصـــلاحات المســـتقبلية نحو الانتقال من الدعم المعمم إلى التحويلات النقدية المســـتهدفة أو المشـروطة، لضـمان توجيه الموارد المالية بدقة نحو الفئات الهشـة دون المسـاس بتوازنات سـونلغاز المالية أو إثقال كاهل الخزينة العمومية. ويشـــدد خبراء صـــندوق النقد الدولي على ضـــرورة توعية المواطنين بأســـباب وأهداف إصلاح الدعم لضمان تقبله اجتماعيا وتقليل حساسية الرأي العام تجاه سياسة رفع الأسعار.

الفرع الثاني: التعويض عن فرق أسعار المنتجات البترولية المستوردة

إلى جانب المنتجات البترولية المكررة محليًا، تلجأ شـركة سـوناطراك إلى اسـتيراد كميات إضـافية من الوقود لتغطية الطلب الوطني، حيث يتم اقتناء هذه المنتجات بأسـعار السـوق الدولية وإعادة بيعها في السـوق المحلية بأسعار مدارة من طرف الدولة، مما يخلق تلقائيًا فرقًا ماليًا تتحمله الخزينة العمومية. وقد كرّس القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005، المعدل والمتمم، المتعلق بالمحروقات هذا المبدأ في مادته الثامنة التي تنص صـراحة على أن: "أي قيد تفرضه الدولة يترتب عليه إعانة".

وبناء على ذلك، تتجســـد الإعانة في إعادة شـــراء ديون الشـــركات المعنية من طرف الخزينة العمومية، وخاصة تلك الناتجة عن بيع المنتجات البترولية في السوق الداخلية بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية.

ولأجل ضـــبط هذا الإطار، تم تحديد منهجية تعديل ســـعر النفط الخام الموجه إلى المصـــافي الوطنية، باعتباره محددًا أساسيًا لسعر بيع الوقود في السوق المحلية، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-289 المؤرخ 20 سـبتمبر 2008، والذي يحدد كيفية احتسـاب السـعر المرجعي للمواد البترولية عند خروجها من المصـفاة، بما يتماشى مع التطورات في السوق الدولية[1].

وفي سـياق إصـلاح الدعم التدريجي، أدخل قانون المالية لسـنة 2018 زيادة معتبرة في الضـريبة على المنتجات البترولية (TPP)، بلغت 5 دج/لتر بالنسـبة للبنزين و 2 دج/لتر بالنسـبة للديزل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البيع عند المضخة بين سنتي 2017 و2018 كما يوضحه الجدول رقم (12):

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-289 المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 **الذي يحدد منهجية تعديل سعر النفط الخام الداخل إلى المصفاة المستخدمة في تحديد سعر بيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية** ، الجريدة الرسمية رقم 54 ، ص 4.

جدول رقم (12): أسعار الوقود في المضخة (2017 و 2018)

	سعر المضخة 2017	2018		
		+05 دج/للتر بالنسبة للبنزين و +02 دج/ للتر بالنسبة للديزل		
		سعر المضخة	تطور القيمة	% تطور القيمة
البنزين العادي	32,69	38,64	5,95	18,20 %
البنزين الممتاز	35,72	41,67	5,95	16,66 %
البنزين بدون رصاص	35,33	41,28	5,95	16,84 %
الديزل	20,42	22,80	2,38	1,65%
الغاز المميع	9	9	-	-

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على قانون المالية

وتأتي هذه الزيادات مواصلة لتطبيق المادة 33 من قانون المالية 2018 التي أقرت مسارا تدريجيا لإعادة النظر في أسعار المحروقات بما يتماشى مع التكلفة الفعلية ومع ضرورة إعادة هيكلة سياسة الدعم.

هذا التعديل ضمن سياسة مالية تراكمية تهدف إلى تخفيض العبء الناجم عن دعم الميزانية، وترشيد استهلاك الوقود وتقليص فاتورة الاستيراد، إضافة إلى تحقيق إيرادات ضريبية إضافية تتجاوز 60 مليار دينار جزائري لصالح الخزينة[1].

تواصل النهج نفسه في سنة 2020، حيث عرف قانون المالية لسنة 2020 مراجعة جديدة لأسعار الوقود، لترتفع أسعار البيع عند المضخة إلى المستويات التالية:

- البنزين العادي: 43.71 دج/لتر
- البنزين الممتاز: 45.97 دج/لتر
- البنزين بدون رصاص: 45.62 دج/لتر
- الديزل: 29.01 دج/لترغاز
- الغاز المميع GPL: ثبات السعر عند 9 دج/لتر

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 ، ص 32.

إن الإعانات الخاصة بالمحروقات المستوردة، سواء كانت مباشرة أو ضمنية، تعد أحد أهم مصادر اختلال العدالة الاجتماعية، إذ تظهر معظم الدراســـات أن الشـــرائح الأكثر ثراء — والتي تملك عربات متعددة وتستهلك كميات أكبر من الوقود — تستفيد بصورة disproportional من هذا الدعم مقارنة بالأسر ذات الدخل المنخفض التي لا تملك سيارات أو تستهلك كميات ضئيلة جدا من الوقود.

وبذلك يعتبر الدعم الحالي غير موجه، بل يســـهم في اســـتفادة غير عادلة للفئات الأعلى دخلا، ويُفاقم الضغط على الخزينة العمومية دون تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة من سياسة الدعم.

الفرع الثالث: دعم سعر الماء

أولا/ المياه التقليدية:

المشـــغل المســـؤول عن تعبئة المياه التقليدية هو شـــركة Algerienne Des Eaux (ADE)، وهي المسؤولة عن تصميم وتطوير الشبكات العامة وكذلك تشغيلها، من أجل ضمان توافر المياه وتوزيعها على جميع مستخدمي الشبكات العامة. ADE هي أيضا عون رئيسي أو جهة فاعلة في ضمان توافر والوصول إلى المياه الصناعية.

المؤسســة الجزائرية للمياه (ADE) هي مؤسســة صــناعية وتجارية عامة (EPIC) تتمتع بالشــخصــية المعنوية والاستقلال المالي[1]. هذه مؤسسة مسؤولة عن تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب في جميع أنحاء البلاد، سواء من حيث إدارة إنتاج ونقل ومعالجة وتخزين وتوزيع وإمداد مياه الشرب والمياه الصناعية أو من حيث تحديد البنية التحتية وتطويرها.

تحدد الدولة تسـعيرة مياه الشـرب والمياه الصـناعية. وتخضـع التعريفة لمقاييس محددة لكل منطقة تعريفة إقليمية (03 مناطق)[2]:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ 21 أفريل 2001، **المنشئ للجزائرية للمياه**، الجريدة الرسمية رقم 24، ص 4.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 28 ذو القعدة 1425 الموافق 9 جانفي 2005 ، **الذي يحدد قواعد تسعير خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والتعريفات ذات الصلة** ، الجريدة الرسمية رقم 5، ص 3.

Alger Oran Constantine	6,30DA/m3
Chlef	6,10 DA/m3
Ouargla	5,80 DA/m3

- تتألف مناطق التسعيرة الإقليمية من الولايات المدرجة في الجدول أدناه:

الجدول (13): تسعيرة المياه حسب المناطق

منطقة التسعيرة	الولايات المغطاة
الجزائر العاصمة	العاصمة، البليدة، المدية، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو، البويرة، برج بوعريريج، المسيلة، بجاية، سطيف
وهران	وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، سعيدة، النعامة، البيض.
قسنطينة	قسنطينة، جيجل، ميلة، باتنة، خنشلة، بسكرة، عنابة، الطارف، سكيكدة، سوق أهراس، قالمة، تبسة، أم البواقي.
الشلف	الشلف، عين الدفلة، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، الجلفة.
ورقلة	ورقلة، الواد، إليزي، الأغواط، غرداية، بشار، تندوف، أدرار، تمنراست

المصدر: من اعداد الطالب

قوائم الأسعار هذه قابلة للتطبيق على فئات مختلفة من المستخدمين وأقساط الاستهلاك، المحددة على النحو التالي:

- **الفئة 1**: الأسر التي تضم أربعة (04) شرائح استهلاك:

الشطر الأول	الى غاية 25 متر مكعب في الثلاثي
الشطر الثاني	من 26 الى غاية 55 متر مكعب في الثلاثي
الشطر الثالث	من 56 الى غاية 82 متر مكعب في الثلاثي
الشطر الرابع	أكبر من 82 متر مكعب في الثلاثي

- **الفئة الثانية:** تشمل كلا من الإدارات العمومية والحرفيين وقطاع الخدمات.

– **الفئة الثالثة:** وتضم الوحدات الصناعية والسياحية.

يتم تحديد تسعيرة الاستهلاك من خلال تطبيق جدول التعريفة لكل منطقة إقليمية على حجم المياه المستهلكة فعليًا، مقسمة حسب فئة الاستهلاك والنطاق.

بالنسبة لكل منطقة تسعيرة إقليمية، يتم تحديد تسعيرة الاستهلاك بضرب التسعيرة الأساسية للمنطقة المعنية في عوامل المضاعفة المحددة لكل فئة من فئات المستهلكين.

- تشمل تسعيرة الاستهلاك أيضًا:

رسوم الاشتراك في إمدادات المياه العامة وخدمات الصرف الصحي، والمعروفة باسم "رسوم الاشتراك الثابتة (RFA) أو الجزء الثابت"، وهي تغطي كل أو جزء من تكاليف صيانة التوصيلات الخاصة واستئجار وصيانة عداد المياه والإدارة التجارية. تنطبق هذه الرسوم على خدمات مياه الشرب ومياه الصرف الصحي ويتم تحديدها على النحو التالي:

الجدول رقم (14): رسوم مياه الشرب وخدمات مياه الصرف الصحي

الفئات	مبلغ الرسوم	
	مياه الشرب	الصرف الصحي
الفئة الأولى	1240 دج	60 دج
الفئة الثانية	2450 دج	60 دج
الفئة الثالثة	34500 دج	2100 دج

المصدر: من اعداد الطالب

1– الضرائب والرسوم، بما في ذلك (جزء متغير حسب الاستهلاك):

ضريبة القيمة المضافة على السعر الكامل (الاستهلاك والرسوم)	7%
رسوم جودة مياه الشرب	4% من سعر الاستهلاك
رسوم الإدارة	3 دج/للمتر المكعب من المياه المستهلكة
رسوم ترشيد استهلاك المياه	4% من سعر الاستهلاك

وبما أن تسعيرة المياه تدار من قبل السلطات العامة فقد نصت السلطات العامة على مساهمة سنوية في الميزانية لتعويض الفرق بين تكلفة التشـــغيل الفعلية والدخل الناتج عن تطبيق تســـعيرة المياه، بموجب المرســـوم التنفيذي 01-101 المذكور أعلاه.

ورغم إقرار هذا التعويض المالي بموجب مرسوم في عام 2001، إلا أن هذا التعويض المالي لم يُمنح من قبل السلطات العامة حتى عام 2012[1]، مما أدى إلى عجز هيكلي في التشغيل. وتبلغ التسعيرة الأساسية لتحقيق التوازن بين تكاليف التشـــغيل والإيرادات 17.60 دج/للمتر المكعب من المياه، أي بزيادة 11.39 دج عن التسعيرة الأساسية.

وبالإضافة إلى دعم بدء التشغيل المخصص لبناء الصندوق الاجتماعي، استفادت المؤسسة في عام 2012 من تدابير دعم مالي بقيمة 42.7 مليار دينار جزائري للتعويض عن فروق أســـعار المياه من عام 2011 إلى عام 2014[2].

ثانيا/ المياه المحلاة:

كان برنامج تحلية مياه البحر موضـوعًا للمجلس الوزاري المشـترك في 5 جوان 2005 والذي اختار بناء 11 وحدة تحلية لإنتاج إجمالي 1.2 مليون متر مكعب / يوم من المياه المحلاة. تعمل حاليًا 10 محطات لتحلية مياه البحر بسعة إجمالية تبلغ 1.610.000 متر مكعب / يوم[3]:

بلغت المبالغ الممنوحة للتعويض عن ســعر المياه من وحدات التحلية ما يقارب 107 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2010-2014، ونحو 157 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2015-2018. يرتفع التعويض عن ســعر مياه البحر المحلاة من 37.5 مليار دج في 2017 إلى 44.0 مليار دينار في 2018، أي بزيادة 6.5 مليار دينار[4].

[1] تم تسديد كامل التكاليف للفترة 2008-2012 من ميزانية الدولة، بموجب التعليمات رقم SP-DC-CG-176 المؤرخة 17 فيفري 2008.

[2] وقد تم تجديد تغطية هذه النفقات للفترة 2013-2014، بموجب التعليمات رقم 1255 DC-PM-المؤرخة 11 نوفمبر 2013.

[3] www.mree.gov.dz

[4] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 ، ص 26.

ارتفاع تعويض سعر مياه البحر المحلاة بمقدار 9.02 مليار دج (+20,5%)، في سنة 2020، منتقلة من 44 مليار دج في 2019 الى 53.02 مليار دج في 2020، وهذا للتكفل بـــــ 11 وحدة لتحلية المياه في طور الاستغلال[1].

لقد مكن هذا النموذج من تنظيم وتمويل الاقتصـــاد بالتأكيد من إنشـــاء شـــبكة كبيرة من البنية التحتية الاقتصـادية والاجتماعية، سـواء من حيث الوصـول إلى الإسـكان والمياه، وتزويد المنازل أو البنية التحتية بالغاز والكهرباء أو الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

ومع ذلك، فإن هذا النموذج مبني على أساس ضعيف، حيث تعتمد شروط تكاثره بشكل أساسي على استغلال الموارد الطبيعية المستنفدة.

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 ، ص 32.

المبحث الثالث: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2020)

سنتطرق في هذا المبحث الى عرض مفصل لتطور التحويلات الاجتماعية من سنة 2000 الى غاية 2020، حيث تم تقسيم هذه الفترة الى أربعة مراحل.

المطلب الأول: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2000-2004)

الجدول رقم (15): التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000–2004) (مليون دينار)

بنود التحويلات	2000	2001	2002	2003	2004
دعم الإسكان	*70,568.0*	*69,812.0*	*78,875.0*	*108,270.0*	*77,925.0*
دعم الأسر	65,481.0	82,794.0	91,427.0	91,271.0	109,459.0
الإعانات العائلية	*29,075.0*	*31,470.0*	*38,078.0*	*45,747.0*	*40,084.0*
دعم التعليم	*17,728.0*	*24,064.0*	*28,489.0*	*30,764.0*	*33,708.0*
دعم الحبوب والحليب + تكلفة اعفاءات الضـــريبية للسلع والادوية	*14,178.0*	*14,460.0*	*14,460.0*		
دعم الكهرباء الماء والغاز	*4,500.0*	*12,800.0*	*10,400.0*	*14,760.0*	*23,667.0*
دعم النقل					*12,000.0*
دعم المعاشات التقاعدية	*89,948.0*	*117,075.0*	*130,915.0*	*56,922.0*	*73,697.0*
دعم الصحة	*33,236.0*	*41,350.0*	*47,482.0*	*58,759.0*	*63,479.0*
دعم المجاهدين	*50,800.0*	*79,300.0*	*84,324.0*	*71,274.0*	*71,315.0*
دعم الفقراء والمعاقين وذوي الدخل المنخفض	*34,165.0*	*36,464.0*	*41,540.0*	*46,569.0*	*53,554.0*
إجمالي التحويلات الاجتماعية	**344,198.0**	**426,795.0**	**474,563.0**	**433,065.0**	**449,429.0**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من BGE	**28.72%**	**29%**	**30.80%**	**25.06%**	**24.15%**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من PIB	**8.34%**		**10.50%**	**8.24%**	**7.30%**

المصدر: زارة المالية

وقد زادت التحويلات الاجتماعية زيادة كبيرة خلال الفترة 2000-2004، حيث ارتفعت من 344 مليار دينار في عام 2000 إلى 449 مليار دينار في عام 2004، أي بزيادة تفوق عن 30% في المتوسط سنوياً، وهو ما يمثل في المتوســـط ما يقارب 9% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر الجهود التي بذلتها الدولة لتمويل التدابير الاجتماعية كبيرة جداً، نظراً لأن ما يقرب من 28% من ميزانية الدولة خصـــصـــت لهذه التدابير بين عامي 2000 و2004.

الشكل رقم (04): هيكل التحويلات الاجتماعية (2000-2004)

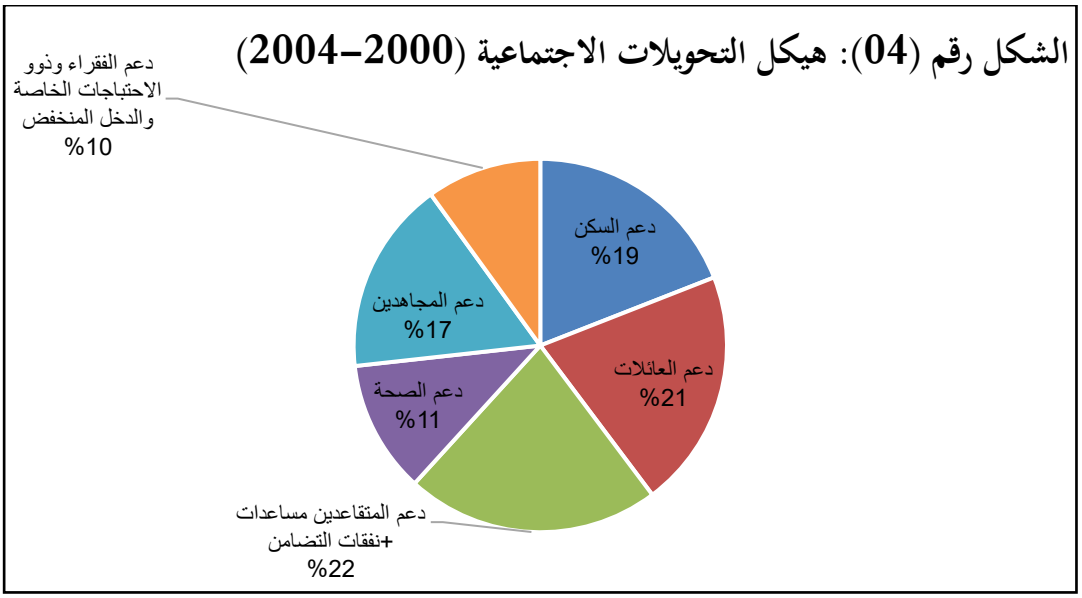

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من بيانات الجدول السابق

واستنادا إلى العناصر المذكورة أعلاه، يتبين أن الحصة الأكبر من التحويلات الاجتماعية خلال الفترة (2000-2004) كانت لدعم المتقاعدين ونفقات التضامن بنسبة 22٪ من مجموع التحويلات والتي بلغت أكثر من 468 مليار دج، يليها دعم الأسر الذي بلغ أكثر من 440 مليار دج، أي ما يمثل 21%، في حين بلغ دعم السكن 405 مليار دج، أي ما يعادل 19% من مجموع التحويلات خلال هذه الفترة، وبلغ دعم المجاهدين 357 مليار دج أي ما يعادل 17% من مجموع التحويلات، في حين يمثل دعم الصحة ودعم الفقراء نسبة 11% و 10% على الترتيب أي ما مجموعه 21% من اجمالي التحويلات الاجتماعية خلال نفس الفترة.

- **عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية بناء على معطيات الجدول رقم (15):**

أولا/ الإسكان: ترتبط الزيادة في دعم السكن (التي تمثل 19% من إجمالي التحويلات) أساسا ببرنامج إعادة الإعمار في أعقاب زلزال 21 ماي 2003، مع إدراج 20 000 وحدة سكنية اجتماعية إيجارية (70% من اعتمادات الدفع)[1]. وفي الواقع، نصت المادة 5 من قانون المالية التكميلي لعام 2003 على فتح حساب اعتماد خاص رقم **302-115** في حسابات الخزينة بعنوان "**حساب إدارة العمليات في إطار البرنامج الخاص لإعادة الإعمار**". وبموجب القانون نفسه، تم منح مساعدات لإعادة بناء أو إعادة تأهيل المنازل وأشكال

[1] القانون رقم 01-21 المؤرخ 22 ديسمبر 2001، **والمتضمن قانون المالية لسنة 2002**، الجريدة الرسمية رقم 79، ص 38.

مختلفة من المساعدات والتعويضات لأسر الضحايا والمتضررين من زلزال 21 ماي 2003[1]. وقد بلغ الإنفاق على إعادة الإعمار بعد الزلزال 105 مليار دج في عام 2003[2].

ثانيا/ دعم الأسر: يتخذ دعم الأسر شكل جهود لتحسين الظروف المعيشية من خلال الإعانات العائلية والتعليم ودعم أسعار المنتجات الأساسية والحصول على الماء والغاز والكهرباء.

ففي عام 2000، خصصت الدولة ما يقرب من 20 مليار دينار لمساعدة التلاميذ (مساعدات مالية للتلاميذ، ومنح مدرسية سنوية قدرها 2000 دينار لكل تلميذ للسنة الدراسية 2000-2001)[3].

وستتعزز شرعية هذا الإنفاق إذا اقتصر على الطلاب الأكثر حرماناً. وينبغي دراسة استقطاب موارد الميزانية لصالح التعليم العالي، ولا سيما النفقات الاجتماعية على هذا المستوى.

كما أن مبلغ الإعانات العائلية هو 164548 مليون دج، وهو ما يمثل نسبة 46% من الدعم العائلي، مع الأخذ بعين الاعتبار تمديد العمل بالإجراء الوارد في قانون المالية التكميلي لسنة 2001، والمتعلق بتحويل دفع الإعانات العائلية في القطاعات خارج الإدارة العمومية إلى ميزانية الدولة وإدراج مخصصات جديدة قدرها 5 ملايير دج.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 65% من 160.3 1 مليار دينار جزائري في عام 2000 إلى 920 1 مليار دينار جزائري في عام 2004. وتُعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 42.6% ، وذلك أساساً نتيجة للزيادات في الرواتب والمعاشات التقاعدية وارتفاع الحد الأدنى الوطني للأجور في عام 2001 (من كانون الثاني/يناير فصاعداً). وارتفعت النفقات التشغيلية من 841.4 مليار دينار جزائري في عام 2000 [4](20.9 % من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 1200 مليار دينار جزائري في عام 2004[5] (24.3 % من الناتج المحلي الإجمالي). وتتعلق الزيادة في الميزانية التشغيلية أيضاً بدفع فرق المعاشات التقاعدية

[1] القانون رقم 03-05 المؤرخ 14 جوان 2003 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2003، الجريدة الرسمية رقم 37، ص 4، المادة 6.

[2] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2005 ، ص 8.

[3] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2001 ، ص 12.

[4] القانون رقم 99-11 المؤرخ 23 ديسمبر 1999 **بشأن قانون المالية لعام 2000**، الجريدة الرسمية رقم 92، ص 3.

[5] القانون رقم 03-22 المؤرخ 28 ديسمبر 2003 **المتعلق بقانون المالية لعام 2004**، الجريدة الرسمية رقم 83، ص 2.

من قبل الصـندوق الوطني للتقاعد والضـمان الاجتماعي للعمال الأجراء CASNOS ومنحة التعليم الخاص للتلاميذ المحرومين[1].

ثالثا/المجاهدون: لطالما كان الحفاظ على كرامة المجاهدين وذوي الحقوق من بين الاهتمامات الرئيسـية في بلادنا.

ففيما يتعلق بالميزانية، فقد تم تخصـيص مخصـصـات سـنوية كبيرة ومتزايدة ارتفعت من 60.4 مليار دينار سنة 2000 إلى 75.6 مليار دينار سنة 2004 (أي بزيادة سنوية قدرها 25.1٪).

وتعود هذه المبالغ المتزايدة باسـتمرار إلى عدم كفاية تقييم الآثار المالية لتدابير المعاشـات التقاعدية التي تم إدخالها في قوانين المالية للأعوام 1996 و1997 و1998. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

– منح معاش تكميلي يعادل 150٪ من الأجر الوطني الأدنى المضـمون لأي عضـو من أعضـاء جيش التحرير الوطني أو منظمة المجاهدين أو منظمة المجاهدين الأحرار، أو الفدائي، أو المسبل، أو المحتجز، أو العضو الدائم، أو أرملة الشـهيد، أو أرملة المعاق الذي تجاوز سـن 55 سـنة وليس له موارد أخرى غير المعاش الذي يدفع له كمعاق أو كمسـتفيد من مجاهد أو شـهيد. وبلغ عدد المعاشـات التكميلية 146000 معاش تكميلي في عام 2000.

– تطبيق أحكام المادة 74 من قانون المالية لسـنة 1998، التي تسـمح بمنح معاش تكميلي قدره 3000 دج شـهريا لبنات الشـهداء المتزوجات العاطلات عن العمل. وفي ظرف سنة واحدة، ارتفع عدد المعاشـات من هذا النوع إلى 000 120 معاش.

وتتجاوز هذه الأرقام بكثير التوقعات التي قدمتها الإدارة في ذلك الوقت، كان من الحكمة تنظيف ملف المعاشات التقاعدية من خلال إدخال قواعد صارمة لضمان:

- ✓ التأكد من استيفاء شروط الاستحقاق، لا سيما المعاش التكميلي للأشخاص الذين لا يملكون وسيلة إعالة.

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2003 ، ص 21.

- ✓ للنظر في قصر منح المعاش على بنات الشهداء المتزوجات بدون عمل، وعلى من ليس لأزواجهن أي وسيلة إعالة.
- ✓ إدخال فحوصات طبية صارمة عند منح معاش العجز للمجاهدين.

تمثل الإعفاءات الضريبية تحويلاً غير مباشر. وتقدر هذه الإعفاءات بمبلغ 50 مليار دينار جزائري للفترة 1993-2003[1]. وتشمل هذه الإعفاءات:

- ✓ الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الأساسية والإعفاءات الضريبية المباشرة لبناء المساكن الاجتماعية والعلاج.
- ✓ التحويلات المجانية والتخفيضات على سعر بيع الأراضي لأغراض التنمية العقارية.

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2004 ، ص 30.

المطلب الثاني: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2005-2009)

الجدول رقم (16): التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2005–2009) (مليون دينار)

بنود التحويلات	2005	2006	2007	2008	2009
دعم الإسكان	*103,005*	*147,725.0*	*204,350.0*	*285,784.0*	*195,620.0*
دعم الأسر	96,369	125,312.0	144,549.0	402,005.0	459,342.0
الإعانات العائلية	*40,439*	*42,281.0*	*42,131.0*	*40,501.0*	*44,155.0*
دعم التعليم	*39,858*	*50,196.0*	*55,958.0*	*75,055.0*	*78,359.0*
دعم الحبوب والحليب+تكلفة اعفاءات الضريبة للسلع والادوية				*184,400.0*	*192,223.0*
دعم الكهرباء الماء والغاز	*13,572*	*32,835.0*	*46,460.0*	*102,049.0*	*144,605.0*
دعم النقل	*2,500*				
دعم المعاشات التقاعدية	*59,580.0*	*71,250.0*	*90,268.0*	*115,745.0*	*149,247.0*
دعم الصحة	*59,492.0*	*67,411.0*	*79,621.0*	*151,732.0*	*176,948.0*
دعم المجاهدين	*75,279*	*81,687.0*	*82,087.0*	*108,284.0*	*111,284.0*
دعم الفقراء والمعاقين وذوي الدخل المنخفض	*44,273*	*91,415.0*	*75,930.0*	*100,517.0*	*15,414.0*
إجمالي التحويلات الاجتماعية	**437,998**	**584,800.0**	**676,805.0**	**1,164,067.0**	**1,107,855.0**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية	**20.83%**	**29%**	**30.80%**	**25.06%**	**26.41%**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من PIB	**5.79%**	**7%**	**7.23%**	**10.54%**	**11.11%**

المصدر: وزارة المالية

وقد بلغ حجم التحويلات الاجتماعية في نهاية عام 2009 ما يقارب 1107 مليار دينار مقابل 437 مليار دينار في عام 2005، أي بزيادة تفوق 29% في المتوسط سنوياً، أي ما يمثل معدل 8.31% من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل أكثر من 24.5% من ميزانية الدولة، بل إن هذه الفترة شهدت ارتفاعاً كبيراً في معدل التحويلات لعام 2008 بنسبة 152.7% بمبلغ تجاوز 1164 مليار دينار.

الشكل رقم(05): هيكل التحويلات الاجتماعية (2009)-(2005)

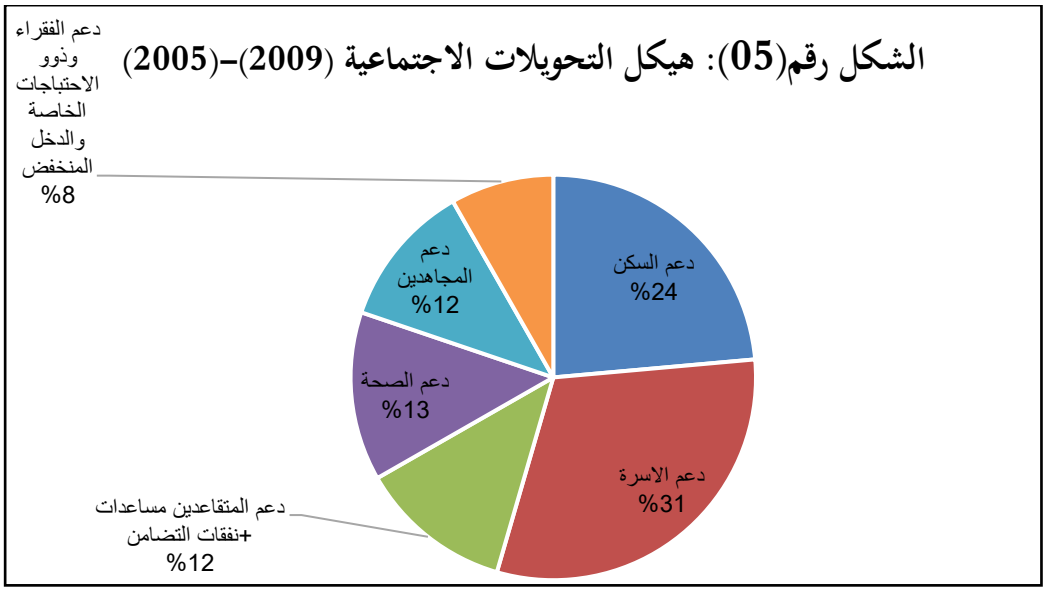

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من بيانات الجدول السابق

كما في الفترة الأولى، يُظهر هيكل التحويلات خلال هذه الفترة أهمية دعم العائلات والسكن، حيث يمثل 55% من إجمالي التحويلات.

وخلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، انتهجت السلطات العمومية سياسة ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، خاصة فيما يتعلق بالسكن، والاستفادة من الرعاية الصحية والحصول على الخدمات الضرورية وتلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال التعليم والتكوين.

والواقع أن ميزانية الدولة لهذه الفترة سجلت نموا ملحوظا بنسبة 108.4% مقارنة بالفترة الأولى، حيث تواصلت الزيادة المعتبرة خلال الفترة (2005-2009) من 1950 مليار دج إلى أكثر من 5191 مليار دج بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 33.2%.

كما أن متوسط نصيب التحويلات الاجتماعية خلال هذه الفترة يمثل تقريبا ربع (4/1) الميزانية الإجمالية للدولة. وتنعكس هذه الزيادة الكبيرة جدا في المجهود الاجتماعي المبذول، خاصة في مجال تعزيز الدعم الموجه للأسر الذي بلغ مجموعه 1227 مليار دينار، ودعم السكن الذي بلغ أكثر من 936 مليار دينار.

ويكشف تحليل هيكل النفقات الاجتماعية ما يلي:

أولا/ الدعم الموجه للعائلات: ترتبط الزيادة التي تقارب 244% في الدعم الموجه للعائلات، والتي تمثل 31% من إجمالي التحويلات، بدعم المراكز الجامعية والجزء المتعلق بالمنح والإطعام والنقل ومنح التلاميذ في التعليم الأساسي والثانوي، والتي بلغت أكثر من 96 مليار دينار في 2005. كما تم مراجعة نظام الأجور في الخدمة المدنية، وأُدخلت تدابير اجتماعية أخرى في قانون المالية التكميلي لعام 2007، مثل معاشات المعاقين ومنح الراتب الوحيد.

يوضح الشكل رقم (05) أن التحويلات ارتفعت بشكل كبير بين عامي 2007 و2008، بنسبة 71%:

- ✓ منذ سنة 2006، سُجلت زيادة كبيرة في دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (الحبوب والحليب)، حيث ارتفعت من 31 مليار دج سنة 2007 إلى 184 مليار دج سنة 2008، أي بمعامل مضاعفة 6 (1) دعم الديوان المهني للحبوب OAIC لتنظيم وتثبيت أسعار القمح العادي، نظرا لارتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية سنة 2008، وتكوين مخزون استراتيجي. (2) تسوية السلفة المقدمة من الخزينة على ميزانية الدولة لدعم أسعار الحليب في الأكياس (+9.3 مليار دج)[1]. واعتبارا من عام 2009، تم إدراج دعم أسعار الحليب المجفف في ميزانية التشغيل؛ وقبل عام 2009، كان هذا الدعم يدرج في ميزانية رأس المال تحت العمليات الرأسمالية. وقد بلغ المبلغ المخصص لهذا الدعم 32 مليار دج مدرج في ميزانية التشغيل[2]؛
- ✓ دعم أسعار المياه واستحداث تعويض سعر مياه البحر المحلاة (+3 مليار دج) ودعم صغار المزارعين في الجنوب من خلال صندوق التنمية الخاص لمناطق الجنوب الذي يغطي 50% من تكلفة فواتير الكهرباء ذات الجهد المنخفض. والهدف من ذلك هو توسيع نطاق الإجراءات الواردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2007 لفائدة هذه الفئة من المزارعين (ارتفعت فواتير الكهرباء بنسبة 120% تقريبا مقارنة بسنة 2007)؛
- ✓ المنحة المدرسية الخاصة (6 مليار دج) للتلاميذ المنحدرين من أسر فقيرة والمخصصات الإضافية في الميزانية للمطاعم المدرسية (+ 4.6 مليار دج)، الناتجة عن زيادة عدد المطاعم المدرسية (+ 800 مطعم)، وعدد التلاميذ المستفيدين (+ 200.000) وزيادة تكلفة الوجبة اليومية من 20 دج إلى 30 دج بالنسبة للمناطق الشمالية ومن 23 دج إلى 35 دج بالنسبة للمناطق الجنوبية؛
- ✓ مخصصات الميزانية للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (1.7 مليار دينار جزائري)[3].

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2008.

[2] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2009 ، ص 11.

[3] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2008.

ثانيا/الإســـكان: تضـــاعف الدعم 3 مرات بين عامي 2000 و2009، حيث ارتفع من 70 مليار دينار إلى 195.6 مليار دينار. ويهدف دعم السكن أساساً إلى تيسير حصول الأسر على السكن الاجتماعي أو ما شابهه (مساعدات البناء، والسكن التساهمي، والشراء بالإيجار من خلال الصندوق الوطني للإسكان التابع للصندوق الوطني للإسكان وصندوق المساعدة على تملك المساكنFONAL [*]).

ثالثا/ المجاهدون: ارتفعت معاشات المجاهدين وتسديد نفقات الصندوق الوطني للمجاهدين على الاشتراكات الخاصة بإثبات سنوات المشاركة في حرب التحرير الوطني، بالإضافة إلى تكاليف أخرى بحوالي 459 مليار دج.

رابعا/ الدعم الموجه للصـــحة: ارتفع هذا الدعم أيضًـــا، حيث ســـاهمت الدولة بحوالي 60٪ من إجمالي تمويل المؤسسات الصحية. وبلغت هذه المساهمة 59.4 مليار دينار في عام 2005، مقارنة بـ 176 مليار دينار في عام 2009.

[*] **FONAL:** Fonds National du Logement

المطلب الثالث: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2010-2014)

الجدول رقم (17): التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2005–2009) مليون دينار

بنود التحويلات	2010	2011	2012	2013	2014
دعم الإسكان	*324,517*	*754,145*	*461,709*	*250,631*	*255,192*
دعم الأسر	318,630.0	492,365.0	423,243.0	405,579.0	422,140.0
الإعانات العائلية	*44,429.0*	*41,642.0*	*41,405.0*	*41,892.0*	*42,478.0*
دعم التعليم	*87,603.0*	*89,234.0*	*90,186.0*	*100,308*	*103,012*
دعم الحبوب والحليب+تكلفة اعفاءات الضريبيو للسلع والادوية	*96,151.0*	*279,115*	*215,630*	*197,406*	*213,693*
دعم الكهرباء الماء والغاز	*90,447.0*	*82,374.0*	*76,022.0*	*65,973.0*	*62,957.0*
دعم النقل					
دعم المعاشات التقاعدية	*144,030*	*139,519*	*249,950*	*257,936*	*252,097*
دعم الصحة	*199,275.0*	*367,823.0*	*364,852.0*	*263,708.0*	*320,478.0*
دعم المجاهدين	*124,050.0*	*125,695.0*	*156,925.0*	*171,938.0*	*180,557.0*
دعم الفقراء والمعاقين وذوي الدخل المنخفض	***128,758.0***	***185,527.0***	***211,821.0***	***224,569.0***	***178,659.0***
إجمالي التحويلات الاجتماعية	**1,239,260**	**2,065,074.0**	**1,868,500.0**	**1,574,361.0**	**1,609,123.0**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من BGE	**26.61%**	**33%**	**26.49%**	**25.84%**	**21.02%**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من PIB	**10.33%**	**14%**	**11.53%**	**9.46%**	**9.12%**

المصدر MF/DGPP :

وقد بلغ حجم التحويلات الاجتماعية حوالي 1609 مليار دينار جزائري في نهاية عام 2014، مقارنة بـ 1239 مليار دينار جزائري في عام 2010، أي بزيادة سنوية متوسطة قدرها 11%. وخلال هذه الفترة، بلغت التحويلات ذروتها في عام 2011 حيث بلغت 2065 مليار دينار، وهو ما يمثل حوالي 34% من ميزانية الدولة و14.16% من الناتج المحلي الإجمالي. ومثلت هذه التحويلات معدلات متوسطة بلغت 11% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 26% من ميزانية الدولة.

الشكل رقم(06): هيكل التحويلات الاجتماعية (2010)-(2014)

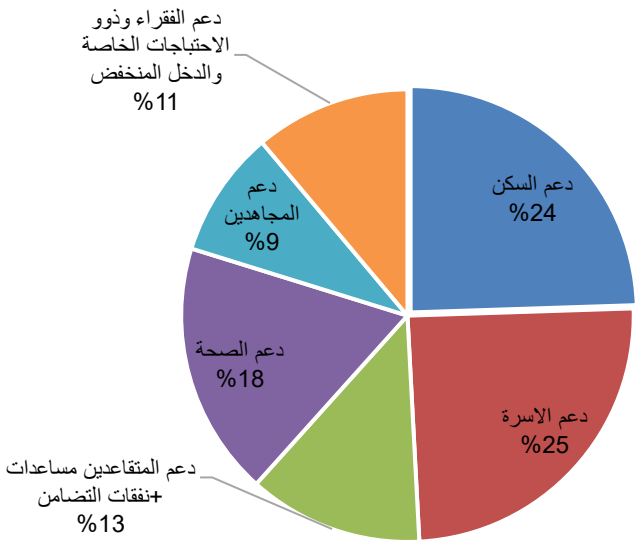

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من بيانات الجدول السابق

ومقارنة بالسنوات السابقة، شهدت ميزانية الدولة في عام 2010 ضغطاً شديدا بسبب انخفاض الإيرادات من جهة وزيادة النفقات من جهة أخرى. وقد أبرزت السنة المالية 2011 الحجم الكبير للموارد المرصودة، والتي شملت التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي قررها مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011 والمخصصات المرصودة على وجه الخصوص لخطط التعويضات والقوانين الخاصة. وخلال سنتي 2013 و2014، استندت ميزانية الدولة على سياسة ترشيد خيارات الميزانية مع ضمان تحسين نوعية الخدمات العمومية.

تجاوز متوسط حصة التحويلات الاجتماعية خلال هذه الفترة ربع (4/1) إجمالي ميزانية الدولة. ومرة أخرى، ينعكس هذا المعدل المرتفع مرة أخرى في الجهد الاجتماعي الموجه للأسرة والسكن، والذي يمثل 49% من إجمالي التحويلات.

كما شهدت هذه الفترة أيضا زيادة حادة في المساعدات الممنوحة للصحة والمعاشات، حيث بلغت نسبة النمو 183.7% و113.2% على التوالي مقارنة بالفترة السابقة (2005-2009).

ويكشف تحليل هيكل الإنفاق الاجتماعي ما يلي:

أولا/ دعم الأســـر: ترجع الزيادة (+68%) في دعم الأســـر (تمثل 24.6% من إجمالي التحويلات) بشـــكل رئيسي إلى الارتفاع الكبير (+190.3%) في دعم أسعار الحليب والحبوب والزيت والسكر. وترتبط هذه الزيادة بتوسيع نطاق دعم الأسعار ليشمل منتجات غذائية أساسية جديدة (زيوت الطعام والسكر) وتعزيز مخصصات الميزانية المخصصـة لدعم أسـعار المنتجات المدعومة قبل عام 2011 (الحبوب ومسـحوق الحليب)، وذلك من أجل تخفيف أثر الارتفاع الحاد في أسـعار السـلع الأسـاسـية في السـوق الدولية، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر. وعلى مدى خمس سنوات، ارتفع دعم الدولة لدعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك بأكثر من 60%، من 186.6 مليار دينار جزائري في عام 2010 إلى 299 مليار دينار جزائري في عام 2014. وتمثل الحبوب 60% من هذا الدعم.

كما تم تخصـــيص ما مجموعه 304.3 مليار دج للخدمات خلال هذه الفترة (فواتير الماء والكهرباء وتكاليف النقل في الجنوب)، وكذلك لتعويض أسعار المياه من محطات تحلية مياه البحر.

ثانيا/ الدعم الموجه للإسـكان: شـهد الدعم المقدم للإسـكان لهذه الفترة أيضًـا زيادة كبيرة بلغت 115.8%، وهو ما يمثل نسبة 24.4 % من إجمالي التحويلات.

تم اختيار البرامج التالية لهذه الفترة:

- ✓ 425000 مسـكن إيجاري عام، و 788000 مسـكن مدعم لتملك المسـاكن، بما في ذلك 265000 دعم للمساكن الترقوية المدعمة من قبل الهيئة العامة للإسكان LPA ، و523000 دعم للسكن الريفي،
- ✓ الدراسات العامة لتخطيط المدن لإعداد الأراضي للمرافق العامة؛

تم تخصـــيص ما مجموعه 1527 مليار دينار جزائري لتراخيص البرامج، و679 مليار دينار جزائري لـ FONAL. وبالإضـافة إلى هذه الميزانية، تم تخصـيص 630 مليار دينار جزائري لتراخيص البرامج و240 مليار دينار جزائري لـ FONAL لتغطية البرنامج الإضافي الذي قرره مجلس الوزراء في 22 فبراير 2011[1].

[1] « La rationalisation de la dépense publique », **Op Cit**, P 18.

ثالثا/ الدعم الموجه للصحة: شمل الدعم المخصص للصحة في عام 2010 زيادة في الدعم التشغيلي للمؤسسات الاستشفائية (بزيادة قدرها 36 مليار دينار جزائري)، ويرجع ذلك أساساً إلى افتتاح مرافق صحية جديدة. وفي عام 2012، تم تسجيل مخصصات بقيمة 391 مليار دينار جزائري.

ويشمل الدعم المخصص للصحة أيضًا زيادة ضريبة إضافية بنسبة 5% على عائدات رسوم المتاجرة في الكحوليات المخصصة لـــ"صندوق مكافحة السرطان". ويهدف هذا المقترح إلى ضمان توفير التمويل الكافي للمستشفيات والمراكز المتخصصة في علاج السرطان.

رابعا/ الإعانات غير المباشرة: في عام 2013، قدرت الإعانات الضمنية التي تتحملها الدولة بـ3228.3 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 40.7 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 14.16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013[1]:

- **الإعانات المالية:** 1081.00 مليار دينار جزائري؛
- **الإعانات المتعلقة بالأراضي:** 66.85 مليار دينار جزائري؛
- **الإعانات المتعلقة بمنتجات الطاقة:** 2080.45 مليار دينار جزائري؛
- **دعم الوقود:** 818.20 مليار دينار جزائري.

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2008، ص 21.

المطلب الرابع: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2015-2020)

الجدول رقم (18): التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2005–2009) (مليون دينار)

بنود التحويلات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
دعم الإسكان	*403,275*	*471294*	*304930*	*396069*	*396978*	*384333*
دعم الأسر	479,635.0	444480	405542	427593	453047	453359
الإعانات العائلية	*41,813.0*	*42717*	*41585*	*36298*	*34331*	*41837*
دعم التعليم	*109,484*	*114425*	*116721*	*111835*	*121457*	*130814*
دعم الحبوب والحليب+تكلفة اعفاءات الضريبيو للسلع والادوية	*246,819*	*224499*	*182129*	*197715*	*208411*	*198790*
دعم الكهرباء الماء والغاز	*81,519.0*	*62839*	*65107*	*81745*	*88848*	*81918*
دعم النقل						
دعم المعاشات التقاعدية	*251,308*	*243513*	*236781*	*256205*	*281974*	*288379*
دعم الصحة	*325,204*	*321343*	*330186*	*330212*	*336873*	*354678*
دعم المجاهدين	*198,219*	*197719*	*197859*	*200446*	*198895*	*198395*
دعم الفقراء والمعاقين وذوي الدخل المنخفض	*172,673*	*163221*	*149625*	*153292*	*153000*	*168372*
إجمالي التحويلات الاجتماعية	**1,830,314**	**1,841,570**	**1,624,923**	**1,763,817**	**1,820,767**	**1,847,516**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية	**20.90%**	**23%**	**23.70%**	**21.20%**	**21.82%**	**22.05%**
التحويلات الاجتماعية كنسبة مئوية من PIB	**11.03%**	**11%**	**8.74%**	**8.70%**	**8.79%**	**9.79%**

المصدر: وزارة المالية

بلغ حجم التحويلات الاجتماعية حوالي 1763 مليار دينار في عام 2018 مقارنة مع 1830 مليار دينار في عام 2015، أي بتراجع بمعدل –3.66% سنويا، وتراجعت التحويلات خلال هذه الفترة بنسبة 12% تقريبا سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، إلا أن وزن التحويلات في ميزانية الدولة لهذه السنة عرف ارتفاعا طفيفا (23.7%) مقارنة بسنة 2016 (23.1%)، وهو ما يفسر تراجع مستوى الموارد المالية وانخفاض مستوى الإنفاق العمومي، ثم بعد سنة 2018 عاودت بالزيادة بسبب تحسن أسعار المحروقات في السوق العالمية. وبلغ متوسط معدل التحويلات الاجتماعية لهذه الفترة 22% من ميزانية الدولة، بانخفاض (–04%) عن الفترة السابقة (2010-2014) و9.54% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (07): هيكل التحويلات الاجتماعية (2015–2020)

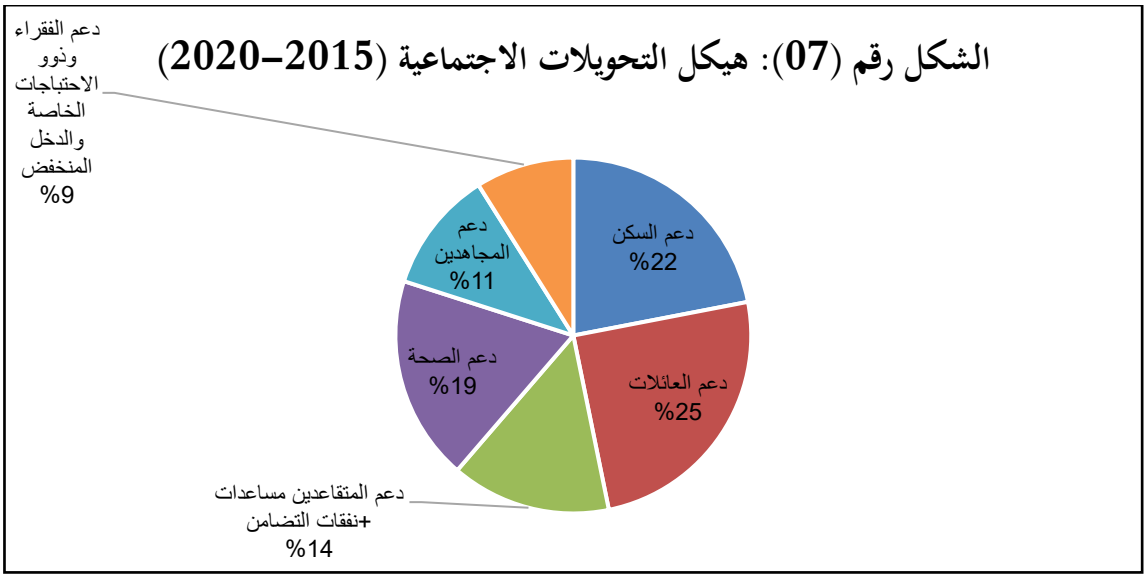

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من بيانات الجدول السابق

ويأتي إعداد الموازنة العامة للدولة بعد أزمة النفط في إطار نهج حصيف وواقعي يتماشى مع القدرات الاقتصادية والمالية للدولة. وتندرج هذه الفترة في إطار عملية ترشيد الإنفاق العام من خلال ضبط أفضل للنفقات التشغيلية وزيادة الكفاءة في الاستثمار العام، وكذلك احتواء الإنفاق في حدود مقبولة تحافظ على الاستدامة المالية، وذلك لاستعادة سلامة المالية العامة.

وفي هذا السياق، شرعت لجنة توجيهية على مستوى وزارة المالية في عملية إصلاح متعمق للدعم، وطلبت الوزارة المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي في هذا الصدد. وفي عام 2016، شرعت السلطات العامة في إصلاح الدعم من خلال زيادة أسعار الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء، كما نص قانونا المالية لعامي 2017 و2018 على زيادة أخرى في أسعار الوقود، أما سنتي 2019 و 2020 فشهدت استقرارا بسبب التحسن الملحوظ في أسعار المحروقات في السوق العالمية، وأيضا ما شهدته الجزائر من عدم وجود استقرار سياسي الذي بدوره يؤثر على توجيه الدعم.

يكشف هيكل التحويلات الاجتماعية لهذه الفترة عن أهمية دعم الأسر والسكن والصحة، حيث تمثل 66% من إجمالي التحويلات.

يكشف تحليل هيكل الإنفاق الاجتماعي عن الآتي:

أولا/ الدعم الموجه للأسر: في سنة 2015، بلغ الدعم الموجه للأسر 479.6 مليار دينار جزائري، أي بزيادة قدرها 5.7٪ مقارنة بالاعتمادات المنقحة في قانون المالية لسنة 2014، وهو ما يمثل 26.5٪ من إجمالي التحويلات.

وعلى مدى الفترة 2015-2020، يهدف هذا الدعم أساساً إلى دعم أسعار المواد الأساسية (الحبوب والحليب والسكر وزيت الطعام) بمبلغ 1258 مليار دج، وهو ما يمثل حوالي 47٪ من الدعم الموجه للأسر و11.72٪ من مجموع التحويلات.

في عام 2017، بلغ الدعم الموجه للأسر 405.5 مليار دينار، بانخفاض بنسبة 7% عن عام 2016، ثم ارتفع بنسبة 2.5% في عام 2018، وهو ما يمثل 10.4% من إجمالي التحويلات الاجتماعية.

في عام 2019 شهد دعم الأسر ارتفاعا مقارنة بسنة 2018 أي بنسبة 5.95% وأيضا في سنة 2020 واصل هذا الارتفاع في دعم الأسرة حيث وصل الى 453 مليار دينار جزائري أي بارتفاع عن أقل قيمة التي كانت في سنة 2017 بنسبة 11.79%، وهو يمثل 21.44% من اجمالي التحويلات.

ثانيا/ الإسكان: في عامي 2015 و2016، استحوذ دعم الإسكان على 23.4% من إجمالي التحويلات، وفي عام 2017 انخفض بنسبة 35.3% مقارنةً بعام 2016، حيث بلغت نسبته 18.7% من إجمالي التحويلات، وفي عام 2018 بلغ 396 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 29.9%، وهو ما يمثل 22.51% من إجمالي التحويلات، ثم انخفض مرة أخرى في سنة 2020 حيث أصبح 384 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 5.59% مقارنة بسنة 2019.

ثالثا/الصحة: بلغ الدعم المخصص للصحة في عام 2020 مبلغ 354.6 مليار دينار جزائري، بزيادة (+10.37%) مقارنةً بعام 2015، وهو ما يمثل 15.6% من إجمالي التحويلات خلال الفترة المدروسة.

المبحث الرابع: التحويلات الاجتماعية ومتغيرات الاقتصاد الكلي

يسعى هذا القسم إلى تحديد التغيرات الكمية في مؤشرات الوضع المالي، أي النفقات والإيرادات ورصيد عمليات الموازنة، خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 2020، من أجل إبراز أثر التحويلات الاجتماعية على توازن الوضع المالي المذكور.

وللقيام بذلك، سنجري تحليلا وصفيا للرسوم البيانية استنادا إلى بيانات وزارة المالية – المديرية العامة للإيرادات والميزانية.

المطلب الأول: حصة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة خلال الفترة (2020-2000)

الجدول رقم (19) : حصة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة الوحدة: مليار دج

السنوات	اجمالي التحويلات الاجتماعية		النفقات		%
2000	344.198	25%	1178.11	22%	29%
2001	426.795	24%	1321.03	12%	32%
2002	474.563	11%	1550.7	17%	31%
2003	433.065	-9%	1690.18	9%	26%
2004	449.429	4%	1891.77	12%	24%
2005	437.998	-3%	2052.03	8%	21%
2006	584.8	34%	2453.01	20%	24%
2007	676.805	16%	3108.7	27%	22%
2008	1164.067	72%	4191.05	35%	28%
2009	1107.855	-5%	4246.33	1%	26%
2010	1239.26	12%	4466.94	5%	28%
2011	2065.074	67%	5853.57	31%	35%
2012	1868.5	-10%	7058.17	21%	26%
2013	1574.361	-16%	6024.13	-15%	26%
2014	1609.123	2%	6995.77	16%	23%
2015	1830.314	14%	7656.33	9%	24%
2016	1841.57	1%	7297.49	-5%	25%
2017	1624.923	-12%	7282.63	-0.20%	22%
2018	1763.817	9%	7726.3	6.09%	23%
2019	1820.767	3%	7741.35	0.19%	24%
2020	1847.516	1%	6902.89	-10.83%	27%

المصدر: وزارة المالية

الشكل رقم (08): حصة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة

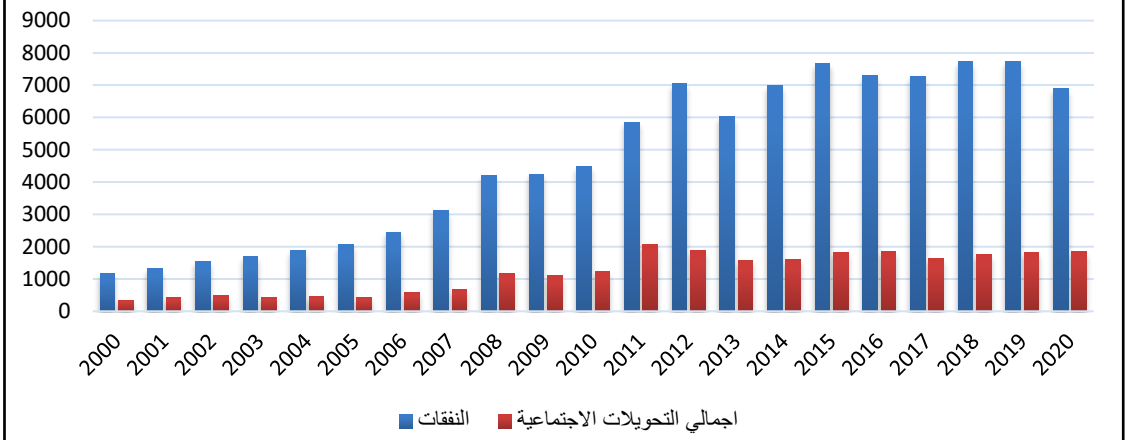

المصدر: انطلاقا من بيانات الجدول السابق

ينمو الإنفاق العام، وهو أحد سياسات الموازنة، بشكل مستمر منذ عام 2000. وعلى مدى عقدين تقريبًا، ارتفع الإنفاق العام من 1178.11 مليار دج في عام 2000 إلى 89.6902 مليار دج في عام 2020، أي بزيادة قدرها 518.16% (بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 10%) كما اختصت سنة 2019 بأعلى إنفاق موجه بقيمة 1820.767، مما يشير إلى حجم الدعم الذي تقدمه الميزانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الإنفاق.

وقد أدى التحسن في الموارد المالية نتيجة لسوق النفط المواتية منذ عام 2000 وحتى الآن إلى توفير موارد كبيرة للجزائر.

وعلى مدار الفترة نفسها (2000-2020)، نمت التحويلات الاجتماعية بشكل كبير للغاية. فقد زادت من 344.189 مليار دج في عام 2000 إلى 1847.5 مليار دج في عام 2020، بمعدل نمو بلغ 437% (بمتوسط نمو سنوي قدره 11%)؛ وفي الفترة نفسها، بلغ متوسط حصتها من الناتج المحلي الإجمالي 9.43%. وبلغ متوسط الحصة السنوية للتحويلات الاجتماعية 26% من الميزانية العامة للدولة (الربع تقريبًا).

نلاحظ ان النمو في التحويلات الاجتماعية متفاوت من سنة لأخرى وهذا راجع الى السياسة التي تتبعها الدولة في كل مرة فمثلا بين السنتين 2007 و2008 بلغ معدل النمو 72%، على غرار ذلك شهدت بعض السنوات انخفاض في معدل النمو.

الشكل رقم (09): الحصة الإجمالية لاجمالي التحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة للدولة (2000-2020)

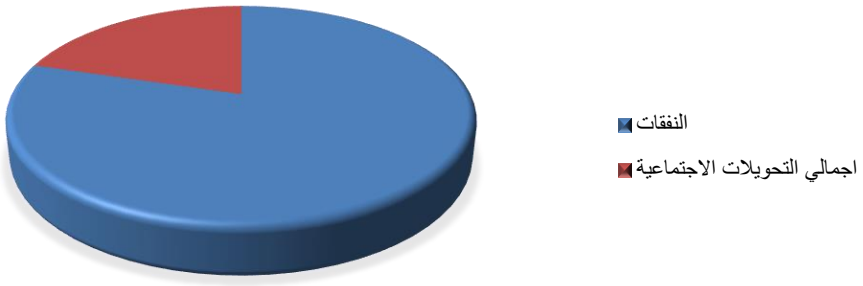

الفرع الأول: المرحلة (2000-2014)

سجل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال هذه فترة نموا من 4123.5 مليار دج في عام 2000 إلى 17228.6 مليار دج في عام 2014، بزيادة ملحوظة بلغت 317%. وارتفعت نفقات الميزانية من 1178.11 مليار دج (28.5% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 6995.77 مليار دج (41% من الناتج المحلي الإجمالي). كما زادت التحويلات الاجتماعية 5 أضعاف خلال هذه الفترة، وهو ما يفسر الحاجة المتزايدة للمساعدات وتركيز السياسات على الحد من الفوارق الاجتماعية وتحسين معيشة الناس.

وكما يوضح الجدول أعلاه، فقد تركزت الجهود الاجتماعية للدولة خلال هذه الفترة بشكل خاص على الإجراءات التالية:

✓ **2008**: تميزت هذه السنة بإقرار التعويض عن سعر مياه البحر المحلاة، والتكفل بـــ 50٪ من تكلفة الكهرباء ذات الجهد المنخفض لصغار المزارعين في الجنوب، والإجراءات الموجهة أساسا نحو منظمة التعاون والتنمية الزراعية (+ 28.1 مليار دج) لتنظيم وتثبيت أسعار القمح اللين وتكوين مخزون استراتيجي.

✓ **2011**: شهد هذا العام توسيع نطاق دعم الأسعار ليشمل منتجات غذائية أساسية جديدة، وهي زيوت الطعام والسكر، بالإضافة إلى زيادة مخصصات الميزانية لدعم أسعار المنتجات المدعومة قبل عام 2011.

الفرع الثاني: المرحلة (2015-2020)

سلّط انخفاض الأسعار العالمية للمحروقات منذ منتصف عام 2014 الضوء على نقاط الضعف في نموذجنا الاقتصادي الذي يعتمد على المحروقات ويحركه الإنفاق العام. وانخفض متوسط سعر الصحراء بلاند أو مزيج الصحراء (النفط الذي تنتجه الجزائر) من 112.7 دولار أمريكي للبرميل في يونيو 2014 إلى 31.3 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2016، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 44.71 دولار أمريكي للبرميل في ديسمبر 2016، مما أدى إلى انخفاض الوزن النسبي للمحروقات في صادرات البلاد وميزانيتها ونموها.

وصلت "أسعار النفط الخام الجزائري (مزيج الصحراء) او (الصحراء بلاند) إلى 49.99 دولارا للبرميل في ديسمبر 2020، مقابل 42.59 دولارا في نوفمبر 2020، اي بزيادة قدرها 7.40 دولار (+17%)، إلا أن المعدل السنوي لأسعار الخام الجزائري انخفض من 64.49 دولارا للبرميل سنة 2019 إلى 42.12 دولار سنة 2020.

وقد تأثرت الميزانية العامة، التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، بتأثير انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، حيث انخفض الإنفاق في الميزانية بنسبة 3.56% في نهاية عام 2016 مقارنة بعام 2015، وذلك نتيجة لانخفاض النفقات الحكومية (-8.13%). وانخفاض بنسبة 0.2% في عام 2017 مقارنة بعام 2016، اما في سنة 2020 فشهدت النفقات الحكومية أشد اخفاض لها في هذه المرحلة حيث قدرت بـ 6908.89 مليار دج أي انخفضت بنسبة (-10.83%) مقارنة بسنة 2019.

وقد اتسمت هذه الوضعية الصعبة بجهود الدولة لترشيد النفقات وإدخال معايير الكفاءة ذات الصلة، وهو ما يستدعي صرامة أكبر في تخصيص الموارد من أجل الحفاظ على وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، فقد اختارت الهيئات الحكومية الحفاظ على الإنفاق على تغطية الاحتياجات للفئات الضعيفة، وهو ما يفسر ثبات متوسط حصة هذه التحويلات في الميزانية العامة للدولة.

وبالفعل، فقد انخفضت المبالغ المخصصة للتحويلات الاجتماعية بنسبة 11.22% بين عامي 2015 و2017 (انخفاض سنوي بنسبة 3.7%)، ولكن بشكل عام، يتفاوت حجم التحويلات الاجتماعية بما يتناسب مع حجم الميزانية.

المطلب الثاني: التغيرات في الإيرادات والنفقات الحكومية العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-1993)

الجدول رقم (20): التغير في الإيرادات والنفقات خلال الفترة 1993–2020

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية	PIB	Solde/PIB
1993	314	476.6	-162.6	1571.0268	-10.35%
1994	477.2	566.4	-89.2	2004.6825	-4.45%
1995	611.7	759.6	-147.9	2621.5297	-5.64%
1996	825.2	724.6	100.6	3363.3767	2.99%
1997	926.7	845.2	81.5	3611.0881	2.26%
1998	774.5	875.7	-101.2	3806.6081	-2.66%
1999	950.5	961.7	-11.2	3238.1975	-0.35%
2000	1124,90	1178,11	-53,21	4123.51	-1.29%
2001	1389,74	1321,03	68,71	4227.11	1.63%
2002	1576,68	1550,70	25,98	4522.77	0.57%
2003	1525,59	1690,18	-164,59	5252.32	-3.13%
2004	1606,40	1891,77	-285,37	6149.12	-4.64%
2005	1713,99	2052,03	-338,04	7561.98	-4.47%
2006	1841,93	2453,01	-611,08	8501.64	-7.19%
2007	1949,05	3108,7	-1159,52	9352.89	-12.40%
2008	2902,45	4191,05	-1288,60	11043.7	-11.67%
2009	3275,36	4246,33	-970,9	9968.03	-9.74%
2010	3074,64	4466,94	-1392,30	11991.56	-11.61%
2011	3489,81	5853,57	-2363,76	14588.53	-16.20%
2012	3804,03	7058,17	-3254,14	16209.6	-20.08%
2013	3895,32	6024,13	-2128,81	16647.92	-12.79%
2014	3927,75	6995,77	-3068,02	17228.6	-17.81%
2015	4552,54	7656,33	-3103,79	16702.12	-18.58%
2016	5011,58	7297,49	-2285,91	17406.83	-13.13%
2017	6 047,88	7 282,63	-1234,74	19 397,7	-6.36%
2018	6380,2	7726,3	-1346 ,1	20259	-6.64%
2019	6601,58	7741,35	-1139,77	20706,1	-5.50%
2020	5114,09	6902,89	-1788,8	18856	-9.48%

المصدر: وزارة المالية

مليار دج

الشكل رقم (10): التغيرات في الإيرادات والنفقات العامة

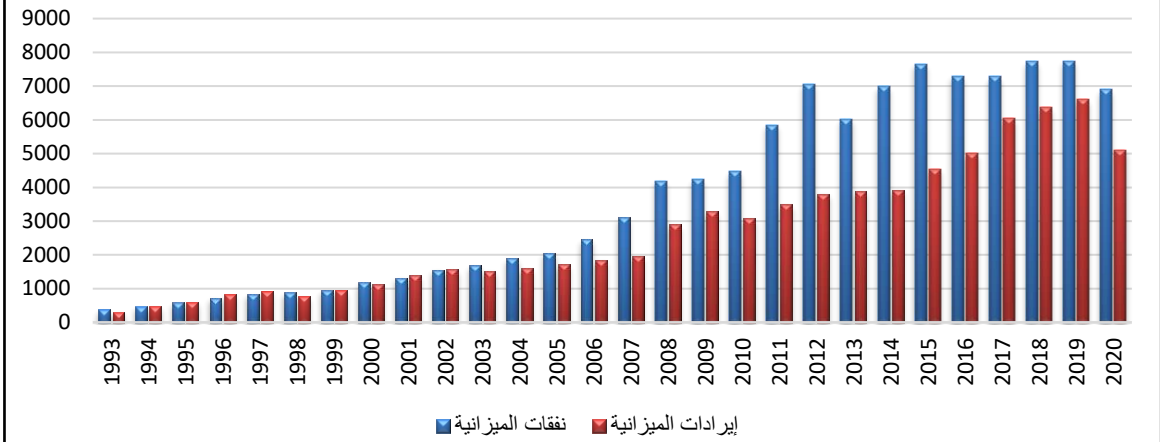

المصدر: انطلاقا من بيانات الجدول السابق

في نهاية ديســـــمبر 2014، بلغت إيرادات الميزانية 3927,7 مليار دج، بزيادة قدرها 2802 مليار دج مقارنة بالفترة نفسها من عام 2000، عندما بلغت 1124 مليار دج.

وتعزى هذه الزيادة في إيرادات الميزانية بشـكل رئيسـي إلى مسـتوى إيرادات الضـرائب النفطية (باسـتثناء صندوق ضبط الإيرادات). وفي الواقع، بلغ المبلغ المرصود في الميزانية لهذه الإيرادات الضريبية 1577 مليار دينار جزائري في عام 2014، أي ارتفاع مقارنة بسـنة 2000 بسـبب ارتفاع سـعر برميل النفط (19 دولار أمريكي للبرميل في عام 2000 و37 دولار أمريكي للبرميل في عام 2014).

المطلب الثالث: الاتجاه في الإيرادات العادية (الضريبية) والبترولية في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2020)

الشكل رقم (11): نسبة الجباية البترولية والجباية العادية من اجمالي الايرادات العامة للدولة

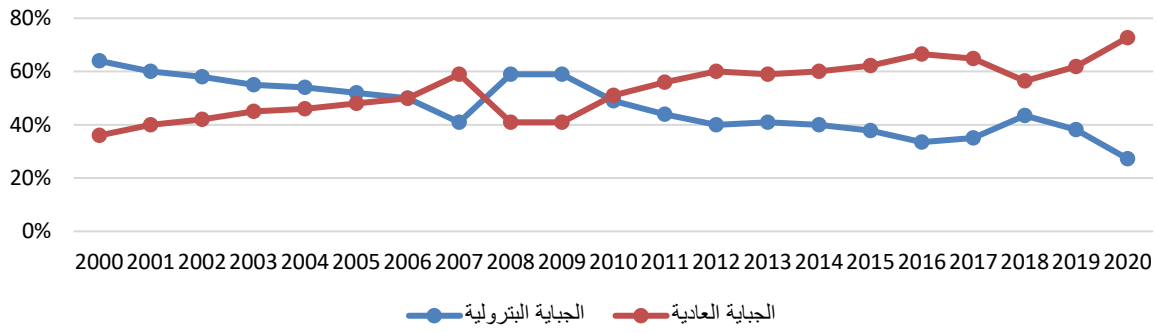

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول 20

الفرع الأول: الفترة (2000-2014)

وقد أدى مستوى أسعار المحروقات إلى زيادة كبيرة في الإيرادات الجبائية النفطية بلغت 857.73 مليار دينار جزائري في عام 2014 مقارنة بعام 2000، أي بزيادة قدرها 119.12%.

أما في يخص الإيرادات العادية خارج قطاع المحروقات فزادت، بنسبة 480.36%، من 404.92 مليار دينار جزائري في عام 2000 إلى 2350.01 مليار دينار جزائري في عام 2014.

وقد اتسمت الفترة من عام 2000 إلى 2014 بالضغط على الميزانية بسبب الزيادة الطفيفة في الإيرادات والارتفاع الملحوظ في النفقات. وكان لهذه الاتجاهات المتباينة تأثير على رصيد الميزانية الذي بلغ 3068.02- مليار دينار دج في عام 2014، مقارنة بـ 53.21-مليار دينار دج في عام 2000. وارتفعت الايرادات العادية، المكونة أساساً من الإيرادات الضريبية، بنسبة 480.36%، من 404.92 مليار دينار في عام 2000 إلى 2350.01 مليار دينار في عام 2014.

الفرع الثاني: الفترة (2015-2020)

استمر سياق انخفاض الإيرادات الضريبية النفطية طوال عام 2015م، ويرتبط ذلك بالضعف المستمر لإيرادات الصادرات النفطية واستمرار ارتفاع الإنفاق في الميزانية. ويُظهر هذا الهيكل ضعفاً شديداً بسبب الثقل

الكبير لعائدات النفط بشـــكل ملحوظ في التدفقات المالية للدولة. وبالفعل، فإن الاعتماد الكبير لموارد الدولة على الجباية البترولية والاتجاه المتذبذب للغاية لأســـعار المواد النفطية في الســـوق العالمية يعني أن الإنفاق العام يتسم بنمط تمويل هش.

ففي سنة 2016 بلغت إيرادات الميزانية 5011.58 مليارا مقابل 4552.4 مليارا سنة 2015، أي بزيادة طفيفة قدرها 10.08% بفضل الزيادة في الايرادات العادية (15.25%) التي تمثل 60% من إجمالي الإيرادات.

ولا ينبغي التغاضـــي عن تعديل الميزانية في عام 2016؛ فقد تم خفض الإنفاق الإجمالي بنســـبة 4.6% بالقيمة الاسمية، وهو تخفيض يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المحروقات.

وعلى الرغم من أن هذا التخفيض كان أقل من حيث القيمة الاسمية من نســـبة 9% المدرجة في الميزانية، إلا أنه أتاح، إلى جانب العائد الاســـتثنائي من بنك الجزائر، خفض عجز الميزانية خارج المحروقات من 37.1% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في عام 2015 إلى 28.9% في عام 2016 (على أساس نقدي).

ويجمع قانون الميزانية لسـنة 2017 بين اسـتقرار النفقات ونمو الإيرادات الضـريبية (العادية)، حيث بلغت إيرادات الميزانية لسنة 2017 بـــ 6047.88 مليار دينار جزائري، أي بزيادة قدرها 12.7% مقارنة بنهاية سنة 2016.

وبلغت إيرادات الجباية النفطية المدرجة في الميزانية 2200.12 مليار دج (35.1% من الإيرادات)، وذلك بســـبب الســـعر المرجعي الضـــريبي البالغ 50 دولارا للبرميل والاتجاه الإيجابي في كميات المحروقات المصـــدرة في 2017.

وارتفعت الإيرادات الضـريبية، باسـتثناء الضـريبة النفطية، بنسـبة 11.0% من 2563.4 مليار دج في عام 2016 إلى 2845.4 مليار دج في عام 2017 (64.9% من الإيرادات).

وللمرة الأولى، تعد السـنة المالية 2017 جزءًا من منظور ثلاثي السـنوات يعرض توقعات متوسـطة الأجل للفترة 2017–2019 لجميع مجاميع الاقتصـــاد الكلي، وفقًا لأحكام المادة 50 من قانون الموازنة التكميلية لعام 2015. وكان الهدف من هذا الحكم هو إدخال تدابير لتحسين الإيرادات وترشيد الإنفاق العام.

أما في سنة ،2020 عرفت إيرادات الميزانية انخفاضا بـ 960,6 مليار دينار مقارنة بسنة ،2019 مسجلة إجمالي قدره 5 640,9 مليار دينار في نهاية 2020 مقابل 6 601,6 مليار دينار في نهاية 2019، أي بانخفاض قدره14,6٪، نجم هذا الانخفاض في إيرادات الميزانية عن انخفاض الجباية على المحروقات (746,9–مليار دينار) وكذا انخفاض الإيرادات العادية (213,7-مليار دينار).

نسبة الى اجمالي الناتج الداخلي الخام، انخفضت الإيرادات الكلية بشكل طفيف في 2020 مقارنة بالنسبة المسجلة في 2019، أي 30,1 ٪ في 2020 مقابل 32,3 ٪ في 2019. في المقابل عرفت الإيرادات خارج المحروقات نسبة لإجمالي الناتج الداخلي ارتفاعا طفيفا في 2020 مقارنة بسنة 2019، منتقلة من 19,3٪ إلى 19,9 ٪ في نهاية 2020، أما فيما يتعلق بنسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، فبقيت شبه مستقرة بين 2020 (23٪) و2019 (24٪).

فيما يخص إيرادات المحروقات، فقد انخفضت بـ 28 ٪ في 2020 تحت أثر انخفاض حجم الإنتاج وأسعار المحروقات. من حيث القيمة، بلغت 1 921,6 مليار دينار مقابل 2 668,5 مليار دينار في 2019.

عرفت إيرادات المحروقات نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية انخفاضا لتبلغ (34,1٪ -) في 2020 مقابل (-40,4 ٪) في 2019.

في 2020، بلغت الإيرادات خارج المحروقات 3 719,4 مليار دينار، مقابل 3 933,1 مليار دينار في 2019، أي بانخفاض قدره (5,4٪-)؛ حيث ارتفعت حصتها في إيرادات الميزانية الكلية من 59,6 ٪ في 2019 إلى 65,9 ٪ في 2020، وتمول 53,9 ٪ من النفقات الكلية، مقابل 50,8 ٪ في 2019، ولا تغطي النفقات الجارية إلا بواقع 74,2٪ (80,3 ٪ في 2019).

فيما يتعلق بالإرادات الضريبية (خارج المحروقات)، فقد انخفضت بـ (7,7٪-) في 2020 لتبلغ 2 625,2 مليار دينار مقابل 2 843,5 مليار دينار في 2019، نجم هذا الانخفاض عن تراجع كل مكوناتها؛ أي الضريبة على المداخيل والأرباح (6,4٪–)، الضريبة على السلع والخدمات (7,9٪-)، الحقوق الجمركية (9,4٪-) والتسجيل والطابع الجبائي (17,2٪-).

بعد سنوات من السياسة المالية التوسعية (حتى في بداية فترة انخفاض أسعار النفط)، فإن السلطات العامة عازمة الآن بحزم على تعزيز وضع ميزانيتها. ويعد الضبط المالي أمرًا ضروريًا لضمان العدالة بين الأجيال ودعم إعادة التوازن.

ويمثل إطار الميزانية المتوسط الأجل، بمرتكزاته المتوسطة الأجل المحددة جيدًا، إنجازًا كبيرًا من حيث خفض العجز، ويتكون من زيادة الإيرادات غير النفطية، وخفض النفقات الجارية (بما في ذلك الأجور) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وإصلاح نظام الدعم، وخفض الإنفاق الاستثماري مع تحسين كفاءته، وتحسين إدارة المالية العامة.

المطلب الرابع: الاتجاهات في التحويلات الاجتماعية ورصيد معاملات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم (21): التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية خلال الفترة (2000–2020)

السنوات	اجمالي التحويلات الاجتماعية	رصيد الميزانية	PIB	Sold/PIB
2000	344.198	-53.21	4123.51	-1.29%
2001	426.795	68.71	4227.11	1.63%
2002	474.563	25.98	4522.77	0.57%
2003	433.065	-164.59	5252.32	-3.13%
2004	449.429	-285.37	6149.12	-4.64%
2005	437.998	-338.04	7561.98	-4.47%
2006	584.8	-611.08	8501.64	-7.19%
2007	676.805	-1159.52	9352.89	-12.40%
2008	1164.067	-1288.6	11043.7	-11.67%
2009	1107.855	-970.9	9968.03	-9.74%
2010	1239.26	-1392.3	11991.56	-11.61%
2011	2065.074	-2363.76	14588.53	-16.20%
2012	1868.5	-3254.14	16209.6	-20.08%
2013	1574.361	-2128.81	16647.92	-12.79%
2014	1609.123	-3068.02	17228.6	-17.81%
2015	1830.314	-3103.79	16702.12	-18.58%
2016	1841.57	-2285.91	17406.83	-13.13%
2017	1624.923	-1234.74	19 397.7	-6.36%
2018	1763.817	-1346 .1	20259	-6.64%
2019	1820.767	-1139.77	20706.1	-5.50%
2020	1847.516	-1788.8	18856	-9.48%

المصدر: وزارة المالية **الوحدة: مليار دج**

الشكل رقم (12): التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية خلال الفترة (2000–2020)

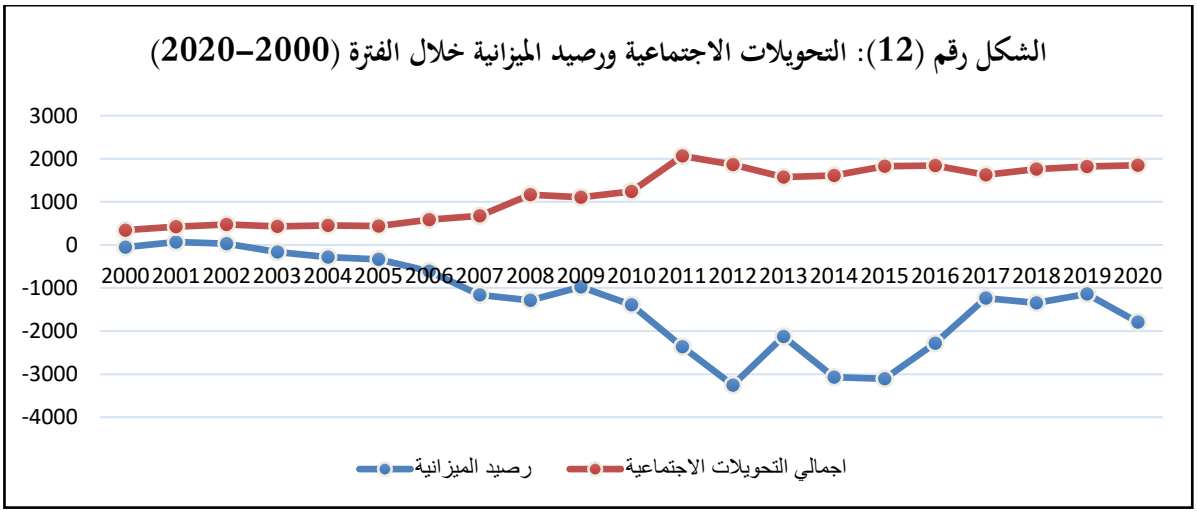

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول السابق

يوضح الشكل رقم (12) تطور التحويلات الاجتماعية ورصيد عمليات الموازنة من عام 2000 إلى عام 2020.

خلال نفس الفترة، نمت التحويلات الاجتماعية بنسبة 437%، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 11%.

وأظهر رصيد الميزانية عجزًا على مدار الفترة، باستثناء أعوام 2001 و2002، حيث سجل فائضًا ضئيلا بلغ 68.71 مليار دينار جزائري (1.6% من الناتج المحلي الإجمالي) و25.98 مليار دينار جزائري (0.6% من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي.

وارتفع عجز الموازنة من 53.21–مليار دج في عام 2000 (1.3-% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى -1788.8 مليار دج في عام 2020 (5.9-% من الناتج المحلي الإجمالي)؛ لم يكن الاتجاه في عجز الموازنة منتظمًا، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى الفجوة في المنحنى المسجل في السنوات المالية 2012 و2014 و2015، حيث شهد رصيد الموازنة العامة للدولة أكبر عجز على مدى فترة الدراسة بسبب الزيادة الملحوظة في نفقات التشغيل المخصصة لتغطية الزيادات في الرواتب.

الفرع الأول: الفترة (2000-2014)

خلال فترة اليسر المالي من سنة 2000 إلى سنة 2014، نمت التحويلات الاجتماعية بأكثر من 513%، في نفس الوقت الذي نما فيه الإنفاق العام ككل بمعدل كبير جدا، حيث ارتفع بأكثر من خمسة أضعاف، وهو ما يمكن تفسيره بالسياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر والقائمة على الإنفاق العام

لتحفيز النمو. وقد بلغ متوسط حصة التحويلات الاجتماعية خلال هذه الفترة 27.73%، أي أكثر بقليل من ربع (4/1) ميزانية الدولة وأكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير الذي أبدته الدولة بالسياسة الاجتماعية. وهو الذي أدى في كل مرة الى توسيع فارق العجز في ميزانية الدولة، لكن السلطات العامة كانت تعتقد أن هذا الأمر سيتم تسديده من خلال الفوائض المستقبلية. وخلال الفترة نفسها، ارتفع العجز في الميزانية من 53.21-مليار دينار في عام 2000 إلى 3068.02-مليار دينار في 2014، أي أن العجز تضاعف 55 مرة.

الفرع الثاني: الفترة (2015-2020)

أظهر التدهور في التوازنات المالية للجزائر في عام 2014 هشاشة السياسة المالية المتبعة في السنوات السابقة. فقد ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة 98% على صادرات المحروقات، مما يعني أنه لم يتمكن من مواجهة الصدمة النفطية المفاجئة في عام 2014.

بعد الصدمة النفطية وخلال السنوات من 2015 إلى 2017، رسمت الجزائر مسارا قصير الأجل للخروج من الأزمة المالية (2016-2019)، مدعوما بإصلاحات في السياسة العامة. وفي هذا الإطار، تم تخفيض التحويلات الاجتماعية بنسبة 11.2% في عام 2017 مقارنة بعام 2015، وتخفيض عجز الميزانية بنسبة 60% في عام 2017، وتخفيض رصيد عمليات الميزانية من (-18.2%) في عام 2015 إلى (6.1%) في عام 2017، لكن لم يدم هذا الأمر فنلاحظ في سنتي 2019 و2020 ارتفاع في التحويلات الاجتماعية من جديد حيث قدرت على التوالي بـ 1820.76 و1847.51، أي أنها ارتفعت بنسبة 13.66% مقارنة بسنة 2017، الذي أدى مرة أخرى الى توسع عجز الميزانية حيث قدر في سنة 2020 بـ 1788-مليار دج.

خلاصة الفصل:

ميزانية الدولة هي الجانب المحاسبي في قانون المالية. ويوضح بالتفصيل التراخيص الممنوحة عالميًا في قانون المالية، وهو أداة تفرض الحكومة من خلالها حصة من الثروة في الاقتصاد وتعيد توزيعها من أجل تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فإن عمل الدولة واضح قبل كل شيء من خلال ميزانية الدولة التي تزودنا بمعلومات عن إدارة الاحتياجات الاجتماعية للسكان أو جزء منهم من خلال العمل الاجتماعي، وأنظمة الدعم المختلفة؛ فبالنسبة لبحثنا الذي يدرس أثر التحويلات الاجتماعية على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وبحكم أن ميزانية الدولة تخصص جزءًا كبيرًا من نفقاتها للتحويلات الاجتماعية، لتحسين إن لم يكن الحفاظ على الظروف المعيشية للفئات المحرومة من السكان عند مستوى لائق.

تناولنا في هذا الفصل الذي كان تحت عنوان عرض وتحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)؛ حيث تطرقنا في البداية الى التحويلات الاجتماعية بمختلف بنودها وأشكالها من خلال المزايا والإجراءات الاجتماعية، وتتكون سلة التحويلات الاجتماعية من سبعة فئات تستهدها الحكومة من خلال توجيها لها وهي دعم الإسكان، والإعانات الأسرية، ودعم التعليم، ودعم التقاعد، وكذلك دعم الصحة والفقراء والفئات الضعيفة الأخرى، ومعاشات المجاهدين.

أما المبحث الثاني فتم تخصيصه إلى الى هيكلة التحويلات الاجتماعية من خلال برامج الدعم، وذلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية، وأيضا دعم منتجات الطاقة وأخيرا دعم سعر الماء.

ثالثا ألقينا الضوء على تطور حجم التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2020؛ حيث قسمت هذه الفترة الى أربعة مراحل، لتسهيل عملية التحليل واستخراج النتائج.

أخيرا وفي المبحث الرابع الذي تطرقنا فيه إلى التحويلات الاجتماعية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي، على غرار النفقات والايرادات العامة للدولة ورصيد الميزانية الذي يعاني من حالة عجز دائمة، واستنتجنا ان التحويلات الاجتماعية تستهلك ما يقارب ربع ميزانية الدولة، وكما تم توضيحه أيضا فان الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة 98% على صادرات المحروقات، مما يعني أنه لم يتمكن من مواجهة الصدمة النفطية المفاجئة في عام 2014.

الفصل الثالث:
محاولة قياس أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1993-2020)

تمهيد

إن اعتماد الدولة لسياسة توسعية في الإنفاق الحكومي له آثار واسعة ، يمكن أن تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تلعب دورا مهما في زيادة الناتج المحلي وكذا تحقيق معدلات نمو مرتفعة كما أنها تحد من توسع فجوة الفقر؛ في اطار هذا الدور والاهمية للإنفاق سنسقط الضوء على دراسة تأثير التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي ومؤشر الفقر في الجزائر، ومدى هذا التأثير في المديين القصير والطويل، وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة المقدر على إعادة المعاينة (Bootstrapping-ARDL)، وذلك باعتباره (Bootstrapping -ARDL) يتعامل مع البيانات الأقل من 30 مشاهدة بالإضافة الى مجموعة ميزات أخرى[1].

بغرض الإحاطة بالجانب القياسي في دراسة التأثير قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاث مباحث رئيسية: نتناول في المبحث الأول تحديد البيانات لمتغيرات الدراسة ومعالجتها، حيث سنقوم أولا بمعالجة القيم المفقودة والمتطرفة ثم كشف وجود انكسارات وتغيرات هيكلية في سلاسل بيانات المتغيرات، وكذا دراسة الاستقرارية للسلاسل وتحديد درجة تكاملها.

في المبحث الثاني نأتي إلى تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المدعوم بإعادة المعاينة (Bootstrapping-ARDL) لدراسة تأثير التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي–دراسة حالة اقتصاد الجزائر خلال الفترة (1993-2020)، حيث نمر بالمراحل التالية: توصيف النموذج، واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج، وتقدير العلاقة في المدى الطويل، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)، وأخيرا سنقوم بتحديد مدى استجابة معدل النمو لأي تغير أو صدمة قد تحصل في التحويلات الاجتماعية مستقبلا، وذلك بالاعتماد على تحليل دوال الاستجابة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الديناميكي (Dynamic ARDL)، فهو يُعد أداة مهمة لفهم كيفية استجابة المتغير التابع (Dependent Variable) لصدمات (Shocks) في المتغيرات المستقلة

[1] استخدام تقنية Bootstrapping (إعادة التشغيل العشوائي أو إعادة المعاينة) يساعد في تحسين دقة التقديرات الإحصائية، خاصة في حالة العينات الصغيرة، أيضا يعالج مشاكل التوزيع غير الطبيعي للبيانات (Non-normality) ويوفر نتائج أكثر موثوقية، علاوة على ذلك يمتاز بمرونة في التعامل مع البيانات غير المستقرة حيث يمكن استخدام Bootstrapping ARDL حتى في حالة وجود متغيرات غير مستقرة (Non-stationary) أو ذات ترتيب تكامل مختلف (Mixed order of integration) فلا يتطلب النموذج أن تكون جميع المتغيرات من نفس الترتيب التكاملي ((I(0) I(1)).

(Independent Variables) مع مرور الوقت. هذا التحليل يساعد في دراسة الديناميكيات الزمنية للنموذج وتأثير الصدمات قصيرة وطويلة الأجل.

أما المبحث الثالث؛ حيث نمر بنفس خطوات المبحث الثاني بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المعزز بإعادة المعاينة (Bootstrapping-ARDL) لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشر الفقر (الممثل في مؤشر البؤس) –دراسة حالة اقتصاد الجزائر خلال الفترة (1993-2020).

المبحث الأول: المعالجة الأولية للبيانات

لدراسة تطور أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية باستخدام النمذجة القياسية يجب الحصول على بيانات للمتغيرات التي تمثل تطور هذه الظاهرة، هذه البيانات تحتاج إلى معالجة أولية من أجل تجنب النتائج المغلطة نتيجة الاختلالات الواردة فيها (أخطاء في الجمع او التسجيل، قيم مفقودة، تطرف في بعض البيانات، عدم اعتدالية...الخ)، وكذا إجراء بعض الاختبارات اللازمة لتحديد النموذج القياسي الأفضل لتحليل الإشكالية قيد الدراسة، خاصة ما تعلق بوجود انكسارات وتغيرات هيكلية في سلاسل بيانات المتغيرات، وكذا مدى استقراريتها ودرجة تكاملها.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات ومصدرها

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في العمل التطبيقي القياسي، وبالتالي من أجل القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية، يجب تحديد المتغيرات التي تؤثر فيها، تتحكم في تطورها، وتساعد في بناء نموذج قياسي، هذا الأخير يشترط أن تتوفر فيه الموضوعية والبعد عن الأخطاء للوصول إلى نتائج أكثر دقة، مما يتطلب ضرورة توفر بيانات محددة وذات مصداقية من حيث المصدر أيضا، وكذا وجوب اختيار النموذج الأكثر تمثيلا للإشكالية المطروحة اقتصاديا ورياضيا.

الفرع الأول: تحديد المتغيرات

لدراسة تأثير التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي ومؤشر الفقر، سيتم تقدير نموذجين قياسيين منفصلان يفسران النمو الاقتصادي ومؤشر الفقر بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: دعم السكن، ودعم العائلات، ودعم المعاشات، ودعم الصحة، ودعم المجاهدين، دعم الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة والدخل المنخفض، والنموذجان يأخذان الشكل العام التالي:

$$\log(PIB) = f\ (\log(SOU_FAM), \log(SOU_HAB), \log(SOU_RETR), \log(SOU_SANT), \log(SOU_MOUD) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\log(POV) = f\ (\log(SOU_FAM), \log(SOU_HAB), \log(SOU_RETR), \log(SOU_SANT), \log(SOU_MOUD) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، تم اختيارها وفقا لمتطلبات بناء النموذج القياسي، تتمثل في بيانات السلاسل الزمنية السنوية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال الفترة (1993-2020).

والمتغيرات ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (22): تلخيص لمختلف المتغيرات المستقلة والتابعة لنموذج الدراسة

رمز السلسلة	اسم السلسلة	نوع المتغير
(PIB)	الناتج المحلي الإجمالي –ممثلا للنمو الاقتصادي– (Produit Intérieur Brut)	المتغير تابع في النموذج الأول
(POV)[1]	مؤشر الفقر (ممثل في مؤشر misery index)	المتغير التابع في النموذج الثاني
(SOU_HAB)	دعم السكن (Soutien à l'Habitat)	متغيرات مستقلة (مفسرة)
(SOU_FAM)	دعم العائلات (Soutien à la Famille)	
(SOU_RETR)	دعم المتقاعدين/ نفقات المساعدة والتضامن (Soutien aux Dépenses d'Assistance et de /Retraites (Solidarité + دعم الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة والدخل المنخفض[2] Soutien Aux Demunis. Aux Handicapes &Aux Titulaires De Faiblesrevenus	
(SOU_SANT)	دعم الصحة (Soutien à la Santé)	
(SOU_MOUD)	الدعم الموجه لقطاع المجاهدين (Soutien aux (Moudjahidines	

المصدر: من اعداد الطالب حسب متطلبات الإجابة عن الإشكالية.

[1] في 2011 تم بناء مؤشر بارو للبؤس من قبل Steve Hanke، الخبير الاقتصادي في جامعة Johns Hopkins، وتم توسيع نطاق استخدامه خارج الولايات المتحدة. النسخة الجديدة تعادل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مطروحًا منه مجموع البطالة والتضخم وأسعار الفائدة.

[2] تم دمج دعم الفقراء وذوي الدخل المنخفض مع دعم المتقاعدين، بسبب أن هذا الدعم وقبل سنة 2000 كان غير مدرج بهذا الاسم في ميزانية الدولة، فإحصائيا يعتبر كقيم مفقودة يفوق عدد مشاهداتها نسبة 20% من اجمالي المشاهدات.

الفرع الثاني: مصادر البيانات

بيانات التحويلات الاجتماعية التي تم استخدامها مأخوذة من التقارير السنوية لعرض قوانين المالية للسنوات (1993-2022)، اما البيانات الأخرى والمتمثلة في الناتج الداخلي الخام كممثل للنمو الاقتصادي والمؤشرات التي تم اعتمادها في حساب مؤشر الفقر فتم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

المطلب الثاني: معالجة البيانات

من بين المشاكل والاختلالات المتضمنة في البيانات وجود القيم المفقودة والشاذة والمتطرفة، التي لا بد من معالجتها بالأساليب الاحصائية المناسبة.

الفرع الأول: الكشف عن وجود القيم المفقودة والمتطرفة ومعالجتها

أولا- من أجل كشف القيم المفقودة يمكن الاعتماد على ملخص البيانات الذي توفره معظم البرامج الإحصائية، حيث تعرض في بداية النتائج بالنسبة لكل متغير* على حدى ملخص اولي لحجم البيانات (القيم المتاحة) وعدد القيم المفقودة في جدول كما هو مبين في الملحق رقم (01).

يتضح من خلال نتائج ملخص البيانات أن إجمالي المشاهدات (القيم المتاحة) على مستوى كل سلسلة من سلاسل البيانات السابقة هو (28) مشاهدة، في حين لا توجد قيم ناقصة او مفقودة، وبالتالي نستنتج عدم وجود الاختلال المتعلق بالقيم المفقودة.

ثانيا-الكشف عن وجود قيم متطرفة في سلاسل متغيرات الدراسة

- ✓ **اختبار Grubbs الثنائي**

يتم بناء الاختبار ثم حساب إحصائية جرابس الثنائي G للمشاهدتين أو المشاهدة التي من الممكن أن تكون متطرفة وفق الإحصائية التالية:

$$G_{double} = \frac{X_{max} - X_{min}}{\sigma}$$

* بالاعتماد على سلاسل المتغيرات، انظر الملحق رقم (01).

بعدها يتم مقارنة الإحصائية المحسوبة او قيمة G التجريبية مع القيمة المجدولة لتوزيع ستيودنت عند مستوى معنوية $t_{\alpha/(2N),N-2}$ ، وذلك وفق الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود قيم متطرفة} \\ H_1: \text{وجود قيـــــم متطرفـة} \end{cases}$$

الجدول رقم(23): اختبار Grubbs

	المشاهدة	قيمة G التجريبية	P value
PIB	20259000	0.79114	0.768
	20706100		
POV	69.0176	0.49375	0.006
	76.2362		
SOU_FAM	652308	0.8595	0.985
	677892		
SOU_HAB	471294	0.5874	0.05
	754145		
SOU_SANT	364852	0.8229	0.9126
	367823		
SOU_RETR	281974	0.7757	0.7102
	288379		
SOU_MOUD	10749	0.8206	0.9052
	10816		

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Rstudio

نلاحظ أنه بالنسبة لجميع المشاهدات المستهدفة في كل مرة لمتغيرات الدراسة، فقيمة P value أكبر من 0.05، أي قبول فرضية العدم وتأكيد عدم وجود قيم متطرفة في هذه السلاسل باستثناء المشاهدتين المقابلتين لدعم السكن ومؤشر الفقر فنلاحظ قيمة P value أقل من 0.05، أي رفض فرضية العدم وتأكيد وجود قيم متطرفة في هذه السلاسل.

سنلجأ فيا يلي الى استخدام صندوق **BOX-PLOT** لإعادة تمثيل البيانات والكشف القيم المتطرفة في السلاسل ومعالجتها.

✓ **الرسم الصندوقي (BOX-PLOT)**: ويتم الكشف عن وجود قيم شاذة أو متطرفة في سلسلة البيانات من خلال تمثيل الصندوق (BOX-PLOT) لها، ويتم تمثيله بالنسبة لسلسلة بيانات مؤشر الفقر (POV)، كما هو مبين فيما يلي:

شكل رقم (13): مخطط الصندوق (BOX-PLOT) لسلسلة بيانات مؤشر الفقر (POV)

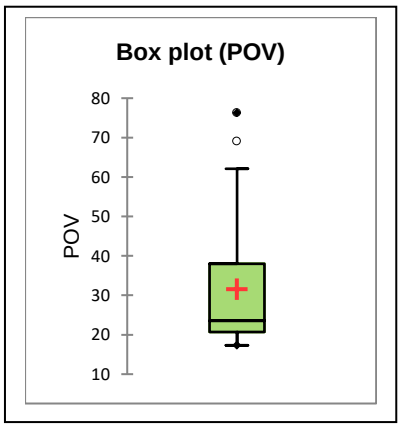

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (13)، وجود قيمتين متطرفتين على مستوى سلسلة مؤشر الفقر (POV)، قدرت بـ (76.2362) و (0176.69) خلال سنوات الدراسة (1993-2020)، حيث كان مؤشر الفقر يشير إلى أعلى قيمتين له خلال السنتين 1994 و1995، راجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة ببرنامج XLSTAT23.

- بالنسبة لسلسلة مؤشر الفقر (POV): نقوم بالتخلص من القيمتين المتطرفتين عن طريق استبدالها بقيمة المئوي على الترتيب الأكثر تطرفا ثم التي تليها، نستبدل القيمة الأولى المقابلة لسنة 1995 بـ (62.7864) ثم نستبدل القيمة المقابلة لسنة 1994 بـ (62.1633) **، والنتائج موضحة فيما يلي:

شكل رقم (14): نتائج مخطط الصندوق لسلسلة بيانات مؤسر الفقر (POV) بعد المعالجة

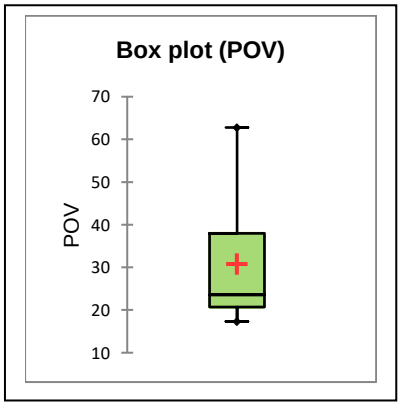

التعليق: من خلال الشكل نلاحظ انعدام القيم المتطرفة على مستوى سلسلة مؤشر الفقر في سنوات الدراسة (1993-2020) وذلك بعد عملية استبدال القيمة المتطرفة بقيمة المئوي.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة ببرنامج XLSTAT23.

** تم حساب قيم المئوي بالاستعانة ببرنامج SPSS23، باستخدام بيانات الملحق رقم (01).

- والجدول التالي يوضح نتائج مخططات الصندوق بالنسبة لبيانات متغيرات الدراسة.

الأشكال رقم (15): ملخص يتضمن مخططات الصندوق (BOX-PLOT)

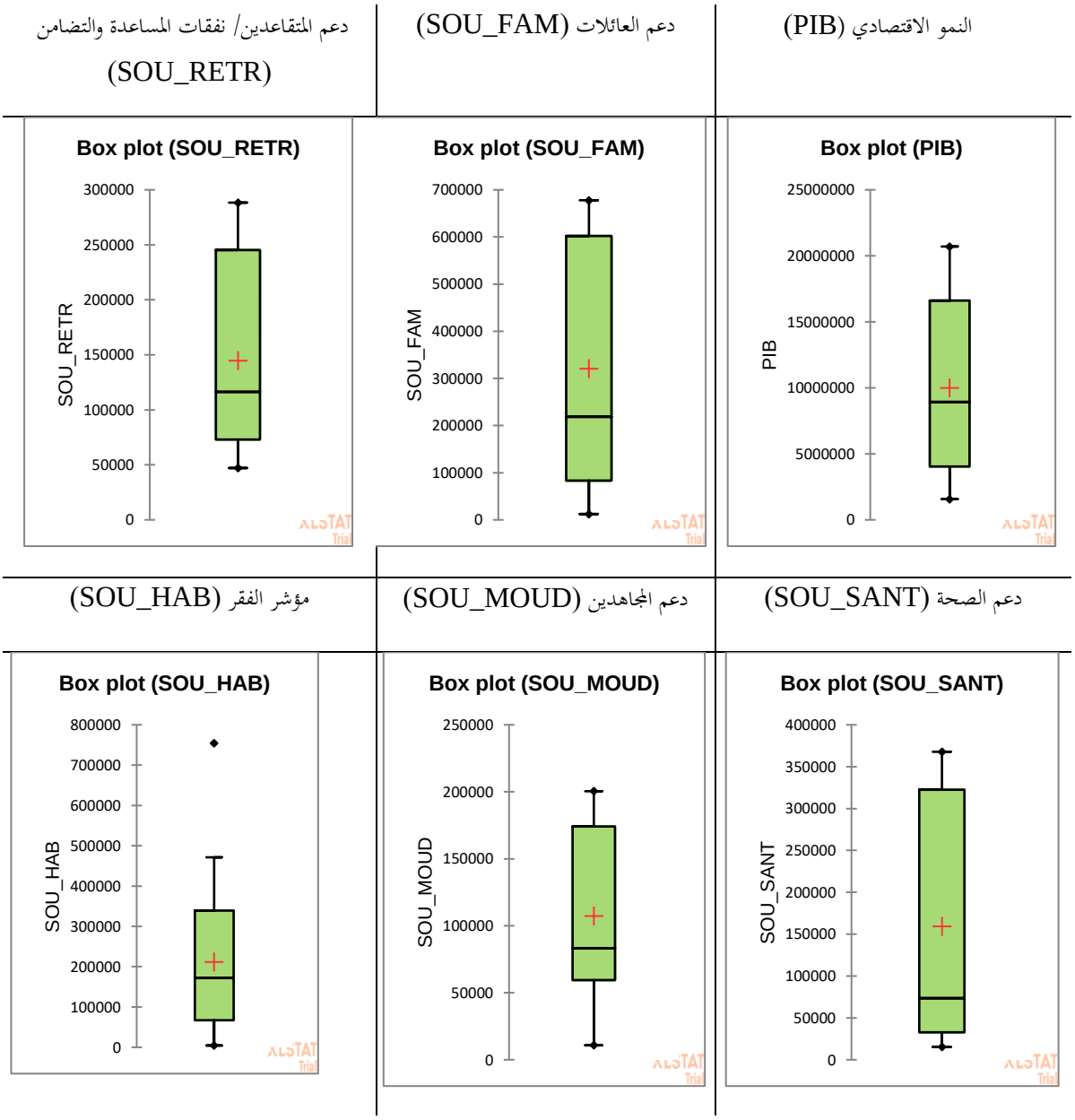

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة ببرنامج XLSTAT23.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ خلال فترة الدراسة (1993-2020)، انعدام كل من القيم والمتطرفة على مستوى كل سلاسل متغيرات التحويلات الاجتماعية ما عدى سلسلة دعم السكن التي أظهرت بوجود قيمة

متطرفة واحدة ذات المشاهدة (754541) والتي يتم معالجتها باستبدال القيمة المتطرفة بقيمة المئوي الاقرب، والتي تقدر بـ (462667,5)**، والنتائج موضحة فيما يلي:

شكل رقم (16): نتائج مخطط الصندوق لسلسلة بيانات دعم السكن (SOU_HAB) بعد المعالجة

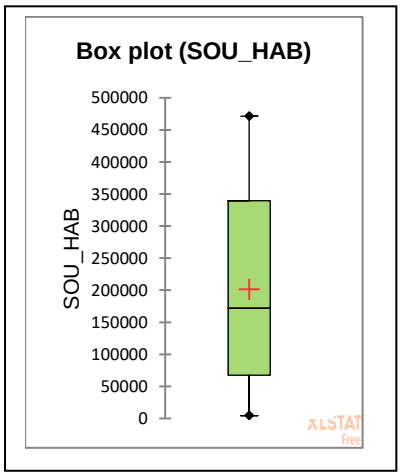

التعليق: من خلال الشكل نلاحظ انعدام القيم المتطرفة على مستوى سلسلة دعم السكن في سنوات الدراسة (1993-2020) وذلك بعد عملية استبدال القيمة المتطرفة بقيمة المئوي.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة ببرنامج XLSTAT23.

إن انعدام وجود قيم متطرفة في البيانات يؤكد عدم وجود فروقات كبيرة بين المشاهدات من سنة لأخرى، يظهر أيضا بأن السياسات المتبعة الخاصة في الدعم الموجه على شكل تحويلات اجتماعية في بنوده (دعم العائلات، ودعم المجاهدين، ودعم الصحة، ودعم المتقاعدين وذوي الدخل المنخفض) هي سياسات متكاملة من سنة لأخرى.

الفرع الثاني: تحويل سلاسل البيانات: تم تحويل المتغيرات بإدخال اللوغاريتم العشري (Log) لتعديل البيانات وتحسين جودة النموذج، فيما يلي بعض الأسباب الرئيسية لأهمية استخدام اللوغاريتم (Log)[1]:

- تقليل التباين (Variance Reduction) عند وجود بيانات ذات تباين كبير (مثل البيانات المالية أو الاقتصادية)، فإن أخذ اللوغاريتم يساعد في تقليل التباين، مما يجعل البيانات أكثر استقرارا وأسهل في التحليل؛

** تم حساب قيم المئوي بالاستعانة ببرنامج SPSS23، باستخدام بيانات الملحق رقم (01).

[1] Jeffrey M , "**Introductory Econometrics: A Modern Approach**" , sixth edition, Wooldridge Michigan State University , Cengage Learning ,2016, pp 186-189.

- تحقيق الخطية (Linearization) في بعض الأحيان، تكون العلاقة بين المتغيرات غير خطية فأخذ اللوغاريتم يمكن أن يحول العلاقة غير الخطية إلى علاقة خطية، مما يجعلها أكثر ملاءمة لنماذج الانحدار الخطي؛
- تسهيل تفسير المعاملات (Interpretation of Coefficients) عند استخدام اللوغاريتم، تصبح معاملات الانحدار قابلة للتفسير كنسب مئوية. على سبيل المثال، في نموذج الانحدار اللوغاريتمي–الخطي (Log-Linear)، يشير المعامل إلى النسبة المئوية للتغير في المتغير التابع نتيجة لتغير بنسبة 1% في المتغير المستقل؛
- التعامل مع البيانات ذات القيم الكبيرة (Handling Large Values) إذا كانت البيانات تحتوي على قيم كبيرة جدا أو متطرفة (Outliers)، فإن أخذ اللوغاريتم يساعد في تقليل تأثير هذه القيم المتطرفة، مما يجعل النموذج أكثر قوة؛
- تحقيق افتراضات الانحدار (Meeting Regression Assumptions) نماذج الانحدار الخطي تفترض أن الأخطاء (Residuals) موزعة بشكل طبيعي وأن التباين ثابت (Homoscedasticity) أخذ اللوغاريتم يمكن أن يساعد في تحقيق هذه الافتراضات، خاصة عندما تكون البيانات غير متجانسة؛
- تحسين دقة التنبؤ (Improving Prediction Accuracy) في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي استخدام اللوغاريتم إلى تحسين دقة النموذج التنبؤي، خاصة عندما تكون العلاقة بين المتغيرات أسية أو مضاعفة؛
- التعامل مع البيانات ذات التوزيع المنحرف (Skewed Data) إذا كانت البيانات لديها توزيع منحرف (Skewed Distribution)، فإن أخذ اللوغاريتم يمكن أن يجعل التوزيع أكثر تماثلا، مما يحسن من أداء النموذج؛
- تسهيل المقارنات النسبية (Facilitating Relative Comparisons) اللوغاريتم يحول القيم المطلقة إلى نسب مئوية، مما يسهل مقارنة التغيرات النسبية بين المتغيرات.

عند استخدام اللوغاريتم، يجب التأكد من أن جميع القيم موجبة، لأن اللوغاريتم غير معرف للقيم الصفرية أو السالبة. إذا كانت البيانات تحتوي على قيم صفرية أو سالبة، قد يحتاج الباحث إلى إضافة ثابت (مثل 1)

قبل تطبيق اللوغاريتم.باختصار، استخدام اللوغاريتم في دراسة الانحدار يعتبر أداة قوية لتحسين جودة النماذج وتسهيل تفسير النتائج، خاصة في الحالات التي تكون فيها البيانات غير خطية أو ذات تباين كبير.

المطلب الثالث: كشف الانكسارات ودراسة استقرارية سلاسل بيانات متغيرات الدراسة

الفرع الأول: تحديد عدد الانكسارات الهيكلية

تعرف الصدمة الهيكلية الداخلية بأنها تغير دائم أو مؤقت في طريقة توليد المتغير. وهو أمر شائع ولا يمكن التنبؤ به في كثير من الأحيان ويصعب قياسه، غير أنه من الضروري معرفة حدوث انكسار داخلي، لأن وجوده يغير من التفاعلات والخواص النوعية للتوازن الديناميكي المتعدد أثناء الانتقال من حالة توازن إلى حالة توازن أخرى، عندما يوصف أداء الاقتصاد باستخدام مواصفات غير خطية في المتوسط؛

أما التغير الهيكلي فيشير إلى تغير جذري ودائم في العلاقات الأساسية بين المتغيرات في نموذج اقتصادي أو نظام اقتصادي. هذا التغير يؤثر على الهيكل الكلي للنموذج كما انه يكون عادةً نتيجة لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية طويلة الأجل فهو بها يؤثر على النموذج بأكمله، وليس فقط على جزء من البيانات[1].

اختبار وجود انكســـــار هيكلي احادي Andrews and Ploberger (1994) single-break structure change test

- **اجراء الاختبار**: في إطار نموذج العتبة بنظامين، يمكن وصف العملية Yt بالنموذج:

$$Y_t = \mu_0^{(1)} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^{(1)} Y_{t-1} + \left[\mu_0^{(2)} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^{(2)} Y_{t-i} \right] J_t + \varepsilon_t, t = 1,\dots,T$$

حيث T هي عملية مستقرة بمتوسط معدوم و J_t هي دالة مؤشر التحقق:

$$J_t = \begin{cases} 1 & si\ Y_{t-1} < c \\ 0 & si\ Y_{t-1} \geq c \end{cases}$$

حيث c هي معلمة العتبة الثابتة.

لاختبار وجود تأثير العتبة في النموذج السابق، اقترح Andrews and Ploberger (1994) اختبارًا للتغير الهيكلي، في الانحدار الخطي بناءً على الفرضية التالية:

[1] Hansen, B. E , **The new econometrics of structural change: Dating breaks in U.S. labor productivity**, Journal of Economic Perspectives, 2001, pp 117-128. https://doi.org/10.1257/jep.15.4.117 .

$$\begin{cases} H_0: \Psi^{(2)} = 2 \ \ et \ \mu_0^{(2)} = \Psi_i^{(2)} \\ H_1: \Psi^{(2)} \neq 2 \ \ ou \ \mu_0^{(2)} \neq \Psi_i^{(2)} \end{cases}$$

في ظل الفرضية الصفرية لغياب تأثير العتبة وفي حالة العمليات المستقرة، اقترح Andrews and Ploberger (1994) استخدام المتوسط الأسي لتسلسل اختبارات Chow المكتوب[1]:

$$Exp - LM_T = (1+c)^{-p/2} \int \exp(1/2(c/1+c)LM_T(\pi))dJ(\pi)$$

حيث p هو بعد Ψ وبالنسبة للعتبة حيث تكون c ثابتة ، J(.) هي دالة مؤشر القيمة $\pi \in [\pi_0, 1-\pi_0], \pi_0 \geq 0$ القيم p هي تقديرات Hansen التقريبية (1997). الاختبار بمعنى Quandt (1983)، يستخدم إحصاءات Chow، في جميع تواريخ الانكسارات المحتملة. يتم تحديد التغيير الهيكلي وتقدير تاريخ الانكسار في وقت واحد، ولكن القيم الحرجة لم تتم محاكاتها حتى عام 1993 بواسطة Andrews (1993)، وبالتالي فإن الاختبار Andrews-Whent يستخدم LM maximum.

الجدول رقم (24): نتائج الاختبار Andrews and Ploberger

	Maximum LR F-statistic	Prob	**سنة الانكسار**
LPIB	105.84	0.0000	**2010**
LPOV	103.912	0.0000	**2002**
LSOU_HAB	**62.018**	0.0000	**2008**
LSOU_FAM	**102.99**	0.0000	**2008**
LSOU_SANT	**2.456**	2.2	**NA**
LSOU_MOUD	**45.541**	0.0000	**2010**
LSOU_RETR	96.884	0.0000	**2012**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Rstudio

نلاحظ أن إحصائية Maximum LR معنوية بالنسبة لكل متغيرات الدراسة ومنه رفض فرضية العدم القائمة بعدم وجود انكسار هيكلي بالسلسلة، وقبول الفرضية البديلة وتأكيد وجود مبدئيا انكسار هيكلي

[1] لاحظ Andrews and Ploberger (1994) أن تقدير زمن الانكسار يكون ذا نوعية جيدة في حالة النموذج الخطي عندما يتم بناء اختبار Chow على افتراض مرونة التباين والتباين المشترك.

واحد في كل سلسلة من سلاسل متغيرات الدراسة ما عدا سلسلة دعم الصحة التي ظهرت بقيمة غير معنوية احصائيا فهذا ان دل انما يدل على أن سلسلة دعم الصحة لا تحتوي على أي انكسار هيكلي.

1- **اختبار الميل الحدي مع وجود العديد من الانكسارات الهيكلية** Test de tendances déterministes avec ruptures multiples de Bai et Perron (2003a)

الآن، سنقوم بتوسيع مجال بحثنا، في حالة تعدد الانكسارات، بعدد غير معروف، والتي تميز ديناميكيات كل سلسلة من سلاسل متغيرات الدراسة. للقيام بذلك، سنقوم بتطبيق اختبار Bai and Perron (2003a).

طوّر Bai and Perron (1998) طريقة متسلسلة لتقدير عدد الفواصل. أولاً، يجب اختبار الفرضية الصفرية للثبات مقابل فرضية وجود كسر. إذا تم رفض الفرضية الصفرية، نستنتج وجود كسر. بعد ذلك، يجب اختبار الفرضية الصفرية لفرضية وجود كسر واحد مقابل فرضية وجود عدة كسور باستخدام الإحصائية $upF(m+1|m)$. يتكرر الإجراء لزيادة m حتى لا يمكن رفض فرضية الاستقرار.

تمتاز منهجية Bai and Perron (2003) بميزة مراعاة النموذج التالي مع فواصل هيكلية متعددة، مع فواصل (K) وأنظمة (K+1):

$$\begin{aligned} Y_t &= \breve{Y}_t'\breve{\beta} + \breve{Y}_t'\breve{\beta}_1 + \varepsilon_t && t = 1, 2, ..., T_1 \\ Y_t &= \breve{Y}_t'\breve{\beta} + \breve{Y}_t'\breve{\beta}_2 + \varepsilon_t && t = T_1 + 1, T_2 + 2, ..., T_2 \\ &..... && ..... \\ Y_t &= \breve{Y}_t'\breve{\beta} + \breve{Y}_t'\breve{\beta}_{k+1} + \varepsilon_t && t = T_k, T_k + 2, ..., T \end{aligned}$$

يعتبر اختبار التغير الهيكلي المتعدد، بمعنى Bai and Perron (2003)، أن نقاط الانكسار (T1,T2…Tk) كلها غير معروفة، ثم يتم تقديرها، في آن واحد، مع المعاملات ذات الحجم T.

لاحظ أن التغير الهيكلي الذي يعالجه إجراء الاختبار هذا هو تغير هيكلي جزئي. أي أن جزءاً فقط من المعاملات ليس ثابتاً، على مر الزمن، إلى الحد الذي لا يتغير فيه، ويتم تقديره فعلياً على T. في حين أنه في حالة β صفر، يكون التغير الهيكلي تاما، حيث أنه في هذه الحالة يتم تعديل جميع المعاملات.

يتم التعامل مع تواريخ الانكســـار على أنها غير معروفة وتتطلب التقدير. ويرد إجراء التقدير، القائم على المربعات الصـــغرى العادية، المقترح على هذا النحو، بالتفصـــيل في Bai and Perron (1998)، ثم في Bai and Perron (2003). تتألف تقنية التقدير هذه من حل برنامج تحسين مفيد لتقييم المعاملات μi عن طريق تقليل مجموع البواقي إلى الحد الأدنى، وفقًا للمعادلة التالية:

$$Min \sum_{i=1}^{k+1} \sum_{t=T_{j-1}+1}^{T_j} (Y_t - \mu_i)^2$$

إذا افترضـــنا أن عدد الفواصـــل معلوم، مثال: k=4 ، و (T1,T2,T3,T4) هي مجاميع مربعات البواقي لجميع الفواصل، يتم تقدير تواريخ الانكسارات (Tb1,Tb2,Tb3,Tb4) طريق تقليل مجموع البواقي إلى الحد الأدنى.

من الممكن تحديد عدد الفواصل بطريقة أبسط باستخدام معيار المعلومات البايزية (BIC) الذي اقترحه Yao (1987) وKim (1997). وفقًا لهذا النهج، يتم تقدير النموذج لجميع الأعداد وجميع تواريخ الكســـر المحتملة، ويتم اختيار النموذج الذي يحتوي على الحد الأدنى من معيار BIC. يُكتب معيار BIC على النحو التالي :

$$BIC = \ln\left(\frac{SSR}{T}\right) + [(m+1)q + m + p]\frac{\ln(T)}{T}$$

تتألّف قاعدة القرار من تقدير النموذج لمجموعة تواريخ الكســـر المحتملة، ثم اختيار النموذج الذي يكون معيار BIC الخاص به هو الحد الأدنى. لاحظ أن Bai وPerron يثبتان أن إجراء اختيار عدد الفواصـــل باستخدام طريقة SupF المتتابعة يتفوق على النهج الذي يستخدم معيار BIC.

- **جدول رقم (25): نتائج الاختبار** Bai and Perron (2003a)

	Breaks	SELECT BREAKS
LPIB	2002 ; 2010	2
LPOV	1997 ; 2016	2
LSOU_HAB	1997 ; 2006	2
LSOU_FAM	2007 ; 2007	2
LSOU_SANT	NA	0
LSOU_MOUD	2011	1
LSOU_RETR	2000 ; 2011	2

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Rstudio

تؤكد النتائج التي تم الحصول عليها في الجدول رقم (25) إمكانية وجود انكسارات داخلية متعددة، والتي تميز ديناميكيات كل سلسلة من سلاسل متغيرات الدراسة، حيث يمكننا أن نختار عددًا من الانكسارات الداخلية، والتي من خلالها يتم تحديد التواريخ المقابلة لها، وفقًا لاختبار Bai and Perron (2003a).

- **في سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (LPIB)**: نلاحظ أنه في هذه السلسلة قد أظهر اختبار Bai and Perron على وجود انكسارين هيكليين، وهي على الترتيب حسب السنوات 2002، 2010 هاذين الانكسارين منطقيين فبحكم انتهاج الحكومة الجزائرية برامج لدعم النمو فكان الانكسار الأول سنة 2002 بمعدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي قدره 5.6% أي بمعدل زيادة قدره 86% مقارنة بالسنة الفارطة، أيضا تعتبر سنة 2010 حيث قدر معدل النمو في الناتج 3.6% الذي تحسن مقارنة بسنة 2009، كل ذلك يعزى الى التقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات في السوق العالمية.
- **في سلسلة دعم السكن (LSOU_HAB):** أظهر هذا الاختبار وجود انكسارين هيكلين، في سنتي 1997 و2006، فعند متابعة الدعم المخصص في سنة 1997 والمقدر بـ 57.8 مليار دينار الجزائري أي بنسبة زيادة عن السنة الفارطة بـ 148%، وهو تطول كبير في الدعم الموجه من أجل الحصول على السكن، الذي يفسر الانكسار الأول، أما في سنة 2006 فقد قدر دعم السكن بـ 147.7 مليار دينار جزائري أي بنسبة زيادة 43%.
- **في سلسلة دعم العائلات (LSOU_FAM):** أظهر اختبار Bai and Perron وجود انكسارين هيكلين خلال السنتين 2003 و2007 وهما انكسارين متقاربين وهذا راجع الى تمويل

المخصصات العائلية من ميزانية الدولة، الذي تجاوز نسبة 20% من اجتمالي التحويلات الاجتماعية، فبملاحظة سنة 2007 أين كان الدعم الموجه للعائلات مقدر بـ 144.7 مليار دينار جزائري أي بمعدل زيادة قدرت بـ 42.7%.

- **في سلسلة دعم الصحة (LSOU_SANT):** لم يظهر اختبار Bai and Perron أي انكسار هيكلي على مستوى هذه السلسلة.
- **في سلسلة دعم المجاهدين (LSOU_MOUD):** أظهر اختبار Bai and Perron وجود انكسار هيكلي وحيد في سلسلة دعم المجاهدين راجع الى السياسة التوسعية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية، وقد مست هذه السياسة الدعم الموجه الى فئة المجاهدين كدعم مباشر متمثل في عدة خدمات كالعلاج والإقامة في المنتجعات الصحية.
- **في سلسلة دعم المتقاعدين وذوي الدخل المنخفض (LSOU_RETR):** أظهر اختبار Bai and Perron وجود انكسارين هيكلين في سلسلة دعم المتقاعدين وذوي الدخل المحدود والمنخفض مقابلتين لسنتي 2000، 2011، فهذه الفئة الهشة في المجتمع لاقت وعلى مدار عدة حكومات اهتماما كبيرا، لأنها الحلقة الأضعف، فبلغت نسبة الزيادة في سنة 2011 مقارنة بالسنة الفارطة بأكثر من 44%.

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة مع مراعاة وجود انكسارات هيكلية داخلية

عند وجود انكسارات هيكلية، قد تبدو السلسلة الزمنية غير مستقرة بسبب التغيرات المفاجئة في المتوسط أو التباين. ومع ذلك، إذا تم تحديد هذه الانكسارات ومعالجتها، فقد تكون السلسلة مستقرة جزئيًا أو يمكن تحويلها إلى سلسلة مستقرة. لذلك، دراسة الاستقرارية مع مراعاة الانكسارات الهيكلية تساعد في تحسين دقة النماذج الإحصائية وتجنب الاستنتاجات المضللة أيضا فهم أفضل لسلوك السلسلة الزمنية[1].

[1] Bai, J., & Perron, P, **" Computation and Analysis of Multiple Structural Change Models**". Journal of Applied Econometrics, 2003, 1-22. https://doi.org/10.1002/jae.659.

أولا/ في حالة وجود انكسار هيكلي واحد

– اختبار Zivot and Andrews (1992)

- اجراء الاختبار:

قام Zivot and Andrews (1992) بتطوير طريقة متسلسلة، تستند إلى اختبار جذر الوحدة، مقابل بديل الثبات في الاتجاه الحتمي مع وجود كسر هيكلي ذاتي المنشأ، حيث يمكن أن تكون نقطة الانكسار (التغير) واحدة والتي تعتمد على البيانات.

تاريخ هذا الكسر غير معروف وسيتم تقديره لاحقًا عن طريق تقليل DF−t. وبالتالي، فإن الهدف من هذا الاختبار هو تحديد نقطة الانكسار γ، مع إعطاء الوزن الأكبر للبديل الثابت للاتجاه، مع تقليل إحصائية t إلى الحد الأدنى. تستند استراتيجية الاختبار إلى الفرضية الصفرية لجذر الوحدة، مع عدم وجود كسر هيكلي، مقابل الفرضية البديلة الثبات في الاتجاه، مع حدوث تغيير هيكلي في الاتجاه في تاريخ غير معروف. واعتمادًا على طبيعة الكسر الهيكلي، نظر المؤلفون في ثلاث فرضيات بديلة محتملة (النماذج A,B,C). لنفترض أن، Y_t حيث t = 1,2 ... T ، سلسلة زمنية ذات جذر وحدة، يمكننا بعد ذلك تعريف $\gamma = {}^{T_b}/_{T}$ كموقع للتغير الهيكلي حيث $1 < T_b < T$ ، النماذج الثلاثة المدروسة هي كالتالي[1]:

- النموذج A: التغير الداخلي في المستوى

$$\begin{cases} H_0 : Y_t = \mu_0^A + Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^A \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^A \\ H_0 : \mu_0^A + \mu_1^A t + \mu_2^A DU_t^*(\lambda) + \rho^A Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^A \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^A \end{cases}$$

- النموذج B: التغير الداخلي في الاتجاه العام

$$\begin{cases} H_0 : Y_t = \mu_0^B + Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^B \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^B \\ H_0 : \mu_0^B + \mu_1^B t + \mu_2^B DT_t^*(\lambda) + \rho^B Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^B \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^B \end{cases}$$

[1] Eric Zivot, Donald W.K. Andrew, **"Further Evidence on The Great Crash, The Oil Price Shock and The Unit Root Hypothesis"**, Journal of Business and Economic Statistics**,** C:10, No:3,1992, pp251-270.

- النموذج C: التغير الداخلي في الاتجاه العام والمستوى

$$\begin{cases} H_0 : Y_t = \mu_0^C + \mu_0^C DU_t(\lambda) + Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^C \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^C \\ H_0 : \mu_0^C + \mu_1^C t + \mu_2^C DU_t^*(\lambda) + \mu_3^C DT_t^*(\lambda) + \rho^C Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^C \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^C \end{cases}$$

$$ou\ DU_t(\lambda) = \begin{cases} 1\ si\ t > T\lambda \\ 0\ \text{si} non \end{cases},\ DU^*_t(\lambda) = \begin{cases} 1 - T\lambda\ si\ t > T\lambda \\ 0 \quad \text{si} non \end{cases},\ et\ \varepsilon_t^{(j)} \sim N(0, \sigma^2_{j\varepsilon}), j = A, B, C$$

لنفترض أنه، إذا كانت γ^i_{inf} هي القيمة التي تقلل من النموذج (i = A,B,C)، عندما تؤدي أصغر قيم الإحصائية إلى رفض الفرضية الصفرية للاختبار $\rho^i = 1$ (A,B,C)، إحصائية الاختبار متقاربة بشكل مقارب في التوزيع وبحكم التعريف نحصل على:

$$t_{\rho^j}\left[\lambda^j_{\inf}\right] = \inf_{\lambda \in 1} t_{\rho^j}(\lambda) \sim \inf\left[\int_0^1 W^{\,i}(\lambda, r)^2 dr\right]^{-1/2} \times \left[\int_0^1 W^{\,i}(\lambda, r)^2 dW(r)\right]$$

حيث أن Wi (.) هي عملية عشوائية محددة على [0؛ 1] وتقابل، وفقًا ل Park and Phillips (1988)، الإسقاط المتبقي لعملية الحركة Brownien في فضاء Hilbert

$$L_2[0;1], \lambda = Tb_k / T,\ \forall k \in [2/T, ((T-1)/T)]\ et\ I = [0.001; 0.999] \subset [0;1]$$

- تتمثل قاعدة القرار للاختبار في رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة إذا:

$$\inf_{\lambda \in I} t_{\rho^j}(\lambda) < k^{\,i}_{\inf,\rho}\ ,\ i = A, B, C$$

حيث تمثل $k^{\,i}_{\inf,\rho}$ القيم الحرجة[1].

في جميع النماذج الثلاثة، يتم تحديد نقطة الانكسار المناسبة عن طريق تحديد النقطة التي يتم فيها تقليل القيمة الإحصائية t لـــ α إلى λ. تتم مقارنة إحصائيات t المحسوبة مع قيم Zivot -Andrews الحرجة. إذا كانت القيمة الحرجة المحسوبة بواسطة Zivot-Andrews أكبر من إحصائية t المحسوبة، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة، ويستنتج أن السلسلة ثابتة مع وجود انكسار هيكلي.

[1] القيم الحرجة مبينة في الملحق رقم (14)

تحليل نتائج الاختبار:

جدول رقم (26): نتائج اختبار Zivot and Andrews (1992)

انكسار واحد						
variable	النموذج A		النموذج B		النموذج C	
	LM_τ	Tb	LM_τ	Tb	LM_τ	Tb
LSOU_MOUD	-3.0832	23	-4.0444*	6	-3.9407	6

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على مخرجات برنامج RATS 10

تظهر النتائج المعروضة على هذا النحو أنه بالنسبة إلى النماذج [A] و [C]، فإنها ترفض الفرضية الصفرية التي تقر بوجود جذر الوحدة في السلسلة، عند مستوى معنوية 1% و5%، في حين أظهرت سلسلة دعم المجاهدين استقرار في النموذج [B] مع وجود انكسار هيكلي داخلي المنشأ عند مستوى معنوية 5%.

نوقشت عدة انتقادات لاختبار Zivot and Andrews (1992) من وجهات نظر مختلفة. ومن هذا المنطلق، أظهر Nunes و Newbold و Kuan (1997) أن إجراء الاختبار الذي اقترحه Zivot و Andrews (1992) يُظهر انحرافاً في الحجم، حول الفرضية الصفرية لوجود الانكسار. من ناحية أخرى، أشار Lumsdaine وPapell (1997) إلى أن الاختبار الذي اقترحه Zivot و Andrews (1992) مقيّد بحقيقة أنه لا يمكنه أن يأخذ بعين الاعتبار سوى كسر بنيوي واحد مجهول. وللتغلب على هذا القيد، اقترح هذان الباحثان توسيع نطاق هذا الاختبار ليشمل حالة وجود كسرين بنيويين مجهولين. من ناحية أخرى، أظهر Lee وStrazicich (2001) أن استخدام هذا النوع من اختبار جذر الوحدة مع الفواصل الداخلية لا يسمح، في معظم الحالات، بتقدير نقطة الانكسار بشكل صحيح، سواء في ظل الفرضية الصفرية أو في ظل الفرضية البديلة. بالإضافة إلى ذلك، أظهر كل من Vogelsang وPerron (1998) وLe وStrazicich (2001) أنه في ظل الفرضية الصفرية لوجود كسر داخلي، هناك خلل في الحجم، ولتقليل هذا الحد، اقترح هؤلاء المؤلفون إحصائية تعظّم إحصائية Wald (يُشار إليها بـ F_t^{max}). لقد أظهروا أن قوة الحد الأقصى F_t^{max} أقل قابلية للتنبؤ ويمكن أن تكون أكبر، بالنسبة لنماذج معينة، من الحد الأدنى لإحصائية t. ومع ذلك، فقد أظهر Sen (2003) أن هناك تشويهًا كبيرًا في قوة اختبار جذر الوحدة مع وجود كسر هيكلي غير

معروف، بالمعنى الذي يقصـــده Zivot et Andrews (1992) وبالمعنى الذي يقصـــده Vogelsang وPerron (1998)، إذا كان شكل الكسر غير محدد بشكل جيد.

ثانيا/ في حالة وجود انكسارين هيكليين

1- اختبار Lumsdaine and Papell (1997)

تتمتع منهجية Lumsdaine and Papell (1997) بميزة مراعاة النموذج ذو فواصل هيكلية، إما من النموذج IO ((innovational outlier))، أو من النموذج AO (additive outlier)[1]. بالنسبة للانكسار من النوع IO، اســـتخدم Lumsdaine et Papell (1997) هذا النوع من الانكســـار كامتداد لنموذج Zivot & Andrews (1992)، أو نموذج Perron IO (1997). ووفقا لهذه الحالة الأولى فإن الانكسارات تؤثر على كل من مستوى السلسلة وانحدارها. وبالتالي فإن النموذج الذي تم اختباره يأخذ الشكل العام التالي[2]:

$$\begin{cases} H_0 : \Delta Y_t = \mu_0^{IO} + Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \Psi_i^{IO}\ \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^{IO} \\ H_1 : \Delta Y_t = \mu_0^{IO} + \mu_1^{IO} trend + \mu_2^{IO} DU1_t(\lambda) + \mu_3^{IO} DU2_t(\lambda) + \mu_4^{IO} DT1_t(\lambda) + \mu_5^{IO} DT_t(\lambda) \\ \qquad + \rho^{IO} Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \Psi_i^{IO}\ \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^{IO} \end{cases}$$

حيث يمثل ε_t الضـوضـاء البيضـاء غير المرتبطة؛ Y_t هو المتغير التابع للمشـاهدات، في التاريخ t ومتوفر بالحجم T؛ ΔY_t هو المتغير التابع في الفرق الأول، DU1 (Tb1 = تاريخ الكسـر الهيكلي الأول) = 1 إذا t > Tb1 و0 في حالة العكس، DU2 (Tb2 = تاريخ الكســر الهيكلي الثاني) = 1 إذا t > Tb2 و0 في حالة العكس ، الاتجاه العام trend هو الاتجاه الخطي، (DT1 = الاتجاه العام Tb1−trend) اذا كان t > Tb1 و0 في حالة العكس ، و(DT2 = الاتجاه العام Tb2-trend) اذا كان t > Tb2 و0 في حالة العكس ، بالنســـبة لهذا الإجراء الأول، لاحظ المؤلفون أنه يتم تقدير تواريخ الانكســـار، عن طريق تقليل قيمة

[1] Innovational Outlier (IO) و Additive Outlier (AO) هما نوعان من القيم الشـاذة (القيم غير الطبيعية) التي تؤثر على سـلوك النموذج ويفسـران على النحو التالي: (AO) القيمة الشـاذة المضـافة، هي قيمة شـاذة تُؤثر على ملاحظة واحدة فقط في السـلسـلة الزمنية، دون أن يكون لها تأثير مُسـتمر على القيم اللاحقة أما (IO) القيمة الشـاذة الابتكارية هي قيمة شـاذة تُؤثر على السـلسـلة الزمنية عبر انتشـارها في مكون الخطأ (Innovation)، مما يجعل تأثيرها مُمتدًا إلى القيم اللاحقة عبر ديناميكية النموذج

[2] Robin L. Lumsdaine, David H. Papell, "Multiple Trend Breaks and the Unit Root Hypothesis", **The Review of Economics and Statistics,** C:79, No:4, 1997, s.212-218.

إحصائية Student لمستوى العتبة a ويتم تحديد التأخير الأمثل k بناءً على نهج التخصيص الخاص بـ Ng & Perron (1995)[1].

في الحالة الثانية، استخدم Lumsdaine & Papell (1997)، امتدادًا لنموذج Zivot & Andrews (1992) أو نموذج Perron AO (1997)، ليأخذ في الاعتبار فواصل اتجاهين فقط، ولكن جزأين من الدالة يتم ضم الاتجاه في أوقات الانكسار. في هذه الحالة، لاحظ المؤلفون أن التقدير يتم على مرحلتين: المرحلة الأولى تتعلق بنموذج المعادلة:

$$Y_t = \mu_0^{AO} + \mu_1^{AO}\, DU1_t + \mu_2^{AO}\, DU2_t + \bar{Y}_t \;,\quad t = 1,...,T_k$$

$$puis,\; Y_t = \rho^{AO}\bar{Y}_{t-1} + \sum_{i=1}^{k}\Psi_i^{AO}\Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t^{AO} \;,\quad t = 1,...,T_k$$

يتم اختبار فرضية جذر الوحدة عن طريق نسبة t لـ ρ^j (j = IO, AO) كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \rho^j = 0 \\ H_1 : \rho^j \neq 0 \end{cases}$$

في ظل الفرضية الصفرية، تكون إحصائية t لاختبار الحد الأدنى LMτ موزعة بشكل مقارب وهي مكتوبة:

$$LM_\tau = \inf_\lambda \tilde{\tau}(\lambda) \sim \inf_\lambda \left[-1/2 \int_0^1 V(r,\lambda)^2 dr \right]^{-1/2}$$

حيث $\tilde{\tau}$ هي إحصائية Schmidt و Philips t للاختبار بموجب الفرضية الصفرية، Tb_j هي التواريخ غير المعروفة للانكسارات التي يتم تحديدها، داخليًا في جميع نقاط الفاصل الزمني ، و $\lambda_j = Tb_j / T$ هو جزء الكسر.

وبهذا المعنى، قام Ben-David و Lumsdaine et Papell (2003) بتطوير خوارزمية تأخذ في الاعتبار الفواصل في اتجاهين متعاكسين والتي تتكون على الشكل: $\mu_1^{AO} + \mu_2^{AO} = 0$

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذا النهج، راجع

Ng, S. and Perron, P, **Unit root tests in ARMA models withdata dependent methods for selection of the truncation la,** Journal of the American Statistical Association ,1995 , pp281-268.

- **تحليل نتائج الاختبار**

أهم النتائج المتعلقة بتحديد تواريخ أفضل انكسارين ممكنين، بعد اختبار Lumsdaine & Papell (1997)، موضحة حسب الجدول (27)، كما يلي:

جدول رقم (27): نتائج اختبار Lumsdaine & Papell (1997)

انكسارين هيكليين: الاتجاه العام [AO] وفي القاطع والاتجاه العام [IO]						
	نموذج [AO]			**نموذج [IO]**		
variables	LM_τ	Tb_1	Tb_2	LM_τ	Tb_1	Tb_2
LPIB	-0.6285 (-3.9801)	2002	2012	-0.841 (-4.4597)	1998	2010
LPOV	-1.012 (-5.2480)	2005	2014	-1.1722 (-5.5407)	2004	2013
LSOU_HAB	-0.9787 (-5.055)	1998	2011	-1.1238 (-5.4300)	1999	2012
LSOU_FAM	-0.729 (-3.8397)	2001	2011	-0.9498 (-10.015)	1999	2007
LSOU_RETR	-0.7101 (-4.094)	2006	2013	-0.9444 (-9.7593)	2002	2011

القيم الحرجة، من Lumsdaine & Papell (1997) ، تساوي 7.19- (مستوى 1 %)، و6.62- (مستوى 5%)، و6.37- (مستوى 10%).

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج RATS 10

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لإحصائية t أقل عند كل متغيرات الدراسة من القيمة المجدولة عند مستوى ثقة 5% في نموذج AO، أي قبول الفرضية الصفية القائمة على انعدام جذر الوحدة من سلاسل متغيرات الدراسة، أما في النموذج ذو الاتجاه عام والقاطع فان القيمة المحسوبة أقل بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة في سلاسل الناتج الداخلي الخام و مؤشر الفقر ودعم السكن أي أنها تعطي نفس التفسير عند النموذج ذو اتجاه عام فقط، أما بخصوص دعم العائلات ودعم المتقاعدين فان القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة لإحصائية t أكبر من القيم الجدولية ومنه نرفض فرضية العدم في هذه الحالة أي أن السلسلتين تحتويان على جذر وحدة.

كما هو مذكور أعلاه، توجد مشكلة محتملة في اختبار جذر الوحدة Lumsdaine & Papell لأن اشتقاق القيم الحرجة يفترض عادة عدم وجود انكسارات هيكلية ضمن فرضية العدم. قد يؤدي هذا الافتراض إلى الاستنتاج بشكل غير صحيح بأن رفض فرضية العدم هو دليل على ثبات السلسلة، في حين أن السلسلة

في الواقع تكون ثابتة مع وجود انكسارات هيكلية (Lee & Strazicich 2001, 2003). ولتجنب هذه المشكلة المحتملة، يقترح Lee & Strazicich (2003) اختبار جذر الوحدة LM الذي يسمح بحدوث فواصل محددة داخليًا في القاطع والاتجاه[1].

يشتمل اختبار جذر الوحدة LM الخاص بـ Lee & Strazicich (2004) على فواصل هيكلية ضمن فرضية العدم، ويوفر رفض فرضية اختبار LM دليلًا حقيقيًا على الثبات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج Lee & Strazicich (2004) أن اختبار LM يمتلك قوة أكبر من اختبار Lumsdaine & Papell (1997).

2- اختبار Lee & Strazicich (2004)

ادعى Lee & Strazicich (1999a) أن اختبار جذر الوحدة مقابل الثبات مع الانكسار الهيكلي الداخلي للنزعة الحتمية، بمعنى Zivot & Andrews (1992)، مقيد. لأنه يهمل التغيير الهيكلي في ظل الفرضية الصفرية لجذر الوحدة. بالإضافة إلى ذلك، فهو يعتمد على استخدام الحد الأدنى من اختبار نوع ديكي-فولر (DF) المتسلسل عند تحديد نقطة الانكسار. لملء هذه الفجوة، اقترح Lee & Strazicich اختبار الحد الأدنى لجذر الوحدة، والذي يستخدم اختبار Lagrange Multiplier (ML)، الذي طوره Schmidt & Philips (1992)، بدلاً من اختبار DF، ويكشف نقطة الانكسار الداخلية، ثم قام Lee & Strazicich (2004) بتوسيع الاختبار السابق ليتمكن، ليس فقط، من اكتشاف وجود كسر هيكلي، على مستوى الاتجاه الحتمي، ولكن أيضًا لتحديد التاريخ الذي يحدث فيه هذا الكسر، إذا كان موجودا. وأهم ما في هذا الاختبار هو إمكانية دمج التغيير المتزامن، سواء في المستوى أو في الاتجاه الحتمي. منذ ذلك الحين، ساهم Lee & Strazicich (2004) في تحسين النسخة القديمة من اختبارهم، مع احتمال حدوث تغيير هيكلي داخلي، في المستوى والاتجاه الحتمي، في حالة حدوث كسر هيكلي واحد غير معروف في السلسلة الزمنية. يعتمد هذا الاختبار على الحد الأدنى من إحصائية LM التي طورها Schmidt & Philips (1992)، في وجود انكسار، في ظل فرضية العدم والبديلة ويسمح بتقدير صحيح نقاط الانكسار الداخلية. وفقا للمنهجية التي اقترحها Lee & Strazicich (2004).

[1] Lee, J., Strazicich, M. C**, "Minimum Lagrange Multiplier Unit Root Test with Two Structral Breaks",** The Review of Economics and Statistics**,** C:85, No:4, 2003 , pp 1082-1089.

قاعدة القرار للاختبار هي رفض الفرضـــية الصـــفرية لجذر الوحدة بدون تغير هيكلي داخلي إذا كانت إحصائية ستيودنت أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة لاختبار LM[1]:

جدول رقم (28): نتائج اختبار Lee & Strazicich (2004)

عدد الانكسارات 2						
	Modèle [A] : CRASH MODEL			Modèle [C] : TREND-SHIFT MODEL		
	LM_τ	Tb_1	Tb_2	LM_τ	Tb_1	Tb_2
LPIB	-0.4933 (-2.4861)	1999	2014	-1.5107 (-6.1904)	2001	2010
LPOV	-1.5107 (-6.1904)	2001	2010	-1.5107 (-6.1904)	2001	2010
LSOU_FAM	-0.2581 (-1.6659)	2008	2011	-1.5413 (-4.9991)	2001	2010
LSOU_HAB	-0.7252 (-2.3775	1997	2012	-1.3290 (-4.9461)	2002	2008
LSOU_RETR	-0.7051 (-3.6412)	2004	2013	-1.3938 (-4.9818)	2004	2011

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج RATS10.

بقراءة إحصـــائية لمخرجات الجدول رقم(28)؛ نلاحظ أن قيمة ســـتيودنت المرافقة لاحصـــائية LM في النموذج C أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة المرافقة لها في هذه الحالة والتي تقدر بـــ (-4.5)* عند حد خطأ 5%، ومنه نرفض فرضية الجذر الوحدوي بدون تغير هيكلي.

أما في النموذج A فيتم قبول الفرضـية الصـفرية لجذر الوحدة بدون تغير هيكلي داخلي لمتغيرات الدراسـة (LPIB , LSOU_FAM, LSOU_HAB) لأن قيمة سـتيودنت لاحصـائية LM أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة (-3.56) أما المتغيرين الآخرين (LPOV , LSOU_RETR) فيتم رفض الفرضـية الصـفرية لجذر الوحدة بدون تغير هيكلي داخلي.

[1] Junsoo Lee, Mark C. Strazicich, **"Minimum LM Unit Root Test with One Structral Breaks",** Department of Economics, Appalachian State University**,** 2004, s.1-15.

* انظر الملحق رقم (13)

الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الخالية من الانكسارات الهيكلية

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخالية من الانكسارات الهيكلية، نعتمد على اختبارات كل من: ديكي فولر المطور، وفيليب بيرون، و(KPSS):

- بالنسبة لسلسلة دعم السكن (lSOU_SANT)

1. اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليب بيرون (PP): يوضح الجدول الموالي تلخيص لنتائج اختباري كل من (ADF) و(PP) لسلسلة (lSOU_SANT):

جدول رقم (29): نتائج اختباري كل من (ADF) و(PP) لسلسلة (lSOU_SANT) *

الاختبار	النموذج	المعلمات	القيمة المحسوبة	الاحتمال prob	القيمة الحرجة t_{tab} **		
					1%	5%	10%
ديكي فولر المطور (ADF)	النموذج (03)	الاتجاه العام	0.0185	0.3432	-	-	-
		الحد الثابت	1.7790	0.1843	-	-	-
		جذر الوحدة	-1.2318	0.8831	-4.339	-3.587	-3.229
	النموذج (02)	الحد الثابت	0.5723	0.1349	-	-	-
		جذر الوحدة	-1.239	0.642	-3.699	-2.976	-2.627
	النموذج(01)	جذر الوحدة	3.0995	0.999	-2.653	-1.953	-1.609
فيليب بيرون (PP)	النموذج (03)	الاتجاه العام	0.018	0.343	-	-	-
		الحد الثابت	1.779	0.184	-	-	-
		جذر الوحدة	-1.231	0.883	-4.339	-3.587	-3.229
	النموذج (02)	الحد الثابت	0.572	0.134	-	-	-
		جذر الوحدة	-1.29	0.637	-3.699	-2.976	-2.627
	النموذج(01)	جذر الوحدة	3.072	0.998	-2.653	-1.953	-1.609

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

* انظر الملاحق رقم(06-01) و(06-02).

** هذه القيمة تستخرج من الجداول التي أعدت خصيصا من طرف Dickey-Fuller، لاختبار كل من $(H_0: \emptyset_1 = 1)$، $(H_0: b = 0)$، و$(H_0: c = 0)$، انظر الملحق رقم (09).

من خلال قراءة لبيانات الجدول أعلاه يمكن ان نستخرج النتائج التالية:

أ. بالنسبة لاختبار ديكي فولر المطور (ADF): من خلال نتائج النموذج (3):

✓ **اختبار الفرضية ($H_0: b = 0$):** لدينا: ($prob = 0.343$) وهي أكبر من (0.05)، ومنه قبول فرضية العدم H_0، أي أن معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)؛ إذن:

ب. بالنسبة لاختبار فيليب بيرون (PP): من خلال نتائج النموذج (3):

✓ **اختبار الفرضية ($H_0: b = 0$):** لدينا: ($prob = 0.343$) وهي أكبر من (0.05)، ومنه قبول فرضية العدم H_0، أي أن معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)؛

إذن ننتقل للنموذج (2): نقوم بـ

✓ **اختبار الفرضية ($H_0: c = 0$):** لدينا: ($prob = 0.1349$) وهي أكبر من (0.05)، ومنه رفض فرضية العدم H_0، أي أن معامل الحد الثابت يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الحد الثابت عند مستوى معنوية (5%)؛

إذن ننتقل للنموذج (1): نقوم بـ

✓ **اختبار الفرضية ($H_0: \emptyset_1 = 1$) أو ($H_0: \lambda = 0$):** لدينا: ($prob = 0.998$) وهي أكبر من (0.05)، ومنه نقبل فرضية العدم (H_0)، أي يوجد جذر وحدوي في السلسلة **(lSOU_SANT).**

2. اختبار (KPSS): يوضح الجدول الموالي تلخيص لنتائج اختبار (KPSS) لسلسلة (lSOU_SANT):

جدول رقم (30): نتائج اختبار (KPSS) لسلسلة (lSOU_SANT)*

النموذج	المعلمات	الإحصائية	(Prob)	القيم الحرجة t_{tab}		
				1%	**5%**	**10%**
النموذج (02)	إحصائية (LM)	0.105	-	0.216	0.146	0.119
	الإتجاه العام	0.132	0.000	-	-	-
	الحد الثابت	9.679	0.000	-	-	-
النموذج (01)	إحصائية (LM)	0.645	-	0.739	0.463	0.347
	الحد الثابت	11.463	0.000	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه ومن خلال نتائج النموذج (2): لدينا ($prob = 0.000$) أقل من (0.05)، أي أن معامل الاتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي السلسلة تحتوي على اتجاه عام عند مستوى معنوية (5%)، في حين (LM=0.105) وهي أقل من القيمة الحرجة لـ (al& Kwiatkowski)، ومنه فإن سلسلة دعم الصحة **(**lSOU_SANT**)** غير مستقرة.

انطلاقا من نتائج الاختبارات (ADF)، (PP) و(KPSS) فإن سلسلة دعم الصحة **(**lSOU_SANT**)** غير مستقرة وهي من نوع (DS)، ولجعلها مستقرة يكفي القيام بعملية الفروق. مع العلم أن هذه السلسلة الزمنية أصبحت مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها***.

* انظر الملحق رقم (06-03).

*** معامل الاتجاه العام التحديدي غير معنوي ونفس الشيء بالنسبة للثابت، وأيضا لا تحتوي على جذر وحدة ($b = 0, c = 0, \emptyset_1 \neq 1$) من خلال اختبار (PP)، انظر الملحق رقم (06-04).

المبحث الثاني: تطبيق منهجية Bootstrapping-ARDL لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)

تتم نمذجة الظواهر الاقتصادية بنماذج قياسية بهدف تفسير العلاقات التي تنص عليها النظرية الاقتصادية بين المتغيرات وتأثيراتها فيما بينها، ولاختيار النموذج الأمثل تم الاعتماد على خصائص تطور السلاسل الزمنية الممثلة لها، فكانت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة باستخدام إعادة المعاينة هو الأنسب لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي سنقوم من خلال هذا المبحث توصيف النموذج القياسي الأنسب باستخدام بياناتها الإحصائية الأصلية (الغير مستقرة) ، وكذا بإعطاء أسس ومفاهيم حول المنهجية المتبعة، ثم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bootstrapping ARDL-Bounds Test) وتقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وكذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM).

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج Bounds Test) (Bootstrapping ARDL- وتقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل

سنقوم في هذا المطلب بتوصيف النموذج ثم إعطاء المفاهيم الأساسية الخاصة به وتطبيقه باختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المتضمنة للنموذج المقترح، ثم تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الأول: توصيف النموذج

لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، سيتم تقدير نموذج قياسي يفسر النمو الاقتصادي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: دعم السكن، دعم العائلات، دعم المتقاعدين/ نفقات المساعدة والتضامن، دعم الصحة، الدعم الموجه لقطاع المجاهدين. يأخذ الشكل العام التالي:

$$lPIB = f(lSOU_FAM, lSOU_HAB, lSOU_RETR, lSOU_SANT, lSOU_MOUD) \quad \ldots\ldots(1)$$

يكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمعادلة رقم (1) من الشكل:

$$\Delta \mathrm{L}PIB_t = \alpha_0 + \alpha_1 lPIB_{t-1} + \alpha_2 lSOU_HAB_{t-1} + \alpha_3 lSOU_FAM_{t-1} + \alpha_4 lSOU_RETR_{t-1} + \alpha_5 lSOU_SANT_{t-1} + \alpha_6 lSOU_MOUD_{t-1} + \sum_{i=1}^{K_1} \beta_1 \Delta lPIB_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_2} \beta_2 \Delta lSOU_HAB_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_3} \beta_3 \Delta lSOU_FAM_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_4} \beta_4 \Delta lSOU_RETR_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_5} \beta_5 \Delta lSOU_SANT_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_6} \beta_6 \Delta lSOU_MOUD_{t-i} + \mu_{1t}$$

الفرع الثاني: مفاهيم حول اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

تعد نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة من بين النماذج القياسية المستخدمة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين الطويل–القصير، خاصة في حالة تكون المتغيرات ذات رتب تكامل مختلفة، ونريد تحليل العلاقة بين المدى القصير والمدى الطويل، على حجم بيانات صغير نسبيا (عينة صغيرة). ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريفها، وذكر أهم خصائص تطبيق منهجيتها.

أولا/ التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) هي نماذج سلسلة زمنية خطية تسمح بتقدير النماذج القياسية، يتم من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y_t) مع المتغيرات المستقلة ($X_1, \dots, X_k$) ليس فقط في الوقت نفسه، ولكن عبر القيم التاريخية (متباطئة أو متخلفة) كذلك، أي في المديين الطويل والقصير، مثلا لو أردنا دراسة تأثير (k) من المتغيرات المفسرة على المتغير التابع (Y_t)، فإن المعادلة في العموم تعطى كالآتي[1]:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + a_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

[1] Dave **Giles**, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Estimation.Part 1 – Theory, eviews " it is about time**", Monday,april3;2024, 03:15:
https://blog.eviews.com/2017/04/autoregressive-distributed-lag-ardl.html

ثانيا/ خصائص تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

تســـتخدم نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) المقترحة من طرف Pesaran وShin (1997, 2001)، إذا توفرت مجموعة من الخصائص:

1- يمكن تطبيق تقنية (ARDL) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية مستقرة في المستوى I(0)، عند الفروق الأولى I(1) أو مزيج من الاثنين، إضافة إلى أنه لا تفوق درجة التكامل فيها الدرجة الأولى I(1)[1]. وهذا يساعد على تجنب المشاكل المسبقة المرتبطة بتحليل التكامل المشترك القياسي الذي يتطلب تصنيف المتغيرات عند المســـتوى I(0) وعند الفروق الأولىI(1)، أي أن إجراء اختبار التكامل المشـــترك لا يتطلب الاختبار المســـبق لجذور الوحدة للمتغيرات المضـــمنة في النموذج ويكون قويًا عندما تكون هناك علاقة واحدة طويلة المدى بين المتغيرات الأساسية[2]؛

2- يأخذ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) عددا كافيا من التأخر(فترات التخلف الزمني) للحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار النمذجة العامة (Laurenceson and Chai)[3]؛

3- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) يمكننا من فصـــل تأثيرات الأجل القصـــير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل انجل-جرا نجر(1987)، طريقة جوهنسن (1988) وجوهنسن-جوسيليوس (1990)[4] ؛

[1] Dave **Giles**, loc.cit.

[2] Emeka **Nkoro** and Aham Kelvin **Uko**, op. cit, p. 78.

[3] Mohammad **Mafizir Rahman** and Mohammad **Salahuddin**, **The determinants of economic growth in Pakistan: does stock market development play a major role?**, Faculty of Business, University of Southern queensland, **Australia**, Vol. 15, Part 2, 2010, p. 10.

[4] دحماني محمد أدرويش، ناصور عبد القادر، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف-1-، 12/11 مارس2013، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سطيف، الجزائر، د.ت، ص 17.

4- يفيد أيضا استخدام هذا النموذج السلاسل الزمنية صغيرة الحجم كما وضحت ذلك العديد من الدراسات القياسية (abd Pattichis :1999, Mah : 2000, Tang and Nair : 2002, Halim et al 2008).

ثالثا/ اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك BootstrappingARDL:

لفحص علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، نستخدم نهج التكامل المشترك لARDL الذي ابتكره McNown et al (2018). تكمن أصالة نهج ARDL الذي ابتكره Pesaran and Shin (1999) وPesaran et al (2001) في قدرته على التعامل مع خصائص الحجم والضعف التي يواجهه نهج ARDL التقليدي لـ Pesaran وShin (1999) وPesaran et al (2001). علاوة على ذلك، من أجل زيادة قوة اختبار T واختبارF، يتمتع هذا النهج بالقدرة على دمج اختبار تكامل مشترك جديد مع الاعتماد على إطار التكامل المشترك لنهج اختبار الحدود ARDL التقليدي والإضافة إليه. يستلزم Pesaran et al (2001) شرطين لتحديد التكامل المشترك[1]:

1- يجب أن تكون معاملات تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية؛

2- يجب أن تكون معاملات المتغيرات التفسيرية المتأخرة ذات دلالة إحصائية أيضًا.

يقترح Pesaran & al (2001) أنه يجب استخدام الحدود الحرجة (الحدود العليا والسفلى) للحالة الثانية، ولكن بالنسبة للحالة الأولى، لا يوجد اختبار حدود أو حدود حرجة. في الحالة الأولى، حيث تكون المعاملات على شروط تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية، يمكن استخدام الاختبار إذا تم تكامل جميع المتغيرات في النموذج من الدرجة 1. ومع ذلك، قد تكون اختبارات الجذر الوحدوي التقليدية محرجة بسبب خصائص التفسير والقوة المنخفضة التي تتمتع بها، كما هو موضح بواسطة Goh & al (2017)[2]. يمكن حل هذا باستخدام اختبار حدود ARDL المقدر بطريقة إعادة المعاينة الذي طوره McNown & al (2018).

ومن خلال عدم حساسيته لخصائص التكامل للمتغيرات وملاءمته لنماذج السلاسل الزمنية الديناميكية، فإن اختبار حدود bootstrappingARDL هو نهج ذو خصائص وميزات جيدة إذا ما قورن بباقي اختبارات

[1] McNown, R., C. Y. Sam, and S. K. Goh. 2018. **"Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration."** *Applied Economics* 50: 1509-1521.

[2] Goh, S. K., J. Y. Yong, C. C. Lau, and T. C. Tang. 2017**. "Bootstrap ARDL on energy-growth relationship for 22 OECD countries."** *Applied Economics Letters* 24: 1464-1467.

التكامل المشترك، وعلاوة على ذلك، يعالج هذا النهج مسألة الحالات غير الحاسمة، والتي قد تنشأ أثناء استخدام نهج اختبار حدود ARDL التقليدي [1](McNown & al, 2018). تتمثل إحدى مزايا استخدام اختبار bootstrappingARDL في أن القيم الحرجة يتم إنشاؤها من خلال القضاء على إمكانية وجود حالات غير حاسمة (مجالات)، والتي تحدث في نهج اختبار الحدود التقليدي. وعلاوة على ذلك، فإن اختبار الحدود مفيد للنماذج الديناميكية التي تحتوي على أكثر من متغير تفسيري واحد. يمكن تحديد إجراء اختبار الحدود لـ bootstrappingARDL بشكل رياضي، باتباع Goh & al (2017)، مع ثلاثة متغيرات على النحو التالي:

$$y_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_j x_{t-j} + \sum_{k=0}^{r} \gamma_k z_{t-k} + \sum_{i=1}^{s} \tau_i D_{t,l} + \mu_t$$

حيث i,j,k,l تشير إلى التأخيرات، yt المتغير التابع، xt, zt المتغيرات التفسيرية، Dt المتغير الوهمي يمثل سنة الانكسار الذي تم بناءه على اختبار جذر الوحدة، ويمكن صياغة شكل تصحيح الخطأ لهذا النموذج على النحو التالي:

$$\Delta y_t = \emptyset y_{t-1} + \gamma x_{t-1} + \Psi z_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^{q-1} \delta_j x_{t-j} + \sum_{i=1}^{r-1} \pi_k z_{t-k} + \sum_{i=1}^{s} \omega_i D_{t,l} + \mu_t$$

تتطلب المعادلة السابقة رفض الفرضيات الصفرية الثلاث لتأكيد التكامل المشترك بين المتغيرات x و z و y. ويمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي

1- اختبار F_1 الذي يعتمد على جميع شروط تصحيح الخطأ ذات الصلة

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = \gamma = \Psi = 0 \\ H_1: \emptyset \neq \gamma \neq \Psi \neq 0 \end{cases}$$

2- اختبار F_2 والذي يعتمد على جميع مصطلحات المتغيرات التفسيرية

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = \gamma = 0 \\ H_1: \emptyset \neq \gamma \neq 0 \end{cases}$$

[1] من المعروف جيدًا أن نهج اختبار حدود ARDL التقليدي يمكن تطبيقه بنجاح على النماذج التجريبية إذا كانت المتغيرات ذات ترتيب تكامل مختلط.

3- اختبار T-test الذي يعتمد على المتغير التابع المتأخر

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = 0 \\ H_1: \emptyset \neq 0 \end{cases}$$

هناك نقطة تجدر الإشـــارة إليها هنا وهي أن القيم الحرجة لاختبار الحدود لاختبار F1 واختبار T هي فقط التي يتم توليدها في نهج ARDL التقليدي، ومع ذلك فإنه يتجاهل إحصـائية اختبار F2 على المتغيرات التفسيرية المتأخرة. ومع ذلك، من خلال استخدام نهج bootstrapping ARDL الذي اقترحه McNown وآخرون (2018)، يمكن توليد القيم الحرجة لجميع الاختبارات الثلاثة. وفي الوقت ذاته، ولتقديم نتائج قوية من الناحية العملية، فإننا نستخدم القيم الحرجة التي قام بتبويبها McNown وآخرون (2018).

رابعا/ نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (U-ECM):

إن الهدف من تصـــحيح الخطأ هو معرفة مدى ملاءمة النموذج قصـــير المدى للنموذج في المدى الطويل وتصحيح اختلال التوازن، وسيتم اختيار نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد في دراستنا القياسية فيما بعد.

1- تعريف نموذج تصحيح الخطأ: إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشـــترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصـــحيح الخطأ، وبالطبع إذا كانت كل المتغيرات لا تتصـف بهذه الخاصـية فإن هذا النموذج لا يصـبح صـالحا لتفسـير سـلوك هذه الظاهرة. ويسـتخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السـلوك قصـير الأجل والسـلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصـادية، فالمتغيرات الاقتصـادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاسـتقرار يطلق عليها في الاقتصـاد وضـع التوازن وهي في طريقها لهذا الوضـــع قد تنحرف عن المســـار المتجه إليه لأســـباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صـــفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل[1]. ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ كما يلي[2]:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta X_{t-i} + \Psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد32، 2007، ص 18.

[2] عابد العبدلي، المرجع السابق، ص 26.

معامل التصحيح (Ψ) يجب أن يكون معنويا وسالبا وإلا رفض نموذج تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى-يذهب في الإتجاه المعاكس ويبتعد عن الهدف طويل المدى-[1].

3- **خصائص نموذج تصحيح الخطأ:** يعتبر نموذج تصحيح الخطأ مهم وواسع للأسباب التالية:

- هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة؛
- إذا كان هناك تكامل مشترك، يصاغ باستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، يحل مشكلة اللانحدار الزائف؛
- الميزة الأخيرة والأكثر أهمية تأتي من الحقيقة أن حد خطأ اختلال التوازن هي متغير مستقر أي أن حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من أن يكون كبيرا.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

قبل تقدير النموذج واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود، يجب تحديد فترات التباطؤ المثلى للنموذج المقدر:

أولا- اختيار فترات التباطؤ لنموذج الـ(ARDL): لتحديد فترات التباطؤ المثلى للنموذج، تم الاعتماد على معيار (Akaike Criterion):

شكل رقم (17): فترات التباطؤ لنموذج الـ(ARDL)حسب معيار (Akaike)

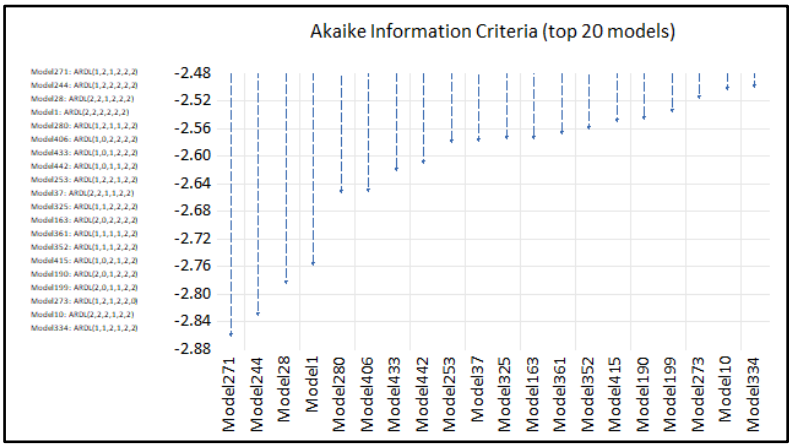

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

[1] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات**، دار الحامد للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 293.

من خلال الشكل رقم (17)، تبين أن فترات الإبطاء الأمثل لهذا النموذج من خلال معيار (Akaike) هي كالتالي: ARDL (1,2,1,2,2,2).

ثانيا- اختيار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (31): نتائج اختبار منهج (bootstrappingARDL -Bounds Test) للنموذج *

اختبار منهج الحدود (bootstrappingARDL -Bounds Test)		
K = 6		
Trend type : rest trend (case 4)		
فرضية العدم H_0: لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	
F_statistic	7.880	
t_statistic	-4.985	
F_statistic	8.454	
PSS Fov-test		
1 % 9.910	5 % 6.480	10 % 4.870
PSS bound t-test		
1 % -4.570	5 % -3.040	10 % -2.320
SMG bound F-test		
1 % 11.550	5 % 6.270	10 % 4.580

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Rstudio

لتأكيد التكامل المشترك في النموذج يجب أن يتم رفض الفرضيات الصفرية الثلاثة، من خلال الجدول رقم (11)، يتم اختبار هذه الفرضيات:

* انظر إلى الملحق رقم (07-01).

1- اختبار F_1 الذي يعتمد على جميع شروط تصحيح الخطأ ذات الصلة

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = \gamma = \Psi = 0 \\ H_1: \emptyset \neq \gamma \neq \Psi \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة (F=7.880) أكبر من للقيم الجدولية الحرجة (6.870، 6.480) لدرجات المعنوية (5%، 10%) على التوالي، وبالتالي نرفض فرضية العدم.

2- اختبار T-test الذي يعتمد على المتغير التابع المتأخر

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = 0 \\ H_1: \emptyset \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة (F=-4.985) أقل من للقيم الجدولية الحرجة (-3.040، -2.320) لدرجات المعنوية (5%، 10%) على التوالي، وبالتالي نرفض فرضية العدم.

3- اختبار F_2 والذي يعتمد على جميع مصطلحات المتغيرات التفسيرية

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = \gamma = 0 \\ H_1: \emptyset \neq \gamma \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة (F=8.454) وهي أكبر من القيم الجدولية الحرجة (6.270، 4.580) لدرجات المعنوية (5%، 10%) على التوالي، وبالتالي نرفض فرضية العدم.

إذن: انطلاقا مما سبق نستنتج بأن هناك علاقة تكامل مشترك، و بما أن هناك تكامل وعلاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج، فإنه يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ، والقول بأن النموذج الذي يضم متغيرات التحويلات الاجتماعية (lSOU_HAB، lSOU_FAM، lSOU_RETR، lSOU_SANT، lSOU_MOUD) يفسر النمو الاقتصادي (lPIB) على المديين الطويل والقصير.

الفرع الرابع: تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في النموذج، سيتم تقدير معلمات الأجل الطويل.

أولا- تقدير نموذج الـARDL (1,2,1,2,2,2) في المدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار منهج الحدود وتحديد فترات التباطؤ لكل متغير، تم تقدير النموذج في الأجل الطويل، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (32): نتائج تقدير نموذج الـ ARDL (1,2,1,2,2,2) في المدى الطويل*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)	
(lSOU_HAB)	0.2466	2.6086	0.0326	**R-squard : 0.9747**
(lSOU_FAM)	0.4532	5.2882	0.0000	**F-statistic : 169.7758**
(lSOU_RETR)	-0.1324	-1.188	0.2388	**Prob-F: 0.0000**
(lSOU_MOUD)	0.2866	1.9271	0.0671	
(lSOU_SANT)	0.5296	4.7921	0.0001	**Durbin-Watson: 1.143**
الثابت (C)	7.8174	10.9162	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

يمكن تفسير نتائج الجدول السابق عبر مرحلتين:

1. **بالنسبة للمعلمات المقدرة:** المعلمات الخاصة بكل من الثابت (C) ودعم العائلات (lSOU_FAM) ودعم قطاع الصحة (lSOU_SANT) ودعم السكن (lSOU_HAB) لها دلالة احصائية وهذا لأن قيمة الاحتمال لهذه المعلمات (0.0000، 0.0000، 0.0001، 0.0326) وهي أقل من (5%)، إضافة إلى أن القيم المطلقة للإحصائيات المحسوبة $|t_{cal}|$ هي على التوالي (10.9162، 5.2882، 4.7921، 2.6086) أكبر من القيمة الجدولية المستخرجة من جدول ستيودنت (2.571) ، أي المتغيرات لها أثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وبالتالي كلما زاد دعم العائلات بـ1% زاد النمو الاقتصادي بـ0.4532%، أي

* انظر الملحق رقم (07-02).

هناك علاقة طردية بين أحد بنود التحويلات الاجتماعية المتمثلة في دعم العائلات والنمو الاقتصادي مما يتوافق إيجابا و النظرية الاقتصادية، إضافة لذلك وجود علاقة إيجابية بين دعم السكن ودعم الصحة أي إذا كان هناك أي تغير في تطبيق هذين السياستين بنسبة 1% سيكون هناك تأثير مباشر وفي نفس الاتجاه على النمو الاقتصادي بنسبة 0.2466% و 0.5296% على التوالي.

أما بالنسبة لمعلمات متغيرات دعم المتقاعدين (lSOU_RETR) ودعم المجاهدين (lSOU_MOUD)، فليست معنوية في النموذج، حيث نلاحظ بأن قيمة الاحتمال لها على التوالي (0.2388، 0.0671) أكبر من 5 %، أي أن المتغيرات ليس لها أثر فردي على النمو الاقتصادي، لأنها تعتبر قطاعات غير منتجة.

2. **جودة النموذج**: لدينا: (Prob-F=0.000) وهي أكبر من (5%)، إضافة إلى قيمة معامل التحديد($R^2 = 0.9747$)، وبالتالي النموذج مقبول و يشير إلى قوة التقدير ومدى التوفيق في اختيار المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي، حيث المتغيرات المتمثلة في: دعم السكن، دعم العائلات، دعم المتقاعدين/ نفقات المساعدة والتضامن، دعم الصحة والدعم الموجه لقطاع المجاهدين، يمكن أن تفسر معا ما يعادل (97.47%) من التغير الحاصل في النمو الاقتصادي، أما (3%) المتبقية فتعزى إلى متغيرات أخرى.

المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)

قبل القيام بتحديد مدى قابلية تصحيح النموذج طويل الأجل، واعتماده في دراسة الأثر بين المتغيرات في الأجل القصير، لابد من التأكد من جودة أدائه، وذلك باستخدام اختبارات التشخيص لإثبات عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وكذلك إثبات تجانس التباين لها، بالإضافة إلى اختبار ملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

الفرع الأول: اختبارات التشخيص للنموذج

أولا- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي في النموذج: ويتم بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يعتمد بدوره على مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (Lagrange Multiplier Test of Residual BG) والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (33): نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي [*](LM test-BG)

Lagrange Multiplier Test of Residual (Breusch-Godfrey (BG))				
مستوى المعنوية (α)	(F-Statistic)		(LM=Obs*R-squared)	
5%	الاحتمال (Prob)	الاحصائية	الاحتمال (Prob)	الاحصائية
	0.4173	0.9471	0.1481	3.8197

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا: الإحصائية المحسوبة (LM=Obs*R-squared=3.8197) ، وهي أقل من قيمة الإحصائية المجدولة (χ_6^2 =12.592) عند مستوى المعنوية (5%)، بالإضافة إلى أن القيمة (Prob.F=0.4173) وهي تفوق (0.05)، أي أنها غير معنوية وبالتالي قبول فرضية العدم أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي عند مستوى المعنوية (5%).

ثانيا- اختبار ثبات تباين الأخطاء في النموذج: ويمكن الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي يعتمد ايضا على مضروب لاجرانج. ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (34): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey)[*]

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)				
الاحتمال (α)	(F-Statistic)		(Obs*R-squared)	
5%	(Prob.F)	الاحصائية	(Prob)	الاحصائية
	0.7389	0.6865	0.6084	10.0856

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

[*] انظر الملحق رقم (07-03).

[*] انظر الملحق رقم (07-04).

من خلال الجدول أعلاه، لدينا قيمة الإحصائية (Obs*R-squared=10.0856) وهي أقل من القيمة الجدولية (χ_6^2 =12.592)، بالإضافة إلى أن احتمال الإحصائية المحسوبة (Prob.F=0.7389)، وهو أكبر من (0.05) أي نقبل فرضية العدم، وبالتالي يوجد ثبات تباين على مستوى حد الخطأ العشوائي عند مستوى (5%).

ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، حيث نستخدم اختبار Jarque-Bera كما يظهر في الشكل

شكل رقم (18): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Jarque-Bera)

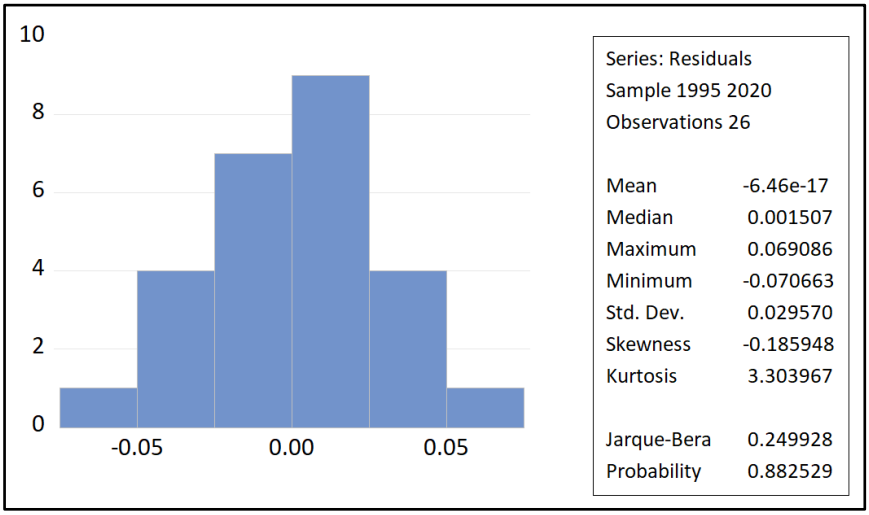

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

بما أن احصائية Jarque-Bera تساوي (0.2499) وهي أقل من المجدولة $\chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، كما أن حد الخطأ prob=0.8825 وهي أكبر من 5%، ومنه نقبل فرضية العدم أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا- اختبار ملائمة النموذج المصمم الذي حدد من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج: نعتمد في هذه الخطوة على اختبار رامسي ((Ramsey(RESET test)، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (35): نتائج اختبار RESET (Regression Error Specication test (Ramsey test)) *

Regression Error Specication test (Ramsey(RESET test))		
الاحتمال(Prob.F)	الإحصائية (F-Statistic)	مستوى المعنوية (α)
0.8607	0.0322	5%

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا قيمة الاحتمال للإحصائية المحسوبة (Prob.F=0.2355) أكبر من (0.05)، إذن نقبل فرضية العدم والشكل الدالي المستخدم في النموذج صحيح عند مستوى معنوية (5%).

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)

بعد التأكد من جودة النموذج نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (36): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM) *

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)*	-0.369941	0.149718	-2.470918	0.0269
LSOU_FAM**	0.132923	0.056033	2.372248	0.0326
LSOU_HAB(-1)	-0.049254	0.065240	-0.754969	0.4628
LSOU_MOUD**	-0.216513	0.185685	-1.166024	0.2631
LSOU_RETR(-1)	-0.141039	0.095526	-1.476437	0.1620
LSOU_SANT(-1)	0.309624	0.096567	3.206302	0.0063
D(LSOU_HAB)	0.085424	0.057262	1.491813	0.1579
D(LSOU_RETR)	-0.017451	0.077546	-0.225042	0.8252
@TREND	0.034314	0.011714	2.929287	0.0190
D(LSOU_SANT)	0.038133	0.103905	0.366999	0.7191
D(LSOU_SANT(-1))	-0.257128	0.096699	-2.659049	0.0187
DUM	0.002186	0.059704	0.036622	0.9713
C	5.513960	1.180714	4.670021	0.0004

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

* انظر الملحق رقم (07-05).

* انظر الملحق رقم (07-06).

بقراءة فيما يوضحه الجدول السابق فإن معامل التعديل أو قوة الاستعادة له دلالة إحصائية، فهو سلبي ويتراوح بين الصفر والواحد في القيمة المطلقة، مما يضمن آلية تصحيح الخطأ. وبالتالي وجود علاقة طويلة الأمد (التكامل المشترك) بين المتغيرات، وكلما اقتربت قيمته إلى الواحد كانت سرعة تكييف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل أسرع.

ويقيس هذا المعامل مقدار التغير في الناتج الداخلي الخام نتيجة لانحراف كل المتغيرات المستقلة (فروع التحويلات) بوحدة واحدة في المدى القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، ومن خلال الجدول رقم (36) نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ هي (-0.3699) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يدفعنا الى قبول نموذج تصحيح الخطأ الذي يربط بين متغيرات الدراسة.

وبالتالي المتغيرات (lSOU_FAM، lSOU_HAB، lSOU_SANT، lSOU_MOUD، lSOU_RETR) متكاملة تكاملا مشتركا لما يكون (lPIB) متغيرا تابعا، أي أنها تؤثر على النمو خلال الفترة طويلة وقصيرة الأجل.

يمكن لمعدل النمو أن يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) في كل فترة زمنية، أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن القيمة التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح (37%) من هذا الانحراف في وحدة الزمن.

ويلزم لهذه السياسة حوالي ($h = \frac{1}{0.3699} = 2.7034$)، أي ما يقارب 3 سنوات سنة لتظهر نجاعتها في المدى الطويل.

الفرع الثالث: الاستقرار الهيكلي

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج بالاعتماد على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

أولا- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM): الشكل الموالي يمثل رسم بياني لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) للنموذج:

شكل رقم (19): رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) للنموذج

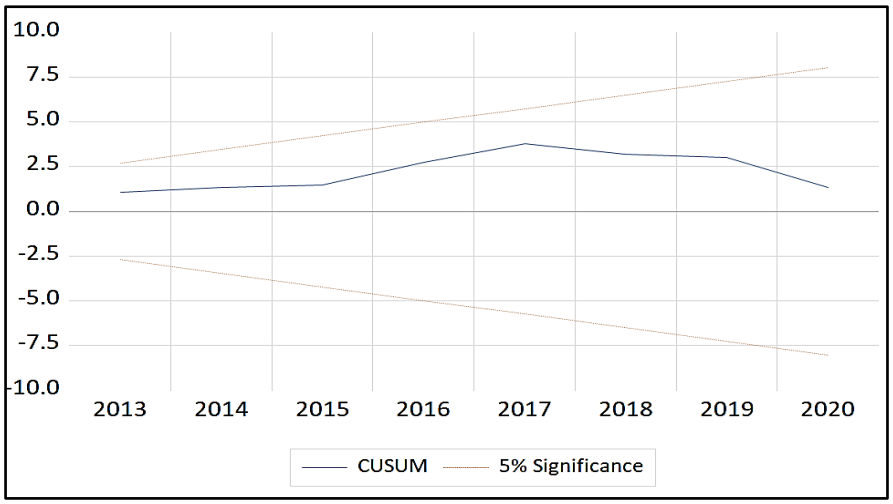

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الشكل رقم (19) يوضح الرسم البياني عبور وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على وجود نوع من الاستقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير، وذلك عند مستوى معنوية (5%).

ثانيا-اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares): يوضح الشكل التالي نتائج هذا الاختبار :

شكل رقم (20): رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

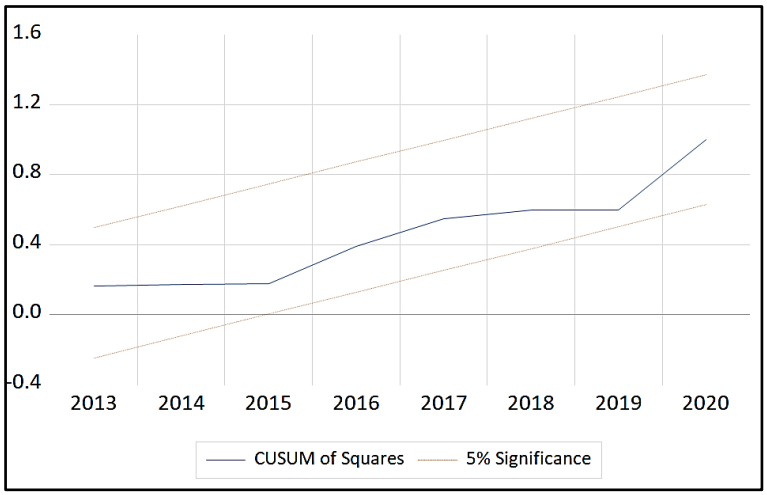

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الشكل رقم (20) يوضح الرسم البياني عبور وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على وجود نوع من الاستقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير، وذلك عند مستوى معنوية (5%).

المطلب الثالث: تقدير أثر الصدمات المحتملة في التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي باستخدام المحاكاة الديناميكية في نماذجARDL

قد تحتوي نماذج ARDL على بنية تأخر معقدة إلى حد ما، مع وجود تأخرات وقيم متزامنة وفروق أولى وفروق أولى متأخرة للمتغير المستقل (وأحيانًا التابع) تظهر في مواصفات النموذج. في حين أن تفسير التأثيرات القصيرة والطويلة الأجل قد يكون بسيطًا في شيء مثل نموذج ARDL(1,1) (أي تأخر واحد للمتغير التابع وتأخيرات متزامنة وفترة واحدة لجميع المتغيرات المستقلة)، فإن فهم التأثيرات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل يصبح أكثر صعوبة مع نمو تعقيد مواصفات النموذج.

في نموذج Dynamic ARDL يُعد أداة مهمة لفهم كيفية استجابة المتغير التابع (Dependent Variable) لصدمات (Shocks) في المتغيرات المستقلة (Independent Variables) مع مرور الوقت. هذا التحليل يساعد في دراسة الديناميكيات الزمنية للنموذج وتأثير الصدمات قصيرة وطويلة الأجل.

- كما تكمن أهمية تحليل دوال الاستجابة في Dynamic ARDL بأنه يساهم في:
- فهم الديناميكيات الزمنية: يساعد في فهم كيفية تفاعل المتغيرات مع بعضها بمرور الوقت ويُظهر كيفية انتقال التأثيرات من المدى القصير إلى المدى الطويل؛
- تحليل الصدمات الاقتصادية: يُستخدم لتحليل تأثير الصدمات الاقتصادية (مثل تغيرات أسعار الفائدة، الصدمات النفطية، أو الأزمات المالية) على المتغيرات الاقتصادية؛
- تقييم السياسات الاقتصادية: يساعد صانعي السياسات في تقييم تأثير السياسات الاقتصادية (مثل السياسات النقدية أو المالية) على المتغيرات المستهدفة؛
- تقدير سرعة التكيف: يُظهر مدى سرعة تكيف المتغير التابع مع الصدمات والعودة إلى التوازن طويل الأجل.

لتفسير الأهمية الجوهرية لنتائجنا بشكل أفضل، نقدم dynardl أدناه، وهو أمر لمحاكاة مجموعة متنوعة من نماذج ARDL بشكل ديناميكي. يقوم dynardl بتقدير ومحاكاة وتخزين النتائج من نماذج ARDL ورسم تنبؤات منها تلقائيًا.

إن الناتج في dynardl يســـاعدنا على تصـــور تأثير التغير الواقعي المضـــاد في أحد المتنبئين عند نقطة واحدة في الزمن، مع إبقاء كل شيء آخر ثابتًا، باستخدام تقنيات المحاكاة العشوائية*.

الفرع الأول: أثر الصدمة في دعم الصحة على النمو الاقتصادي:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم الصحة على النمو الاقتصادي:

شكل رقم (21): أثر الصدمة في دعم الصحة على النمو الاقتصادي

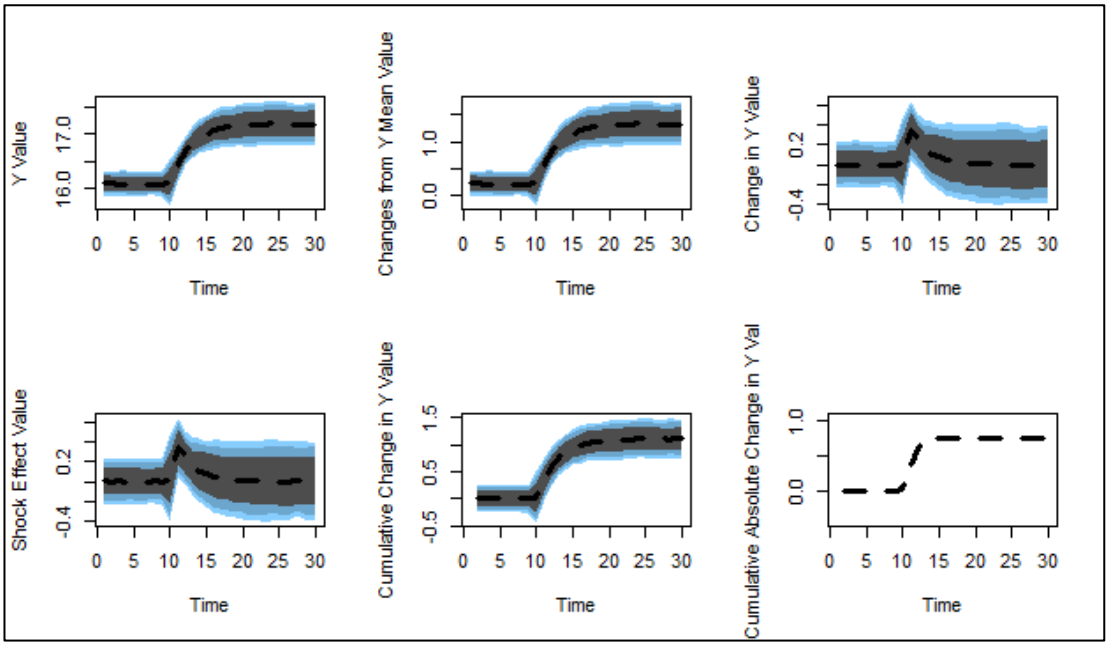

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

اســـتنادا إلى مخرجات الشـــكل (21) المتعلق بأثر تطبيق صـــدمة ســـلبية في دعم الصـــحة على النمو الاقتصادي، تبين نتائج تحليل دوال الاستجابة للصدمات (Impulse Response Functions) أن الأثر لا يظهر فورا عند تطبيق الصدمة، بل يتأخر ظهوره إلى ما بعد عشر سنوات، ليبلغ ذروته في حدود السنة الثانية عشرة، ثم يبدأ بالتلاشي التدريجي حتى ينعدم على المدى البعيد؛ أما فيما يتعلق بنتائج التغير التراكمي في النمو الاقتصادي (Cumulative Change in Y)، فقد أظهرت أن الصدمة تسلك اتجاها معاكسا للأثر المباشر، حيث إن تقليص دعم الصحة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأمدين المتوسط والبعيد. وهذا يعكس وجود علاقة عكسية بين مستوى التحويلات الموجهة لقطاع الصحة وبين النمو الاقتصادي. كما أن

* يمكن مراجعة المقال للاطلاع على طريقة تطبيق نموذج Dynardl.
Soren Jordan, **"Cointegration testing and dynamic simulationsof autoregressive distributed lag models"**, Department of Political Science Auburn University,The Stata Journal, 2018, pp 902-923.
https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1536867X1801800409

تحليل التغير في المتغير التابع (Change in Y) يؤكد أن أثر الصدمة المؤقت يتضاءل تدريجيا بعد بلوغ الذروة في السنة الثانية عشرة.

اقتصاديا، يمكن تفسير هذه النتائج في إطار نظرية عبء الإنفاق الحكومي، التي تفترض أن التحويلات الاجتماعية غير المنتجة قد تخلق أثرا مزدوجا: فمن جهة، تساهم في تحسين رأس المال البشري على المدى الطويل، ولكن من جهة أخرى، إذا تم تخصيصها بطرق غير فعالة أو دون شروط صارمة، فإنها تتحول إلى عبء على الموازنة العامة وتؤدي إلى مزاحمة للاستثمارات الأكثر إنتاجية. وفي حالة الجزائر، يبدو أن حجم التحويلات الموجهة لقطاع الصحة لم يترجم إلى كفاءة أعلى في الخدمات الصحية ولا إلى تحسن جوهري في إنتاجية العمل، مما جعل أثرها الكلي سالبا على النمو.

وعليه، فإن هذه النتائج تبرز أن أي سياسة إصلاحية في مجال دعم الصحة يجب أن تراعي شرطين أساسيين

a. إعادة توجيه الدعم نحو الاستثمار في البنى التحتية الصحية ورأس المال البشري المنتج بدلا من الإنفاق الجاري غير الفعال.
b. اعتماد آليات الدعم المشروط (Conditional Transfers) التي تربط بين الحصول على المساعدة الصحية وبين التزامات معينة (مثل متابعة برامج التلقيح أو تحسين مؤشرات الصحة العامة)، بما يعزز الأثر الإنتاجي ويحد من الهدر.

وبالإجمال، فإن السياسة الصحية في الجزائر بحاجة إلى مراجعة عميقة توازن بين العدالة الاجتماعية من جهة، وفعالية تخصيص الموارد بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

الفرع الثاني: أثر الصدمة في دعم العائلات على النمو الاقتصادي:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم العائلات على النمو الاقتصادي:

شكل رقم (22): أثر الصدمة في دعم العائلات على النمو الاقتصادي

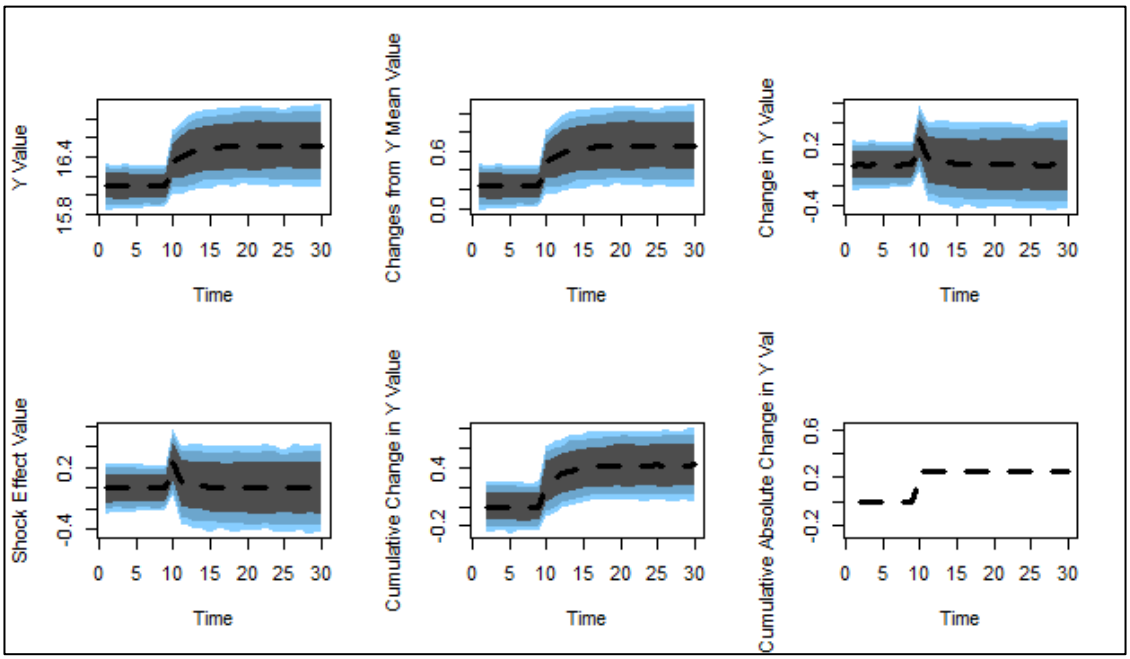

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

كما هو موضح في الشكل رقم (22) المتعلق بالآثار الجانبية لتطبيق صدمة سلبية في دعم العائلات على النمو الاقتصادي، تشير نتائج تحليل الاستجابة للصدمات (Impulse Response Functions) إلى أن أثر هذه الصدمة لا يظهر بشكل آني، وإنما يتجلى بعد حوالي عشر سنوات، ثم يختفي بسرعة على المدى البعيد. وعند تحليل التغير التراكمي في النمو الاقتصادي (Cumulative Change in Y)، يتبين أن العلاقة تسلك اتجاهين متعاكسين: إذ إن زيادة الدعم الموجه للعائلات ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي في الأمدين القصير والبعيد، بينما التخفيض في هذا الدعم قد يسهم في تحسين نسب النمو. أما من حيث التغير في المتغير التابع (Change in Y)، فتؤكد النتائج أن الأثر المؤقت لهذه الصدمة يزول بسرعة، وهو ما يعكس محدودية تأثير هذه التحويلات على النمو.

اقتصاديا، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن دعم العائلات في الجزائر يوجه بصيغة شاملة تغطي جميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الشرائح الغنية، بدلا من توجيهه حصريا إلى الفئات الهشة. هذا النمط من الدعم يعزز أثر الإزاحة (Crowding-out effect) على الموارد المالية للدولة، حيث يحد من قدرة الحكومة على تخصيص

الإنفاق العام نحو الاستثمارات الإنتاجية المحفزة للنمو. إضافة إلى ذلك، فإن طبيعة هذا الدعم (مثل دعم الكهرباء، الحبوب، التعليم) لا تترجم بالضرورة إلى زيادة مباشرة في الإنتاجية أو تراكم رأس المال البشري بالقدر الكافي، بل قد تخلق آثارا جانبية سلبية مرتبطة بسلوكيات الاستهلاك المفرط، وعدم كفاءة توزيع الموارد، وتفاقم عجز الميزانية. وهذا ما يتفق مع فرضيات نظرية العبء المالي التي ترى أن النفقات الاجتماعية غير الموجهة بدقة تتحول إلى تكلفة كلية تعيق النمو على المدى الطويل.

انطلاقا من هذه النتائج، يصبح من الضروري إعادة هيكلة سياسة دعم العائلات في الجزائر من خلال:

1. استهداف الدعم للفئات المستحقة فقط عبر آليات دقيقة كالسجلات الاجتماعية الوطنية أو أنظمة التحويلات النقدية المشروطة؛
2. تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي مشروط يربط الاستفادة بتحقيق أهداف تنموية واضحة (التعليم، الصحة، رفع الإنتاجية)؛
3. تحسين كفاءة إدارة الدعم بما يقلل من الهدر المالي ويعيد توجيه الموارد نحو استثمارات منتجة تدعم النمو المستدام.

وبذلك، يتضح أن استمرار السياسة الحالية في صيغتها الشاملة لن يؤدي إلا إلى تثقيل كاهل المالية العمومية دون تحقيق الأثر المرجو على النمو الاقتصادي، في حين أن إصلاحها وفق أسس أكثر نجاعة وعدالة يمكن أن يعزز من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية معا.

الفرع الثالث: أثر الصدمة في دعم المتقاعدين على النمو الاقتصادي:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم المتقاعدين على النمو الاقتصادي:

شكل رقم (23): أثر الصدمة في دعم المتقاعدين على النمو الاقتصادي

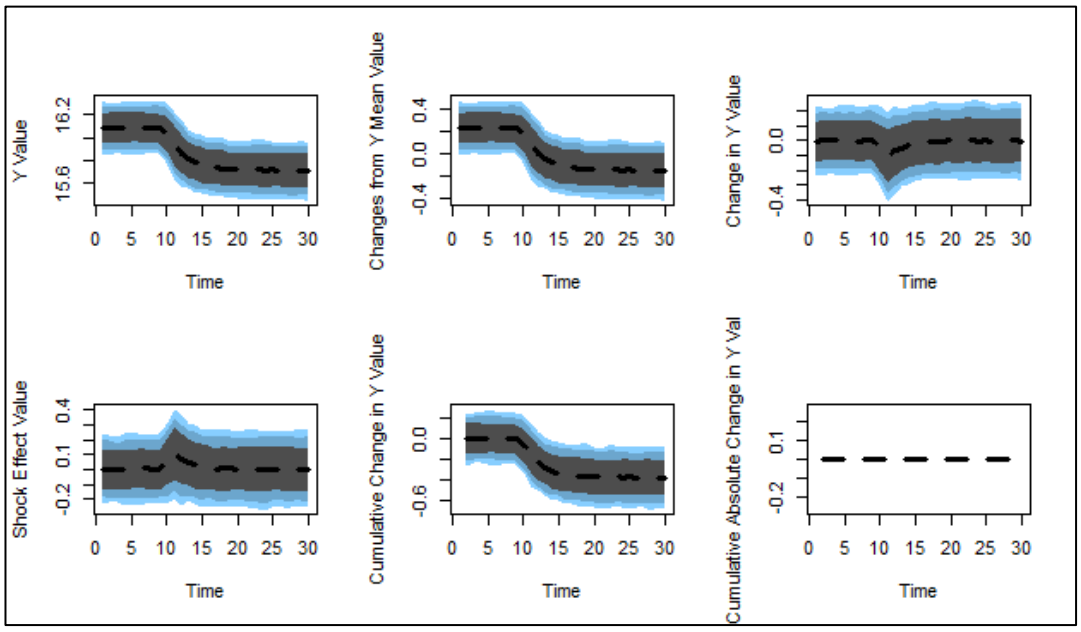

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

نطلاقا من الشكل رقم (23) الذي يوضح نتائج تطبيق صدمة سلبية في دعم المتقاعدين على النمو الاقتصادي، تشير مخرجات تحليل الاستجابة للصدمات (Shock Effect Value) إلى أن أثر الصدمة لا يظهر إلا بعد مرور عشر سنوات من تطبيقها، ليكون أثرها المباشر على النمو الاقتصادي في نفس اتجاه الصدمة. غير أن تحليل التغير التراكمي بالقيمة المطلقة (Cumulative Absolute Change in Y Value) يكشف أن انتهاج سياسة دعم موجهة للمتقاعدين، سواء عبر الزيادة أو التخفيض، ليس له تأثير معنوي يذكر على مسار النمو الاقتصادي في المدى المتوسط أو البعيد.

اقتصاديا، يمكن تفسير هذه النتائج بأن الإنفاق على دعم المتقاعدين أقرب إلى نفقات تحويلية ذات طبيعة استهلاكية صرفة، لا تسهم بشكل مباشر في تراكم رأس المال أو في رفع الإنتاجية، وبالتالي فإن أثرها على النمو يبقى ضعيفا أو شبه منعدم. كما أن شريحة المتقاعدين غالبا ما توجه مواردها نحو الاستهلاك الأساسي (الغذاء، السكن، الصحة) دون أن يتحول ذلك إلى استثمارات منتجة تعزز النمو. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة الدعم الموجهة لهذه الفئة في الجزائر تطبق بصيغة شمولية، أي أنها تعالج البعد الاجتماعي أكثر مما تستهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، مما يجعلها ذات أثر اجتماعي صرف يقتصر على تحسين الرفاه وضمان

العدالة الاجتماعية، دون أن تحدث ديناميكية اقتصادية ملموسة. وهذا ما ينسجم مع الطرح الكينزي المعدل الذي يقر بأن بعض أشكال الإنفاق الحكومي قد تحقق استقرارا اجتماعيا دون أن تولد بالضرورة أثرا توسعيا على النمو.

وعليه، فإن النتائج المستخلصة توحي بضرورة النظر إلى دعم المتقاعدين كأداة ذات بعد اجتماعي-توزيعي بالدرجة الأولى، لا كأداة تحفيزية للنمو. لذا، ينبغي:

1. إعادة توجيه الإنفاق العام نحو استثمارات إنتاجية أكثر تأثيرا على النمو، مع الإبقاء على دعم المتقاعدين في إطار الحماية الاجتماعية.
2. اعتماد سياسات تكميلية تعزز دور هذه الفئة في الاقتصاد، مثل برامج الإدماج الاجتماعي، أو تحفيز المشاركة في أنشطة اقتصادية ملائمة (العمل الجزئي، الاستشارات).
3. تركيز الدعم على الفئات الهشة من المتقاعدين بدلا من اعتماده كسياسة شاملة، بما يخفف العبء المالي ويزيد من فعالية الإنفاق العام.

وبالتالي، يمكن القول إن دعم المتقاعدين في الجزائر يلعب دورا اجتماعيا استقراريا أكثر من كونه محفزا للنمو الاقتصادي، ما يستدعي إدماجه في إطار أوسع لإصلاح منظومة التحويلات الاجتماعية وفق أولويات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية معا.

الفرع الرابع: أثر الصدمة في دعم المجاهدين على النمو الاقتصادي:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم المجاهدين على النمو الاقتصادي:

شكل رقم (24): أثر الصدمة في دعم المجاهدين على النمو الاقتصادي

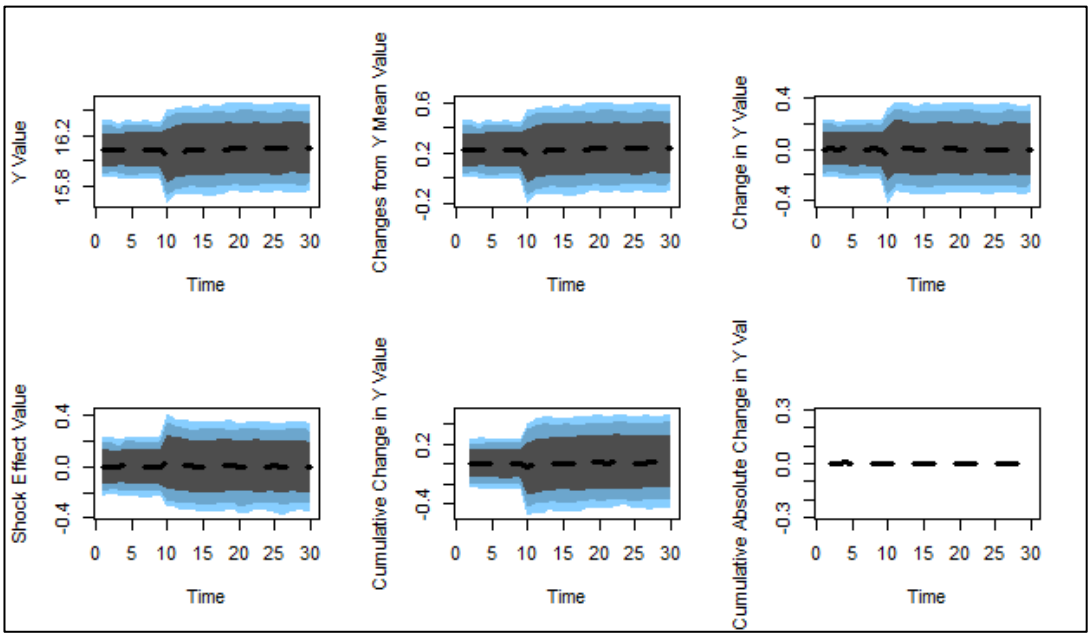

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

استنادا إلى الشكل رقم (24) الذي يعرض نتائج تطبيق صدمة سلبية في دعم المجاهدين على النمو الاقتصادي، تظهر بيانات تحليل الاستجابة للصدمات (Shock Effect Value) أن أثر هذه الصدمة يبقى ضعيفا للغاية أو منعدما حتى بعد مرور عشر سنوات من تطبيقها، كما أن مؤشرات التغير التراكمي (Cumulative Change in Y) والتغير في المتغير التابع (Change in Y) تؤكد أن هذا النوع من الدعم لا يحدث أي تأثير جوهري على مسار النمو الاقتصادي.

اقتصاديا، يمكن تفسير هذه النتيجة ضمن إطار نظرية الإنفاق غير المنتج (Unproductive Expenditure Theory)، إذ يعتبر الدعم الموجه للمجاهدين إنفاقا ذا طبيعة توزيعية محضة، يهدف أساسا إلى تحقيق العدالة التاريخية والاجتماعية، وليس إلى تحفيز تراكم رأس المال أو رفع إنتاجية الاقتصاد.

ومن ثم، فإن أثره على النشاط الاقتصادي الكلي يظل محدودا أو منعدما. كما أن هذا النمط من التحويلات يتصف بكونه إنفاقا جاريا ثابتا، موجها إلى فئة محدودة العدد نسبيا، مما يقلل من قدرته على خلق

ديناميكية اقتصادية واسعة. وهو ما ينسجم مع طرح نظرية الحياد المالي، التي ترى أن بعض أشكال الإنفاق الاجتماعي لا تحدث تغيرا ملموسا في النمو إذا لم تكن مرتبطة بالاستثمار الإنتاجي أو برأس المال البشري.

وبناء عليه، يمكن الاستنتاج أن الدولة، ممثلة في سياساتها العامة، لا يمكنها الاعتماد على دعم المجاهدين كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، إذ يظل دوره محصورا في بعده الرمزي والتاريخي والاجتماعي أكثر من كونه أداة اقتصادية فعالة. وبالتالي، فإن أي إصلاحات مالية أو اقتصادية يجب أن تضع هذا الدعم في خانة النفقات ذات الطابع التوزيعي غير المنتج، مع مراعاة استمراره من باب الالتزام الاجتماعي والتاريخي، دون اعتباره عنصرا محفزا للنمو.

الفرع الخامس: أثر الصدمة في دعم السكن على النمو الاقتصادي:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم السكن على النمو الاقتصادي:

شكل رقم (25): أثر الصدمة في دعم السكن على النمو الاقتصادي

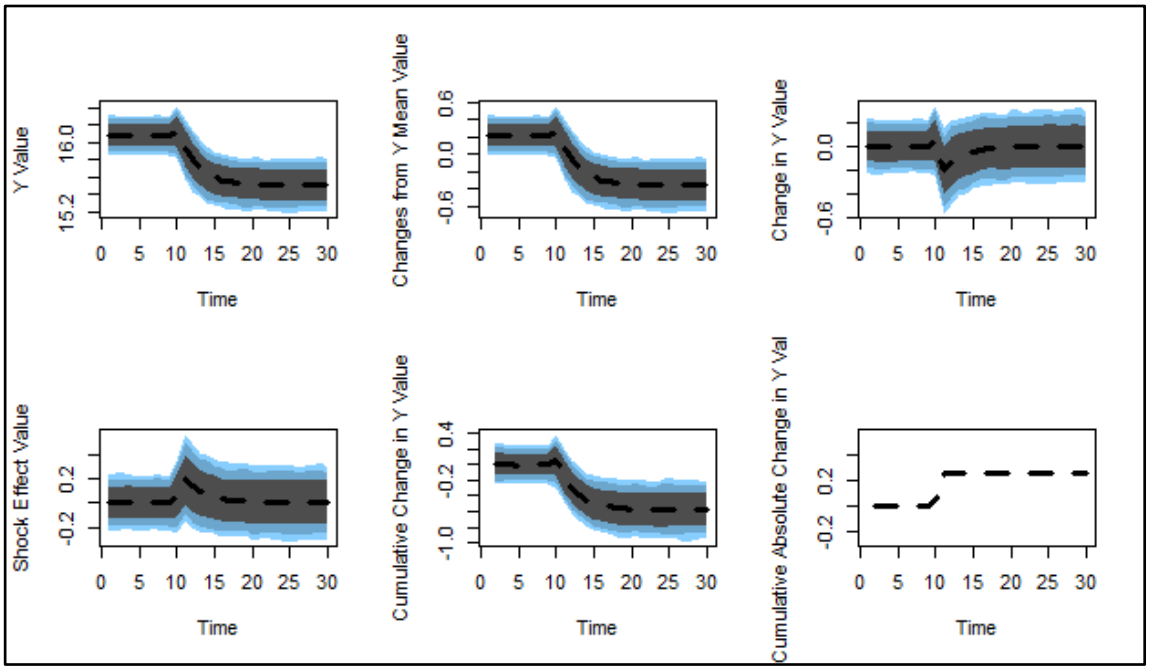

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

انطلاقا من الشكل رقم (25) الذي يوضح أثر صدمة سلبية في دعم السكن على النمو الاقتصادي، يتضح من خلال بيان تأثير الصدمة (Shock Effect Value) أن الأثر لا يظهر إلا بعد مرور عشر سنوات تقريبا، ويستمر لفترة قصيرة نسبيا لا تتجاوز سنتين إلى ثلاث سنوات، ثم يتلاشى. وتشير نتائج التغير التراكمي (Cumulative Change in Y Value) إلى أن تقليص دعم السكن يؤدي إلى انخفاض في معدلات النمو

الاقتصادي، أي أن السياسة المتبعة سواء كانت زيادة أو تخفيضا في الدعم سيكون لها أثر مطابق لاتجاهها على النمو الاقتصـــادي في المدى المتوســـط والطويل. أما من حيث التغير في المتغير التابع (Change in Y Value)، فإن استمرارية الأثر مرتبطة باستمرار تطبيق السياسة نفسها، إذ تختفي النتائج بشكل شبه آني بمجرد التوقف عن تبنيها.

اقتصـاديا، يمكن تفسـير هذه النتائج بأن دعم السـكن يعد أحد أشـكال الإنفاق الذي يرتبط مباشـرة بزيادة تكوين رأس المال الثابت عبر توفير البنى التحتية وتوسـيع قاعدة الأصـول السـكنية. وهذا بدوره يخلق آثارا إيجابية على النشـاط الاقتصـادي من خلال تنشـيط قطاعات مرتبطة بالبناء والأشـغال العمومية ومواد البناء، فضـلا عن تحسـين ظروف المعيشـة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، مما ينعكس على الإنتاجية. غير أن محدودية الأثر الزمني تعكس مشـكلة استدامة السياسة؛ فبمجرد توقف الدولة عن انتهاج هذه السياسة، يتوقف أثرها المباشر على النمو. وهذا ينسـجم مع فرضـيات النظرية الكينزية التي ترى أن الإنفاق الحكومي على السـكن قد يحفز النمو في الأمد القصـير والمتوسـط عبر دفع الطلب الكلي، لكنه لا يضمن أثرا طويل الأمد إذا لم يدعم باستثمارات مستمرة في القطاعات الإنتاجية.

وبالتالي، يمكن استخلاص ما يلي:

1. دعم السـكن له أثر مباشـر وذو دلالة على النمو الاقتصـادي في الأمدين المتوسـط والطويل، لكن الأثر يظل قصير المدى إذا لم ترافقه سياسات مستدامة؛
2. اسـتدامة هذا الأثر تتطلب إصـلاحات مكمّلة، مثل تعزيز الشـراكات مع القطاع الخاص في مجال السكن، وتوجيه الدعم نحو الفئات المستحقة فقط، وربطه ببرامج تنموية شاملة؛
3. تنويع قنوات التمويل في قطاع السكن يسهم في جعل أثر هذه السياسة أكثر ديمومة واستقرارا، بدلا من الاعتماد على إنفاق حكومي مباشر محدود الأفق الزمني.

وبذلك، يظهر أن دعم السكن في الجزائر يمكن أن يكون له دور محفز للنمو الاقتصادي، لكنه يظل رهينا بمدى استمرارية السياسة وفعاليتها في تحقيق التوازن بين البعد الاجتماعي والبعد الإنتاجي.

المبحث الثالث: تطبيق منهجية الـ bootstrapping-ARDL لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشر الفقر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1993-2020)-

هناك العديد من الدراسات التي تبحث في تأثير التحويلات الاجتماعية على الفقر من أجل الكشف عن مدى تأثير الموارد المخصصة لهذا المجال على الفقر والتي تم ذكر بعضها في الفصل الأول. وعلى الرغم من وجود علاقة قوية بين التحويلات الاجتماعية والفقر، الا أنه لا يمكن الحكم مسبقا على أثرها بسبب عدم قابلية تعميم النتائج قبل تقدير نموذج قياسي يصف الظاهرة جيدا، في هذا السياق يتطرق المبحث الموالي لأثر التحويلات الاجتماعية بمختلف بنودها على مؤشر الفقر في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة الرابطة بينهما، وبالتالي سنقوم من خلال هذا المبحث بتوصيف النموذج القياسي الأنسب باستخدام بياناتها الإحصائية الأصلية (الغير مستقرة)، اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج (bootstrappingARDL) وتقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وكذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM).

المطلب الأول: تطبيق منهجية Bootstrapping-ARDL لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشر الفقر في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)

سنقوم في هذا المطلب باختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المتضمنة للنموذج المقترح، ثم تقدير العلاقة طويلة الأجل فيما بينهم.

الفرع الأول: توصيف النموذج

لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشر الفقر في المدى الطويل، سيتم تقدير نموذج قياسي يفسر مؤشر الفقر بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: دعم السكن، دعم العائلات، دعم المتقاعدين/ نفقات المساعدة والتضامن، دعم الصحة، الدعم الموجه لقطاع المجاهدين؛ بحيث النموذج المقدر يأخذ الشكل العام التالي:

$$lPOV = f\ (lSOU_FAM,\ lSOU_HAB,\ lSOU_RETR,\ lSOU_SANT,\ lSOU_MOUD) \quad \ldots\ldots(2)$$

$$\Delta \mathrm{L}POV_t = \alpha_0 + \alpha_1 lPOV_{t-1} + \alpha_2 lSOU_HAB_{t-1} + \alpha_3 lSOU_FAM_{t-1} + \alpha_4 lSOU_RETR_{t-1} + \alpha_5 lSOU_SANT_{t-1} + \alpha_6 lSOU_MOUD_{t-1} + \sum_{i=1}^{K_1} \beta_1 \Delta lPOV_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_2} \beta_2 \Delta lSOU_HAB_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_3} \beta_3 \Delta lSOU_FAM_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_4} \beta_4 \Delta lSOU_RETR_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_5} \beta_5 \Delta lSOU_SANT_{t-i} + \sum_{i=1}^{K_6} \beta_6 \Delta lSOU_MOUD_{t-i} + \mu_{1t}$$

✓ كما ذكر سابقا فقد تم اعتماد مؤشر البؤس الذي طوره ستيف هانكي (Steve Hanke's Misery Index) كمؤشر ممثل لمؤشر الفقر في الجزائر، وهو نسخة موسعة من المؤشر التقليدي الذي صاغه آرثر أوكون.

ستيف هانكي، قام بتعديل المؤشر ليشمل عوامل اقتصادية إضافية تعكس بشكل أشمل المعاناة الاقتصادية للأفراد في دولة ما. مكونات هذا المؤشر هي أنه يجمع بين أربعة عوامل رئيسية:

- معدل التضخم السنوي؛
- معدل البطالة؛
- سعر الفائدة على القروض المصرفية؛
- نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) للفرد (يطرح من المجموع، حيث يشير انخفاض النمو إلى زيادة البؤس).

معادلة المؤشر تصاغ كالتالي:

مؤشر البؤس = التضخم + البطالة + سعر الفائدة المصرفي – نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

قبل تقدير النموذج واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود، يجب تحديد فترات التباطؤ المثلى للنموذج المقدر:

أولا- اختيار فترات التباطؤ لنموذج الـ(ARDL): لتحديد فترات التباطؤ المثلى للنموذج، تم الاعتماد على معيار (Akaike Criterion):

شكل رقم (26): فترات التباطؤ لنموذج الـ(ARDL)حسب معيار (Akaike)

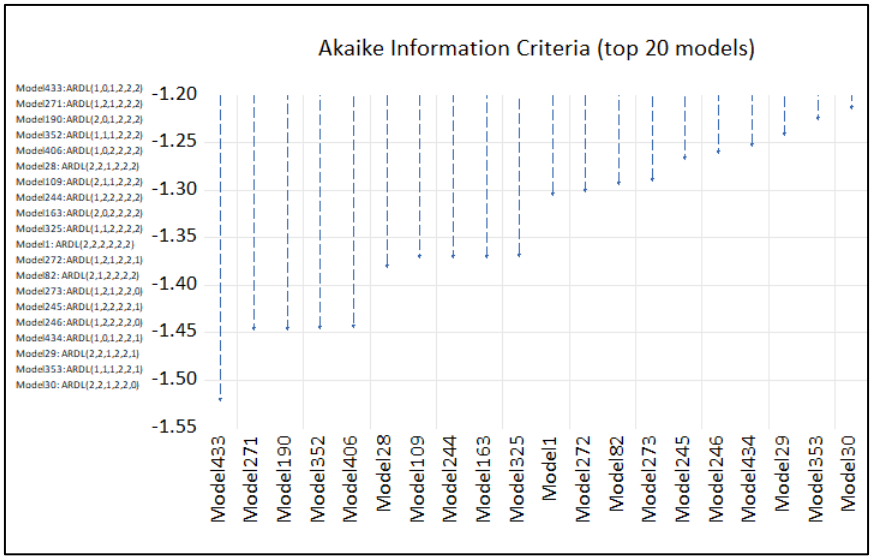

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الشكل رقم (26)، تبين أن فترات الإبطاء الأمثل لهذا النموذج من خلال معيار (Akaike) هي كالتالي: ARDL (1,0,1,2,2,2).

ثانيا- اختيار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (37): نتائج اختبار منهج (BootsarappingARDL Bounds Test) للنموذج *

اختبار منهج الحدود (BootstrappingARDL-Bounds Test)		
K = 6		
Trend type : rest trend (case 4)		
فرضية العدم H_0: لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	
F_statistic	18.585	
t_statistic	-4.985	
F_statistic	8.454	
PSS Fov-test		
1 % 16.500	5 % 8.550	10 % 6.160
PSS bound t-test		
1 % -4.570	5 % -3.030	10 % -2.320
SMG bound F-test		
1 % 16.500	5 % 8.550	10 % 6.160
Critical Values Bounds		
Significance	$I_0\ Bound$	$I_1\ Bound$
10%	2.781	3.941
5%	3.326	4.653
1%	4.689	6.358

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

لتأكيد التكامل المشترك في النموذج يجب أن يتم رفض الفرضيات الصفرية الثلاثة، من خلال الجدول رقم (37)، يتم اختبار هذه الفرضيات:

1- اختبار F_1 الذي يعتمد على جميع شروط تصحيح الخطأ ذات الصلة

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = \gamma = \Psi = 0 \\ H_1: \emptyset \neq \gamma \neq \Psi \neq 0 \end{cases}$$

* انظر إلى الملحق رقم (08-01).

نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة (F=8.550) أكبر من للقيم الجدولية الحرجة (16.500، 8.550 ، 6.160) لدرجات المعنوية (5%، 10%، 1%) على التوالي، وبالتالي نرفض فرضية العدم.

2- اختبار T-test الذي يعتمد على المتغير التابع المتأخر

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = 0 \\ H_1: \emptyset \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة (F=-4.985) أقل من للقيم الجدولية الحرجة (4.570-، 3.040- ، -2.320) لدرجات المعنوية (5%، 10%، 1%) على التوالي، وبالتالي نرفض فرضية العدم.

3- اختبار F_2 والذي يعتمد على جميع مصطلحات المتغيرات التفسيرية

$$\begin{cases} H_0: \emptyset = \gamma = 0 \\ H_1: \emptyset \neq \gamma \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة (F=8.454) وهي أكبر من القيم الجدولية الحرجة (11.550، 6.270، 4.580) لدرجات المعنوية (5%، 10%، 1%) على التوالي، وبالتالي نرفض فرضية العدم.

إذن: انطلاقا مما سبق نستنتج بأن هناك علاقة تكامل مشترك، و بما أن هناك تكامل وعلاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج، فإنه يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ، والقول بأن النموذج الذي يضم متغيرات التحويلات الاجتماعية (lSOU_HAB، lSOU_FAM، lSOU_RETR، lSOU_SANT، lSOU_MOUD) يفسر مؤشر الفقر (lPOV) على المديين الطويل والقصير.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار منهج الحدود الممهد **-Bootstrapping ARDL**، تم تقدير النموذج في الأجل الطويل، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (38): نتائج تقدير تقدير نموذج الـ ARDL (1,0,1,2,2,2) في المدى الطويل*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)	
(lSOU_HAB)	-0.2949	-2.5019	0.0126	**R-squard : 0.981**
(lSOU_FAM)	-0.2187	--2.3585	0.0276	**F-statistic : 435.652**
(lSOU_RETR)	0.3409	2.4922	0.0207	**Prob-F: 0.0000**
(lSOU_MOUD)	-0.1772	-1.1005	0.2830	
(lSOU_SANT)	-0.4306	-4.3984	0.0001	**Durbin-Watson: 1.863**
الثابت (C)	4.9762	6.4203	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

يمكن تفسير نتائج الجدول السابق عبر مرحلتين:

3. بالنسبة للمعلمات المقدرة:

المعلمات الخاصة بكل من الثابت (C) ودعم العائلات (lSOU_FAM) ودعم قطاع الصحة (lSOU_SANT) ودعم السكن (lSOU_HAB) ودعم المتقاعدين (lSOU_RETR) لها دلالة احصائية وهذا لأن قيمة الاحتمال لهذه المعلمات (0.0000، 0.0276، 0.0001، 0.0126، 0.0207) وهي أقل من (5%)، إضافة إلى أن القيم المطلقة للإحصائيات المحسوبة $|t_{cal}|$ هي على التوالي (6.4203، 2.3585-، 4.398-، 2.5019-، 2.4922) أكبر من القيمة الجدولية المستخرجة من جدول ستيودنت ، أي المتغيرات لها أثر على مؤشر الفقر في الأجل الطويل. وبالتالي كلما زاد دعم العائلات بـ1% انخفض مؤشر الفر بـــ 0.2187%، أي هناك علاقة عكسية بين أحد بنود التحويلات الاجتماعية المتمثلة في دعم العائلات مؤشر الفقر مما يتوافق

* انظر الملحق رقم (08-02).

إيجابا و النظرية الاقتصادية، إضافة لذلك وجود علاقة عكسية بين دعم السكن ودعم الصحة أي إذا كان هناك أي تغير في تطبيق هذين السياستين بنسبة 1% سيكون هناك تأثير مباشر ولكن في عكس الاتجاه بنسبة 0.2949% و 0.4306% على التوالي، علاوة على ذلك فقد ظهرت أحد بنود التحويلات والمتمثلة في دعم المتقاعدين وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الفقر وهذا الأخير، أي أنها يتغيران في نفس الاتجاه فإذا تغير دعم المتقاعدين بالزيادة بنسبة 1% سيرافقه زيادة في مؤشر الفقر؛ ذلك الذي يوافق والنظرية الاقتصادية فغالبا ما يتم تغطية عجز صندوق التقاعد من ميزانية الدولة، وسيؤثر بتخفيض حجم التحويلات الاجتماعية الموجهة الى الطبقة الهشة والتي بدورها تلعب دورا بارزا في الحد من الفقر والخفض منه كما تم ملاحظته في دعم العائلات ودعم الصحة ودعم السكن.

أما بالنسبة لمعلمة دعم المجاهدين (lSOU_MOUD)، فليست معنوية في النموذج، حيث نلاحظ بأن قيمة الاحتمال لها (0.2830) أكبر من 5 %، أي أنها ليس لها أثر فردي على مؤشر الفقر، غالبا ما يتم صرف هذا الدعم الموجه لدعم المجاهدين وأبناء الشهداء في الكماليات وأوجه الرفاهية المختلفة، فحقيقة هذا النوع من الدعم ليس له تأثير على الحد من الفقر.

4. **جودة النموذج:** لدينا: (Prob-F=0.000) وهي أكبر من (5%)، إضافة إلى قيمة معامل التحديد($R^2 = 0.981$)، وبالتالي النموذج مقبول و يشير إلى قوة التقدير ومدى التوفيق في اختيار المتغيرات المؤثرة في مؤشر الفقر، حيث المتغيرات المتمثلة في: دعم السكن، دعم العائلات، دعم المتقاعدين/ نفقات المساعدة والتضامن، دعم الصحة والدعم الموجه لقطاع المجاهدين، يمكن أن تفسر معا ما يعادل (98.1%) من التغير الحاصل في مؤشر الفقر، أما (2%) المتبقية فتعود إلى متغيرات أخرى.

المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)

قبل القيام بتحديد مدى قابلية تصحيح النموذج طويل الأجل، واعتماده في دراسة الأثر بين المتغيرات في الأجل القصير، لابد من التأكد من جودة أدائه، وذلك باستخدام اختبارات التشخيص لإثبات عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وكذلك إثبات تجانس التباين لها، بالإضافة إلى اختبار ملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

الفرع الأول: اختبارات التشخيص للنموذج

أولا- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي في النموذج: ويتم بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يعتمد بدوره على مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (Lagrange Multiplier Test of Residual BG) والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (39): نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي [*](LM test-BG)

Lagrange Multiplier Test of Residual (Breusch-Godfrey (BG))				
(LM=Obs*R-squared)		(F-Statistic)		مستوى المعنوية
الاحصائية	الاحتمال (Prob)	الاحصائية	الاحتمال (Prob)	5%
3.8197	0.1481	0.9471	0.4173	

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا: الإحصائية المحسوبة (LM=Obs*R-squared=3.8197) ، وهي أقل من قيمة الإحصائية المجدولة (χ_6^2 =11.07) عند مستوى المعنوية (5%)، بالإضافة إلى أن القيمة (Prob.F=0.1481) وهي تفوق (0.05)، أي أنها غير معنوية وبالتالي قبول فرضية العدم أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي عند مستوى المعنوية (5%).

ثانيا- اختبار ثبات تباين الأخطاء في النموذج: ويمكن الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي يعتمد ايضا على مضروب لاجرانج. ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (40): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey)[*]

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)				
(Obs*R-squared)		(F-Statistic)		الاحتمال (α)
الاحصائية	(Prob)	الاحصائية	(Prob.F)	5%
10.0856	0.6084	0.6865	0.7389	

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

[*] انظر الملحق رقم (08-03).

[*] انظر الملحق رقم (08-04).

من خلال الجدول أعلاه، لدينا قيمة الإحصائية (Obs*R-squared=10.0856) وهي أقل من القيمة الجدولية (χ^2_6 =11.07)، بالإضافة إلى أن احتمال الإحصائية المحسوبة (Prob.F=0.6084)، وهو أكبر من (0.05) أي نقبل فرضية العدم، وبالتالي يوجد ثبات تباين على مستوى حد الخطأ العشوائي عند مستوى معنوية (5%).

ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، حيث نستخدم اختبار Jarque-Bera كما يظهر في الشكل التالي:

شكل رقم (27): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Jarque-Bera)

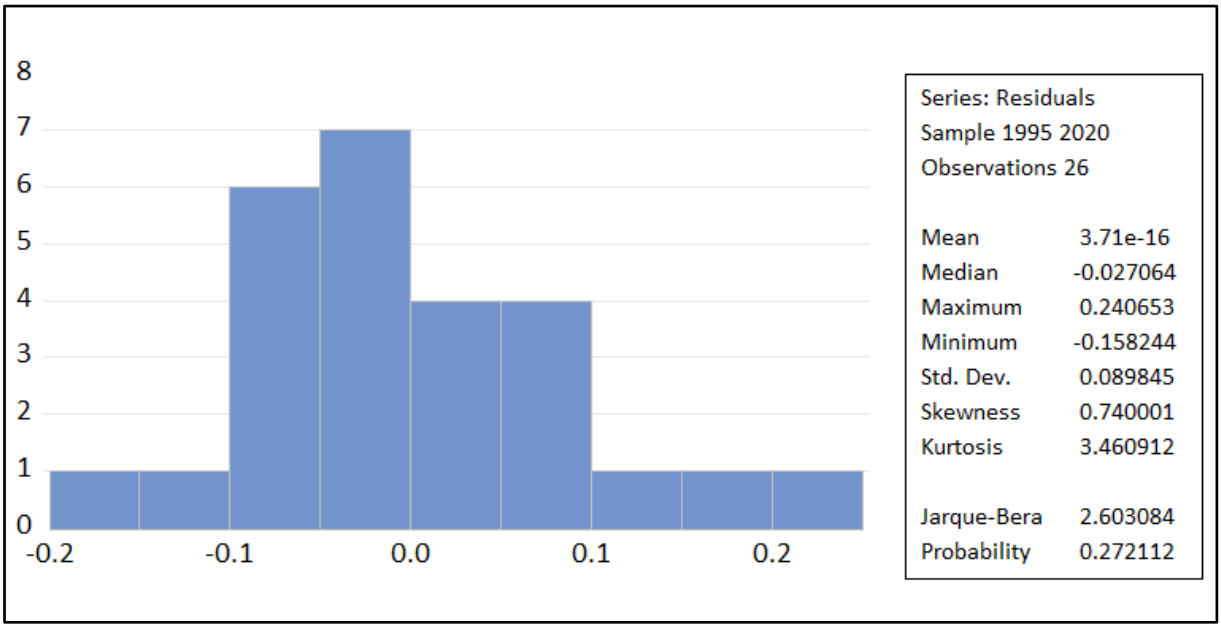

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

بما أن احصائية Jarque-Bera تساوي (2.603) وهي أقل من المجدولة $\chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، كما أن حد الخطأ prob=0.2721 وهي أكبر من 5%، ومنه نقبل فرضية العدم أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا- اختبار ملائمة النموذج المصمم الذي حدد من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج: نعتمد في هذه الخطوة على اختبار رامسي ((Ramsey(RESET test)، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (41): نتائج اختبار Regression Error Specication test (Ramsey(RESET test)) *

Regression Error Specication test (Ramsey(RESET test))		
الاحتمال (Prob.F)	الإحصائية (F-Statistic)	مستوى المعنوية (α)
0.2341	1.5695	5%

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا قيمة الاحتمال للإحصائية المحسوبة (Prob.F=0.2341) أكبر من (0.05)، إذن نقبل فرضية العدم والشكل الدالي المستخدم في النموذج صحيح عند مستوى معنوية (5%).

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)

بعد التأكد من جودة النموذج نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (42): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM) *

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOV(-1)*	-0.809127	0.227601	-3.555023	0.0052
LSOU_FAM**	-0.100499	0.090182	-1.114399	0.2912
LSOU_HAB(-1)	0.439890	0.177831	2.473633	0.0329
LSOU_MOUD(-1)	-1.142461	0.308656	-3.701401	0.0041
LSOU_RETR(-1)	0.872329	0.194827	4.477453	0.0012
LSOU_SANT(-1)	-0.578849	0.159845	-3.621308	0.0047
@TREND	0.051759	0.015728	3.290788	0.0081
D(LSOU_HAB)	0.161267	0.118691	1.358713	0.2041
D(LSOU_MOUD)	-0.175905	0.320399	-0.549020	0.5950
D(LSOU_MOUD(-1))	0.487767	0.212201	2.298611	0.0444
D(LSOU_RETR)	0.128614	0.163353	0.787338	0.4493
D(LSOU_RETR(-1))	-0.564768	0.157314	-3.590071	0.0049
D(LSOU_SANT)	-0.204894	0.206428	-0.992566	0.3443
D(LSOU_SANT(-1))	0.302941	0.149232	2.030006	0.0698
DUM1	0.117034	0.099342	1.178089	0.2660
C	7.344980	2.002388	3.668110	0.0043

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

* انظر الملحق رقم (08-05).

* انظر الملحق رقم (08-06).

في النموذج الديناميكي المعامل الذي يحدد صلاحيته هو معامل (e_{t-1})، ويسمى معامل تصحيح الخطأ – معامل سرعة التعديل–، ويقيس هذا المعامل مقدار التغير في مؤشر الفقر نتيجة لانحراف كل المتغيرات المستقلة (فروع التحويلات) بوحدة واحدة في المدى القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث يتوجب أن يكون سالب الإشارة حتى يكون النموذج مقبول إحصائيا وكلما اقتربت قيمته إلى الواحد كانت سرعة تكييف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل أسرع، ومن خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ هي(0.8091-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يدفعنا الى قبول نموذج تصحيح الخطأ الذي يربط بين متغيرات الدراسة.

وبالتالي المتغيرات (lSOU_FAM، lSOU_HAB، lSOU_SANT، lSOU_MOUD، lSOU_RETR) متكاملة تكاملا مشتركا لما يكون (lPOV) متغيرا تابعا، أي أنها تؤثر على الفقر خلال الفترة طويلة وقصيرة الأجل.

يمكن لمعدل النمو أن يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) في كل فترة زمنية، أي أنه عندما ينحرف مؤشر الفقر خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن القيمة التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح (81%) من هذا الانحراف في وحدة الزمن.

ويلزم لهذه السياسة ($h = \frac{1}{0.8091} = 1.2359$) ما يقارب سنة ونصف لتصحيح الاختلال بين الأجيلين القصير والطويل.

الفرع الثالث: الاستقرار الهيكلي

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج بالاعتماد على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares).

أولا- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM): الشكل الموالي يمثل رسم بياني لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) للنموذج:

شكل رقم (28): رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) للنموذج

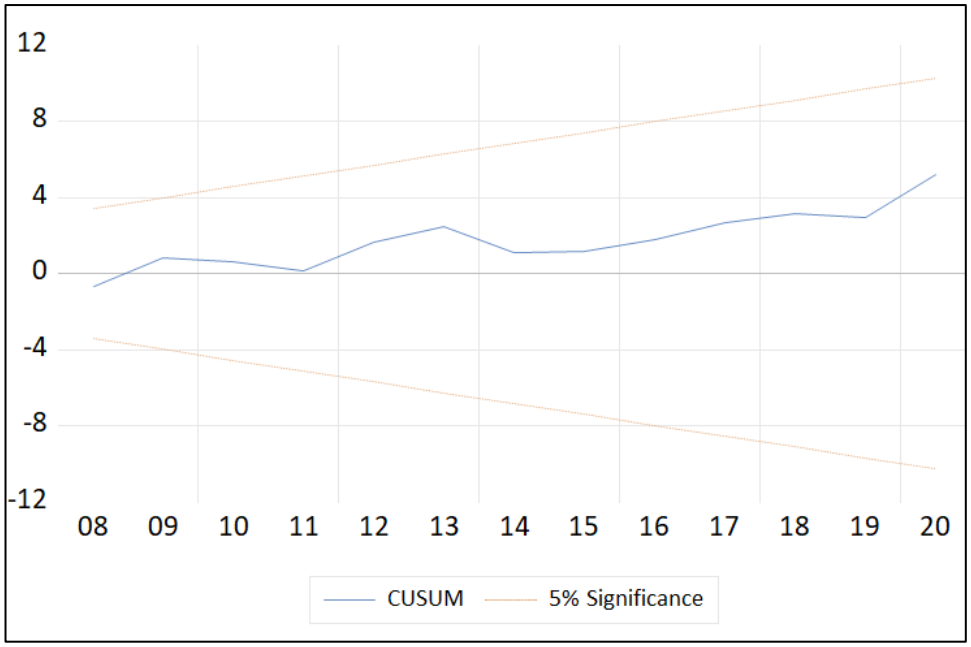

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج Eviews13.

من خلال الشكل رقم (28) يوضح الرسم البياني عبور وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على وجود نوع من الاستقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير، وذلك عند مستوى معنوية (5%).

ثانيا-اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares): يوضح الشكل التالي نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم (29): رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

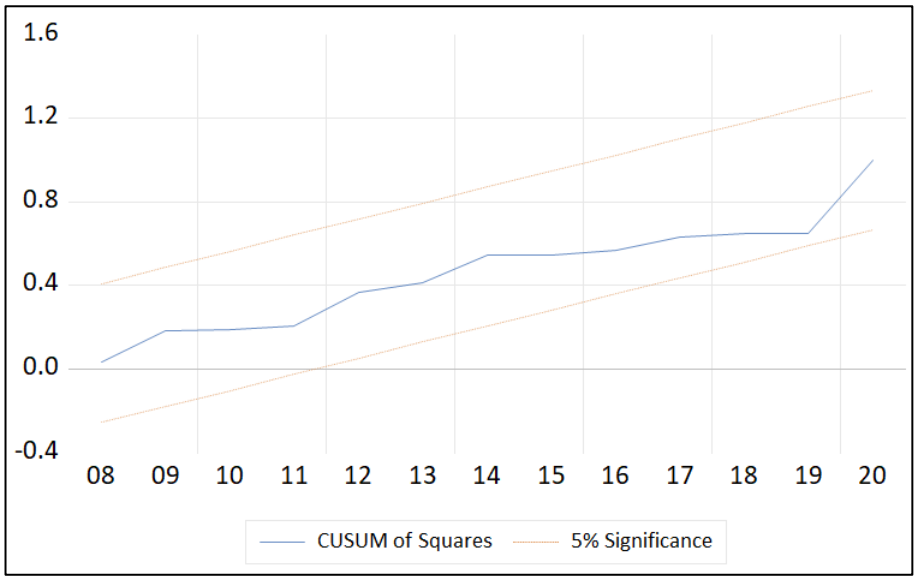

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج Eviews13.

من خلال الشكل رقم (29) يوضح الرسم البياني عبور وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يدل على وجود نوع من الاستقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير، وذلك عند مستوى معنوية (5%).

المطلب الثالث: تقدير أثر الصدمات المحتملة في التحويلات الاجتماعية على الفقر باستخدام المحاكاة الديناميكية في نماذج ARDL

الفرع الأول: أثر الصدمة في دعم السكن على مؤشر الفقر

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم السكن على مؤشر الفقر:

شكل رقم (30): أثر الصدمة في دعم السكن على مؤشر الفقر

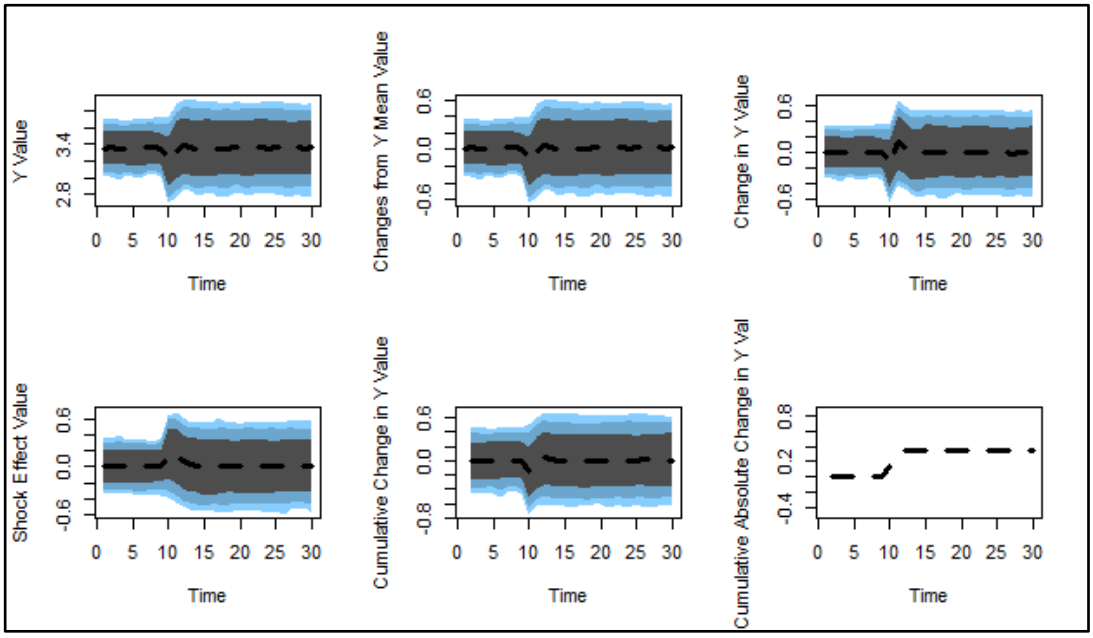

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

استنادا إلى الشكل رقم (30) الذي يوضح أثر تطبيق صدمة سلبية في دعم السكن على الفقر في الجزائر، تُظهر نتائج بيان تأثير الصدمة (Shock Effect Value) أن هذه الأخيرة لا تظهر إلا بعد مرور حوالي عشر سنوات، وتكون بحدة ضعيفة للغاية، ثم تتلاشى بسرعة خلال سنتين تقريبا. كما أن أثرها يكون في نفس الاتجاه، لكنه محدود وضعيف، وهو ما تؤكده مؤشرات التغير التراكمي (Cumulative Change in Y).

اقتصاديا، يمكن تفسير هذه النتائج من خلال نظرية أثر التحويلات الاجتماعية على الفقر، حيث يعد دعم السكن من السياسات ذات الطابع الاجتماعي–التوزيعي التي تساهم في تحسين مستوى الرفاه للأسر من خلال خفض تكاليف المعيشة وتعزيز إمكانية الحصول على مسكن لائق. غير أن ضعف تأثير الصدمة يعكس أن سياسة دعم السكن في الجزائر ليست موجهة بدقة للفئات الأكثر هشاشة، بل غالبًا ما تشمل شرائح أوسع من المجتمع، بما يقلل من فعاليتها في مكافحة الفقر. كما أن الطبيعة "العينية" لهذا الدعم تجعله أقل مرونة مقارنة ببرامج الدعم النقدي

المباشر أو المشروط التي أثبتت فعاليتها في العديد من التجارب الدولية (مثل البرازيل والمكسيك)، حيث تمكن الأسر من توجيه مواردها وفق أولوياتها الأساسية، بما يرفع من كفاءة الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

انطلاقا من ذلك يمكن استنتاج ما يلي:

1. دعم السكن يسهم بشكل ضعيف في خفض معدلات الفقر، وأثره سرعان ما يتلاشى بمجرد التوقف عن تبني السياسة.
2. ضعف الأثر يعكس إشكالية توجيه الدعم، إذ لا يستهدف الفئات الفقيرة وحدها، مما يؤدي إلى تشتت الموارد المالية وتراجع الفعالية.
3. لمضاعفة الأثر على الفقر، ينبغي تحويل سياسة دعم السكن من أداة توزيعية عامة إلى سياسة استهدافية دقيقة، عبر ربطها بمعايير الدخل أو الحالة الاجتماعية، مع تعزيز آليات الدعم النقدي أو الدعم المشروط.

وبذلك، فإن دعم السكن، رغم أهميته الاجتماعية، يظل محدود الفعالية في تقليص الفقر إذا لم تتم إعادة هيكلته على أسس أكثر استهدافا وكفاءة.

الفرع الثاني: أثر الصدمة في دعم العائلات على مؤشر الفقر:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم العائلات على مؤشر الفقر:

شكل رقم (31): أثر الصدمة في دعم العائلات على مؤشر الفقر

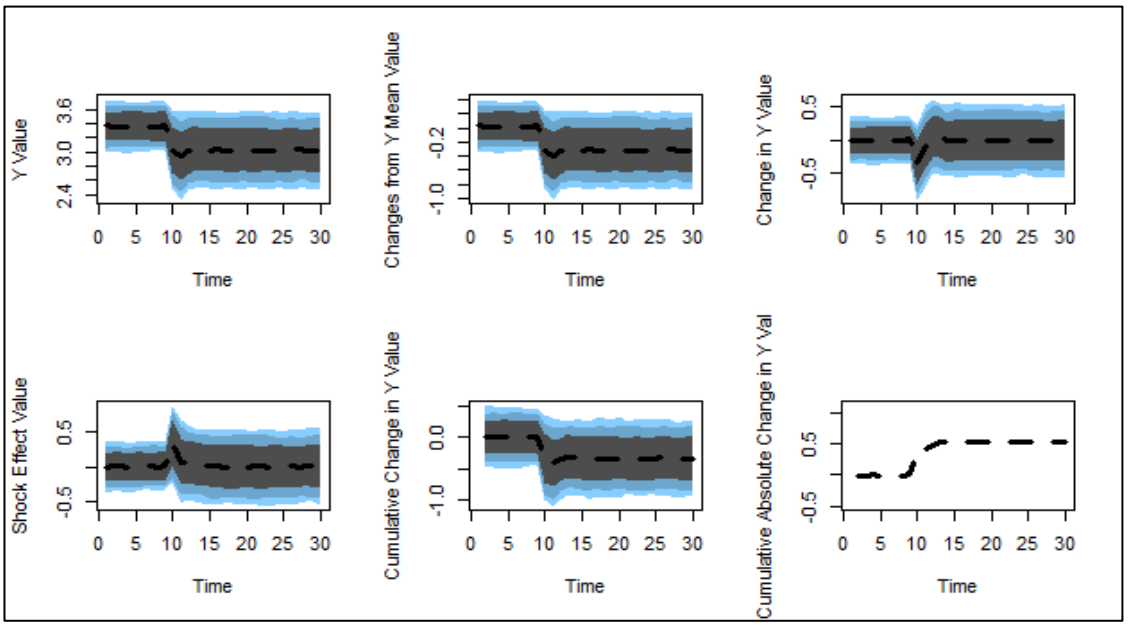

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

استنادا إلى الشكل رقم (31) الذي يوضح نتائج تطبيق صدمة سلبية في دعم العائلات على مؤشر الفقر في الجزائر، يتبين أن أثر الصدمة لا يظهر إلا بعد مرور عشر سنوات من تطبيقها، ويكون تأثيرها في نفس الاتجاه، أي أن تخفيض الدعم يؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر. غير أن هذا الأثر يتعارض مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية التقليدية التي تؤكد أن دعم الأسر من المفترض أن يسهم في تخفيف حدة الفقر عبر تحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرة الشرائية. هذا التباين يعزى أساسا إلى سوء تصميم وتنفيذ سياسة دعم العائلات في الجزائر؛ حيث يتم توجيه الدعم بصيغة شاملة (Universal Subsidies) تشمل مختلف شرائح المجتمع من فقراء وأغنياء على حد سواء، دون وجود إحصاء شامل ودقيق للعائلات الفقيرة. غياب هذا الاستهداف حال دون وصول الدعم إلى الفئات الهشة والمتضررة، مما قلص من فعاليته في تحسين الوضع المعيشي للعائلات محدودة الدخل.

من منظور اقتصادي، يمكن إدراج هذه النتيجة ضمن نظرية عدم كفاءة الإنفاق العام، التي ترى أن الدعم الشامل يؤدي إلى تشوهات في تخصيص الموارد، ويخلق ما يسمى بـ "أثر التسرب" (Leakage

Effect)، حيث تنتفع الفئات غير المستهدفة بالدعم على حساب الفئات الفقيرة. وهذا يضعف الأثر الاجتماعي للدعم، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية على صعيد الفقر.

وعليه يمكن استخلاص ما يلي:

1. سياسة دعم العائلات في الجزائر غير فعّالة في الحد من الفقر نتيجة لغياب آليات الاستهداف الدقيق.
2. ضعف الأثر الإيجابي بل وظهور آثار عكسية يرجع إلى هيمنة الطابع الشمولي للدعم بدلا من توجيهه للأسر الأكثر هشاشة.
3. يتطلب الأمر إصلاح شامل لسياسة دعم العائلات من خلال اعتماد آليات أكثر دقة، مثل التحويلات النقدية المشروطة أو إنشاء سجل وطني للفئات الفقيرة، بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه.

وبذلك، فإن دعم العائلات بصيغته الحالية لا يشكل أداة ناجعة لتحسين الظروف المعيشية ولا لتطويق ظاهرة الفقر في الجزائر، بل يمثل عبئا ماليا دون مردود اجتماعي فعال.

الفرع الثالث: أثر الصدمة في دعم المتقاعدين وذوو الدخل المنخفض على مؤشر الفقر:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم المتقاعدين وذوي الدخل المنخفض على مؤشر الفقر:

شكل رقم (32): أثر الصدمة في دعم المتقاعدين وذوو الدخل المنخفض على مؤشر الفقر

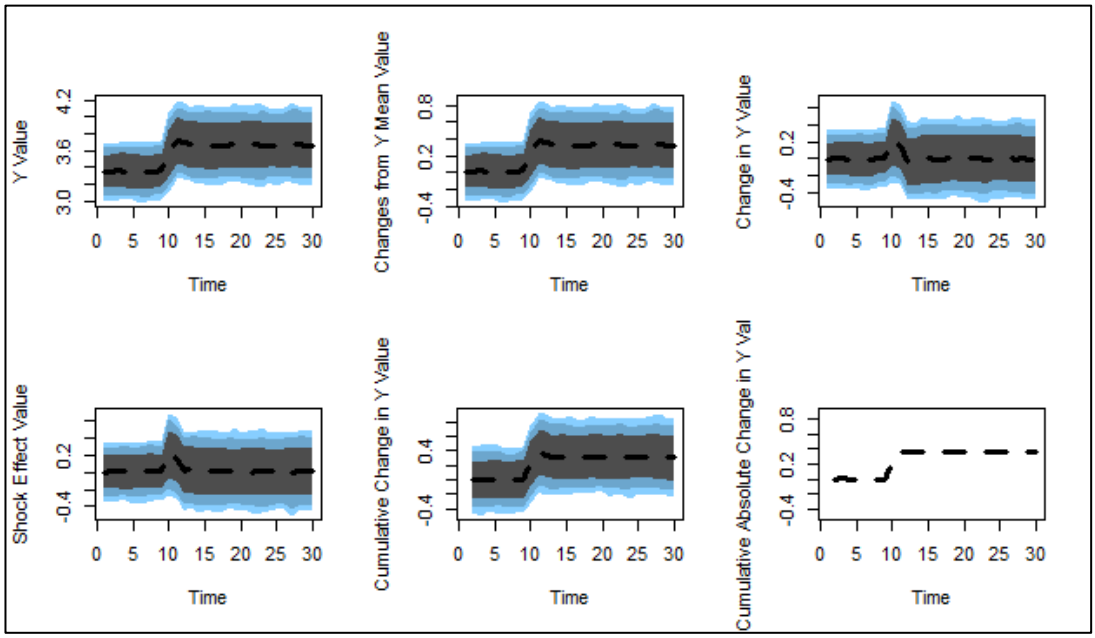

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

كما يبين الشكل رقم (32)، فإن نتائج تطبيق صدمة سلبية في دعم المتقاعدين وذوي الدخل المنخفض على مؤشر الفقر في الجزائر تظهر بعد مرور عشر سنوات تقريبًا من تنفيذها، غير أن أثرها يتلاشى بسرعة في غضون سنتين أو أقل. وتشير مخرجات بيان التغير التراكمي (Cumulative Change in Y) إلى أن الأثر يسير في اتجاه معاكس، أي أن تقليص الدعم الموجه لهذه الفئة يؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر، في حين أن زيادته يسهم في خفضه. أما بيان التغير في المتغير التابع (Change in Y) فيؤكد زوال هذا الأثر بسرعة، مما يعكس الطبيعة قصيرة المدى لهذه السياسة.

اقتصاديا، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن التحويلات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة (المتقاعدين وذوي الدخل المنخفض) تسهم مباشرة في تحسين مستوى المعيشة، وزيادة القدرة الشرائية، والحد من الفقر. فهذه الفئة تعد الأكثر هشاشة وتعرضا للصدمات الاقتصادية، ومن ثم فإن أي تقليص في الدعم الموجه إليها يؤدي بالضرورة إلى تدهور وضعها المعيشي وارتفاع معدلات الفقر.

ومع ذلك، فإن قصر مدة الأثر يبرز محدودية فعالية الدعم بصيغته الحالية، إذ لا يؤدي إلى نتائج دائمة أو مستدامة. ويفسر ذلك بكونه دعما استهلاكيا مباشرا لا يرتبط بآليات استثمارية طويلة الأمد، مما يجعله أداة علاجية آنية بدلا من كونه سياسة تنموية مستدامة.

انطلاقا من ذلك، يمكن استخلاص ما يلي:

1. أثر دعم المتقاعدين وذوي الدخل المنخفض على الفقر إيجابي، لكن سرعان ما يتلاشى إذا لم تتم مرافقة السياسة بآليات هيكلية تعزز الاستدامة.
2. استهداف هذه الفئة يظل من الأولويات، نظرا لحساسيتها الشديدة لأي تغيير في مستويات الدعم.
3. لتقوية الأثر طويل الأمد، ينبغي الانتقال من الدعم الاستهلاكي إلى دعم تنموي، من خلال برامج إدماج اقتصادي، وتوسيع التغطية الاجتماعية، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية الموجهة لهذه الفئة.

وبذلك، يتضح أن دعم المتقاعدين وذوي الدخل المنخفض يعد من أكثر أدوات السياسة الاجتماعية فاعلية في خفض الفقر بالجزائر، لكن فاعليته تبقى قصيرة المدى وتستلزم إصلاحات عميقة لتعزيز الاستدامة.

الفرع الرابع: أثر الصدمة في دعم المجاهدين على مؤشر الفقر:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم المجاهدين على مؤشر الفقر:

شكل رقم (33): أثر الصدمة في دعم المجاهدين على مؤشر الفقر

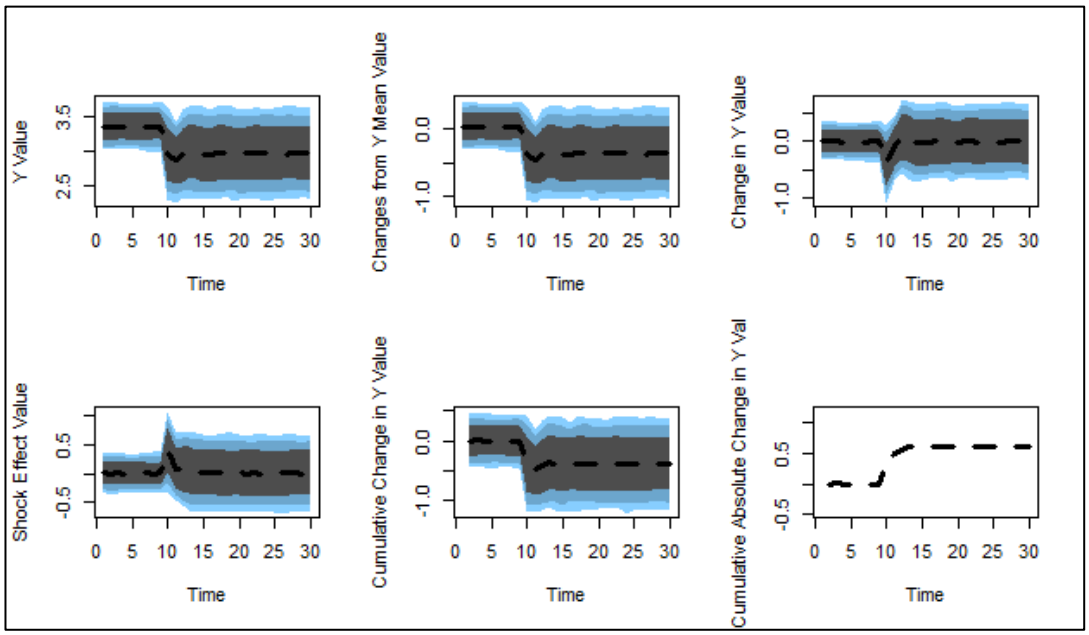

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

الشكل رقم (33) يبين أثر احداث صدمة سلبية في دعم المجاهدين على مؤشر الفقر في الجزائر، وكما هو ملاحظ في بيان تأثير الصدمة (shock effect value) فان هذه الصدمة تظهر بعد 10 سنوات وتتلاشى بسرعة، أما بخصوص أثرها على الفقر فهو في نفس الاتجاه فتخفيض دعم المجاهدين سيخفض من مؤشر الفقر، أي وجود علاقة عكسية بينهما.

الفرع الخامس: أثر الصدمة في دعم الصحة على النمو الاقتصادي:

الشكل الموالي يوضح نتائج احداث صدمة سلبية في دعم الصحة على مؤشر الفقر:

شكل رقم (34): أثر الصدمة في دعم الصحة على مؤشر الفقر

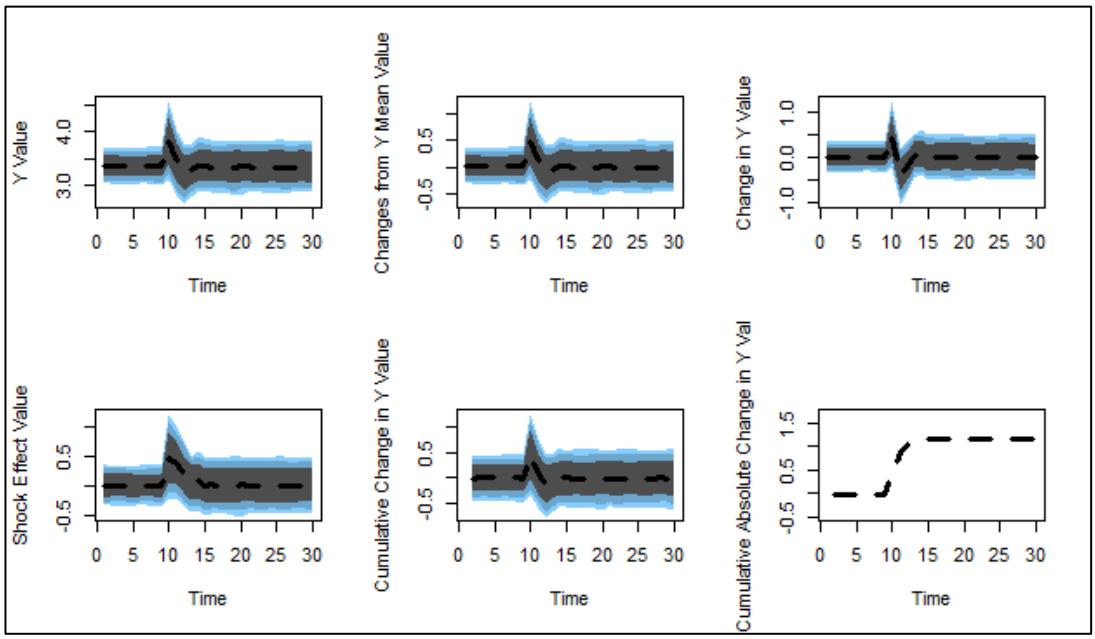

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Rstudio.

انطلاقا من الشكل رقم (34) الذي يبين نتائج إحداث صدمة سلبية في دعم الصحة على مؤشر الفقر في الجزائر، يتضح من خلال بيان تأثير الصدمة (Shock Effect Value) أن هذه الأخيرة لا تظهر بشكل مباشر، بل يبدأ أثرها في التجلي بعد مرور عشر سنوات من تطبيقها، غير أنها سرعان ما تتلاشى تدريجيا إلى أن تختفي تماما خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات. أما من حيث اتجاه العلاقة، فإن النتائج توضح أن الصدمة تسير في نفس الاتجاه، أي أن تخفيض دعم الصحة سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر، في حين أن زيادته ستسهم في خفضه. وهذا ما يبرزه بوضوح بيان التغير التراكمي (Cumulative Change in Y) الذي يعكس طبيعة العلاقة الإيجابية بين مستوى دعم الصحة وقدرته على تقليص معدلات الفقر.

اقتصاديا، يمكن تفسير ذلك بأن دعم قطاع الصحة يعد من أهم أشكال التحويلات الاجتماعية المنتجة، إذ يسهم في تعزيز رأس المال البشري من خلال تحسين الوضع الصحي للمواطنين، مما ينعكس إيجابا على القدرة الإنتاجية للأفراد، ويقلل من الأعباء المالية للأسر، خاصة الفقيرة منها، المرتبطة بتكاليف العلاج والدواء.

وبالتالي، فإن أي خفض لهذا النوع من الدعم يؤدي إلى زيادة الأعباء المباشـــرة على الأســـر محدودة الدخل، الأمر الذي يسهم في رفع معدلات الفقر.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن سياسة دعم الصحة في الجزائر تعد من أكثر السياسات الاجتماعية فعالية في تطويق الفقر، حيث أنّها تمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة. كما أن استدامة هذا النوع من الدعم تعتبر استثمارا طويل الأجل في رفاهية المجتمع، بخلاف بعض أشكال الدعم الأخرى ذات الطابع الرمزي أو غير المنتج.

خلاصة الفصل

تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من منظومة الحماية الاجتماعية في مختلف الدول، حيث تهدف إلى توفير الدعم المالي للفئات الأكثر تضررًا وتحسين مستوى معيشتهم. ومع ذلك، يظل تأثير هذه التحويلات على النمو الاقتصادي والفقر موضوعًا للنقاش والبحث، حيث تتباين الآراء حول مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

يمكن القول بأن التحويلات الاجتماعية تلعب دورا مزدوجا في التأثير على النمو الاقتصادي والفقر؛ فمن ناحية، يمكن أن تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب المحلي وتحسين رأس المال البشري، وفي الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر تضررًا. ومن ناحية أخرى، قد يكون لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي إذا تم الاعتماد عليها بشكل مفرط، وقد لا تكون كافية للقضاء على الفقر بشكل كامل إذا لم تصاحبها جهود أخرى تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

على ضوء هذا؛ قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، أولها كان تحت عنوان معالجة أولية للبيانات حيث تم الكشف عن القيم المتطرفة في بيانات الدراسة التي أظهرت وجود سلسلتين تحويان على قيم متطرفة عولجت باستبدالها بالمئوي ثم درسنا استقرارية السلاسل والتي مرت بمرحلة أولى وهي الكشف عن التغيرات الهيكلية وعددها، أما المبحث الثاني الذي درس أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)؛ بحيث تم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة باستخدام طريقة إعادة المعاينة (BootstrappingARDL)، تبين بوجود علاقة تكامل مشترك استنادا لذلك تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي اظهر أن سرعة تصحيح الاختلال والتكيف بين الاجلين القصير والطويل سريعة في حدود ثلاث سنوات تقريبا، ثم قمنا بدراسة أثر الصدمات المحتملة في التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي باستخدام المحاكاة الديناميكية في نماذج ARDL؛ يحث لاحظنا بأن هناك تباينات في ما مدى نجاحة سياسة الدعم المتمثل في التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي فمنها من هم في اتجاهين متعاكسين كدعم الصحة ودعم العائلات وفي نفس الاتجاه كدعم المتقاعدين وذوي الدخل المحدود.

أخيرا وفي المبحث الثالث حيث اعتمدنا نفس المنهجية المتبعة في المبحث الثاني من خلال دراسة أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشر الفقر في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)، تبين بوجود علاقة تكامل مشترك استنادا لذلك تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي اظهر أن سرعة تصحيح

الاختلال والتكيف بين الاجلين القصير والطويل سريعة في حدود سنة ونصف تقريبا، أما بخصوص الصدمات المحتملة في التحويلات الاجتماعية على مؤشـــر الفقر؛ لاحظنا بأن هناك أيضـــا تباين في اتجاه التأثير فنجد من هم في نفس الاتجاه مثل دعم الســـكن ودعم العائلات ومنها من هم في اتجاهين متعاكســـين كدعم المتقاعدين وذوي الدخل المحدود.

الخاتمة

تمثل التحويلات الاجتماعية في الجزائر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى اعتماد المالية العمومية على الريع النفطي الذي يمول جزءًا كبيرًا من برامج الدعم. وقد تناول البحث أثر هذه التحويلات على كل من النمو الاقتصادي والفقر عبر ثلاث مراحل رئيسية: الإطار النظري، التحليل الوصفي، ثم التقدير القياسي.

في الجزء النظري، تم تحديد موقع التحويلات الاجتماعية ضمن النفقات العامة، وبيان دورها في الحماية الاجتماعية وتخفيف الفقر، إلى جانب استعراض أهم نظريات النمو الاقتصادي التي تبرز أهمية دور الإنفاق العام، خاصة وفق رؤية "بارو". كما تمت معالجة الفقر كمفهوم متعدد الأبعاد وطرق قياسه المختلفة، مع الإشارة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الأدبيات السابقة بخصوص علاقة الدعم الحكومي بالفقر والنمو.

أما في الجزء التحليلي، فتمت دراسة واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993–2020، من حيث حجمها، مكوناتها، وتطور سياسات الدعم، مع ربطها بالتغيرات الاقتصادية الكلية.

وفي الجانب التطبيقي، تم تقدير أثر التحويلات الاجتماعية على متغيري النمو الاقتصادي والفقر خلال الفترة 1993–2020 باستخدام نموذج Bootstrapping ARDL، بعد القيام بالمعالجة الإحصائية الضرورية للبيانات، والكشف عن الانكسارات الهيكلية المحتملة. وقد سمح النموذج بدراسة العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، إضافة إلى استخدام ARDL Dynamic لتحليل استجابة النمو والفقر لصدمات مفاجئة في مستويات التحويلات الاجتماعية.

وبناءً على هذا الإطار المختصر، ننتقل مباشرة إلى عرض النتائج التجريبية.

نتائج الدراسة:

✓ نتائج الفصل التحليلي

- **ارتفاع ملحوظ في حجم التحويلات الاجتماعية:** شهدت التحويلات الاجتماعية نمواً كبيراً خلال الفترة 2000–2020، حيث ارتفعت من 344 مليار دج سنة 2000 إلى حوالي 1848 مليار دج سنة 2020، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 11%، مع متوسط نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.43% ومن ميزانية الدولة حوالي 26%.

- **تركيز الدعم على الأسر والسكن والصحة:** تمثل هذه البنود مجتمعة حوالي 60-66% من إجمالي التحويلات الاجتماعية، وهو ما يعكس توجه السياسات العمومية نحو تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة وضمان التغطية الاجتماعية الأساسية.
- **تأثر التحويلات بالتقلبات الاقتصادية والسياسية:** سجلت التحويلات الاجتماعية ارتفاعات وانخفاضات كبيرة متأثرة بأسعار المحروقات العالمية وسياسات الإنفاق العام، حيث لوحظ ارتفاع حاد في سنوات الوفرة النفطية وانخفاض أو تباطؤ النمو خلال سنوات الأزمة الاقتصادية أو انخفاض أسعار النفط.
- **أثر السياسات الاجتماعية على الحد من الفوارق:** ساهمت التحويلات الاجتماعية، وخاصة الدعم المباشر للأسر، وإعانات السكن والصحة، في تحسين القدرة الشرائية وتخفيف حدة الفقر، وهو ما يوضح الدور الاستراتيجي لهذه التحويلات في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

✓ **نتائج الفصل التطبيقي**

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذات الدلالة الاقتصادية والاجتماعية العميقة، وذلك من خلال اعتماد منهجية Bootstrapping ARDL لقياس العلاقة بين التحويلات الاجتماعية وكل من النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة (1993–2020)، مع توظيف نموذج dynamic ARDL لتحليل أثر الصدمات قصيرة الأجل، لا سيما الصدمة السلبية المتمثلة في انخفاض مفاجئ في مستويات التحويلات الاجتماعية.

تشير نتائج **النموذج الأول** إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية في الأجل الطويل بين التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في مجالات دعم العائلات، الصحة، والسكن، ما يعكس مساهمة هذه التحويلات في تحفيز الاستهلاك وتحسين رأس المال البشري والبنية التحتية السكنية، وهي نتائج تتوافق جزئيا مع النظرية الاقتصادية. بالمقابل، غاب الأثر المعنوي في دعم المجاهدين والمتقاعدين، مما يعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية لهذه التحويلات مقارنة بتحويلات أكثر إنتاجية.

في الأجل القصير، لم يظهر الأثر الإيجابي إلا في دعم العائلات والصحة، وهو ما يدل على أثر فوري محدود لباقي أنواع الدعم على النمو، ويبرز أهمية طبيعة التحويلات ومدى اقترانها بإنتاجية مباشرة أو غير مباشرة.

أما **النموذج الثاني**، فقد أظهر علاقة سلبية ومعنوية في الأجل الطويل بين معظم التحويلات الاجتماعية ومعدل الفقر، باستثناء دعم المجاهدين، ما يؤكد فعالية التحويلات في الحد من الفقر على المدى البعيد خاصة في دعم العائلات والصحة والسكن، بينما غابت العلاقة في الأجل القصير، ما يعكس ضعف التأثير الآني للتحويلات نتيجة عوامل تتعلق بتأخر الاستجابة أو ضعف الاستهداف.

هذه النتائج تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة نظام التحويلات الاجتماعية نحو نماذج أكثر كفاءة واستهدافا، من خلال تعزيز الدعم المرتبط برأس المال البشري، كالصحة والتعليم والإسكان، وتخفيض الدعم غير المنتج أو ذي العائد الاجتماعي المحدود، تماشيا مع مسار إصلاحات الدعم التي تستهدف رفع الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية بتكلفة مالية مستدامة.

في إطار تحليل الصدمات قصيرة الأجل باستخدام نموذج Dynamic ARDL، أظهرت النتائج تباينا واضحا في تأثير تقليص التحويلات الاجتماعية على كل من النمو الاقتصادي والفقر. فقد أدت صدمة تقليص دعم العائلات إلى زيادة في النمو الاقتصادي وانخفاض في معدلات الفقر، وهو ما يعكس أثرا مزدوجا قد يبدو إيجابيا ظاهريا، لكنه يحمل في طياته دلالة على أن الدعم في شكله السابق قد لا يكون بالكفاءة المطلوبة من حيث التخصيص، وربما كان يخلق آثارا غير مباشرة على سلوك العمل أو الإنتاجية.

أما صدمة تقليص دعم السكن، فقد أفرزت أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي دون تأثير معنوي على الفقر، مما يشير إلى ضعف الأثر التحفيزي لهذا النوع من الدعم على الدورة الاقتصادية، وربما يعود ذلك إلى أن الدعم السكني غالبا ما يكون طويل الأجل وضعيف الارتباط بالدورة الاقتصادية المباشرة.

من جهة أخرى، أظهرت صدمة تقليص دعم الصحة أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، مع عدم وجود تأثير معنوي على الفقر، وهو ما يمكن تفسيره بأن الإنفاق الصحي، رغم أهميته الاجتماعية، قد يعاني من اختلالات هيكلية أو ضعف الكفاءة، مما يجعل تقليصه في الأجل القصير لا يؤدي بالضرورة إلى تدهور في مؤشرات الفقر، بل قد ينظر إليه كخطوة نحو إعادة هيكلة الإنفاق العمومي.

أما تقليص دعم المجاهدين والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود، فلم يكن له تأثير كبير على النمو، لكنه ساهم في رفع مستويات الفقر لدى الفئات المستفيدة، ما يعكس هشاشة هذه الفئات ودرجة اعتمادها على هذه التحويلات للبقاء عند أو فوق خط الفقر.

اللافت أن هذه النتائج تتناقض ظاهريا مع نتائج نموذج ARDL Bootstrapping التي أظهرت علاقة إيجابية في الأجل الطويل بين التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصادي، خصوصا في دعم العائلات، الصحة، والسكن. غير أن هذا التباين منطقي من حيث المنهج، إذ يظهر نموذج ARDL العلاقة التراكمية والثابتة للتحويلات على النمو، بما يتوافق مع النظرية الكينزية التي ترى في الإنفاق الاجتماعي أداة لتحفيز الطلب الكلي وتعزيز النمو المستدام.

أما في نموذج Dynamic ARDL، فإن الصدمة السلبية – أي التخفيض المفاجئ للتحويلات – قد تحدث أثرا عكسيا ومؤقتا، خصوصا إذا كانت هذه التحويلات غير فعالة أو تنطوي على تشوهات في التخصيص.

وبالتالي، فإن هذا التباين بين النموذجين لا يعد تناقضا بقدر ما يعكس أبعادا مختلفة للتأثير: ففي حين تشير نتائج الأجل الطويل إلى ضرورة الحفاظ على التحويلات الاجتماعية كأداة للنمو والعدالة الاجتماعية، تكشف نتائج الأجل القصير عن أهمية إصلاح منظومة الدعم وتحسين كفاءتها، بحيث لا تحدث صدماتها المفاجئة آثارا متقلبة أو غير متوقعة على الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

اختبار الفرضيات:

على ضوء النتائج السابقة، سيتم الإجابة والتحقق من مدى صحة الفرضيات الفرعية للدراسة، والتي تساعد على فهم ومعالجة الإشكالية المطروحة:

✓ **الفرضية الأولى**: أكدت النتائج أن التحويلات الاجتماعية تشكل عبئا ماليا معتبرا على الميزانية العامة، حيث بلغ حجمها أكثر من 20% من الإنفاق الحكومي السنوي، ما يؤثر سلبا على مرونة المالية العمومية وقدرتها على تمويل مشاريع استثمارية منتجة. وقد ظهر هذا الأثر بوضوح في فترات انخفاض أسعار النفط، حيث زادت هشاشة التوازنات المالية نتيجة ثقل هذه التحويلات.

✓ **الفرضية الثانية**: أظهر نموذج Bootstrapping ARDL وجود أثر إيجابي لبعض مكونات التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي، لا سيما دعم الصحة والعائلات، حيث ساهمت في رفع رأس المال البشري وتحفيز الطلب الداخلي؛ بالمقابل، لم يكن لبعض أشكال الدعم (مثل دعم المجاهدين أو دعم المتقاعدين) تأثير معنوي على النمو، ما يشير إلى تباين في الجدوى الاقتصادية بين برامج التحويل.

✓ **الفرضية الثالثة:** بينت النتائج أن التحويلات الاجتماعية تساهم في الحد من الفقر بدرجات متفاوتة، حيث ظهر الأثر الإيجابي بوضوح في برامج دعم العائلات والسكن والصحة، بينما بقي تأثير الدعم المرتبط بفئات غير منتجة اقتصاديا (كالمجاهدين أو المتقاعدين) محدودا على مستوى الفقر، ما يعكس الحاجة إلى إعادة توجيه الإنفاق نحو فئات أكثر هشاشة.

✓ **الفرضية الرابعة:** أظهرت نتائج نموذج dynamic ARDL عند تحليل الصدمات السلبية لكل نوع من التحويلات الاجتماعية أن:

- صدمة تقليص دعم العائلات أدت إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي وانخفاض في معدلات الفقر.
- صدمة تقليص دعم السكن أظهرت أثرا سلبيا على النمو، دون تأثير معنوي واضح على الفقر.
- صدمة تقليص دعم الصحة كان لها أثر مزدوج إيجابي على النمو، دون وجود تأثير معنوي وكبير على الفقر فسرعة تلاشي الصدمة تؤكد عدم معنوية العلاقة.
- صدمة دعم المجاهدين والمتقاعدين لم تحدث أثرا كبيرا على النمو، لكنها رفعت مستويات الفقر لدى الفئات المستفيدة.

الحدود والمحددات:

تواجه فعالية التحويلات الاجتماعية في الجزائر جملة من الحدود والمحددات البنيوية والمؤسساتية، من أبرزها: الاعتماد الكبير على الإيرادات الريعية، مما يجعل التمويل عرضة لتقلبات أسعار النفط؛ ضعف آليات الاستهداف التي تؤدي إلى تسرب الموارد نحو غير المستحقين؛ غياب تقييم دوري لمدى فعالية البرامج؛ تعدد الجهات المسؤولة وتداخل الصلاحيات؛ محدودية البيانات الإحصائية الدقيقة؛ ضعف القابلية التحفيزية لبعض أنواع الدعم؛ وتباطؤ الاستجابة الزمنية في تحويل الأثر نحو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة. هذه العوامل مجتمعة تضعف كفاءة الإنفاق الاجتماعي وتقلص من فعاليته في تحقيق أهداف النمو وتقليص الفقر.

توصيات الدراسة:

بالنظر إلى نتائج البحث وما كشفت عنه من أوجه تأثير متفاوتة للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر، تبرز الحاجة إلى توصيات عملية تستند إلى تشخيص دقيق وواقعي.

أولا، ينبغي إعادة هيكلة نظام التحويلات الاجتماعية من خلال اعتماد منظومة تصنيف جديدة للفئات المستفيدة، تستند إلى مؤشرات مركبة تجمع بين الدخل، حجم الأسرة، الوضع الصحي، والموقع

الجغرافي، بدلا من الاعتماد على معايير عامة أو غير دقيقة. يمكن تطوير هذه المنظومة بالاعتماد على نظم معلومات اجتماعية رقمية محدثة ومفتوحة أمام الجهات الحكومية ذات الصلة، لضمان التكامل المؤسسي وتحسين التنسيق.

ثانيا، يوصى بتقييم شامل لجميع برامج الدعم الحالية من حيث الكفاءة والتكلفة والأثر الاجتماعي، وذلك من خلال لجان مستقلة متعددة التخصصات تضم باحثين اقتصاديين، وخبراء في السياسة الاجتماعية، وممثلي المجتمع المدني، هذا التقييم ينبغي أن يكون دوريا ومرتبطا بتوصيات قابلة للتطبيق تلزم المؤسسات المعنية.

ثالثا، لا بد من ربط بعض التحويلات الاجتماعية بمقاربة تنموية واضحة، تعتمد على منطق الانتقال من المساعدة إلى التمكين. على سبيل المثال، تحويل جزء من الدعم إلى برامج مرافقة تشمل التكوين المهني، القروض المصغرة، والمرافقة النفسية والاجتماعية، خاصة في المناطق الهشة والمهمشة، ما يسمح بإدماج الفئات الضعيفة في الدورة الاقتصادية على المدى المتوسط.

رابعا، ينبغي التفكير في تحويل جزء من الدعم العيني إلى دعم نقدي مشروط يرتبط بمتابعة تعليم الأبناء، أو بالقيام بفحوصات صحية دورية، أو بالالتحاق ببرامج محو الأمية أو التكوين، هذه السياسات أثبتت فعاليتها في بلدان نامية كثيرة، بشرط وجود آليات صارمة للمتابعة والتقييم، وربطها بأنظمة رقمية لضمان الشفافية والنجاعة.

خامسا، وبالنظر إلى التفاوتات الجغرافية الواضحة في توزيع الفقر والحرمان، توصي الدراسة بإرساء صندوق وطني للتكافؤ الإقليمي في الدعم الاجتماعي، يراعي المعايير المجالية، ويوجه لدعم المناطق الأكثر حرمانا وفق معايير (SAE (Small Area Estimation، مع منح السلطات المحلية صلاحيات أوسع في تسيير برامج التحويلات وفق احتياجاتها الخاصة، في إطار مبدأ لا مركزية السياسة الاجتماعية.

سادسا، على المستوى المالي، توصى الدراسة بتوجيه جزء من الفوائض النفطية والجباية الريعية لإنشاء صندوق سيادي اجتماعي، يكون هدفه تأمين تمويل طويل الأجل للتحويلات، بعيدا عن تقلبات أسعار النفط أو ضغوطات السوق، وهو ما يعزز استقرار البرامج الاجتماعية وفعاليتها.

آفاق الدراسة:

تمثل هذه الدراسة خطوة أولى نحو فهم العلاقة بين التحويلات الاجتماعية وكل من النمو الاقتصادي والفقر، غير أن تعقيد هذه العلاقة وتعدد أبعادها يفتح المجال أمام جملة من الأبحاث المستقبلية الأكثر تعمقا.

من أبرز هذه المسارات، إمكانية توسيع النموذج الاقتصادي المعتمد ليشمل التفاعل بين التحويلات الاجتماعية ومتغيرات وسيطة مثل سوق العمل، الإنتاجية، العدالة الجبائية، ومستوى التفاوت في توزيع الدخل، وهو ما يسمح بتحليل القنوات غير المباشرة لتأثير الدعم الاجتماعي على التنمية.

كما يمكن للباحثين مستقبلا اعتماد نماذج الاقتصاد القياسي البنيوي (Structural VAR أو FAVAR) وتحليل ديناميكيات معقدة بين المتغيرات، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية أو الصدمات الخارجية، وذلك مقارنة بأثر التحويلات على مرونة الاقتصاد الوطني.

في هذا السياق، تبرز أهمية تبني نماذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE) التي تسمح بمحاكاة تأثيرات السياسات الاجتماعية ضمن إطار كلي يأخذ بعين الاعتبار السلوك العقلاني للعوامل الاقتصادية وتعدد أنواع الصدمات، مما يسهم في بناء فهم أعمق لتداعيات التحويلات الاجتماعية على الاقتصاد الكلي.

كما يمكن الاستفادة من أدوات تحليل السيناريوهات (Scénarios) لاستشراف آثار التغيرات المحتملة في بنية الدعم الاجتماعي، سواء من حيث التوسيع، التقليص، أو إعادة التوجيه، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على المدى القصير والطويل.

يمكن أيضا استخدام تقنيات التقدير في المناطق الصغيرة (Small Area Estimation - SAE) أن تلعب دورا محوريا في تعزيز دقة التحليل، من خلال تقدير مؤشرات الفقر أو آثار السياسات الاجتماعية على مستويات محلية دقيقة، مما يسمح بتوجيه الدعم بشكل أكثر إنصافا وكفاءة.

ختاما، يمكن القول إن التحويلات الاجتماعية في الجزائر تمثل أداة استراتيجية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصـــادي ومحاربة الفقر. وقد أظهر التحليل النظري والتطبيقي أن لهذه التحويلات أثرا ملموســا، وإن كان متفاوتا، على تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة وتعزيز الاستهلاك الداخلي، غير أن الاستمرار في الاعتماد على هذه التحويلات دون إصلاحات هيكلية قد يؤدي إلى ضغوط على المالية العمومية ويحد من فعاليتها على المدى البعيد.

إن هذا البحث يشكل مساهمة متواضعة في فهم العلاقة بين السياسات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في السياق الجزائري، ويفتح المجال لمزيد من الدراسات المستقبلية التي تستكشف أبعادا أعمق وأكثر دقة لهذا الموضوع الحيوي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. الأعسر خديجة، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.
2. برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2015.
3. تومي صـــالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصـــادي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
4. الحاج طارق، **المالية العامة**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
5. حربي محمد موســى عريقات، **مبادئ الاقتصــاد: التحليل الكلي**، دار وائل للنشــر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
6. رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، مركز دالتا للطباعة، الأردن، 1998.
7. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات**، دار الحامد للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
8. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصـــادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002.
9. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
10. علي جدوع الشـرفات، **التنمية الاقتصـادية في العالم العربي: الواقع، العوائق، وسـبل النهوض**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
11. فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الرضوان، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2013.
12. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، بن عكنون، الجزائر، 2015.
13. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصيف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
14. محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1999.

15. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي: النظرية والتطبيق**، دار القاهرة للنشر، مصر، 2001.

16.جلال خشيب، **مفهوم النمو الاقتصادي**، الألوكة، سوريا، 2014، ص 06.

17. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسيني ومحمد حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

ب- البحوث والمقالات في الدوريات والمجلات العلمية

18. ظاهر عمران موسى وحيدر نعمه بخيت، **التحويلات الاجتماعية ودورها في اعادة توزيع الدخل في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ع 32، المجلد التاسع، العراق، 2015.

19.النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الانية، امينة بن خزناجي، خميسي قايدي، ايمان بن تومي، ،2018 مجلة الباحث الاقتصادي، العدد5، المجلد1.

20. عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، مصر، العدد32، 2007

21. عماد موسى، **النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: مدى ملاءمة قانون أوكن**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثاني، المجلد العاشر، 2008.

22. محمد الناصر، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، ع 7، 2014.

23. بسام فتوح ولورة القطيري، **دعم الطاقة في العالم العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربي.

ج-وقائع التظاهرات العلمية (المؤتمرات، والملتقيات)

24. بن عزة محمد، **آثار برامج الإنفاق العان على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، د.ت.

25.أمنية حلمي، **"كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر"**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2005.

26.ظاهر عمران موسى وحيدر نعمه بخيت، **التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصـــادية والإدارية، جامعة الكوفة، ع 32، المجلد التاســـع، العراق، 2015.

27. دحماني محمد أدرويش، ناصـور عبد القادر، **دراســة قياســية لمحددات الاســتثمار الخاص في الجزائر باســـتخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاســتثمارات العامة وانعكاســاتها على التشــغيل والاســتثمار و النمو الاقتصــادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سـطيف-1- ،12/11 مارس2013، كلية العلوم الاقتصـادية و التجارية و علوم التسيير، سطيف، الجزائر، د.ت.

28. كمال بن موســـى و عبد الرحمان بن عية، **التحويلات الاجتماعية في الإنفاق الحكومي الجزائري آثارها على ذوي الدخول المحدودة**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2014.

د-المذكرات، الرسائل، والأطروحات الجامعية

29. جاب الله مصـطفى، **قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصـادي حلة الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

30. زكاري محمد، **دراســـة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصـــادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014.

31. ضـيف أحمد، **أثر السـياسـة المالية على النمو الاقتصـادي المسـتديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2015.

32. طويرات وليد، **سياسة الإنفاق العام واثرها على التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015.

33. العوفي حكيمة، **السياسات الاجتماعية ، الإعانات والنمو الاقتصادي في الجزائر (محاولة تقييم)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2015.

34. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

ج-التقارير والقوانين والمراسيم

35. تقارير قوانين المالية 1993-2022

36. المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 97-151 المؤرخ 10 ماي 1997، **الذي يحدد معدلات الإعانات العائلية ومنح التعليم**.

37. المادة 22 من قانون المالية لعام 1994، الجريدة الرسمية رقم 33.

38. المرسوم رقم 82-179 المؤرخ 15 ماي 1982، **الذي يحدد مضمون وتمويل الأعمال الاجتماعية**، الجريدة الرسمية رقم 20.

39. المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذو الحجة 1428 الموافق 25 ديسمبر 2007، **بتحديد أسعار الإنتاج في مختلف مراحل توزيع سميد القمح الصلب**، المادة 6، الجريدة الرسمية رقم 80.

40. المرسوم التنفيذي رقم 08-168 المؤرخ في 7 جمادى الثانية 1429 الموافق 11 جويلية 2008، **بتحديد سعر بيع الشعير لمربى الأغنام والإبل والخيول**، المادة 2، الجريدة الرسمية رقم 30.

41. المرســـوم التنفيذي رقم 97-247 المؤرخ 8 جويلية 1997، المعدل والمتمم، **الذي أنشـــئ بموجبه المكتب الوطني المشترك للحليب**، الجريدة الرسمية رقم 46.

42.لمرســـوم التنفيذي رقم 97-53 المؤرخ 12 فيفري 1997، **الذي يحدد إجراءات العمل بالمرســـوم التنفيذي رقم 302-041 المعنون "صندوق تعويضات أجور النقل"**، الجريدة الرسمية رقم 10.

43. المادة رقم 137 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديســمبر 2016 **بشــأن قانون المالية لعام 2017**، الجريدة الرسمية رقم 77.

44. المرســوم التنفيذي رقم 08-289 المؤرخ في 20 ســبتمبر 2008 **الذي يحدد منهجية تعديل ســعر النفط الخام الداخل إلى المصــفاة المســتخدمة في تحديد ســعر بيع المنتجات البترولية في الســوق الوطنية** ، الجريدة الرسمية رقم 54.

45.المرسـوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ 21 أفريل 2001، **المنشـئ للجزائرية للمياه**، الجريدة الرسمية رقم 24.

46.المرســـوم التنفيذي رقم 05-13 المؤرخ في 28 ذو القعدة 1425 الموافق 9 جانفي 2005 ، **الذي يحدد قواعد تسـعير خدمات المياه الصـالحة للشـرب والصـرف الصـحي والتعريفات ذات الصـلة** ، الجريدة الرسمية رقم 5.

47.القانون رقم 01-21 المؤرخ 22 ديســمبر 2001، **والمتضــمن قانون المالية لســنة 2002**، الجريدة الرسمية رقم 79.

48. القانون رقم 03-05 المؤرخ 14 جوان 2003 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2003، الجريدة الرسمية رقم 37.

49. القانون رقم 99-11 المؤرخ 23 ديسمبر 1999 **بشأن قانون المالية لعام 2000**، الجريدة الرسمية رقم 92.

50. القانون رقم 03-22 المؤرخ 28 ديسمبر 2003 **المتعلق بقانون المالية لعام 2004**، الجريدة الرسمية رقم 83.

51. Rapport du FMI, consultation de 2017 au titre de l'article IV avec l'Algérie, mai 2017, P 13.

52.WORLD BANK**, "Introduction to Poverty Analysis"**, World Bank, Washington, 2005a.
53.OECD, **Competition Policy in Subsides and State Aid**, 2001.
54.OECD. "**Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2017"**. Paris: OECD Publishin, 2017.
55. World Bank (2012). **The Real Cost of Fossil Fuels**.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

A- Books

1. Damodar **N.Gujarati**, Dawn C.Porter, **Basic econometrics**, fifth edition, McGraw-Hill/Irwin, Americas, **New York**, 2009.
2. Uluatam, Özhan (2012)**," Public Finance"**, Ankara, Imaj Publishing, p279.
3. [1] Abdellatif BENACHENHOU : l'Algérie, sortir de la crise, imprimerie Ed-Diwan, Alger, Algérie, 2015.
4. Michael **Samson**, Ingrid van **Niekerk** & Kenneth **Mac Quene**, **Designing *and* Implementing Social Transfer Programmes,** Economic Policy Research Institute, Cape Town, **South Africa**, First Edition, 2006.
5. Robert **J. Barro** and Xavier **Sala-i-Martin**, **ECONOMIC GROWTH,** Library of Congress, London, **England**, 2nd edition, 2004.
6. Dinler. Z, **"Introduction to Economics"**, 8th Edition, Ekin Kitabevi, Bursa, 2002.

B- Research articles in scientific journals

7. Schrank, W.E**, " Introducing fisheries subsidies. FAO Fisheries Technical Paper**", No. 437, FAO, Rome, 2003.
8. McNown, R., C. Y. Sam, and S. K. Goh. 2018. **"Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration."** *Applied Economics* 50: 1509-1521.
9. Goh, S. K., J. Y. Yong, C. C. Lau, and T. C. Tang. 2017**. "Bootstrap ARDL on energy-growth relationship for 22 OECD countries."** *Applied Economics Letters.*
10.UNDP, **"Human Development Reports**", 1990.
11.SEN, A., **Graduate Journal of Social Science** - 2004 - Vol. 1 Issue 2.
12.WORLD BANK, **"Social Exclusion and the EU's Social Inclusion Agenda"**, 2007.
13.[1] Eric Zivot, Donald W.K. Andrew, **"Further Evidence on The Great Crash, The Oil Price Shock and The Unit Root Hypothesis"**, Journal of Business and Economic Statistics**,** C:10, No:3,1992.

14. Junsoo Lee, Mark C. Strazicich, **"Minimum LM Unit Root Test with One Structral Breaks",** Department of Economics, Appalachian State University**,** 2004.

15. Lee, J., Strazicich, M. C**, "Minimum Lagrange Multiplier Unit Root Test with Two Structral Breaks",** The Review of Economics and Statistics**,** C:85, No:4, 2003 .

16. Robin L. Lumsdaine, David H. Papell, "Multiple Trend Breaks and the Unit Root Hypothesis", **The Review of Economics and Statistics,** C:79, No:4, 1997.

17. Turkish Social Science Association**, "Per capita income and poverty in Turkey - Comparison with EU Karlatarma"**, Turkish Social Science Association Publications, 2000, Istanbul, 2000, 21.

18. Townsend.P, **"Poverty in the United Kingdom: A Survey of Household Resources and Standard of Living"**, University of California Press, 1979.

19.FOSTER. J, E. J. GREER, E. THORBECKE**, "A Class of Decomposable Poverty Measures"**, Econometrica, Vol. 52, 1984, pp. 761-766.

20. Dayioglu.M, **"Child Poverty in Turkey: Measurement Methods and Determinants of Poverty"**, Vol:2, Issue:3, Turkish Social Security Academy, Ankara, 2007.

21.DENNIS, I., A. GUIO, **"Poverty and Social Exclusion in the EU After Laeken-Part 1"**, EUROSTAT, Statistics in Focus, Theme 3-8/2003, p50.

22. Townsend.P, **"Poverty in the United Kingdom: A Survey of Household Resources and Standard of Living"**, University of California Press, 1979.

23. Sucur. Z, **"Poverty and Social Transfers in Croatia",** Financial Theory and Practice 29(1), 2005.

24.FREEMAN, R. B., **"The Rising Trade Lifts..?"**, National Bureau of Economic Research Working Paper, Cambridge, 2001.

25. Bejakovic. P, **"Poverty", Financial Theory and Practice,** 2005, p113-114.

26. Ravallion .M, M. PRADHAN, **"Measuring Poverty Using Qualitative Perceptions of Welfare"**, World Bank Policy Research Working Paper No. 2011, 1998.

27. Heady.C, T. MITRAKOS, P. TSAKLOGLOU, **"The Distributional Impact of Social Transfers in the European Union: Evidence from the ECHP"**, Fiscal Studies, Vol. 22, No. 4, 2001.

28.[1] Kenworthy L., **"Do Social Welfare Policies Reduce Poverty? A Cross-National Assessment",** Luxembourg Income Study, Working Paper No 188, 1998.

29.[1] Atkinson.A, B. CANTILLON, E. MARLIER, B. NOLAN, **"Social Indicators: The EU and Social Inclusion"**, Oxford University Press, Oxford, 2002.
30.[1] KIM.H, **"Anti-Poverty Effectiveness of Taxes and Income Transfers in Welfare States"**, International Social Security Review, Vol.53, No. 4, 2000.
31.[1] Grotaert.C, **"Poverty and Social Transfers in Poland",** The World Bank Policy Research Working Paper, 1995.
32.[1] Beckerman.W, **"The Impact of Income Maintenance Payments on Poverty in Britain, 1975"**, The Economic Journal, Vol. 89, 1979.
33. Mitchell.D, **"Income Transfers in Ten Welfare States"**, Brookfield, VT: Gower Publishing Company, 1991.
34. Mitchell.D, A. HARDING, F. GRUEN, **"Targeting Welfare"**, Economic Record 70(210), 1994.

35.KIM.H, **"Anti-Poverty Effectiveness of Taxes and Income Transfers in Welfare States"**, International Social Security Review, Vol.53, No. 4, 2000, pp.105- 129.
36. Forster.M, M. M. D'ERCOLE, **"Income Distribution and Poverty in OECD Countries in the Second Half of the 1990s"**, OECD Social, Employment and Migration Working Papers, 2005

37.[1] Immervoll.H, H. LEVY, J. R. NOGUEIRA, C. O'DONOGHUE, R. B. SIQUERA, **"Simulating Brazil's Tax-Benefit System Using Brahms, The Brazilian Household Microsimulation Model"**, 2006.
38.O'Brien. R, **"Subsidy Regulation and State Transformation in North America, the GATT and the EU**", 1997, New York.
39. Seyidoğlu, H**," Economic Terms Encyclopedic Dictionary"**. Guzem Publications, No 4. Ankara, 1992.
40. Atakan ÖZTÜRK, **" General Directorate of Forestry Subsidy Practices and Their Effects on Revolving Fund Revenues**", Anatolian Journal of Forest Research, 2017.
41. Zippel.W, **"Subsidy Problems and State Aids and Incentives According to the European Coal and Steel Community and European Economic Community Agreements"**, State Aids and Incentives in Industry, International Symposium. ISO and Marmara University. Istanbul, 1992.
42.İneci.B, **"Subsidies in the European Community and Turkey"**, Marmara University European Community Institute. Istanbul, 1995.
43.INECİ.B, **"Subsidies in the European Community and Turkey"**, Marmara University European Community Institute. Istanbul, 1995.
44. Kayacan, B, **« Türkiye ormancılık sektöründe sübvansiyon kavramı ve uygulamalarının irdelenmesi. Ormancılıkta Sosyo-Ekonomik Sorunlar Kongresi Kitabı** 2006.

45. Clements, B., R. Hugouneng, and Schwartz, G. january 1995, **Government Subsidies: Concepts, International Trends, and .Reform Options**, International Monetary Fund, Working Paper.

46.AKTAN.C.C, "**Incentive Protection-I".** Journal of Economic Comments ,1998.

47. Hines, James H, **"Tree Sides of Harberger Triangles",** The Journal of Economic Perspectives,.1999

48. Michael **Samson** and others, **Designing *and* Implementing Social Transfer Programmes,** Economic Policy Research Institute, Cape Town, **South Africa**, First Edition, 2006.

49. Michael **Samson**, **The impact of social transfers on growth, development, poverty and inequality in developing countries,** Economic Policy Research Institute, Palgrave Macmillan, **London**,2009.

50. Abdellatif BENACHENHOU : l'Algérie, sortir de la crise, imprimerie Ed-Diwan, Alger, Algérie, 2015.

51. Armando **Barrientos** and Rachel **Sabates-Wheeler**, **Local economy effects of social transfers,** Institute of Development Studies at the University of Sussex, **Brighton**, 2006.

52. Armando **Barrientos**, **Social transfers and growth**, Chronic Poverty Research Centre, Bangladesh, **India**, 2008.

53. Wodon Q., S. Yitzhaki, **"Inequality and Social Welfare: Technical Notes",** World Bank, 2002.

54. Shavell. S, **Foundations of Economic Analysis of Law, Harvard University Press**, 2004.

55. Rosen, S. H., **Public Finance, 4th Edition, IRWIN, United States**, 1995.

56. Ohtake.F. J. Tomioka**,"Who Supports Redistribution"**, Osaka University Discussion Paper No. 603, 2004, pp3-7.

57. John **Rook**, Paul **Msoma**, Isobel **Frye**, **A transfer out of poverty**, Poverty, equality and growth: the role of social transfers, Studies in poverty and inequality institute, **Britain**, .2010

58. Michael **Samson**, **The impact of social transfers on growth, development, poverty and inequality in developing countries,** Economic Policy Research Institute, Palgrave Macmillan, London,2009.

59. Michael **Samson** and others, **Designing *and* Implementing Social Transfer Programmes,** Economic Policy Research Institute, Cape Town, **South Africa**, First Edition, 2006.

60. John **Rook** and others, **A transfer out of poverty**, equality and growth: the role of social transfers, Studies in poverty and inequality institute, **Britain**, .2010

61. **Mohammad Mafizir Rahman and Mohammad Salahuddin,** The determinants of economic growth in Pakistan: does stock market development play a major role?**, Faculty of Business, University of Southern queensland,** Australia**, Vol. 15, Part 2, 2010.**
62. M. HASHEM **PESARAN**, YONGCHEOL **SHIN**, RICHARD **J. SMITH**, **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**, journal of applied econometrics, Department of Economics, University of Cambridge,Oxford, vol. 16,2001.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية

A- Livres

63. Régis **Bourbonnais** et Michel **Terazza**, **Analyse des series temporelles**, Dunod,3eme édition, **paris**, 2010.
64. Régis **Bourbonnais**, **Économétrie cours et excercices corrigés**,9ème edition, Dunod, **Paris**, 2015.
65. Tufféry. S, **data mining et statistique décisionnelle : l'intelligence des données**, 4e ed, Éditions TECHNIP, Paris, **France** 2012.

B- articles dans des revues scientifiques

66. Amine .**V.Sarkan**, **poverty alleviation towards sustainable development**, revue économie et management, université de Tlemcen, **l'Algerie**, N° 02, mars 2003.
67. FATIMA-ZOHRA OUFRIHA**, "La difficile structuration du système de santé en Algérie : quels résultats ?"**, Cahiers du CREAD n°35-36, 3ème et 4ème trimestres 1993.
68. Abdellatif BENACHENHOU**, « l'Algérie, sortir de la crise »,** imprimerie Ed-Diwan, Alger, Algérie, 2015.
69. Malik MAKHLOUF, Etienne MONTAIGNE, Ahmed TESSA : La politique laitière algérienne : entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation, NEW MEDIT N°1, 2015.
70. Minister des finances, **la Direction Générale de la Prévision et des Politiques**, 5102, Mécanismes des subventions, document interne, 2015.

رابعا: مواقع الأنترنت

71. https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/subsidy?q=subsidy, 20-02-2024.

72. World Bank (2012). **The Real Cost of Fossil Fuels**. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2012/05/09/real-costs-fossil-fuel-subsidies (Date of access: 2024-02-20).

73. خميسي قايدي، **النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1980-2013)**، متوفر على موقع المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي:
http://www.enssea.net/revie-de-l-enssea/dernier-numero/61-revue-n-25-2016

74. Soren Jordan, "**Cointegration testing and dynamic simulationsof autoregressive distributed lag models**", Department of Political Science Auburn University,The Stata Journal, 2018, pp 902-923. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1536867X1801800409

75. Bai, J., & Perron, P, **" Computation and Analysis of Multiple Structural Change Models**". Journal of Applied Econometrics, 2003, 1-22. https://doi.org/10.1002/jae.659.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	ص
01	مثال لمعدلات الفقر في البلدين (A) و (B)	70
02	معدل فجوة الفقر وفجوة الفقر في البلد C	72
03	العوامل الهامة التي تحدد الفقر	76
04	تصنيف مساعدات الإسكان	88
05	الإنفاق على الأنشطة الجامعية	92
06	مساهمات الطلاب في الأنشطة الجامعية	92
07	تمويل المستشفيات في الجزائر	97
08	تحديد أسعار البيع الحبوب إلى المصنّعين	104
09	تكلفة استراد وشراء القمح الصلب (السميد)	104
10	تكلفة استراد وشراء القمح اللين (الدقيق)	104
11	تكلفة استراد وشراء الشعير	104
12	أسعار الوقود في المضخة (2017 و 2018)	115
13	تسعيرة المياه حسب المناطق	117
14	رسوم مياه الشرب وخدمات مياه الصرف الصحي	118
15	التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2000-2004)	121
16	التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2005-2009)	126
17	التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2005-2009)	130
18	التحويلات الاجتماعية في الجزائر (2005-2009)	134
19	حصة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة	137
20	التغير في الإيرادات والنفقات خلال الفترة 1993-2020	141
21	التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2020)	146
22	تلخيص لمختلف المتغيرات المستقلة والتابعة لنموذج الدراسة	154
23	اختبار Grubbs	156
24	نتائج الاختبار Andrews and Ploberger	172

25	نتائج الاختبار Bai and Perron (2003a)	165
26	نتائج اختبار Zivot and Andrews (1992)	169
27	نتائج اختبار Lumsdaine & Papell (1997)	172
28	نتائج اختبار Lee & Strazicich (2004)	174
29	نتائج اختباري كل من (ADF) و(PP) لسلسلة (lSOU_SANT)	175
30	نتائج اختبار (KPSS) لسلسلة (lSOU_SANT)	176
31	نتائج اختبار منهج (bootstrappingARDL -Bounds Test) للنموذج	185
32	نتائج تقدير نموذج الـ ARDL (1,2,1,2,2,2) في المدى الطويل	187
33	نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقيLM test-BG	188
34	نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey	189
35	نتائج اختبار RamseyRESET)	190
36	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)	191
37	نتائج اختبار منهج (BootsarappingARDL Bounds Test) للنموذج	203
38	نتائج تقدير تقدير نموذج الـ ARDL (1,0,1,2,2,2) في المدى الطويل	204
39	نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي	207
40	نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey	207
41	نتائج اختبارRamsey(RESET)	209
42	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)	209

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	ص
01	آثار الإعانات	30
02	مخطط لهيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر	36
03	فجوة الفقر	71
04	هيكل التحويلات الاجتماعية (2000- 2004)	122
05	هيكل التحويلات الاجتماعية (2005- 2009)	127
06	هيكل التحويلات الاجتماعية (2010- 2014)	131
07	هيكل التحويلات الاجتماعية (2015- 2020)	135
08	حصة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة	138
09	الحصة الإجمالية لاجمالي التحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة للدولة (2000-2020)	139
10	التغير في الإيرادات والنفقات خلال الفترة 1993-2020	141
11	نسبة الجباية البترولية والجباية العادية من اجمالي الايرادات العامة للدولة	142
12	التحويلات الاجتماعية ورصيد الميزانية خلال الفترة (2000-2020)	146
13	مخطط الصندوق (BOX-PLOT) لسلسلة بيانات مؤشر الفقر (POV)	157
14	نتائج مخطط الصندوق لسلسلة بيانات مؤسر الفقر (POV) بعد المعالجة	157
15	ملخص يتضمن مخططات الصندوق (BOX-PLOT)	158
16	نتائج مخطط الصندوق لسلسلة بيانات دعم السكن (SOU_HAB) بعد المعالجة	159
17	فترات التباطؤ لنموذج الـ(ARDL)حسب معيار (Akaike)	184
18	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Jarque-Bera)	190
19	رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	192
20	رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	193
21	أثر الصدمة في دعم الصحة على النمو الاقتصادي	195
22	أثر الصدمة في دعم العائلات على النمو الاقتصادي	196
23	أثر الصدمة في دعم المتقاعدين على النمو الاقتصادي	197

24	أثر الصدمة في دعم المجاهدين على النمو الاقتصادي	198
25	أثر الصدمة في دعم السكن على النمو الاقتصادي	199
26	فترات التباطؤ لنموذج الـ(ARDL)حسب معيار (Akaike)	202
27	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Jarque-Bera)	208
28	رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	211
29	رسم بياني يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	212
30	أثر الصدمة في دعم الصحة على مؤشر الفقر	213
31	أثر الصدمة في دعم العائلات على مؤشر الفقر	214
32	أثر الصدمة في دعم المتقاعدين على مؤشر الفقر	215
33	أثر الصدمة في دعم المجاهدين على مؤشر الفقر	216
34	أثر الصدمة في دعم السكن على مؤشر الفقر	217

فهرس الملاحق

ص	الملحق
246	سلاسل البيانات للتحويلات الاجتماعية (Les Transferts sociaux)، والناتج الداخلي الخام (Produit Interieur Brut)، ومؤشر الفقر.
247	نتائج اختبار وجود القيم المفقودة لمتغيرات النموذج
248	نتائج اختبار وجود القيم المتطرفة، اختبار Grubbs لمتغيرات النموذج
248	الكشف عن الانكسارات الهيكلية اختبار *Andrews et Ploberger (1994)* breakpoint test
249	الكشف عن الانكسارات الهيكلية اختبار Multiple breakpoint test
250-258	اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات
259-260	الملاحق الخاصة بتطبيق منهجية منهجية الARDL النموذج الاول
260-261	الملاحق الخاصة بتطبيق منهجية منهجية الARDL النموذج الثاني
266	جدول توزيع ستيودنت
267	جدول كاي تربيع
267	جدول القيم الحرجة لاختبار LS Table of LS critical values
268	جدول القيم الحرجة لاختبار ZA Table of ZA critical values

الملاحق

ملحق رقم (1) : سلاسل البيانات للتحويلات الاجتماعية (Les Transferts sociaux)، والناتج الداخلي الخام (Produit Interieur Brut)، ومؤشر الفقر.

anne	Produit Interieur Brut	**Soutien à l'habitat**	**Soutien à la famille**	**Soutien aux retraites/ dépenses d'assistance et de solidarité**	**Soutien à la sante**	**soutien aux moudjahidines**	**Poverty index**
1993	1571026.8	4421	12,352.0	47,105.0	15,246.0	10,816.0	56.87033
1994	2004682.5	6560	16,030.0	61,417.0	18,418.0	10,749.0	69.01765
1995	2621529.7	8692	20,135.0	64,084.0	21,278.0	27,245.0	76.23629
1996	3363376.7	21143	18,407.0	69,671.0	25,537.0	32,622.0	62.09408
1997	3611088.1	23217	23,500.0	80,578.0	27,983.0	43,092.0	45.77186
1998	3806608.1	57800	26,005.0	90,068.0	28,781.0	52,462.0	37.99016
1999	3,238,197.5	59919	34,033.0	86,746.0	31,445.0	61,701.0	38.49951
2000	4,123,513.9	70568	99,646.0	89,948.0	33,236.0	50,800.0	36.30916
2001	4,227,113.1	69812	119,258.0	117,075.0	41,350.0	79,300.0	38.02599
2002	4,522,773.3	78875	132,967.0	130,915.0	47,482.0	84,324.0	30.30164
2003	5,252,321.1	108270	137,840.0	56,922.0	58,759.0	71,274.0	28.91395
2004	6,149,116.7	77925	163,013.0	73,697.0	63,479.0	71,315.0	25.3118
2005	7,561,984.3	103005	140,642.0	59,580.0	59,492.0	75,279.0	18.75245
2006	8,501,635.8	147725	216,727.0	71,250.0	67,411.0	81,687.0	20.8815
2007	9,352,886.4	204350	220,479.0	90,268.0	79,621.0	82,087.0	22.069
2008	11,043,703.5	285784	502,522.0	115,745.0	151,732.0	108,284.0	21.78859
2009	9,968,025.3	195620	474,756.0	149,247.0	176,948.0	111,284.0	22.29706
2010	11,991,563.9	324517	447,388.0	144,030.0	199,275.0	124,050.0	18.27106
2011	14,588,531.9	***754145***	677,892.0	139,519.0	367,823.0	125,695.0	19.58421
2012	16,208,698.4	461709	635,064.0	249,950.0	364,852.0	156,925.0	24.46145
2013	16,650,180.6	250631	630,148.0	257,936.0	263,708.0	171,938.0	18.27424
2014	17,242,544.8	255192	600,799.0	252,097.0	320,478.0	180,557.0	17.32693
2015	16,591,875.3	403275	652,308.0	251,308.0	325,204.0	198,219.0	20.29445
2016	17,406,800.00	471294	607,701.0	243513	321343	197719	21.39769
2017	18,575,800.00	304930	555,167.0	236781	330186	197859	22.62512
2018	20,259,000.00	396069	580,885.0	256205	330212	200446	21.48599
2019	20,706,100.00	396978	606,047.0	281974	336873	198895	19.44677
2020	18,856,000.00	384333	621,731.0	288379	354678	198395	27.76313

المصدر: البنك الدولي للبيانات، متوفر على الموقع:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

ملحق رقم (02): نتائج اختبار وجود القيم المفقودة لمتغيرات النموذج

(lSOU_HAB)

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
SOU_HAB	28	100,0%	0	0,0%	28	100,0%

(lSOU_FAM)

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
SOU_FAM	28	100,0%	0	0,0%	28	100,0%

(lSOU_RETR)

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
SOU_RET et AS	28	100,0%	0	0,0%	28	100,0%

(lSOU_SANT)

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
SOU_SANT	28	100,0%	0	0,0%	28	100,0%

(lSOU_MOUD)

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
SOU_MOUD	28	100,0%	0	0,0%	28	100,0%

(PIB)

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
PIB	28	100,0%	0	0,0%	28	100,0%

(POV)

Récapitulatif de traitement des observations

	Observations					
	Valide		Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
POV	28	100,0%	0	0,0%	28	100,0%

المصدر: من إعداد الطالبين، وبالاعتماد على برنامج SPSS23.

ملحق رقم (03): نتائج اختبار وجود القيم المتطرفة، اختبار Grubbs لمتغيرات النموذج

SOU_HAB	PIB
Grubbs test for two outliers data: SOU_HAB U = 0.58742, p-value = 0.05443 alternative hypothesis: highest values 471294 , 754145 are outliers	Grubbs test for two outliers data: PIB U = 0.79114, p-value = 0.7868 alternative hypothesis: highest values 20259000 , 20706100 are outliers
SOU_SANT	**SOU_FAM**
Grubbs test for two outliers data: SOU_SANT U = 0.82294, p-value = 0.9126 alternative hypothesis: highest values 364852 , 367823 are outliers	Grubbs test for two outliers data: SOU_FAM U = 0.85956, p-value = 0.985 alternative hypothesis: highest values 652308 , 677892 are outliers
SOU_RETR	**SOU_MOUD**
Grubbs test for two outliers data: SOU_RETR U = 0.77574, p-value = 0.7102 alternative hypothesis: highest values 281974 , 288379 are outliers	Grubbs test for two outliers data: SOU_MOUD U = 0.82059, p-value = 0.9052 alternative hypothesis: lowest values 10749 , 10816 are outliers
POV	
Grubbs test for two outliers data: POV U = 0.49375, p-value = 0.006077 alternative hypothesis: highest values 69.01765 , 76.23629 are outliers	

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج R studio.

ملحق رقم (04): الكشف عن الانكسارات الهيكلية اختبار *Andrews et Ploberger (1994)* breakpoint test

LSOU_HAB	LPIB
supF test data: x3 sup.F = 62.018, p-value = 1.207e-13	supF test data: x1 sup.F = 105.84, p-value < 2.2e-16
LSOU_SANT	**LSOU_FAM**
supF test data: x4 sup.F = 2.456, p-value < 2.2	supF test data: x2 sup.F = 102.99, p-value < 2.2e-16
LSOU_RETR	**LSOU_MOUD**
supF test data: x5 sup.F = 96.884, p-value < 2.2e-16	supF test data: x6 sup.F = 45.541, p-value = 6.376e-10
LPOV	
supF test data: x7 sup.F = 103.91, p-value < 2.2e-16	

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج R studio.

ملحق رقم (05): الكشف عن الانكسارات الهيكلية اختبار Multiple breakpoint test

LSOU_HAB

```
strucchange::breakpoints(LSOU_HAB~1)

         Optimal 3-segment partition:

Call:
breakpoints.formula(formula = LSOU_HAB ~ 1)

Breakpoints at observation number:
5 14

Corresponding to breakdates:
1997 2006
```

LPIB

```
strucchange::breakpoints(LPIB~1)

         Optimal 3-segment partition:

Call:
breakpoints.formula(formula = LPIB ~ 1)

Breakpoints at observation number:
10 18

Corresponding to breakdates:
2002 2010
```

LSOU_SANT

```
 strucchange::breakpoints(LSOU_SANT~1)

         Optimal 1-segment partition:

Call:
breakpoints.formula(formula = LSOU_SANT ~ 1)

Breakpoints at observation number:
NA

Corresponding to breakdates:
NA
```

LSOU_FAM

```
strucchange::breakpoints(LSOU_FAM~1)

         Optimal 3-segment partition:

Call:
breakpoints.formula(formula = LSOU_FAM ~ 1)

Breakpoints at observation number:
11 15

Corresponding to breakdates:
2003 2007
```

LSOU_RETR

```
 strucchange::breakpoints(LSOU_RETR~1)

         Optimal 3-segment partition:

Call:
breakpoints.formula(formula = LSOU_RETR ~ 1)

Breakpoints at observation number:
8 19

Corresponding to breakdates:
2000 2011
```

LSOU_MOUD

```
 strucchange::breakpoints(LSOU_MOUD~1)

         Optimal 2-segment partition:

Call:
breakpoints.formula(formula = LSOU_MOUD ~ 1)

Breakpoints at observation number:
19

Corresponding to breakdates:
2011
```

LPOV

```
         Optimal 2-segment partition:

Call:
breakpoints.formula(formula = lpov ~ 1)

Breakpoints at observation number:
11

Corresponding to breakdates:
0.3928571
```

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج R studio.

ملحق رقم (06): اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات

(01-06): اختبار ADF لسلسلة دعم العائلات (lSOU_FAM)

النموذج (03)

```
Zivot-Andrews Unit Root Test, Series LSOU_MOUD
Allowing for Break in Intercept Only
Breaks Tested for 6 to 24
With 0 lags chosen from 2
Selected by AIC

Sig Level  Crit Value
1%(**)       -5.34000
5%(*)        -4.80000

Breakpoint TestStat
23           -3.08321
Linear Regression - Estimation by Zivot-Andrews---Selected Regression
Dependent Variable DY
Usable Observations                        27
Degrees of Freedom                         23
Centered R^2                          0.3948277
R-Bar^2                               0.3158922
Uncentered R^2                        0.5233395
Mean of Dependent Variable       0.1077493879
Std Error of Dependent Variable  0.2114672115
Standard Error of Estimate       0.1749062485
Sum of Squared Residuals         0.7036205026
Regression F(3,23)                     5.0019
Significance Level of F                0.0081467
Log Likelihood                        10.9279
Durbin-Watson Statistic                2.4097

    Variable                        Coeff      Std Error      T-Stat      Signif
*******************************************************************************
1.  LSOU_MOUD{1}                -0.374011078  0.121305800     -3.08321  0.00525231
2.  Constant                     3.912820019  1.186789676      3.29698  0.00315306
3.  TREND                        0.029690656  0.014262126      2.08178  0.04867905
4.  D(23)                       -0.121973178  0.124619437     -0.97877  0.33787960
```

النموذج (02)

```
Zivot-Andrews Unit Root Test, Series LSOU_MOUD
Allowing for Break in Trend Only
Breaks Tested for 6 to 24
With 0 lags chosen from 2
Selected by AIC
Sig Level  Crit Value
1%(**)       -4.93000
5%(*)        -4.42000
Breakpoint TestStat
6            -4.04447
Linear Regression - Estimation by Zivot-Andrews---Selected Regression
Dependent Variable DY
Usable Observations                        27
Degrees of Freedom                         23
Centered R^2                          0.5355261
R-Bar^2                               0.4749425
Uncentered R^2                        0.6341598
Mean of Dependent Variable       0.1077493879
Std Error of Dependent Variable  0.2114672115
Standard Error of Estimate       0.1532309398
Sum of Squared Residuals         0.5400335808
Regression F(3,23)                     8.8395
Significance Level of F                0.0004420
Log Likelihood                        14.5001
Durbin-Watson Statistic                1.5904

    Variable                        Coeff      Std Error      T-Stat      Signif
*******************************************************************************
1.  LSOU_MOUD{1}                -0.916824835  0.226685780     -4.04447  0.00050370
2.  Constant                     8.231195740  1.908178831      4.31364  0.00025766
3.  TREND                        0.298095156  0.096962863      3.07432  0.00536386
4.  DT(6)                       -0.238094406  0.083068556     -2.86624  0.00872918
```

النموذج (01)

```
Zivot-Andrews Unit Root Test, Series LSOU_MOUD
Allowing for Break in both Intercept and Trend
Breaks Tested for 6 to 24
With 0 lags chosen from 2
Selected by AIC
Sig Level  Crit Value
1%(**)        -5.57000
5%(*)         -5.08000
Breakpoint TestStat
6             -3.94078
Linear Regression - Estimation by Zivot-Andrews---Selected Regression
Dependent Variable DY
Usable Observations                        27
Degrees of Freedom                         22
Centered R^2                          0.5537955
R-Bar^2                               0.4726674
Uncentered R^2                        0.6485496
Mean of Dependent Variable       0.1077493879
Std Error of Dependent Variable  0.2114672115
Standard Error of Estimate       0.1535625553
Sum of Squared Residuals         0.5187920844
Regression F(4,22)                     6.8262
Significance Level of F                0.0009900
Log Likelihood                        15.0419
Durbin-Watson Statistic                1.7377

    Variable                         Coeff      Std Error      T-Stat      Signif
********************************************************************************
1.  LSOU_MOUD{1}                -0.898484896  0.227996724     -3.94078  0.00069675
2.  Constant                     7.979045468  1.930675327      4.13277  0.00043625
3.  TREND                        0.323566978  0.100810821      3.20965  0.00403921
4.  D(6)                        -0.130403235  0.137398231     -0.94909  0.35288523
5.  DT(6)                       -0.262745331  0.087206038     -3.01293  0.00639989
```

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10.

(02-06): اختبار Lumsdaine et Papell (1997)

نموذج [IO]	نموذج [A O]
Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LPIB Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Intercept and Trend Breaks at 1998:01 2010:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.7500 10% -6.4800 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -0.8410 -4.4597 D(1998:01) -0.2671 -2.9099 DT(1998:01) -0.0236 -0.7710 D(2010:01) 0.1262 1.8551 DT(2010:01) -0.0777 -4.9178 Constant 12.0687 4.6129 Trend 0.1256 2.6746	Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LPIB Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Trend Only Breaks at 2002:01 2012:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.6200 10% -6.3700 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -0.6285 -3.9801 DT(2002:01) 0.0265 2.0193 DT(2012:01) -0.0656 -3.7999 Constant 9.2114 4.0792 Trend 0.0498 2.7224

لسلسلة الناتج الداخلي الخام (lPIB)

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(03-06): اختبار Lumsdaine et Papell (1997)

نموذج [IO]	نموذج [A O]

Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_HAB Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Intercept and Trend Breaks at 1997:01 2012:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.7500 10% -6.4800 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -1.1164 -5.9237 D(1997:01) 0.4618 1.9696 DT(1997:01) -0.3480 -3.0148 D(2012:01) -0.4526 -2.2569 DT(2012:01) -0.1192 -2.6452 Constant 8.6806 6.1009 Trend 0.5260 3.9084	Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_HAB Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Trend Only Breaks at 1998:01 2011:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.6200 10% -6.3700 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -1.0509 -5.5217 DT(1998:01) -0.3668 -3.9184 DT(2011:01) -0.1496 -3.6797 Constant 8.0921 5.8172 Trend 0.5298 4.5431	**لسلسلة دعم السكن (LSOU_HAB)**

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(04-06): اختبار Lumsdaine et Papell (1997)

نموذج [IO]	نموذج [A O]	
Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_FAM Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Intercept and Trend Breaks at 1999:01 2007:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.7500 10% -6.4800 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -0.9498 -10.0151 D(1999:01) 1.0467 7.8651 DT(1999:01) -0.0332 -1.0418 D(2007:01) 0.8524 7.7616 DT(2007:01) -0.0828 -3.5636 Constant 8.9362 10.1021 Trend 0.1296 4.3950	Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_FAM Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Trend Only Breaks at 2001:01 2011:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.6200 10% -6.3700 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -0.7290 -3.8397 DT(2001:01) -0.0771 -1.9403 DT(2011:01) -0.1442 -2.8441 Constant 6.4784 3.8877 Trend 0.2131 3.7381	**لسلسلة دعم العائلات (LSOU_FAM)**

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(05-06): اختبار Lumsdaine et Papell (1997)

نموذج [IO]	نموذج [A O]	
Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_SANT Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Intercept and Trend Breaks at 2007:01 2012:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.7500 10% -6.4800 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -1.2657 -7.2094 D(2007:01) 0.2968 2.9711 DT(2007:01) 0.1970 4.1849 D(2012:01) -0.3327 -3.5883 DT(2012:01) -0.3066 -4.7711 Constant 12.1608 7.2945 Trend 0.1403 6.7777	Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_SANT Regression Run From 1994:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Trend Only Breaks at 2007:01 2011:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.6200 10% -6.3700 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -1.1886 -7.2614 DT(2007:01) 0.2666 6.0450 DT(2011:01) -0.3944 -6.8820 Constant 11.4010 7.3151 Trend 0.1361 7.1467	لسلسلة دعم الصحة **(LSOU_SANT)**

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(1997) Lumsdaine et Papell اختبار **:(06-06)**

نموذج [IO]	نموذج [A O]	
Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_RETR Regression Run From 1995:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Intercept and Trend Breaks at 2002:01 2011:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.7500 10% -6.4800 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -0.9544 -9.7593 D(2002:01) -0.9010 -8.1931 DT(2002:01) 0.0424 2.3064 D(2011:01) 0.3950 3.8205 DT(2011:01) -0.1170 -6.2957 Constant 10.3249 9.8576 Trend 0.0860 5.4141	Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_RETR Regression Run From 1995:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Trend Only Breaks at 2006:01 2013:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.6200 10% -6.3700 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -0.7101 -4.0394 DT(2006:01) 0.1174 3.1463 DT(2013:01) -0.1140 -2.5460 Constant 8.0144 4.0946 Trend 0.0009 0.0681	لسلسلة **LSOU)_RET(R** دعم المتقاعدين

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(1997) Lumsdaine et Papell اختبار **:(07-06)**

نموذج [IO]	نموذج [A O]	
Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_MOUD Regression Run From 1995:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Intercept and Trend Breaks at 1997:01 2011:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.7500 10% -6.4800 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -1.1379 -5.6038 D(1997:01) 0.0810 0.5631 DT(1997:01) -0.4210 -4.5158 D(2011:01) 0.3290 2.7198 DT(2011:01) -0.0389 -2.0380 Constant 9.7644 5.7418 Trend 0.4931 4.7528	Lumsdaine-Papell Unit Root Test, Series LSOU_MOUD Regression Run From 1995:01 to 2020:01 Observations 27 Breaks in Trend Only Breaks at 1997:01 2016:01 With 0 lags chosen from 2 Selected by BIC Sig Level Crit Value 1%(**) -7.1900 5%(*) -6.6200 10% -6.3700 Variable Coefficient T-Stat Y{1} -1.1024 -5.6847 DT(1997:01) -0.3925 -4.2344 DT(2016:01) -0.0776 -2.2118 Constant 9.4762 5.9846 Trend 0.4756 4.4957	لسلسلة **LSOU)_MOU(D** دعم المجاهدين

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(08-06): اختبار Lee and Strazicich (2004)

نموذج break

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LPIB
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Trend Break Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -1.5107 -6.1904 -7.0040 -6.1850 -5.8280
Constant        0.4221  6.9706
D(2001:01)     -0.2263 -3.2037
DT(2001:01)    -0.1905 -3.8529
D(2010:01)      0.2944  3.9743
DT(2010:01)    -0.1328 -4.3930
```

نموذج crach

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LPIB
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Crash Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -0.4933 -2.4861 -4.0730 -3.5630 -3.2960
Constant        0.2157  3.5193
D(1999:01)      0.2487  2.2347
D(2014:01)     -0.0434 -0.4507
```

لسلسلة الناتج الداخلي الخام (LPIB)

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(09-06): اختبار Lee and Strazicich (2004)

نموذج break

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_FAM
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Trend Break Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -1.5413 -4.9991 -7.0040 -6.1850 -5.8280
Constant       -0.2174 -1.6434
D(2001:01)     -0.4461 -1.6880
DT(2001:01)     0.2501  1.8679
D(2010:01)      0.8106  3.6283
DT(2010:01)    -0.1043 -1.1097
```

نموذج crach

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_FAM
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Crash Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -0.2581 -1.6659 -4.0730 -3.5630 -3.2960
Constant        0.3104  2.7159
D(2008:01)     -0.0176 -0.0479
D(2011:01)      0.0075  0.0219
```

لسلسلة دعم العائلات (LSOU_FAM)

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(10-06): اختبار Lee and Strazicich (2004)

نموذج break

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_HAB
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Trend Break Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -1.3290 -4.9461 -6.9320 -6.1750 -5.8250
Constant        0.9208  5.9983
D(2002:01)      0.6792  2.2772
DT(2002:01)    -1.0387 -4.4218
D(2008:01)     -0.8990 -3.2604
DT(2008:01)     0.5048  2.7293
```

نموذج crach

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_HAB
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Crash Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -0.7252 -2.3775 -4.0730 -3.5630 -3.2960
Constant        0.6279  3.0055
D(1997:01)      0.9709  2.8762
D(2012:01)     -0.6791 -2.3338
```

لسلسلة دعم السكن (LSOU_HAB)

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(11-06): اختبار Lee and Strazicich (2004)

نموذج break

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_SANT
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Trend Break Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -1.2150 -5.0407 -6.9780 -6.2880 -5.9980
Constant        0.2285  5.2834
D(2006:01)     -0.5769 -3.6135
DT(2006:01)     0.4649  5.2506
D(2013:01)      0.3416  1.8274
DT(2013:01)    -0.7246 -6.3012
```

نموذج crach

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_SANT
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Crash Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -0.3147 -2.4204 -4.0730 -3.5630 -3.2960
Constant        0.1931  3.4730
D(2010:01)      0.6999  4.1383
D(2013:01)      0.4063  2.1504
```

لسلسلة دعم الصحة LSOU_S) (ANT

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(12-06): اختبار Lee and Strazicich (2004)

نموذج break

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_RETR
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Trend Break Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -1.3938 -4.9818 -6.9780 -6.2880 -5.9980
Constant        0.6114  5.4360
D(2004:01)     -1.8576 -5.2431
DT(2004:01)    -0.1599 -1.6712
D(2011:01)      0.5791  3.7613
DT(2011:01)    -0.5395 -5.8199
```

نموذج crach

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_RETR
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Crash Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -0.7051 -3.6412 -4.0730 -3.5630 -3.2960
Constant        0.1383  3.2995
D(2004:01)     -1.7622 -3.9792
D(2013:01)      0.6760  2.4032
```

لسلسلة دعم المتقاعدين LSOU_R) (ETR

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(13-06): اختبار Lee and Strazicich (2004)

نموذج break

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_MOUD
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Trend Break Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -1.2968 -3.7262 -7.0040 -6.1850 -5.8280
Constant        0.3931  5.4632
D(1998:01)      0.2275  1.9893
DT(1998:01)    -0.4022 -4.6035
D(2011:01)      0.1066  0.9849
DT(2011:01)     0.1317  2.1006
```

نموذج crach

```
Lee-Strazicich Unit Root Test, Series LSOU_MOUD
Regression Run From 1996:01 to 2020:01
Observations          25
Crash Model with 2 breaks
Estimated with fixed lags 2
                                        Critical Values
Variable     Coefficient T-Stat  .01     .05     .10
S{1}           -0.1690 -1.7074 -4.0730 -3.5630 -3.2960
Constant        0.1422  2.6066
D(1997:01)      0.1656  1.4458
D(2000:01)      0.4738  4.0347
```

لسلسلة دعم المجاهدين LSOU) _MOU D

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج RATS 10

(14-06): اختبار ADF لسلسلة دعم الصحة (lSOU_SANT)

(15-06): اختبار PP لسلسلة دعم الصحة (lSOU_SANT)

النموذج (03)

Null Hypothesis: LSOU_SANT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.231822	0.8831
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSOU_SANT)
Method: Least Squares
Date: 02/03/25 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOU_SANT(-1)	-0.168363	0.136678	-1.231822	0.2299
C	1.779093	1.301625	1.366824	0.1843
@TREND("1993")	0.018516	0.019148	0.967016	0.3432

R-squared	0.093196	Mean dependent var	0.116552
Adjusted R-squared	0.017629	S.D. dependent var	0.184573
S.E. of regression	0.182939	Akaike info criterion	-0.454887
Sum squared resid	0.803201	Schwarz criterion	-0.310906
Log likelihood	9.140981	Hannan-Quinn criter.	-0.412074
F-statistic	1.233292	Durbin-Watson stat	1.732385
Prob(F-statistic)	0.309144		

Null Hypothesis: LSOU_SANT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.231822	0.8831
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.029748
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.029748

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LSOU_SANT)
Method: Least Squares
Date: 02/03/25 Time: 23:46
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOU_SANT(-1)	-0.168363	0.136678	-1.231822	0.2299
C	1.779093	1.301625	1.366824	0.1843
@TREND("1993")	0.018516	0.019148	0.967016	0.3432

R-squared	0.093196	Mean dependent var	0.116552
Adjusted R-squared	0.017629	S.D. dependent var	0.184573
S.E. of regression	0.182939	Akaike info criterion	-0.454887
Sum squared resid	0.803201	Schwarz criterion	-0.310906
Log likelihood	9.140981	Hannan-Quinn criter.	-0.412074
F-statistic	1.233292	Durbin-Watson stat	1.732385
Prob(F-statistic)	0.309144		

النموذج (02)

Null Hypothesis: LSOU_SANT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.239132	0.6422
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSOU_SANT)
Method: Least Squares
Date: 02/03/25 Time: 23:37
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOU_SANT(-1)	-0.039929	0.032223	-1.239132	0.2268
C	0.572315	0.369486	1.548952	0.1340

R-squared	0.057864	Mean dependent var	0.116552
Adjusted R-squared	0.020179	S.D. dependent var	0.184573
S.E. of regression	0.182702	Akaike info criterion	-0.490738
Sum squared resid	0.834497	Schwarz criterion	-0.394750
Log likelihood	8.624965	Hannan-Quinn criter.	-0.462196
F-statistic	1.535449	Durbin-Watson stat	1.891744
Prob(F-statistic)	0.226804		

Null Hypothesis: LSOU_SANT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.249086	0.6378
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.030907
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.029466

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LSOU_SANT)
Method: Least Squares
Date: 02/03/25 Time: 23:45
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOU_SANT(-1)	-0.039929	0.032223	-1.239132	0.2268
C	0.572315	0.369486	1.548952	0.1340

R-squared	0.057864	Mean dependent var	0.116552
Adjusted R-squared	0.020179	S.D. dependent var	0.184573
S.E. of regression	0.182702	Akaike info criterion	-0.490738
Sum squared resid	0.834497	Schwarz criterion	-0.394750
Log likelihood	8.624965	Hannan-Quinn criter.	-0.462196
F-statistic	1.535449	Durbin-Watson stat	1.891744
Prob(F-statistic)	0.226804		

النموذج (01)

Null Hypothesis: LSOU_SANT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.099531	0.9990
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSOU_SANT)
Method: Least Squares
Date: 02/03/25 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOU_SANT(-1)	0.009757	0.003148	3.099531	0.0046

R-squared	-0.032553	Mean dependent var	0.116552
Adjusted R-squared	-0.032553	S.D. dependent var	0.184573
S.E. of regression	0.187553	Akaike info criterion	-0.473172
Sum squared resid	0.914583	Schwarz criterion	-0.425178
Log likelihood	7.387826	Hannan-Quinn criter.	-0.458901
Durbin-Watson stat	1.815129		

Null Hypothesis: LSOU_SANT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		3.072782	0.9989
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.033873
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.034450

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LSOU_SANT)
Method: Least Squares
Date: 02/03/25 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOU_SANT(-1)	0.009757	0.003148	3.099531	0.0046

R-squared	-0.032553	Mean dependent var	0.116552
Adjusted R-squared	-0.032553	S.D. dependent var	0.184573
S.E. of regression	0.187553	Akaike info criterion	-0.473172
Sum squared resid	0.914583	Schwarz criterion	-0.425178
Log likelihood	7.387826	Hannan-Quinn criter.	-0.458901
Durbin-Watson stat	1.815129		

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج Eviews13

	(16-06): اختبار (KPSS) لسلسلة دعم الصحة (lSOU_SANT)	(17-06): اختبار PP لسلسلة دعم الصحة بعد أخذ الفروق الأولى (DlSOU_SANT)
النموذج (03)		Null Hypothesis: D(LSOU_SANT) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel Adj. t-Stat Prob.* Phillips-Perron test statistic -4.608032 0.0057 Test critical values: 1% level -4.356068 5% level -3.595026 10% level -3.233456 *MacKinnon (1996) one-sided p-values. Residual variance (no correction) 0.032788 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.031301 Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSOU_SANT,2) Method: Least Squares Date: 02/03/25 Time: 23:48 Sample (adjusted): 1995 2020 Included observations: 26 after adjustments Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob. D(LSOU_SANT(-1)) -0.962085 0.208340 -4.617856 0.0001 C 0.168689 0.090497 1.864033 0.0751 @TREND("1993") -0.004099 0.005114 -0.801483 0.4311 R-squared 0.481103 Mean dependent var -0.005289 Adjusted R-squared 0.435981 S.D. dependent var 0.256350 S.E. of regression 0.192522 Akaike info criterion -0.349048 Sum squared resid 0.852487 Schwarz criterion -0.203883 Log likelihood 7.537623 Hannan-Quinn criter. -0.307246 F-statistic 10.66239 Durbin-Watson stat 1.983302 Prob(F-statistic) 0.000529
النموذج (02)	Null Hypothesis: LSOU_SANT is stationary Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel LM-Stat. Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic 0.105613 Asymptotic critical values*: 1% level 0.216000 5% level 0.146000 10% level 0.119000 *Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1) Residual variance (no correction) 0.073029 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.194349 KPSS Test Equation Dependent Variable: LSOU_SANT Method: Least Squares Date: 02/03/25 Time: 23:50 Sample: 1993 2020 Included observations: 28 Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob. C 9.679336 0.103219 93.77492 0.0000 @TREND("1993") 0.132134 0.006561 20.13922 0.0000 R-squared 0.939757 Mean dependent var 11.46314 Adjusted R-squared 0.937440 S.D. dependent var 1.121227 S.E. of regression 0.280440 Akaike info criterion 0.363838 Sum squared resid 2.044817 Schwarz criterion 0.458995 Log likelihood -3.093729 Hannan-Quinn criter. 0.392928 F-statistic 405.5881 Durbin-Watson stat 0.436374 Prob(F-statistic) 0.000000	Null Hypothesis: D(LSOU_SANT) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel Adj. t-Stat Prob.* Phillips-Perron test statistic -4.577036 0.0013 Test critical values: 1% level -3.711457 5% level -2.981038 10% level -2.629906 *MacKinnon (1996) one-sided p-values. Residual variance (no correction) 0.033704 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.033003 Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSOU_SANT,2) Method: Least Squares Date: 02/03/25 Time: 23:48 Sample (adjusted): 1995 2020 Included observations: 26 after adjustments Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob. D(LSOU_SANT(-1)) -0.932620 0.203537 -4.582058 0.0001 C 0.105743 0.044626 2.369522 0.0262 R-squared 0.466610 Mean dependent var -0.005289 Adjusted R-squared 0.444386 S.D. dependent var 0.256350 S.E. of regression 0.191082 Akaike info criterion -0.398425 Sum squared resid 0.876296 Schwarz criterion -0.301648 Log likelihood 7.179520 Hannan-Quinn criter. -0.370556 F-statistic 20.99526 Durbin-Watson stat 1.977288 Prob(F-statistic) 0.000120
النموذج (01)	Null Hypothesis: LSOU_SANT is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel LM-Stat. Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic 0.645046 Asymptotic critical values*: 1% level 0.739000 5% level 0.463000 10% level 0.347000 *Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1) Residual variance (no correction) 1.212251 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 5.157620 KPSS Test Equation Dependent Variable: LSOU_SANT Method: Least Squares Date: 02/03/25 Time: 23:49 Sample: 1993 2020 Included observations: 28 Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob. C 11.46314 0.211892 54.09901 0.0000 R-squared 0.000000 Mean dependent var 11.46314 Adjusted R-squared 0.000000 S.D. dependent var 1.121227 S.E. of regression 1.121227 Akaike info criterion 3.101784 Sum squared resid 33.94302 Schwarz criterion 3.149363 Log likelihood -42.42498 Hannan-Quinn criter. 3.116330 Durbin-Watson stat 0.036901	Null Hypothesis: D(LSOU_SANT) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel Adj. t-Stat Prob.* Phillips-Perron test statistic -3.641199 0.0008 Test critical values: 1% level -2.656915 5% level -1.954414 10% level -1.609329 *MacKinnon (1996) one-sided p-values. Residual variance (no correction) 0.041588 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.044146 Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSOU_SANT,2) Method: Least Squares Date: 02/03/25 Time: 23:47 Sample (adjusted): 1995 2020 Included observations: 26 after adjustments Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob. D(LSOU_SANT(-1)) -0.670741 0.186024 -3.605660 0.0014 R-squared 0.341828 Mean dependent var -0.005289 Adjusted R-squared 0.341828 S.D. dependent var 0.256350 S.E. of regression 0.207971 Akaike info criterion -0.265133 Sum squared resid 1.081300 Schwarz criterion -0.216744 Log likelihood 4.446727 Hannan-Quinn criter. -0.251199 Durbin-Watson stat 2.060763

المصدر: من إعداد الطالب، وبالاعتماد على برنامج Eviews13

ملحق رقم (07): الملاحق الخاصة بتطبيق منهجية منهجية الـARDL

الملحق رقم (07-01): نتائج اختبار منهج الحدود (ARDL Bounds Test) للنموذج الأول

```
----------------------------------------------------------------------------
-                          PSS    Fov-test                                  -
----------------------------------------------------------------------------
                 <------- I(0) ----- I(1) ----->
10% critical value        3.157       4.412
5% critical value         3.818       5.253
1% critical value         5.347       7.242

F-statistic =  7.880

     Bootstrap critical values
     5 %      10 %      1 %
   6.480     4.870     9.910

 PSS bound t-test not applicable for case  4

 t-statistic =  -4.985

      Bootstrap critical values
      1 %       5 %       10 %
    -4.570     -3.040     -2.320


 Observations: 28
 Number of Lagged Regressors (not including LDV) (k):  6
 Case:  4
 SMG bound F-test on independent variables not applicable for case  4

 F-statistic =  8.454 3.914

      Bootstrap critical values
      1 %       5 %       10 %
   11.550     6.270      4.580
```

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج R-studio

الملحق رقم (07-02): نتائج تقدير نموذج الـARDL (1,0,1,2,2,2) في المدى الطويل

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 12/28/24 Time: 17:36
Sample: 1993 2020
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSOU_FAM	-0.001135	0.085706	-0.013239	0.9896
LSOU_HAB	0.024665	0.098351	0.250787	0.8043
LSOU_MOUD	0.286673	0.148817	1.926349	0.0671
LSOU_RETR	-0.132468	0.126384	-1.048134	0.3060
LSOU_SANT	0.529628	0.110521	4.792119	0.0001
C	7.817403	0.716123	10.91628	0.0000

R-squared	0.974738	Mean dependent var	15.85964
Adjusted R-squared	0.968997	S.D. dependent var	0.784772
S.E. of regression	0.138180	Akaike info criterion	-0.933103
Sum squared resid	0.420064	Schwarz criterion	-0.647631
Log likelihood	19.06344	Hannan-Quinn criter.	-0.845831
F-statistic	169.7758	Durbin-Watson stat	1.143080
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (07-03): نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM test-BG)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.274129	Prob. F(2,6)	0.7693
Obs*R-squared	2.176869	Prob. Chi-Square(2)	0.3367

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (07-04): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.941214	Prob. F(17,8)	0.5682
Obs*R-squared	17.33357	Prob. Chi-Square(17)	0.4320
Scaled explained SS	1.890460	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (07-05): نتائج اختبار Regression Error Specication test (Ramsey(RESET test))

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LPIB LPIB(-1) LSOU_FAM LSOU_FAM(-1) LSOU_FAM(-2) LSOU_HAB LSOU_HAB(-1) LSOU_MOUD LSOU_MOUD(-1) LSOU_MOUD(-2) LSOU_RETR LSOU_RETR(-1) LSOU_RETR(-2) LSOU_SANT LSOU_SANT(-1) LSOU_SANT(-2) DUM C @TREND

	Value	df	Probability
t-statistic	1.048002	7	0.3295
F-statistic	1.098308	(1, 7)	0.3295
Likelihood ratio	3.789370	1	0.0516

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.002965	1	0.002965
Restricted SSR	0.021859	8	0.002732
Unrestricted SSR	0.018895	7	0.002699

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	55.16345
Unrestricted LogL	57.05814

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (07-06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)

Dependent Variable: D(LPIB)
Method: ARDL
Date: 01/19/25 Time: 22:43
Sample: 1995 2020
Included observations: 26
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LSOU_FAM LSOU_HAB LSOU_MOUD LSOU_RETR LSOU_SANT
Static regressors: DUM
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 486
Selected model: ARDL(1,2,1,2,2,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.153636	0.107416	-10.73993	0.0000
D(LSOU_FAM)	-0.031038	0.035193	-0.881933	0.3927
D(LSOU_FAM(-1))	-0.247903	0.038856	-6.380085	0.0000
D(LSOU_HAB)	0.069125	0.027531	2.510793	0.0249
D(LSOU_MOUD)	-0.353742	0.063895	-5.536302	0.0001
D(LSOU_MOUD(-1))	-0.196733	0.048876	-4.025143	0.0013
D(LSOU_RETR)	0.397966	0.063075	6.309385	0.0000
D(LSOU_RETR(-1))	0.357699	0.058764	6.087044	0.0000
D(LSOU_SANT)	0.285548	0.058494	4.881681	0.0002
D(LSOU_SANT(-1))	-0.210404	0.057356	-3.668414	0.0025
DUM	-0.233529	0.041196	-5.668714	0.0001
C	14.05099	1.303961	10.77562	0.0000

R-squared	0.927074	Mean dependent var	0.086206
Adjusted R-squared	0.869775	S.D. dependent var	0.109499
S.E. of regression	0.039514	Akaike info criterion	-3.320266
Sum squared resid	0.021859	Schwarz criterion	-2.739606
Log likelihood	55.16345	Hannan-Quinn criter.	-3.153056
F-statistic	16.17965	Durbin-Watson stat	2.031176
Prob(F-statistic)	0.000004		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

ملحق رقم (08): الملاحق الخاصة بتطبيق منهجية منهجية الـARDL

الملحق رقم (08-01): نتائج اختبار منهج الحدود (ARDL Bounds Test) للنموذج الثاني

```
Observations: 28
Number of Lagged Regressors (not including LDV) (k):  6
Case:  4
-----------------------------------------------------------
-                          PSS    Fov-test
-----------------------------------------------------------
                  <------- I(0) ----- I(1) ----->
10% critical value        2.781       3.941
5% critical value         3.326       4.653
1% critical value         4.689       6.358

F-statistic =  18.585

     Bootstrap critical values
     1 %      5 %      10 %
   16.500     8.550     6.160
Observations: 28
Number of Lagged Regressors (not including LDV) (k):  6
Case:  4

PSS bound t-test not applicable for case  4

t-statistic =  -4.985

     Bootstrap critical values
     1 %       5 %       10 %
   -4.570     -3.040     -2.320


Observations: 28
Number of Lagged Regressors (not including LDV) (k):  6
Case:  4
SMG bound F-test on independent variables not applicable for case  4

F-statistic =  8.454 3.914

     Bootstrap critical values
     1 %      5 %      10 %
   11.550     6.270     4.580
```

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج R-studio

الملحق رقم (08-02): نتائج تقدير نموذج الـARDL (1,0,1,2,2,2) في المدى الطويل

Dependent Variable: LPOV
Method: Least Squares
Date: 02/01/25 Time: 22:33
Sample: 1993 2020
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.976258	0.775072	6.420384	0.0000
LSOU_FAM	-0.218779	0.092761	-2.358538	0.0276
LSOU_HAB	-0.044955	0.106447	-0.422319	0.6769
LSOU_MOUD	-0.177254	0.161067	-1.100502	0.2830
LSOU_RETR	0.340907	0.136788	2.492233	0.0207
LSOU_SANT	-0.040655	0.119618	-0.339873	0.7372

R-squared	0.893540	Mean dependent var	3.336582
Adjusted R-squared	0.869345	S.D. dependent var	0.413749
S.E. of regression	0.149555	Akaike info criterion	-0.774897
Sum squared resid	0.492067	Schwarz criterion	-0.489425
Log likelihood	16.84856	Hannan-Quinn criter.	-0.687625
F-statistic	36.93019	Durbin-Watson stat	1.662752
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (08-03): نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM test-BG)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.947188	Prob. F(2,11)	0.4173
Obs*R-squared	3.819788	Prob. Chi-Square(2)	0.1481

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (08-04): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.686558	Prob. F(12,13)	0.7389
Obs*R-squared	10.08565	Prob. Chi-Square(12)	0.6084
Scaled explained SS	3.102488	Prob. Chi-Square(12)	0.9948

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (08-05): نتائج اختبار Regression Error Specication test (Ramsey(RESET test))

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LPOV LPOV(-1) LPOV(-2) LSOU_FAM LSOU_HAB LSOU_MOUD LSOU_RETR LSOU_RETR(-1) LSOU_RETR(-2) LSOU_SANT LSOU_SANT(-1) LSOU_SANT(-2) DUM1 C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.252799	12	0.2341
F-statistic	1.569504	(1, 12)	0.2341
Likelihood ratio	3.195876	1	0.0738

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.023342	1	0.023342
Restricted SSR	0.201805	13	0.015523
Unrestricted SSR	0.178463	12	0.014872

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	26.26875
Unrestricted LogL	27.86669

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

الملحق رقم (08-06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (ARDL-UECM)

Dependent Variable: D(LPOV)
Method: ARDL
Date: 02/01/25 Time: 23:31
Sample: 1995 2020
Included observations: 26
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LSOU_FAM LSOU_HAB LSOU_MOUD LSOU_RETR LSOU_SANT
Static regressors: DUM1
Deterministics: Unrestricted constant and restricted trend (Case 4)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 486
Selected model: ARDL(1,0,1,2,2,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.809127	0.095240	-8.495691	0.0000
D(LSOU_HAB)	0.161267	0.057633	2.798189	0.0129
D(LSOU_MOUD)	-0.175905	0.087229	-2.016583	0.0608
D(LSOU_MOUD(-1))	0.487767	0.118353	4.121304	0.0008
D(LSOU_RETR)	0.128614	0.079780	1.612105	0.1265
D(LSOU_RETR(-1))	-0.564768	0.094433	-5.980588	0.0000
D(LSOU_SANT)	-0.204894	0.104914	-1.952961	0.0685
D(LSOU_SANT(-1))	0.302941	0.102598	2.952698	0.0094
DUM1	0.117034	0.070225	1.666556	0.1151
C	7.344980	0.869550	8.446872	0.0000

R-squared	0.847546	Mean dependent var	-0.031002
Adjusted R-squared	0.761791	S.D. dependent var	0.159690
S.E. of regression	0.077940	Akaike info criterion	-1.982044
Sum squared resid	0.097193	Schwarz criterion	-1.498160
Log likelihood	35.76657	Hannan-Quinn criter.	-1.842703
F-statistic	9.883300	Durbin-Watson stat	2.618923
Prob(F-statistic)	0.000051		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews13.

ملحق رقم (09): جدول توزيع ديكي فولر لاختبارات جذر الوحدة

7. TABLES DE DICKEY-FULLER[1]
Modèle [1] sans tendance et sans terme constant
Modèle [2] sans tendance et avec terme constant
Modèle [3] avec tendance et avec terme constant

Tables de la distribution du t_{ϕ_1}

Nombre observations	Probabilités								
n	0,01	0,025	0,05	0,10	0,90	0,95	0,975	0,99	
25	− 2,66	− 2,26	− 1,95	− 1,60	0,92	1,33	1,70	2,16	
50	− 2,62	− 2,25	− 1,95	− 1,61	0,91	1,31	1,66	2,08	
100	− 2,60	− 2,4	− 1,95	− 1,61	0,91	1,29	1,64	2,03	Modèle [1]
250	− 2,58	− 2,23	− 1,95	− 1,62	0,89	1,29	1,63	2,01	
500	− 2,58	− 2,23	− 1,95	− 1,62	0,89	1,28	1,62	2,00	
∞	− 2,58	− 2,23	− 1,95	− 1,62	0,89	1,28	1,62	2,00	
25	− 3,75	− 3,33	− 3,00	− 2,63	− 0,37	0,00	0,34	0,72	
50	− 3,58	− 3,22	− 2,93	− 2,60	− 0,40	− 0,03	0,29	0,66	
100	− 3,51	− 3,17	− 2,89	− 2,58	− 0,42	− 0,05	0,26	0,63	Modèle [2]
250	− 3,46	− 3,14	− 2,88	− 2,57	− 0,42	− 0,06	0,24	0,62	
500	− 3,44	− 3,13	− 2,87	− 2,57	− 0,43	− 0,07	0,24	0,61	
∞	− 3,43	− 3,12	− 2,86	− 2,57	− 0,44	− 0,07	0,23	0,60	
25	− 4,38	− 3,95	− 3,60	− 3,24	− 1,14	− 0,80	− 0,50	− 0,15	
50	− 4,15	− 3,80	− 3,50	− 3,18	− 1,19	− 0,87	− 0,58	− 0,24	
100	− 4,04	− 3,73	− 3,45	− 3,15	− 1,22	− 0,90	− 0,62	− 0,28	Modèle [3]
250	− 3,99	− 3,69	− 3,43	− 3,13	− 1,23	− 0,92	− 0,64	− 0,31	
500	− 3,98	− 3,68	− 3,42	− 3,13	− 1,24	− 0,93	− 0,65	− 0,32	
∞	− 3,96	− 3,66	− 3,41	− 3,12	− 1,25	− 0,94	− 0,66	− 0,33	

Source: Régis Bourbonnais,"**Exercices Pédagogiques d'économétrie**", 9éme édition, Dunod, Paris, 2015 , P.374.

ملحق رقم (10): جدول توزيع ستيودنت

2. TABLE DE LA LOI DE STUDENT

Valeurs de T ayant la probabilité P d'être dépassées en valeur absolue

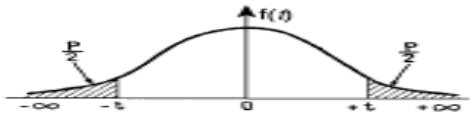

ν	$P=0,90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. — ν est le nombre de degrés de liberté.

Source: Régis Bourbonnais,"**Exercices Pédagogiques d'économétrie**", 9éme édition, Dunod, Paris, 2015 , P.369.

ملحق رقم (11): جدول كاي تربيع

3. TABLE DE LA LOI DU CHI-DEUX

Valeurs de χ^2 ayant la probabilité P d'être dépassées

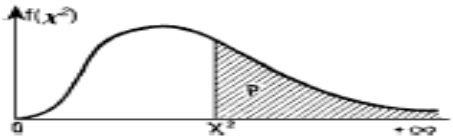

ν	$P = 0{,}90$	0,80	0,70	0,50	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,0158	0,0642	0,148	0,455	1,074	1,642	2,706	3,841	5,412	6,635
2	0,211	0,446	0,713	1,386	2,408	3,219	4,605	5,991	7,824	9,210
3	0,584	1,005	1,424	2,366	3,665	4,642	6,251	7,815	9,837	11,345
4	1,064	1,649	2,195	3,357	4,878	5,989	7,779	9,488	11,668	13,277
5	1,610	2,343	3,000	4,351	6,064	7,289	9,236	11,070	13,388	15,086
6	2,204	3,070	3,828	5,348	7,231	8,558	10,645	12,592	15,033	16,812
7	2,833	3,822	4,671	6,346	8,383	9,803	12,017	14,067	16,662	18,475
8	3,490	4,594	5,527	7,344	9,524	11,030	13,362	15,507	18,168	20,090
9	4,168	5,380	6,393	8,343	10,656	12,242	14,684	16,919	19,679	21,666
10	4,865	6,179	7,267	9,342	11,781	13,442	15,987	18,307	21,161	23,209
11	5,578	6,989	8,148	10,341	12,899	14,631	17,275	19,675	22,618	24,725
12	6,304	7,807	9,034	11,340	14,011	15,812	18,549	21,026	24,054	26,217
13	7,042	8,634	9,926	12,340	15,119	16,985	19,812	22,362	25,472	27,688
14	7,790	9,467	10,821	13,339	16,222	18,151	21,064	23,685	26,873	29,141
15	8,547	10,307	11,721	14,339	17,322	19,311	22,307	24,996	28,259	30,578
16	9,312	11,152	12,624	15,338	18,418	20,465	23,542	26,296	29,633	32,000
17	10,085	12,002	13,531	16,338	19,511	21,615	24,769	27,587	30,995	33,409
18	10,865	12,857	14,440	17,338	20,601	22,760	25,989	28,869	32,346	34,805
19	11,651	13,716	15,352	18,338	21,689	23,900	27,204	30,144	33,687	36,191
20	12,443	14,578	16,266	19,337	22,775	25,038	28,412	31,410	35,020	37,566
21	13,240	15,445	17,182	20,337	23,858	26,171	29,615	32,671	36,343	38,932
22	14,041	16,314	18,101	21,337	24,939	27,301	30,813	33,924	37,659	40,289
23	14,848	17,187	19,021	22,337	26,018	28,429	32,007	35,172	38,968	41,638
24	15,659	18,062	19,943	23,337	27,096	29,553	33,196	36,415	40,270	42,980
25	16,473	18,940	20,867	24,337	28,172	30,675	34,382	37,652	41,566	44,314
26	17,292	19,820	21,792	25,336	29,246	31,795	35,563	38,885	42,856	45,642
27	18,114	20,703	22,719	26,336	30,319	32,912	36,741	40,113	44,140	46,963
28	18,939	21,588	23,647	27,336	31,391	34,027	37,916	41,337	45,419	48,278
29	19,768	22,475	24,577	28,336	32,461	35,139	39,087	42,557	46,693	49,588
30	20,599	23,364	25,508	29,336	33,530	36,250	40,256	43,773	47,962	50,892

Lorsque $\nu > 30$, on peut admettre que la quantité $\sqrt{2\,\chi^2} - \sqrt{2\,\nu - 1}$ suit la loi normale réduite.

Exemple :

Calculez la valeur de χ^2 correspondant à une probabilité $P = 0{,}10$ de dépassement lorsque $\nu = 41$. À l'aide de la table 1, on calcule, pour $P = 0{,}10$, $x = 1{,}2816$.

D'où : $\chi^2 = \dfrac{[x + \sqrt{2\,\nu - 1}]^2}{2} = \dfrac{1}{2}[1{,}2816 + \sqrt{82 - 1}]^2 = \dfrac{1}{2}(10{,}2816)^2 = 52{,}85.$

Source: Régis Bourbonnais,"**Exercices Pédagogiques d'économétrie**", 9éme édition, Dunod, Paris, 2015 , P.370.

***Table of KPSS critical values from Kwiatowski et. al (1992)*.: (12) ملحق رقم**

		Critical Values	
	0.10	**0.05**	**0.01**
est A: Intercept only	0.347	0.463	0.739
est B: Linear trend	0.119	0.146	0.216

Source: http://www.statisticshowto.com/kpss-test/

ملحق رقم (13): جدول القيم الحرجة لاختبار LS Table of LS critical values

Modèle A

1%	5%	10%
-4.239	-3.566	-3.211

Modèle C

λ.	1%	5%	10%
1	-5.11	-4.50	-4.21
2	-5.07	-4.47	-4.20
3	-5.15	-4.45	-4.18
4	-5.05	-4.50	-4.18
5	-5.11	-4.51	-4.17

utes ces valeurs critiques sont issues d'un échantillon de taille T=100. Les valeurs critiques du modèle A (rupture en niveau) et du modèle C upture en niveau et en tendance) dépend de la localisation du point de rupture (λ=Tb/T) et sont symétriques autour de λ et (1- λ). Les valeurs itiques sont extraites de Lee et Strazicich (2004, p. 12).

ملحق رقم (14): جدول القيم الحرجة لاختبار ZA Table of ZA critical values

Modèle A

1%	2.5%	5%	10%	50%	90%	95%	97%	99%
-5.34	-5.02	-4.80	-4.58	-3.75	-2.99	-2.77	-2.56	-2.32

Modèle B

1%	2.5%	5%	10%	50%	90%	95%	97%	99%
-4.93	-4.67	-4.42	-4.11	-3.23	-2.48	-2.31	-2.17	-1.97

Modèle C

1%	2.5%	5%	10%	50%	90%	95%	97%	99%
-5.57	-5.30	-5.08	-4.82	-3.98	-2.25	-3.06	-2.91	-2.72

Toutes ces valeurs critiques données par Zivot et Andrews (1992, pp. 256-257) sont issues par simulation d'un échantillon constitué de T=5000 répétitions. Les valeurs critiques du modèle A (rupture en niveau), du modèle B (rupture en tendance) et C (rupture en niveau et en tendance) dépend de la localisation du point de rupture (λ=Tb/T) qui est fonction de la taille totale de l'échantillon.

قائمة الاختصارات

الترجمة	الاسم الكامل	الاختصار
اختبار أرش	**A**utoregressive **C**onditional **H**eteroscedasticity	ARCH
الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية	**S**tatistical **P**ackage for **S**ocial **S**ciences	SPSS
اختبار ديكي فولر	**D**ickey-**F**uller Test	DF
اختبار ديكي فولر المطور	**A**ugmented **D**ickey-**F**uller Test	ADF
الديوان الوطني للإحصائيات	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques	ONS
الناتج الداخلي الخام	**P**roduit **I**ntérieur **B**rut	PIB
مؤشر الفقر	**P**overty	POV
دعم السكن	**Sou**tien à l'**Hab**itat	SOU_HAB
دعم العائلات	**Sou**tien à la **Fam**ille	SOU_FAM
دعم المتقاعدين/ نفقات المساعدة والتضامن	**Sou**tien aux **Retr**aites/ Dépenses d'Assistance et de Solidarité	SOU_RETR
دعم الصحة	**Sou**tien à la **Sant**é	SOU_SANT
دعم المجاهدين	**Sou**tien aux **Moud**jahidines	SOU_MOUD
دالة الارتباط الذاتي	**A**uto**C**orrelation**F**unction	ACF
الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	**A**utoregressive **D**istributed **L**ag	ARDL
اختبار رامسي لقبول الشكل الدالي	**R**egression **E**rror **S**pecication **T**est	RESET
الصندوق الوطني للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال الأجراء	**C**aisse **N**ationale des Assurances Sociales des Non-Salariés	CASNOS
الديوان الجزائري المهني المشترك للحبوب	**O**ffice **A**lgérien **I**nterprofessionnel des **C**éréales	OAIC
الصندوق الوطني للتنمية الزراعية	Fonds National de Développement Agricole	FNDA

البرنامج الوطني للتنمية الزراعية	**P**rogramme **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole	PNDA
المكتب الوطني المهني للحليب	l'**O**ffice **N**ational **I**nterprofessionnel du **L**ait	ONIL
صندوق النقد الدولي	**F**onds **M**onétaire **I**nternational	FMI
الجزائرية للمياه	**A**lgerienne **D**es **E**aux	ADE
صندوق المساعدة على تملك المساكن	**Fo**nds **Na**tional du **L**ogement	FONAL

فهرس المحتويات

العنوان	ص
إهداء	
شكر وتقدير	
المقدمة العامة	**أ–ي**
الفصل الأول: مدخل نظري إلى متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، والتحويلات الاجتماعية، والفقر)	
تمهيد	12
المبحث الأول: مدخل نظري حول التحويلات الاجتماعية	13
المطلب الأول: النفقات الحكومية كأداة متضمنة للتحويلات الاجتماعية	13
الفرع الأول: ماهية النفقات الحكومية	13
أولا– تعريف النفقات الحكومية	13
ثانيا– خصائص النفقات الحكومية	14
ثالثا– قواعد النفقة الحكومية	15
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات الحكومية	16
أولا– المعيار الإداري	16
ثانيا– التقسيم حسب الآثار الاقتصادية	17
ثالثا– تقسيم النفقات الحكومية في الجزائر	18
الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للنفقات العامة	19
أولا– أثر النفقات العامة على توزيع الدخل	19
ثانيا– آثار النفقات الحكومية على مستوى المعيشة	20
المطلب الثاني: مدخل نظري حول الدعم الحكومي	21
الفرع الأول: مفهوم الدعم الحكومي	21
الفرع الثاني: أنواع الدعم الحكومي	25
أولا– الدعم الحكومي بحسب الأهداف	26
ثانيا– الدعم الحكومي وفقا لطريقة تقديمة	27
الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم الحكومي	29

المطلب الثالث: مدخل إلى التحويلات الاجتماعية في الجزائر	32
الفرع الأول: مفهوم التحويلات الاجتماعية في الجزائر	32
الفرع الثاني: تقسيمات التحويلات الاجتماعية في الجزائر	35
الفرع الثالث: مبررات وأهداف التحويلات الاجتماعية	37
أولا- مبررات التحويلات الاجتماعية	37
ثانيا- أهداف ومميزات التحويلات الاجتماعية	39
المطلب الثالث: تصنيف التحويلات الاجتماعية	41
الفرع الاول: التصنيف وفقا لشكل التحويلات الاجتماعية	41
الفرع الثاني: التصنيف حسب طبيعة التحويلات الاجتماعية	43
الفرع الثالث: التصنيف وفقا لميزانية التحويلات الاجتماعية	44
الفرع الرابع: التصنيف حسب توزيع التحويلات الاجتماعية	45
المطلب رابع: دور وآثار التحويلات الاجتماعية	45
الفرع الاول: دور التحويلات الاجتماعية	45
الفرع الثاني: آثار التحويلات الاجتماعية	46
المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	50
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	50
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وتحديد عناصره	50
الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي	52
الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	52
المطلب الثاني: بعض النماذج التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي	54
الفرع الأول: نموذج هارود-دومار (**Harrod-Domar**)	55
الفرع الثاني: نموذج سولو-سوان (**Solow-Swan**)	56
الفرع الثالث: نموذج ميد (**J.E.Mead**)	57
المطلب الثالث: بعض النماذج الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الداخلي)	59
الفرع الأول: نموذج رومر (**Romer**)"تراكم رأس المال المادي، رأس المال التكنولوجي"	59
أولا- نموذج رومر الأول (1986) "تراكم رأس المال المادي"	59
ثانيا- نموذج رومر الثاني (1990) "تراكم رأس المال التكنولوجي"	60
الفرع الثاني: نموذج روبرت لوكاس (**Lucas**)"تراكم رأس المال البشري"	62

الفرع الثالث: نموذج بارو (**Barro**) "تراكم رأس المال العام"	62
أولا- أهم فرضياته:	64
ثانيا- النموذج في حالة اقتصاد بمعدل نمو داخلي:	65
ثالثا- بعض الملاحظات حول النموذج:	65
المبحث الثالث: الإطار النظري للفقر	66
المطلب الأول: مفاهيم حول الفقر وطرق قياسه	66
الفرع الأول: مفاهيم حول الفقر	66
الفرع الثاني: طرق قياس فقر الدخل	70
أولا- معدل الفقر	70
ثانيا- فجوة الفقر	70
ثالثا- مؤشر مربع فجوة الفقر	72
رابعا- مؤشر Sen	73
المطلب الثاني: معيار القيمة المكافئة ووحدة قياس الفقر والعوامل المحددة له	74
الفرع الأول: معيار القيمة المكافئة ووحدة قياس الفقر	74
الفرع الثاني: العوامل المهمة التي تحدد الفقر	76
المطلب الثالث: دور التحويلات الاجتماعية في السياسات المتعلقة بالفقر وبعض الدراسات السابقة	77
الفرع الأول: دور التحويلات الاجتماعية في السياسات المتعلقة بالفقر	77
الفرع الثاني: أثر التحويلات الاجتماعية على الفقر في العالم انطلاقا من بعض الدراسات السابقة	81
خاتمة الفصل	84
الفصل الثاني: عرض وتحليل واقع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1993-2020	
تمهيد	86
المبحث الأول: التحويلات الاجتماعية من خلال الإجراءات الاجتماعية (المزايا الاجتماعية)	87
المطلب الأول: تدخل الدولة من خلال المساعدة في الحصول على السكن	87
المطلب الثاني: دعم الأسر (العائلات)	88
الفرع الأول: استحقاقات الأسرة	88
الفرع الثاني: دعم التعليم	90
أولا/ التعليم الوطني	90

ثانيا/ التكوين والتعليم المهنيان	91
ثالثا/ التعليم العالي	91
الفرع الثالث: دعم أسعار السكر وزيوت الطعام والحليب والحبوب	92
الفرع الرابع: الحصول على الكهرباء والغاز والمياه	92
المطلب الثالث: دعم المعاشات التقاعدية	93
المطلب الرابع: دعم الصحة	95
المطلب الخامس: دعم المجاهدين	98
المطلب السادس: دعم المعوزين والمعاقين وذوي الدخل المحدود	99
المبحث الثاني: التحويلات الاجتماعية من خلال برامج الدعم	101
المطلب الأول: دعم أسعار المواد الغذائية	101
الفرع الأول: دعم الحبوب	102
الفرع الثاني: دعم الحليب	105
الفرع الثالث: دعم الدولة للسكر والزيت	108
المطلب الثاني: دعم منتجات الطاقة	111
الفرع الأول: دعم فواتير الكهرباء	111
أولا/ الدعم المباشر للدولة	111
ثانيا/ دعم الدولة غير المباشر	113
الفرع الثاني: التعويض عن فرق أسعار المنتجات البترولية المستوردة	114
الفرع الثالث: دعم سعر الماء	116
أولا/ المياه التقليدية	116
ثانيا/ المياه المحلاة	119
المبحث الثالث: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفرة (2000-2020)	121
المطلب الأول: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2000-2004)	121
المطلب الثاني: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2005-2009)	126
المطلب الثالث: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2010-2014)	130
المطلب الرابع: عرض تحليلي لواقع التحويلات الاجتماعية خلال الفترة الأولى (2015-2020)	134
المبحث الرابع: التحويلات الاجتماعية ومتغيرات الاقتصاد الكلي	137

المطلب الأول: حصة التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2020)	137
الفرع الأول: المرحلة (2000-2014)	139
الفرع الثاني: المرحلة (2015-2020)	140
المطلب الثاني: التغيرات في الإيرادات والنفقات الحكومية العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2020)	141
المطلب الثالث: الاتجاه في الإيرادات العادية (الضريبية) والبترولية في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2020)	143
الفرع الأول: الفترة (2000-2014)	141
الفرع الثاني: الفترة (2015-2020)	139
المطلب الرابع: الاتجاهات في التحويلات الاجتماعية ورصـــيد معاملات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2020)	142
الفرع الأول: الفترة (2000-2014)	143
الفرع الثاني: الفترة (2015-2020)	148
خلاصة الفصل	149
الفصل الثالث: محاولة قياس أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1993-2020)	
تمهيد	151
المبحث الأول: المعالجة الأولية للبيانات	153
المطلب الأول: تحديد المتغيرات ومصدرها	149
الفرع الأول: تحديد المتغيرات	149
الفرع الثاني: مصادر البيانات	151
المطلب الثاني: معالجة البيانات	151
الفرع الأول: الكشف عن وجود القيم المفقودة والمتطرفة ومعالجتها	151
الفرع الثاني: تحويل سلاسل البيانات	155
المطلب الثالث: كشف الانكسارات ودراسة استقرارية سلاسل بيانات متغيرات الدراسة	157
الفرع الأول: تحديد عدد الانكسارات الهيكلية	157
الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة مع مراعاة وجود انكسارات هيكلية داخلية	162

أولا- في حالة وجود انكسار هيكلي واحد	163
ثانيا- في حالة وجود انكسارين هيكليين	166
الفرع الثالث: اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الخالية من الانكسارات الهيكلية	170
المبحث الثاني: تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المبطئة باستخدام إعادة المعاينة **Bootstrapping-ARDL** لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة اقتصاد الجزائر خلال الفترة (**1993-2020**)-	174
المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج (**Bounds Test Bootstrapping ARDL-**) وتقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل	174
الفرع الأول: توصيف النموذج	174
الفرع الثاني: مفاهيم حول اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج	175
أولا/ التعريف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	175
ثانيا/ خصائص تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	176
ثالثا/ اختبار الحدود لوجود التكامل المشرك **BootstrappingARDL**	177
رابعا/ نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (U-ECM)	179
الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج	180
أولا- اختيار فترات التباطؤ لنموذج الـ(**ARDL**)	180
ثانيا- اختيار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج	181
الفرع الرابع: تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل	182
المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (**ARDL-UECM**)	184
الفرع الأول: اختبارات التشخيص للنموذج	184
أولا- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي في النموذج	184
ثانيا- اختبار ثبات تباين الأخطاء في النموذج	185
ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير	185
رابعا- اختبار ملائمة النموذج المصمم الذي حدد من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج	186
الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (**ARDL-UECM**)	187
الفرع الثالث: الاستقرار الهيكلي	188

المطلب الثالث: تقدير أثر الصدمات المحتملة في التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي باستخدام المحاكاة الديناميكية في نماذجARDL	195
الفرع الأول: أثر الصدمة في دعم الصحة على النمو الاقتصادي	196
الفرع الثاني: أثر الصدمة في دعم العائلات على النمو الاقتصادي	198
الفرع الثالث: أثر الصدمة في دعم المتقاعدين على النمو الاقتصادي	200
الفرع الرابع: أثر الصدمة في دعم المجاهدين على النمو الاقتصادي	202
الفرع الخامس: أثر الصدمة في دعم السكن على النمو الاقتصادي	203
المبحث الثاني: تطبيق منهجية الـــــ **bootstrapping-ARDL** لدراســـة أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشر الفقر -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (**1993-2020**)-	205
المطلب الأول: تطبيق منهجيةا لدراسة أثر التحويلات الاجتماعية على االفقر -دراسة حالة اقتصاد الجزائر خلال الفترة (**1993-2020**)	205
الفرع الأول: توصيف النموذج	205
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج	207
أولا- اختيار فترات التباطؤ لنموذج الـ(**ARDL**)	207
ثانيا- اختيار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج	207
الفرع الثالث: تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل	210
المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (**ARDL-UECM**)	211
الفرع الأول: اختبارات التشخيص للنموذج	212
أولا- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي في النموذج	212
ثانيا- اختبار ثبات تباين الأخطاء في النموذج	212
ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير	213
رابعا- اختبار ملائمة النموذج المصمم الذي حدد من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج	213
الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (**ARDL-UECM**)	214
الفرع الثالث: الاستقرار الهيكلي	216
المطلب الثالث: تقدير أثر الصدمات المحتملة في التحويلات الاجتماعية على مؤشر الفقر باستخدام المحاكاة الديناميكية في نماذجARDL	218
الفرع الأول: أثر الصدمة في دعم الصحة على مؤشر الفقر	218

الفرع الثاني: أثر الصدمة في دعم العائلات على مؤشر الفقر	220
الفرع الثالث: أثر الصدمة في دعم المتقاعدين على مؤشر الفقر	221
الفرع الرابع: أثر الصدمة في دعم المجاهدين على مؤشر الفقر	223
الفرع الخامس: أثر الصدمة في دعم السكن على مؤشر الفقر	224
خلاصة الفصل	226
الخاتمة العامة	228
قائمة المراجع	237
فهرس الجداول	249
فهرس الأشكال	252
فهرس الملاحق	255
الملاحق	257
قائمة الاختصارات	282
فهرس المحتويات	285
ملخص	295

الملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة أثر التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة (1993–2020). اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المدعوم بتقنية Bootstrapping، إضافة إلى تحليل الصدمات. أظهرت النتائج أن التحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم العائلات، الصحة، والسكن ساهمت إيجابيا وبشكل معنوي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين لم يكن دعم المجاهدين والمتقاعدين ذا دلالة إحصائية. أما في المدى القصير، فقد كان الأثر إيجابيا فقط لدعم العائلات والصحة. بالنسبة للفقر، خلصت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التحويلات الاجتماعية ومستوى الفقر في الأجل الطويل، باستثناء دعم المجاهدين، بينما لم يظهر أي أثر معنوي في الأجل القصير. توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة منظومة الدعم لتحقيق كفاءة التخصيص ورفع فعالية السياسات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التحويلات الاجتماعية، برامج الدعم الاجتماعي، النمو الاقتصادي، مؤشر الفقر، النموذج القياسي، نموذج ARDL الديناميكي، تقنية Bootstrapping .

Abstract

This dissertation investigates the impact of social transfers on economic growth and poverty in Algeria over the period 1993–2020. The study applies the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model supported by Bootstrapping and shock analysis. Results show that social transfers related to family support, healthcare, and housing have a significant positive effect on long-term economic growth, while transfers to modjahidin and retirees are statistically insignificant. In the short run, only family and healthcare transfers exhibit a significant positive effect. Regarding poverty, findings reveal a significant negative long-term relationship between social transfers and poverty, except for modjahidin transfers, with no significant short-run effects. The study recommends restructuring the transfer system to enhance allocation efficiency and improve the effectiveness of social policies.

Keywords: Social transfers, Social support programs, Economic growth, Poverty index, Econometric model, Dynamic ARDL model, Bootstrapping technique.